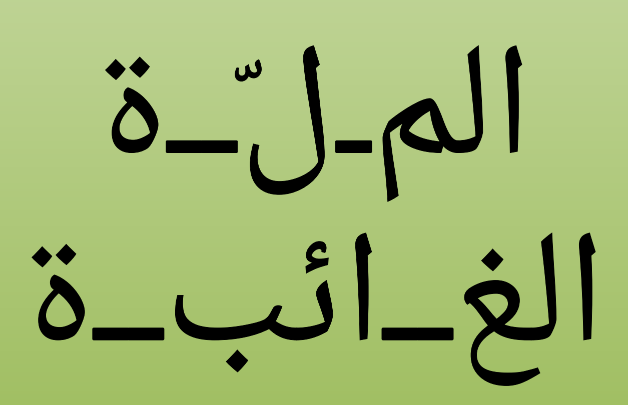


تأليف
محمد سلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

مـقـدمــة

الحمد لله على نعمة الإسلام حمدا يوافي جليل نعمته وعظيم سلطانه، وأشهد أن لا إله إلا الله، تعالى عما يشركون، توحّد بالملك والملكوت، وتفرّد بالعظمة والجبروت، لا ينفعه إيمان المؤمنين، ولا يضرّه كفر الكافرين، أشهد ألا ّ ربّ غيره ولا معبود بحقّ سواه، وأشهد أن محمّدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم، أما بعد :

فلو كان بإمكان كتاب أن يحيي أمة أو حتى إنسانا دون أن يتحرّك لكان ذلك الشرف لكتاب الله، ولكن عاش الناس في ضلال رغم وجوده بينهم لأنهم أرادوا ذلك، وإن الأنبياء وأتباعهم مأمورون بتنفيذ ما في الكتاب قبل تبليغه، وبإقامة الأمة التي تعمل به، لا بنشره بين الكفار لتقوم تلك الأمة المسلمة من تلقاء نفسها، فهذه الأمة لا تقوم بقراءة الكتب وإنما تتبّع من يعمل بما فيها، فالعمل أقوى وسيلة للبلاغ ، وهذه المذاهب الكفرية القائمة اليوم في أرجاء الأرض لم تكن لتقوم لولا سعي أهلها ميدانيا، فلم تنتشر بالكتب فقط .

وإن وجود مسلم هو وجود إسلام على الأرض وإيضاح له بين الناس بخلاف وجود القرآن الذي لم يغن شيئا مع المشركين، ولم يحقق بذاته الإسلام، فهم لا يعرفون الإسلام الذي يدعوهم إليه لأنهم لم يروه، وإنما تخيّلوه والخيال شيء غامض، فتتحتم معرفة الإسلام عمليا كما كان النبي - صلى الله عليه وسلم - في دعوته، حتى إذا دعاهم بلسانه أو قرأوا القرآن فهموه جيّدًا وبوضوح تام، لأنهم عرفوا أنّ عليهم أن يعملوا كما عمل هو ويتركوا ما ترك، وأن لذلك آثاره التي يرونها في الواقع، فهذا هو البيان الذي له ثقله على نفسية الكافر وتفكيره.

وتحقيق الإسلام على الأرض هو ما يخشاه أعداء الدين لأنه هو الذي يضاد دينهم وينهي عبوديتهم لبعضهم البعض، ولما كان الأنبياء

يواجهون كفرًا واقعا لا نظريا واجهوه بإنشاء واقع آخر لا بالنظريات، ولذلك حدث الصراع، واستخفى الدعاة وأسرّوا وجهروا وتعبوا وعذّبوا وأوذوا وأخرجوا من ديارهم وقاتلوا وقتلوا.

وهذا الكتاب لن يظهر حقيقة الإسلام الغائبة ما لم يحوّل الباحثون عن الحق هذه العقائد النظرية إلى واقع حيّ، فالإعتقادات سهلة لأنها جامدة لا أثر لها على الإنسان، وإنما التحرّك بها هو الصعب لأنه يتطلب العزيمة والإيمان، وهذه الحياة حركة بما فيها من خير وشرّ.

والإيمان لا يؤخذ من الفقه، ولكن الفقه يعطينا العقيدة النظرية البحتة فقط، فلن يعرف الناس الإسلام لو نشرت فيهم هذه المعلومات ما لم يروه حيّا عند أناس يعيشون بينهم، عند ذلك سيفكرون بجدّ في اتّباعه أو تركه ويعرفون ما سيتّبعون أو يتركون، أمّا غير هذا فلن يجدي نفعا.

هذا وإنّي لم أراع فيما كتبت كيف يتلقاه الناس، وإنما راعيت ما أقول فقط، ولم أتق فيه سخط أحد ولم أبتغ رضى أحد غير الله تعالى ، وعسى أن يكون فيه تبصرة لطالب الحق والمجادل عنه والمجادل فيه.

ثم يقينا منّي بوجوب أخذ الأمر من كلّ جوانبه حتى تكون هناك نظرة شاملة متكاملة عملت على إيضاح ماهية هذا الدين الذي ضيّعه أهله، وكيف ضاع أوّلا وصار الحلقة المفقودة في تاريخهم، وكيف السبيل إلى عودته صافيًا نقيًا. نسأل الله أن يهدينا، وييسّر الهدى لنا، ويجعلنا سببا للذين اهتدوا.

كتبه محمد سـلا ّمي
الجزائر
في 15 صفر 1421

م-ق-دم-ات الإن-ح-راف

إن المسلم يتخذ الإسلام ميزانه الذي يزن به تصرّفات البشر في مهيع الحياة، فنظرته إلى الحياة ليست نظرة مادية دنيوية ضيّقة كنظرة الكافر، الذي يعدّ من سمات عقليته قصر النظر، فهو يحيى من أجل الحياة نفسها، لأنه لا يعرف الغاية من الحياة، فما يعتبره هو غايته المنشودة هو عند المسلم وسيلة للغاية الكبرى.

فالإسلام يسوي بين الحضارات الراقية والشعوب التي لا تملك من سبل العيش إلا النزر اليسير، وفي كتاب الله تفصيل دقيق عن نبي منبوذ في قومه، وإهمال مقصود لتلك الإمبراطوريات التي بنت وشيدت وقدمت للإنسانية علما وفكرا وخيرا كثيرا، بل قد أهلكها الله، وما ذلك إلا لأن غايتها لم تكن هي الغاية التي خلق الله - عز وجل - الإ نسان لها باستثناء بعضها، يقول الله - تعالى - : « وَ مَا خَلَقتُ الجِنّ وَالإِ نْسَ إلا ّ لِيَعْبُدُون» (الذاريات: 56) أما ذلك النبي فإنه كان لا يألو جهدا في تحقيق تلك الغاية، وإن لم يكن تأثيره ذا شأن في مسيرة التاريخ.

ومن المعلوم أن المسلمين لما كانوا في أوج تطورهم المادي كانوا قد تخلوا عن جانب من الأخلاق التي دعاهم الله إليها، ثم جهلوا من بعد دينهم الذي كان ركيزة حياتهم، وعندما وقع الإنهيار الروحي أعقبه الإنهيار المادي، ولم يكن ليحدث العكس لأن دين الأمة منبع قوتها لا العكس، وهو وإن كان سببا لها فإنه لا يهدف إليها أيضا، فتلك غاية كل كافر، فليست غاية الإسلام صناعة المجد لأمته، بل هداية الناس لربهم ، والقوة وسيلة لذلك وليست هدفا، فدين الله أجل من أن يكون وسيلة لبناء الحضارة، فالحضارة هي التي تستعمل في سبيل الدين لا العكس.

وبناء على ما سبق يجب أن نعرف أن حضارة المسلمين استمرار

للحضارات السابقة ومصدر للحضارة الغربية اللاحقة من الناحية المادية فقط التي تشترك فيها البشرية جمعاء، وهو من باب ما يعبر عنه بالتفاعل بين الحضارات، فالحضارة الناشئة تقتبس ممن قبلها ثم تتجاوز هذه المرحلة إلى الإبداع والإبتكار.

أما الحضارات والأمم المسلمة عبرالتاريخ كله فإنها تختلف عن غيرها في نقطة جوهرية هي الدين، وهو عبادة الله وحده دون سواه، حيث تختص بهذه السمة الأساسية، وليست مجرد حلقة في سلسلة طويلة كما يراها الجاهليون.

إن الأمم تنسى، وأخطر ما نسيته البشرية دينها، فما زالت تفترق وتتقلب بين الإيمان حينا والكفر أحيانا أخرى، منذ هبط آدم - عليه السلام - إلى الأرض وإلى يوم القيامة، وهي ماضية على هذه السنّة لا تحيد عنها أمة من الأمم، ما دام الشيطان يوسوس في صدور العباد، وللبشرية في كل عصر عقل صبي غرّ لا يحسن التمييز إلا إذا وجد من يأخذ بيده.

لقد كان الكفر يعود بصورة مدهشة إثر كل نبوّة وإسلام إلى أن بعث محمّد صلى الله عليه وسلم، وكانت نبوته خاتمة النبوات، ولا زمت أمّته الإسلام حتى دبّ فيها داء الأمم الأولى، ذلك الداء القديم قدم الرسالات التي ارتبطت بوجوده.

لكن الأمم التي عادت إلى الجاهلية بعد الإسلام تنكر هذا الأمر، وتزعم أنها ما زالت على دين أنبيائها، لإضفاء الشرعية على كفرها، هروبا إلى الأمام، فبدلا من أن تدافع عن كفرها بوسائل يمليها عليها ذلك الكفر، فضلت أن تسلك سبيلا ملتوية وتكيل بمكيالين.

ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لم تنتقل من الإسلام إلى الكفر فجأة، بل كانت تتراجع عنه بطريقة تدريجية، وبوتيرة بطيئة جدا، حتى أنها لم تنتبه إلى فعلتها تلك، فكل جيل يمهد الطريق للذي بعده ، فإذا جاء ذلك الجيل زاد طفرة أخرى وهكذا، وكلما ذهبت أجيال وجاءت أخرى حصدت ما زرع آباؤها دون وعي وزادت عليها.

إذ يقول النبي - صلى الله عليه وسلم - « خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» (رواه البخاري ومسلم والطبراني وابن أبي حاتم والحاكم) وحرف « ثم » يفيد الترتيب والتراخي، فكيف يكون حـ ال الذين من بعدهم ؟!

إن دخول هذه الأمة في الإسلام كان سريعا من جهة و أسهل من بقائها عليه أيضا قرونا دون وهن أو تبديل، فكان الإسلام في أول أمره أمرا مقبلا، لا يقف في سبيله عائق إلا حطمه ومضى، فلما تم له ذلك وبلغ الذروة أخذ في الإدبار شيئا فشيئا، وما تم شيء إلا أدركه النقصان، فقد أخذ ذلك الجدار الذي شيدته العقيدة يتصدع وتميد الأ رض من تحته، وينهار لبنة لبنة، وبدأت تلين عقول الناس للشرك وتستسيغه بطول الأمد، إلى أن صاروا عبدة أوثان.

ولسابق علم الله في هذه الأمة أنّها ستعود إلى الكفر بعد إيمانها على غرار الأمم الغابرة جعل حول الكفر حمى، وضرب حوله نطاقا واسعا، وسدّ جميع المنافذ التي يمكن أن ينفذ إليه منها الناس حماية للتوحيد ورحمة بالمسلمين، حتى إذا تسرّب إلى نفوسهم الوهن يوما لا يقدرون على اقتحامه إلا بعد زمن أطول، فشدّد - مثلا - في النّهي عن القرب من مظانّ الشرك كالقبور والصور والتماثيل بدافع تعظيمها، كتجصيص القبور والكتابة عليها وبنائها واتخاذ المساجد عليها، فأكثر النبي - صلى الله عليه وسلم - من ذلك إلى آخر لحظة من حياته، كما ورد في أحاديث عديدة، وإذا حذّرنا من القرب منها فكيف بالوقوع في الشرك نفسه ؟ ولكن الأمة قد اقتحمت هذا الحمى حتى خلصت إلى الشرك.

ولقد أدرك المسلمون الأوّلون الأمر فأعظموه واحتاطوا له قبل وقوعه، لأن ذلك الجيل المخضرم عرف الجاهلية ومارسها وعرف دخائلها ومداخلها، وسبر غورها، فلا يخدع في دينه، فكان الصحابة يجتنبون كل ما يؤدي إلى الكفر من قريب أو من بعيد، لكن لمّا جاء أبناؤهم من بعدهم، وكثر عددهم، وتربّوا بين الأمة المسلمة، ولم

يعرفوا السبل المؤدية إلى الكفر، ولم يكن يخطر ببالهم في ذلك الجوّ النقي، فلم يخشوه على دينهم فوقع التفريط من هذا الجانب.

والشيطان يتربّص ببني آدم، ويتحيّن الفرص ليوقع المسلمين في الشرك ويستدرجهم جيلا بعد جيل حتى يوصلهم إليه دون أن يدركوا ذلك، ولا يستعجل الثمرة، فمتى أعجزه قرن ما رضي منه بما هو دون الشرك وتوعّد من بعده، حيث أن الجيل الأوّل لو سوّل له الشيطان أن يعبد الأنبياء والصالحين لما فعل لقرب العهد بالنّبوّة، لكن من بعده يكونون أشدّ تعظيما لهم من آبائهم، لأن الإنسان إذا وصف له الشيء المعظّم ولم يره تقوم في ذهنه صورة خيالية له، ولهذا يهابه ويعظّمه أكثر ممّن عاينه، فيغالون في إجلالهم ومحبّتهم، وإذا زاد الشيء عن حدّه انقلب إلى ضدّه، فيأتيهم الشيطان من باب محبّة الصالحين وتعظيمهم، وهل في ذلك بأس ؟!

هذا هو سبب ضلال الأمم، إذا فهمناه عرفنا سبب تكذيبها لمن يدعوها إلى عبادة اللّه وحده وحربها له، إنّه رسوخ الكفر في عقول أهلها وقلوبهم حتى أضحى الدين الذي تقوم عليه حياتهم جميعا، فشبّ عليه الصغير وهرم عليه الكبير، وصاروا لا يعرفون غيره، ولا يحسبون الحق إلا هو.

وإن تاريخ الأمة المسلمة ليرينا الأمارات التي تنبئ بما سيؤول إليه حالها، الأمر الذي أحزن أهل العلم في ذلك العهد، حيث بدأت تظهر أعراض المرض وإن كانت طفيفة لا تؤثر في إسلامها، إلا أنها ستؤثر في عقيدة الأجيال القادمة، وقبل أن نتحدّث عن المرض يحسن بنا أن نقدم له بالحديث عن البيئة التي سمحت بوجوده وتولّد فيها :

إن الجوّ العلمي الذي ساد أقطار المسلمين ظلّ حكرًا على الحواضر، ولم ينل منه أهل البوادي والصحاري الشاسعة والجبال المنعزلة غير قسط قليل لا يكاد يذكر، وأهملوا ممّا يسّر في انتشار الأ خلاق التي كانوا عليها قبل الإسلام من النّهب والسلب، وهذا في بلا د العرب فما بالك بأهل المغرب والفرس والترك ؟ وكان هذا ابتداء من القرن الثاني فما بالك بالقرون التالية ؟ فقد كانوا هم السبّاقين إلى

الشرك لانطماس مفهوم الإسلام لديهم، ومنهم أتي الإسلام، والكثير منهم منذ حوالي القرن الرابع قد نسوا الشعائر الظاهرة من الصلاة و الزكاة وغيرها التي لم تجهل حتى مع فشو الشرك، ولم يكونوا يخضعون لطاعة الدولة أو يعملون بشرائع الإسلام أو يهتمون بأمر الدين، ولم يكن يعنيهم ذلك الجدال بين المذاهب والفرق كما يروي ابن الأثير وابن عذارى[1].

ولما كان البدو أكثر الناس استجابة للدعوات الدينية كما يقول ابن خلدون، فقد تقبلوا كل الدعوات الضالة، وكل من حمل دعوة كفر كان البدو آذانا صاغية له، وكان عليه أن يبثها فيهم ليجد النصر منهم اعتقادا، أو لمجرد تلبية غريزة السلب والنهب، وكثرة هؤلاء الدعاة الدجالين مظهر من مظاهر تلاشي العقيدة والجهل بالدين عند البدو الذين قووا شوكتهم.

أضف إلى ذلك الإنسحاب المستمر للعلماء من مسرح الأحداث وتدبير أمور المسلمين والمشاركة في الدولة، كي لا يفسد عليهم دينهم ، فخلت منهم الدنيا وبقيت لمن لا علم لهم أو لاعفة، لما صار الحكم ينال بالقوة لا بالصلاح، وازدادت الوحشة والهوة اتساعا بين الحكام و العلماء الذين يئسوا من أن يعود ذلك الزمن الذاهب، ولم يكونوا ليطلبوا الولاية للدنيا وإنما لإصلاح ما أفسد الناس، ولم يكونوا في القرن الثاني فقط كحالهم في القرن الأول، إذ كان المصلحون كثيرون، وكل يرى من هو أولى منه، فهذا ما كان عليهم أن يجعلوه نصب أعينهم.

فلم يقدموا شيئا بمقاومتهم السلبية التي عظمت بها البلية في الدين، واقتصروا على حلق الوعظ في المساجد وتصنيف الكتب، وواقع الأمم ومسارها لا تغيره الكتب فقط، بل يسير مع التيارات و الحركات الميدانية التي تعمل على أرض الواقع أكثر.

وممّا يذكر أن الدعوة لم يكن لها تنظيم رسمي ودعم متواصل، فكانت مجهودات فردية لبعض الفقهاء والولاة وأهل الثغور، ولم تسر مع الجيوش الفاتحة في كثير من الأحيان، ولقد كان عامة المسلمين

طوال   تلك القرون دعاة للدين، إلا أن الأمر قد خفّ عمّا كان عليه في القـرن

1. «البيان المغرب في أخبار الأندلس و المغرب» لابن عذارى (7/4)

الأول فقد فترت الدعوة في غمرة ذلك الجدال الحاد الذي أضرمته الفرق الضالة.

فبعد أن صار المسلمون قوّة كبرى و تغلبوا على الأمم أصبحت الدعوة حينها أسهل، لأن المغلوب يفكر دوما في عوامل ضعفه وتفوّق غالبه، فإذا بهم قد أهملوا هذا الجانب ولم يقوموا له بقدر ما قام له الأ وّلون، واستمر هذا التهاون، ووقعت بعض التصرّفات كان من الواجب أن لا تقع أو لا تتكرر على الأقل.

ومن شواهد ذلك التهاون في الدعوة -كما ذكر ابن عذارى في « البيان المغرب» - أن مسلمي إفريقية بقوا على جهل بتحريم الخمر إلى خلافة عمر بن عبد العزيز، الذي أرسل إليهم بعض الفقهاء[1]، وذكر ابن خلدون في « تاريخه» أن البربر ارتدّوا مرات عديدة من طرابلس إلى طنجة إلى أن فتحت الأندلس[2]، ومنه إساءة عقبة بن نافع لكسيلة ملكهم، وكان قد أسلم فارتدّ مع قومه، وأجلوا المسلمين من المغرب.

ولم يكن ذلك لو ركزّت الدولة على نشر الإسلام بينهم، بل تعدّى الأ مر في كثير من المرّات إلى إبقاء الجزية على أهل الذمّة الذين أسلموا[3]، فيترددون في الإسلام ومنهم من يرتدّ، وكل هذا رغبة في ملء خزائن بيوت المال عن هداية الناس، وهكذا صارت هذه التصرّفات المنافية لتعاليم ديننا الحنيف نقاطا سودًا في تاريخ المسلمين.

ومن سيئات ذلك العصر التي بقيت آثارها إلى اليوم إقتباس ثقافات الأمم الكافرة كالهند واليونان واليهود والنصارى، وهذا الإ قتباس وجب ضبطه، حتى لا يصاب صاحبه بالإنصهار في الغير، فأما في القرن الأوّل فلم يقتبسوا من غيرهم إلا ما يفيدهم، دون ما يخالف

دينهم كتنظيم الإدارة من اتخاذ نظام الدواوين وغيرها.

1. «البيان المغرب في أخبار الأندلس و المغرب» لابن عذارى (48/1).
2. «العبر وديوان المبتدأ والخبر» لابن خلدون (220/11).

3. أنظر - مثلا - «العبر وديوان المبتدأ والخبر» لابن خلدون (164/5).

ثم ما لبثوا أن بدأوا يشرئبون بأعناقهم إلى علوم ما وراء الثغور، وازداد الأمر بانتشار النزعة القومية الشعوبية في القرن الثاني، حيث صار كل قوم يفخرون بما حازوه من مجد في جاهليتهم ويبرزون معالمه، ومن دوافع هذا الإقتباس ما كانوا يتمتّعون به من ترف علمي، والسبب المباشر هو الإفتراق في الدين، فوجدوا في الفلسفة معينا لتغذية الجدال.

ثم كان لها الأثر الكبير في تشعّب تلك الفرق الضالة، و ظهور عقائد كفرية كالزندقة ووحدة الوجود وغيرها، وتاه أصحابها في بحر لا ساحل له تقليدًا للكفار، بعد أن صيّروا العقل - في الحقيقة - ميزانا يقيسون به العقائد الإسلامية، وأصبح الدين عندهم باردًا جافًا.

أما عامة المسلمين فكانوا بمنأى عن هذا الضلال، واقتصر الأمر على بعض الأوساط الفكرية، وظلت عقائد الأمة فيما تنازعوا فيه على الحق، لأن أكثرها لا يؤخذ نقلا، وإنما هي أمور فطرية زادها الإسلام رسوخا، والإسلام دين الفطرة لا دين الفكرة، فالفطرة واحدة ثابتة، وا لأفكار مختلفة طارئة لإمكانية خضوعها للهوى والخطأ.

تلك من أهمّ نقاط الضعف التي برزت ورافقت حياة المسلمين، وأهم الثغرات التي تطرّق إليهم منها الخلل، ومع أنه يؤخذ على ذلك العصر كل هذا، فإن عقيدة الأمة - عموما - كانت على التوحيد و السنّة عالمهم وجاهلهم، وكانت الفرق الكافرة بائنة من الأمّة، وكان أهلها منبوذين لا يعدّون من المسلمين، وكان عامة المسلمين على المنهج الحق، إلى أن يطرأ على أحدهم الكفر أو البدعة.

فالفرق الضالة كانت قليلة بالنسبة لجمهور المسلمين، وإتما كثر اللغط حولها - ولابدّ - لعظمة ما أتت به، فتصدّى لها السلف الصالح ب

اللسان والسنان، وإلى غاية القرن الثالث لم تقم للفرق الكافرة وسط بـ لاد المسلمين دولة، وكان الإسلام وحده هو الظاهر، فالمجتمع النظيف تظهر فيه السيئات كبيرة رغم صغرها وقلتها، بخلاف المجتمع الفاسد أصلا.

إن الشرك بالله بعبادة القبور وغيرها من الاعتقادات والأعمال الكفرية التي قامت عليها بعض الفرق هي التي تخرج من الإسلام، لا ا لإنحرافات الأخلاقية، ولا غيرها من المخالفات التي من الممكن إصلا حها في نطاق الإحتكام إلى الإسلام الذي كان قائما راسخا، لا يبتغي الناس غيره، ولا يعرفون سواه بديلا.

فالمغرضون وأصحاب النظرة الجزئية المنفصمة عن عرى الإسلام يحاولون أن يقلصوا من فترة احتكام الأمة إلى الإسلام وحكم الدولة به، ويشوّهوا ما بعد عصر النبوّة والخلفاء الأربعة بحجّة أن الخلافة كانت تنتقل بالوراثة، وقد يحصرون العدل في حكم عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز.

هذه هي الصورة القائمة في أذهان الناس، وفي الحقيقة أن تاريخ المسلمين كان أنظف من ذلك، وتكاد لا تجد فيهم حاكما واحدًا لم يتحرّ العدل في حكمه، وإنما اضطرّتهم اجتهاداتهم أحيانا، وكذلك اهتمامهم بمتاع الدنيا أحيانا أخرى إلى الجور.

فإن الحجّاج الذي يضرب به المثل في ظلمه لرعيته كانت نيته إقامة الدولة التي كانت تتهدّدها الأخطار من كل جانب، فهو الذي قمع الفتن في العراق، وقد كانت رعيته أكثر ميلا إلى الفوضى والفتن منه، فهؤلاء الحكام خلطوا عملا صالحا و آخر سيئا كسائر المسلمين، وإذا كنا نرى من حكام اليوم بعض العدل وهم يحكمون بشرائعهم فما بالك بحكام المسلمين ؟

هكذا عاش المسلمون حياة كفاح متواصل- منذ عهد النبوّة – مع الإنحرافات بأنواعها من فرق ضالة وأخرى كافرة وأخلاق سيئة، وذلك ما وجب عليهم فعله، وهذه هي حال المسلم في جهاده مع نفسه و

الشيطان والبيئة المحيطة به، فيطيع الله وقد يعصيه أحيانا وهو- مع ذلك - خاضع لله غير كافر به، و يستغفر الله و يرجو رحمته ويخشى عذابه.

وإن بضعة قرون من حياة الأمة المسلمة ليست بالأمر الهيّن، فهي فترة لابأس بها من حياة المسلمين على وجه الأرض، فيجب أن نقدّر تلك القرون قدرها، تلك القرون التي لم يشرك أهلها بالله وحورب فيها الكفر وأهله، ذلك المرض الأساسي الذي نسيه أولئك الذين فقدوا الإسلام، وحصروه في حيّز ضيّق، ورفعوا قيمة ما دونه.

فالداء الذي لم يكن هامشيا ولا ظرفيا ولا نسبيا، بل كان شاملا ولم يبق ولم يذر، ومحى الإسلام حتى جعله أثرًا بعد عين، وأعاد الأمة جمعاء إلى الجاهلية الأولى بكل سماتها، هو عبادة غير الله في صورة قبر أو أثر أو غيرها من أشكال المعبودات، وغير ذلك من عقائد الكفر.

تـأثـيـر الصـوفـيـة

لقد بقي المسلمون طوال تاريخهم ينظرون إلى الأمم الوثنية نظرة ملؤها الترفّع والشموخ، فضلا عن أن تطمح قلوبهم إلى أديانهم، إذ لا يستسيغون ذلك، وارتبطت الأوثان في أذهانهم بتلك الأمم التي تغلبوا عليها، فلم تغن الأوثان عن إمبراطورية فارس ولا الروم ولا غيرهم، بل يعتقدون جازمين أنها كانت السّبب في نكبتهم، وأنهم لم يبلغوا هذا المجد والغلبة بقوة غير قوة الإسلام، وكانوا يخشون على دينهم الأخطار الخارجية من الأسيويين والأوربيين الذين كانت الحرب معهم لا تكاد تهدأ، وكانت الفرق الكافرة أقلّ من أن تخشى، حيث ظلت مقهورة مخذولة منذ نشأتها.

ولم تكن الأمة تفكّر في أمر الشرك، بل كان مستبعدا تماما من الأ ذهان فلا يخشونه أو يفكرون في أن هذه القبور - مثلا - ستشكل خطرًا حقيقيا على عقيدتهم، واستهانوا بالأمر غاية الإستهانة على عكس الجيل الأوّل، وانصبّ اهتمامهم على الفروع من الحفاظ على الشعائر والإبتعاد عن المحظورات، الأمر الذي كانوا يرون أنه هو الفارق بينهم وبين الصحابة.

وهكذا أتي المسلمون من خلفهم وهم غافلون، وقامت قائمة الشرك من وراء ظهورهم، ومن حيث لم يكونوا على استعداد وانتباه له، وغفلتهم هذه ناتجة عن أن هذا الشرك لم يظهر فيهم دفعة واحدة، بل وقعوا في ذلك الحمى الذي نصبه الإسلام حول الشرك بصوره،

وأخذت تلك الحواجز تسقط الواحدة تلو الأخرى، والضلال لا يقع إلا ب
التطوّر، ومن تضخيم بعض الجزئيات نظرا للإهتمام المتزايد بها.

ففي القرن الثالث بدأ ينتشر تخصيص قبور الصالحين بالزيارة لا سيما من طرف الشيعة[1]، وليت الأمر بقي على تلك الحال، فلكان هينا نوعًا ما، ولكن أتى ذلك وقد أصبح كل مفهوم خاطئ يتطوّر في أذهان

1. « الكامل في التاريخ» لابن الأثير (*287/5*).

الناس ؟ فازداد إجلالهم الصالحين أكثر ممّن عايشهم، وازداد الأمر سوءًا، ولم ينسوه بمرور الزمن بل انتقلوا فيه من درجة إلى أخطر منها، رغم إنكار العلماء له باستمرار، ثم حصل انزلاق خطير هو الإ عتقاد في استجابة الله الدعاء عند قبورهم، لما يكونون عليه من خشوع عند زيارتهم، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تطوّر إلى أن نسبوا البركة إلى الصالحين أنفسهم، و هو شرك بعينه، فانتقلوا إلى طلب البركة منهم.

وأخذت عقيدة التوحيد في الإدبار منذ ذلك العهد، واشتد الأمر وتفاقم، وقبل أن يدعوا الله عند قبورهم سبقه أمر آخر وهو تشييد هذه القبور، واتخاذ الأضرحة والقباب والمشاهد على تربتها، وهذا منذ القرن الثالث، وكلما انتقلوا من مرحلة إلى أخرى كانت المراحل السابقة تزداد عمقا واستفحالا، والشيء إذا تكرّر تقرّر.

لقد كانت عقلية الناس عند ظهور بوادر شرك القبور تملك القابلية له، بعد أن أخذ الكثير من مفاهيم الدين طريقه إلى الذبول، إذ صارت عقول النّاس أسيرة لأساطير الجن والإسرائيليات بعد أن طهّرها الإس لام من الخرافات، وعقول العامة أسبق وأرسخ قدما في هذا المجال من كتب التفسير والأدب والتاريخ التي ملئت بهذه الخرافات، فصارت الشياطين تلعب بعقول الناس ودينهم في ذلك العصر، مما يظهرونه من أحوال على أيدي الدجّالين يظنّها الناس كرامات من الله لهم، كالطيران في الهواء وإحضار الطعام وتكليمهم من القبور، فوجدت الشياطين في الناس عقولا خصبة[1].

ولم يكن الشيطان في القرون الأولى يظهر هذه الأحوال على الناس لأن حيله لا تنطلي عليهم لظهور التوحيد، ولا هي تأتي في هذا العصر لأن عقول الناس لا تصدّقها لانتشار العلوم الغربية المادية وبعض تعاليم

1. «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (*360/1 - 363*) و «عجائب الآثار في التراجم و الأخبار» لعبد الرحمن الجبرتي (وفيات سنة *1125* هـ).

الدين، ولكن تسيطر على العقول القابلة للإنهزام أمامها.

وأصبحت الأحوال الشيطانية تعدّ كرامات، ودليلا على الولاية لله والقرب منه، ولذلك كانت من الأسباب المباشرة في عبادة غير الله، وجرى تحت ستارها من الشرك ما تضيق به الأسفار المجلدة، كما تذكره كتب التاريخ وكتب المتصوّفة، إذ جعلوا الكرامة سببا لعبادة صاحبها، وكان اهتمامهم بها كبيرًا.

والكرامة هي ما يحدث من أمور خارقة لقانون الأسباب بقدرة الله وعلى يد العبد المسلم الصالح بدعائه الله مثلا، وقد يحدث مثلها للكافر إذ يجيب الله دعاء الكافر المضطرّ كالمظلوم وغيره، وليست دليلا على إيمانه[1]، فأثبتوا وقوعها بعد الموت بما كانت تحتال به عليهم الشياطين، وقالوا بأن من لم تظهر كرامته بعد موته كحياته فليس بوليّ لله[2]، وهذا هو الذي دعاهم إلى عبادتهم.

وعرفت الأمة عبادة الأوثان بمختلف فنونها، ابتداء من الإعتقاد في بركة الأولياء وقدرتهم على جلب النفع ودفع الضرّ، إلى أن جعلتهم شركاء لله - تعالى - في ربوبيته، وصيرّتهم متصرفين في الكون ومتحكمين فيه، وبأيديهم الرزق وإنزال المطر وقضاء الحوائج بأنفسهم، أو ممّن وكلهم الله بتصريف مقادير الرزق، مع دعائهم والإستغاثة بهم في الشدائد والملمّات والشكوى إليهم، وسؤالهم المغفرة و الهداية والشفاعة والفرج وسدّ الفقر، والإستعانة بهم على شيء من سفر أو تجارة أو حمل أو وضع، واستسقائهم إذا أجدبوا، واستنصارهم على العدوّ، والإستعاذة بهم، وطلب رضاهم وتجنّب

سخطهم، فمن رضوا عنه في اعتقادهم فهو المرضّي عنه في الدنيا وا لآخرة، ومن سخطوا عليه فهو المسخوط عليه في الدنيا والآخرة، و التضّرع أمام قبورهم والتمسّح بهم، والمسح على الجسد بترابهم و التمرّغ على آثارهم والركوع والسجود لهم، واتخاذ

1. أنظر مثلا « البداية و النهاية» لابن كثير (216/13).

2. أنظر مثلا « تحفة المريد على جوهرة التوحيد» للباجوري.

الأعياد لهم، والطواف حول قبورهم والذبح لها، وتقديم القرابين و النذور لسدنتها، والاستشفاء بها، فينذرون إن شفتهم أو رزقتهم المال والولد أو غير ذلك أن يقدّموا لهـا المال والزرع والطعام والحليّ، يتقرّبـون بذلك

إليها، ويعتقدون أنها تقرّبهم إلى الله، ويحلفون بها ويرون الحالف بها أصدق من الحالف بالله تعالى، ويعتقدون بأن مقبوريهم أحياء فهم عظام أرمّت ولكن يسمعون ويجيبون دعاءهم، ولهم جاه عند الله، فيقبل شفاعتهم لهم بزعمهم، وقد يعظّمون أن يدعو أحد الله وحده مباشرة، ويعدّونه جراءة على الله وانتقاصا لحق معبوديهم، وقد كان مشركو العرب يخلصون الدعاء لله وحده في الضرّاء، إلا ّ أن هذه الأ مة بخلاف ذلك.

أما حملة لواء هذا الكفر فهم الصوفية الذين اعتزلوا الناس و الدنيا خيرها وشرّها، وكانوا في ابتداء أمرهم على التوحيد والسّنة، وكان السبب في اعتزالهم هو الفساد الخلقي الذي ينتشر بين المسلمين، فتفرّغوا لتزكية النفس فقط، وهو الأمر الذي جعلهم يهملون الفقه، بل زادوا على ذلك أن اشترطوا على من يسلك سبيلهم ألا ّ يشتغل بطلب العلم والرزق، لعدم قدرتهم على التوفيق بين العلم وإص لاح النفس، كأن الأمرين متناقضان، وهما لا يتمّان إلا باجتماعهما، ولكن هيهات أن يفقهوا ذلك وقد كانوا في عصر بدأت تتعرّض فيه خصائص الإسلام ومبادئه للإنشطار وتتفكك إلى قطع، كل طائفة تنفرد بقطعة منه وتجعل منها الدين كله.

وقد تطوّرت عقائدهم عموديًا وأفقيًا، أما تطوّرها العمودي فهو ذاتي، في العقيدة نفسها، فقد ظلت عبادتهم لله تبتعد عن السّنّة وتنغمس في البدع، في ظلمة الكهوف والأربطة والخوانق التي اعتزلوا فيها على سنّة رهبان النصارى، فنقلهم الشيطان من حال إلى حال، إلى أن أضحت هذه الأماكن معابد للأوثان.

وأما تطوّرها الأفقي فيتمثل في انتشارها، فأهل التصوّف كانوا من عامة الأمة، لم تختصّ بهم فرقة دون أخرى، ولا مذهب دون آخر، ولا بلد دون غيره، ولذلك كانت طرقهم تتقدّم ما كان ينتشر في الأ مة، وكانت الأمة جمعاء تنظر إليهم بإكبار وتقتدي بهم في ضلالهم، لأنهم كانوا رمز العبادة والورع منذ كانوا على الإسلام، فلم يعبد الناس فسّاقهم إلا عندما لجّ بهم الجهل، وصارت الولاية لله تنتقل بالوراثة، ثم أصبح منهج الصوفية هو الدين، وعبدت الأمة معبوداتهم وفشت عقائدهم وسط الأمة وصارت عقيدة الدولة الرسمية، إلاأن إسمهم لا زم الشيوخ ومريديهم.

وكان لبعضهم عقائد خاصّة مما سمّوه بالأسرار الإلهية التي كانت حبيسة المشايخ، كالإعتقاد في الحلول ووحدة الوجود التي كانت تحمل طابع الفلسفة، ولتعقيدها لم تنتشر وسط العامة، بل انتشرت العقائد البسيطة التي يفهمها الجهّال من الكبار والصغار.

ولقد خلص العلماء والحكام إلى هذا الشرك متأخرين لاطّلاعهم على الدين، بخلاف العامة والغوغاء الذين كانوا يتهاوون في هوّة الشرك، لجهلهم بالدين وسرعة تصديقهم بالخرافات، وقد كان الحكام يتملقون للرعية لتسير في ركبهم، فيشيّدون لهم الأضرحة والمشاهد على قبور معبوديهم منذ القرن الرابع، ويديمون زيارتهم، ويبنون الأ ربطة والخوانق للصوفية، ويوقفون عليها الأوقاف، وينفقون على المجاورين والمعتكفين عندها[1]، أو يفعلون ذلك تديّنا لمّا لازموا دعاة الشرك من العلماء وتظافروا على نشره أكثر.

وهل أفسد الدين إلا الملوك وأحبار سوء ورهبانها ؟

وكان هؤلاء العلماء يجارون السواد الأعظم من الأمة ويدعون إلى الشرك صراحة، وقابلتهم الأمة بنظرة إعجاب، وقلدتهم في كلّ صغيرة وكبيرة، فكانوا على حالة مرضية عند الناس بسبب أنهم يحلون لهم ما يأتونه، وهؤلاء العلماء لم يكتب لعلمهم أن يستمر، فلما ذهب عصرهم لم يعرف خبرهم، وقد ساهموا بقسط وافر في تثبيت الشرك في الأمة وإضفاء الشرعية عليه، حتى صيروا التوحيد كفرًا و الكفر توحيدًا، وكفّروا من تركه[2].

1 . « عجائب الآثار» للجبرتي (وفيات سنة *1124* هـ) و « الكامل في التاريخ» لابن الأثير (*348/7*).
2. أنظر مثلا « عجائب الآثار» للجبرتي (حوادث سنة *1123* هـ) و « البداية و النهاية» لابن كثير (*45/14*).

تـأثـيـر الشــيـعـة

لقد كان الشيعة أجرأ الفرق على الكفر إذ أنّ وجود غلاتهم - وهم الكفار منهم - كان متقدّما جدًا، في خلافة عليّ بن أبي طالب، إلا أنهم ظلوا قلة قليلة، أما الشيعة المفضّلة الذين فضّلوا عليّا فكانوا منتشرين في البلاد، وما فتئت تلك القلة القليلة من الكفّار تتّسع بعد القرن الثالث على حساب المفضّلة، واستولت على بلاد المسلمين.

وصار التشيّع نحلة تجمع كل العقائد الكفرية من الخلط بين ادّعاء الألوهية والنبوّة وتناسخ الأرواح والمزدكية، زيادة عن غيبة الأ ئمة ورجعتهم وعصمتهم، فقد ذكر ابن حزم فرقهم في « الفصل في الملل والأهواء والنحل» وعدّ أكثر من ثلاثين طائفة بين قائلة بإلهية أو نبوّة ورجعة أحد من ذرّية عليّ أو غيرهم[1]، وتلقّوا ذلك من عقائد الفرس والهند واليهود والنصارى الذين يدينون بها، وما من ضلالة من ضلالات مبتدعة المسلمين والكفّار منهم إلا ولها أصل وشبيه عند أهل الكتاب[2].

وزيادة على هذا الكفر الذي اخترعوه فإنهم كانوا يسايرون الإ نحطاط الشامل للأمة نحو الكفر، فنبشوا قبور أئمتهم الأوّلين وعظّموا تربتها، وإذا كانوا يعبدون الأحياء فكيف بالأموات ؟ وجرّ هذا غيرة

عامة الأمة فعظَّموا آثار غير أهل البيت.

فالناظر إلى تاريخ بغداد فقط كما يروي ابن الأثير في « الكامل في التاريخ» يرى تنافسا كبيرًا على ذلك- ابتداء من القرن الرابع - بين عامة أهل بغداد الذين ينتسبون إلى السنّة وأهل الكرخ الشيعة َ، وكان هذا في مدينة العلم والعلماء، والحال عند أهل البوادي والجبال أخطر، وقد شجع الشيعة َ َالبويهيون الذين استولوا على الدولة العباسية بين القرنين الرابع والخامس، أما الخليفة العباسي فصار منصبه شرفيا.

1. « الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم (187-186-181-180/4).
2. « المقدمة» لابن خلدون (870).

وإبّان ذلك كان تيّار الغلاة من كفّار الشيعة قد شهد نقلة نوعية إذ بقي خلال القرون الثلاثة الأولى طوائف وجماعات متناثرة، ربما قد تصل أحيانا إلى الألوف، إلا أنها بقيت ضعيفة لمواجهة المسلمين لها بشدة، فعاش أهلها تحت التقية إلى نهاية القرن الثالث، حيث انتفضت واستطاعت أن تؤسس دولتين في آن واحد، وهما الدولة الفاطمية الإ سماعيلية العبيدية الباطنية، والأخرى دولة القرامطة التي كانت تدين لها بالولاء في فترة من حكمهما، وكلا الدعوتين سواء في كفرهما.

وكان من عقائدهما ادّعاء الألوهية لغير الله، وتبديل شرائع الإسلا م، كما ذكر المؤرخون، وذكر ابن عذارى[1] عن الخليفة الأوّل عبيد الله المهدي أنه ادّعى النبوّة والألوهية، وكان يخاطب بها من طرف أتباعه، ويمدح بها ويحلف به ويعتقد أنه يحيي الموتى، ويردّ الشمس من مغربها، بالإضافة إلى كونه مهديّهم المنتظر، أما الخليفة الرابع معدّ الملقب بالمعزّ لدين الله فادّعى النبوّة ودعا إلى نفسه، وكان يزعم الرقيّ إلى السماء، وأما المنصور الملقب بالحاكم بأمر الله فادّعى الربوبية ودعا إلى نفسه.

وقد عاشت الدولة العبيدية أكثر من قرنين ونصف، وضمّت المغرب ومصر والشام واليمن والحجاز، ووصلت إلى عقر دار

العباسيين ببغداد، كما عاشت دولة القرامطة أقرب من قرنين، وضمّت جزءًا كبيرًا من شبه الجزيرة العربية، فكان للاتساع الكبير لهاتين الدولتين ومدّة بقائهما أثر كبير في عقيدة الأمة جمعاء، وكانتا بابا آخر من أبواب الجاهلية التي فتحت في ذلك العهد، فإن وجودهما لم يكن آتيا من العدم، بل ما كان ذلك إلا لأن قطاعا عريضا من الأمة قد والا هما.

لقد عايش المسلمون ثورات عديدة للعلويين من نسل عليّ بن أبي طالب على الحكام خلال القرون الثلاثة الأولى، ولما كان كلا الفريقين مسلما لم يكفّرهم المسلمون، وهذا الذي منع الشيعة الغلاة من الظهور، إلى أن حكم الخوارج الإباضية بالمغرب الذين يكفّرون عليا، عندها قويت شوكة كفّار الشيعة بالمغرب كردّ فعل عنيف.

1. « البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب» لابن عذارى (*286-282-160/1*).

فاستغل داعيتهم الصنعاني عصبية قبائل كتامة السنّية التي تكره الإباضية وتحب أهل البيت، فراح يبشر بينها بقرب ظهور المهديّ الذي يملأ الأرض عدلا بعد أن ملئت جورًا، وخاض بها حربا طويلة، وأخضع بلاد المغرب، ولم يكن يجهر بالكفر الذي يعتقده أمام العامة، وإنما لخاصة أصحابه فقط، وكانوا يطلبون من أهل البلاد التي يخضعونها مجرد الدخول في الطاعة، ويذكرون للناس فضائل أهل البيت ومقاتلهم على أيدي حكام الجور، لكن بعد أن آنسوا من أنفسهم قوة أظهروا ما يعتقدونه، وكانوا يشيعون عن كل خارج عليهم أنه عدو لأهل البيت.

ورغم كره الرعية للأغالبة لجورهم إلا أنهم قاموا معهم، وراح الأغ البة يستميلون الرعية والعلماء ويشهرون بكفر الشيعة، إلا أنهم كانوا يقاومون مقاومة الغريق، وسقطت عاصمتهم رقادة بتونس سنة *297* هـ.

وأطلق عبيد الله الخليفة الأول لدعاته العنان يرغمون الناس على عقائدهم الكفرية، وامتحنوا المسلمين وخاصة العلماء والكبراء فقتلوا وسجنوا، وكان هؤلاء العلماء والكبراء الذين ثبت الناس بهم يوجبون

الخروج عليهم[1]، كما دخل في دينهم الكثير من العلماء والكبراء و العامة اعتقادا أو مداهنة، وكان الكثير منهم يدارونهم تقية.

وبعد أن تفاقم سخط الناس عليهم ثاروا مع أبي يزيد الإباضي رغم أنه كان يكفرهم، واحتملوا ضلاله وظلمه لهم على كفر العبيديين، واستطاعوا أن يتغلبوا على عامة المغرب، ووصلوا إلى عاصمة العبيديين بعد سنوات ثم انهزموا.

ولقد جر الغموض على عقائدهم كونها متناقضة وغير ثابتة كادعاء الألوهية والنبوة والإمامة، وكانوا يستعملون التقية والسرّية أحيانا وهم حكام، ويدّعون الإعتدال في التشيّع نفاقا مع الرعية، وكان بالمغرب القليل من العلماء الذين يستطيعون الصمود لمناظرتهم وكشف حقائق كفرهم، ولم تأخذ الأمة موقفا ثابتا من هذه الحركة الكافرة كالذي أخذته

1. أنظر مثلا « جهود علماء المغرب في الدفاع عن عقيدة أهل السنة» لإبراهيم التهامي (*411-415-427-428-431*).

من الزنادقة وأهل الردة وكفّار الشيعـة أنفسهم في القرون الأولى، فلـ
م
تتبرأ منهم كما تبرأت من هؤلاء من قبل، وكما تبرأ أهل البيت ممن اتخذوهم آلهة وكفروهم وكفرهم سائر المسلمين، لكن بعض جوانب العقيدة كتكفير الكفار والولاء والبراء قد أخذت طريقها إلى الذبول ابتداء من ذلك العهد.

إن كفار الشيعة ببلاد الفرس وغيرها كان إسم الإلحاد يلاحقهم، وكانوا على ولاء لدولة العبيديين، أما الشيعة العبيديون الذين كانوا الخطر الأكبر فقد بدأت الفجوة تضيق بينهم وبين سائر الأمة مع اتساع دولتهم، رغم أنها لم تتبع ديانتهم، وهذا بظهور بعض إيجابياتهم كحربهم للصليبيين وإحسانهم السيرة، كتأمين الحجيج عند استيلائهم على مكة، وقد ألف الناس حكمهم لأنه قام على العنصر العربي أيضا، فوالاهم الكثير من الناس واختلطوا بهم في حرب الصليبيين.

وحتى الكثير من الولاة كانوا يخلعون طاعة العباسيين

ويدخلون تحت طاعتهم في الحجاز والعراق والشام، وكانوا إذا خلعوا طاعة الدولة العبيدية فإنما لخلاف سياسي لا لكفرها كما كانت الخلافات بين دول المسلمين، فلا يرون ذلك قضية إسلام أو كفر، ولا يرون الدّخول في طاعتهم أو الديانة بمذهبهم ردّة عن الإسلام، ولا التوبة منها دخولا في الإسلام بعد الكفر، ومال قطاع واسع من الأمة إليهم، ولم يروا ضيرًا في موالاتهم أو اعتبار دولتهم وأتباعها مسلمين.

إن الأمة صارت شيئا فشيئا لا تلقي بالا لأمر العقيدة، ولا تعطيها حقها، وكان عداء الناس للقرامطة بسبب قتلهم الحجيج ونهبهم الحجر الأسود وباب الكعبة، فلما تركوا ذلك صاروا مسلمين، لا لا عتقادهم بألوهية غير الله واستحلال الحرام، وكان عداؤهم للعبيديين بسبب ابتداعهم وإماتتهم السنن، من الأذان بـ « حي على خير العمل» ، وترك صلاة التراويح، وتسمّيهم بالخلفاء وأمراء المؤمنين تحدّيا للعباسيين.

ولـم يكن عداء بين مسلمين وكفّار بـل بين سنّة وشيعة، ولو أقـام
العبيديون البيعة للعباسيين كما فعل القرامطة وبعض الولاة لصاروا إخوة، لا عليهم غير ذلك دون الإعتراف بالكفر والدخول في الإسلام، وكان همّ العبّاسيين تبرئة الحكام العبيديين من نسبهم العلوي، كأن نسبهم هو الذي يثبت لهم الإسلام[1].

وكما هو الحال مع الخليفة العبيدي « الحاكم» الذي كان كثير ا لإضطراب، فيأمر الناس بالسجود له وسبّ الصحابة، فيزورّ منه الناس من غير الشيعة ويلعنونه، فإذا خافهم ترك ذلك فيطمئنون ويدعون له ثم يعود إلى مثلها.

من هنا بدأ الخلل في الدين لدى قطاع عريض من الأمة حيث صار الكفر فعله فقط، فإن تركه صاحبه فهو مسلم، وإن لم يكفّر فاعله.

كما كان بعض الحكام العبيديين وشيعتهم لا يعتقدون في ألوهية

بعضهم، ولكن آخوهم في دين الله، ولم يكن فيهم من قال أن السابقين كفّار بل يحسبهم مسلمين وكذلك أتباعهم، كما أن الكثير من اليهود لم يقولوا بأن عزيرًا ابن الله ومع ذلك اعتبرهم الله كمن قال ذلك، وكان بعض أهل الشام يوالون الصليبيين وينصرونهم ويدخلون في حكمهم دون أن يتركوا شعائر الإسلام.

وممّا يؤكد بلبلة العقيدة وعدم اهتمام الأمة بتكفير الكافرين و البراءة منهم طريقة محاربتها للعبيديين، حيث كان واليهم على المغرب المعزّ بن باديس الصنهاجي يتربّص الفرص للإستقلال، لأنه كان يميل عن عقائدهم كما ذكر ابن خلدون[2]، وقد سقط عن فرسه يوما فاستغاث بأبي بكر وعمر خشية أن يهلك وهو متبرّئ منهما، لأن الشيعة يتبرأون منهما ويكفّرونهما، فجعل الشرك بالله علامة على اتباعه لأهل السنة وبراءته من الشيعة، وهكذا فهمها رعيّته يومها فقاموا وقتلوا من الشيعة خلقا وأعلنوا ترك عقائدهم، ثم اعتذر المعزّ للعبيديين واستمرّ على إقامة البيعة وهو

1. « الكامل في التاريخ» لابن الأثير(*94/8*).
2. « العبر وديوان المبتدأ والخبر» لابن خلدون (*28/11*).

يستعدّ للاستقلال، إلى أن وردت عليه الأعلام والخلع من الخليفة العبّاسي فأظهر ولاءه لهم سنة 435 هـ.

أما نهاية الدولة العبيدية فكانت على يد الأيوبيين وعلى طريقة المعزّ، إذ أن الخليفة العبيدي العاضد كان قد ضاق ذرعا بتصرّفات وزيره شاور الذي أحرق مدينة مصر، فأرسل إلى الملك نور الدين الأ يوبي بالشام يستنجده فقتل صلاح الدين شاور، وعيّن العاضد أسد الدين وزيرًا له، وكان أسد الدين قد دخل مصر من قبل لمساعدة شاور على منافس له، ثم مات أسد الدين فعيّن العاضد صلاح الدين في مكانه، ومات العاضد بعدها، فأصبح صلاح الدين حاكم مصر[1]، ودخل في طاعة العبّاسيين، وحارب التشيّع واختفت عقيدته من مصر.

ولم يظهر أي خلاف حول موالاتهم والدخول في طاعتهم ثم القضاء عليهم من الداخل، وهكذا صار الكفار ظاهرين يجهرون بكفرهم، وصارت الأمة تداري الفرق الكافرة بعد أن كانت هذه الفرق تعيش بالتقية بين المسلمين.

والبعض كان مكرها محقًا في تقيته لضعفه، ومعتقدًا في كفر هؤ لاء الحكام وأتباعهم لاسيما في بداية عهدهم، وكان واجبًا على هؤلاء الهجرة إلى بلاد المسلمين إن لم يستطيعوا الدفاع عن دينهم، وإن كانوا يضطرون إلى إظهار الكفر والفتنة في الدين، وإن لم يقدروا على هذا ولا ذاك فهم في حكم المكرهين المستضعفين، أما هذا فلم يكن إكراها مع صحة الإعتقاد، وإنما هو الإعتقاد في إسلام الكفار، فالتقية دون استضعاف وإكراه كفر بالله.

لقد كانت هذه ضربة أخرى أوهنت العقيدة وفتن فيها الكثير من المسلمين في دينهم، بالإضافة إلى الشرك الآخر الذي بدأ يستشري بينهم وهم غافلون، وبه استحكمت حلقات الفتنة.

---

1. « العبر وديوان المبتدأ والخبر» لابن خلدون (*552/9 - 620*).

تـأثـيـر الإرجـــاء

ظهر في القرن الأول طائفتان من المسلمين متضادّتان في عقائدهما، وكلاهما قد ضلّ وخالف الكتاب والسنة، وهما الخوارج و المرجئة.

أما الخوارج فتشدّدوا إلى أقصى الحدود، وقالوا بأن كلّ من عصى الله وأتى كبيرة من كبائر الذنوب من المسلمين فهو كافر مخلّد في النار، وخلطوا بين الشرك والمعاصي الأخرى، وقد فرّق الله بينهما، ومع أن كل مسلم يذنب، فإنه إذا أذنب عليه أن يدخل في الإسلام من جديد فيشهد على نفسه بالردة حسب اعتقادهم.

وأما المرجئة فتساهلوا وقالوا بأن المسلم مادام يوحّد الله

ويؤمن بما جاء به الرسول - صلى الله عليه وسلم - إن أتى ما شاء من المعاصي صغيرها وكبيرها لا تنقص من إيمانه.

ثم تتابعت الفرق من بعد يأخذ بعضها عن بعض، فجاء المعتزلة وقالوا بأن المسلم الذي يرتكب الكبيرة من المعاصي لا يعدّ مؤمنًا ولا كافرًا وهو خالد في النار، ولكنه لم يكفر ولم يؤمن، وتتجلى خطورة هذه العقيدة في أنها تؤدّي إلى زعزعة ذلك الجدار الفاصل بين الإيمان والكفر بإحداثهم منزلة بين هاتين المنزلتين اللتين لا يوجد غيرهما، قال الله - تعالى - : « هُوَ الذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كافِر ٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِن ٌ وَاللهُ بِمَا تعْمَلُونَ بَصِيرٌ» (التغابن : 2) ولا وسط ولا اعتدال بين الكفر والإيمان.

إن الإيمان له جانب يقوى ويضعف وجانب ثابت وهو التصديق، والفرق الثلاث لم تفرّق بين هذا وذاك، فاعتبروا الإيمان واحدًا ثابتًا، ومادام كذلك فبعضهم نفاه كلية إذا نقصه العمل بشرائع الإسلام الفرعية، وأنه إذا انتفى بعضه انتفى كله، والآخرون أثبتوا كماله وإن نقصه العمل بهذه الفروع[1].

1. « الإيمان» لابن تيمية (210).

أما الذين سمّوا بمرجئة أهل السّنة فقالوا أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص وهو اعتقاد وقول فقط دون الأعمال[1]، وقصدوا بذلك جانب التصديق الذي هو أصل الإيمان، والأعمال التي نفوا دخولها في مسمّى الإيمان هي الفروع لا الأصل، وكان خلافهم مجازيا لفظيا فقط، لأن نتائج الأعمال لديهم وتأثيرها هو نفسه كما قرره الكتاب والسّنة، ولم يختلفوا يومها حول التوحيد ولوازمه، إن كان من الإيمان أم لا.

أما المرجئة فصارت أخطر هذه الفرق وأضلها على عكس ما كان يظن بها[2]، لسببين هما : تطوّرها العمودي والأفقي على غرار طريقة الصوفية، فتطوّرها العمودي الذاتي يتمثل في أن مبتدعيها الأوّلين كانوا يعتقدون أن المسلمين لا تضرهم ذنوبهم إذا لم يشركوا بالله ولم يأتوا أمرًا يكفّرهم، وأرجأوا أمرهم إلى الله مع ثبوت خلاف ذلك

لما في الكتاب والسّنة. ولما كانوا يتواكلون على مغفرة الله وتوحيدهم زادهم الشيطان ضلالا أكثر فأكثر، حتّى أصبحوا يعتقدون أن من يشرك بالله مسلم من أهل الجنة إذا قال :« لا إله إلا الله» قولا باللسان وتصديقا بالقلب.

وفي هذه المرحلة صار هذا المذهب كفرًا، وصار أهله لا يملكون من الإسلام مثقال ذرّة، بسبب الفهم الخاطئ للتوحيد الذي كانوا يتخبّطون فيه، فلا يصح الخلط بين المرجئة المسلمين وهؤلاء، فالقول بأن الإيمان تصديق فقط يعني أن الكفار الذين قال الله فيهم : « وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُم» (النمل : *14*) مؤمنون من أهل الجنّة.

والقول بأن الإيمان قول باللسان يقتضي أن المنافقين مؤمنون من أهل الجنة أيضا، والمنافق يقول بالإسلام ويعمل به ومع ذلك فهو كافر عند الله من أهل النار لانعدام الاعتقاد، فما بالك بمن يعمل بما ينفي عنه

1. أنظر - مثلا - « العقيدة الطحاوية» لأبي جعفر الطحاوي.
2. «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (*317/3*).

الإسلام من كفر وشرك ؟ فمن اعتقد بالتوحيد وقال به ولم يعمل به فهو كافر مشرك، بأوامر الله ونواهيه الفرعية لا يخرجه من الإسلام، وهذا لا يعني أن فلا يجوز الفصل بين الاعتقاد والقول والعمل.

وترك المسلم العمل الإيمان قول واعتقاد دون العمل، وإنما العمل هنا ينفي اكتمال الإيمان، أما العمل الذي ينفي الإيمان كله فهو الكفر و الشرك المتعلق بأصل الدين.

إن المرجئة الأوّلين الذين ابتدعوا بذرته الأولى لم يؤثر في عملهم، بل كانوا مجتنبين للذنوب وإن كانوا يعتقدون أن إتيانها لا يؤثر في دينهم، ولم يكن يدور بخلدهم أنه سيأتي أقوام يصلون لله ويقولون في سجودهم : يا عبد القادر انصرنا ! ولم يكونوا ليقبلوا به أبدًا، ولم يكن القوم يومئذ يختلفون في العمل بالتوحيد إن كان من الإ يمان أولا يدخل في مسمّاه، وإنما اختلفوا في الشرائع الفرعية.

لقد هدّمت عقيدة المرجئة التوحيد عندما جعلت الشرك والكفر أمرًا لا يؤبه له مادام الإنسان - ولا نقول المسلم - يتلفّظ بـ « لا إله إ لا الله» ، وبذلك أفرغت الإسلام من محتواه وميّعته وصيّرته كالطبل ا لأجوف.

وأما تطوّرها الأفقي فيتمثل في أنها لم تبق محصورة في طائفة معيّنة تدعى باسمها كغيرها من الفرق، بل اتسع نطاقها لتتغلغل وسط الأمة، وممّا سهّل في ذلك كونها ميسورة جدًا لا عناء فيها، فما هو إلا ترديد لكلمة صغيرة حتى يبقى قائلها مسلما ويكون من أهل الجنّة و الرضوان، وليفعل بعدها ما شاءت له نفسه من كفر ومعاص.

فشملت سائر الأمة على تعدّد مذاهبها وفرقها، إذ لم ينج منها حتى الذين كانوا يسمّون بأهل السّنة والجماعة وهم قد باض فيهم الشرك وفرّخ، حتى وإن كانت هذه العقيدة تنسب إلى مؤسسيها وهم المرجئة فإنها كانت تسيطر على أذهان الناس شرقا وغربا، فأصبحوا يشركون بالله وكلهم يظن أنه مسلم ولا يرى كفره ذاك كفرًا ينفي عنه الإسلام، وهذا هو معنى عقيدة المرجئة وروحها.

إلا أن كفار المرجئة قد سمحوا بالكفر والشرك مع العلم به أنه كفر، أما سائر الأمة فتسامحوا معه جهلا بذلك، وجرى الإعتقاد بين من كانوا ينتسبون إلى السنة وغيرهم أن مشركي الأمة مسلمون، ماداموا يجهلون أن فعلهم شرك، ومادامو يقولون « لا إله إلا الله» قولا دون عمل، ودون اعتقاد أيضا بما أنهم يجهلون معناها، وفي هذا الأمر فاقوا المرجئة ضلالا، لأن المرجئة قالوا بإسلام المشرك الذي يفهم معناها.

وأكثر من ذلك فإنهم لم يتخلوا عن تكفير الجاهل فقط، بل حتى عن تكفير من عرف أنه يشرك بالله من القبوريين وغيرهم، وإن كانوا يقولون بأنهم لا يكفّرون إلا من أقيمت عليه الحجة فأباها فإنهم لم يكفّروا الإثنين، فإن دعوا الناس إلى التوحيد وترك الشرك فإن من استجاب فهو مسلم، ومن أبى فهو مسلم كذلك مادام يدّعي الإسلام.

إلا أن عامة الأمة لازالوا يدركون التفاضل في الإيمان بين

المسلمين على عكس المرجئة، ويعتقدون أنه يتبعض فيزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، ويحاسب المسلم على معاصيه، وهذا لاهتمامهم ب الفروع دون الأصل دوما، وتناسيهم الكفر الذي وقعوا فيه.

إن هذه العقيدة لم تكن تجادل في إطار الإسلام، فلم يكن مدار حديثها حول صفات الله أو القدر، بل كانت تخالف الكتاب والسنة في أصل الدين وأساسه، وبذلك قطعت شوطا لا يستهان به في الإ نحطاط بالأمة نحو الجاهلية، وبعد بضعة قرون فقط - وإن كانت هذه العقيدة تحملها طائفة تجادل عنها وتدعو إليها - ما لبثت أن اعتـنقتها شرائح واسعة من الأمة وكانت تدين بها حقيقة، وإن لم تكن مأخوذة من عقائد المرجئة بالذات، فإن حالة الدين في ذلك الوقت هي التي أملت عليهم هذا الإعتقاد، وهي وجود الكفر والجهل به مع تمسّكهم بالإنتساب إلى المسلمين.

ولذلك لم يبق لهذه العقيدة كيان محدّد في فرقة ما، وقد كان السنّية والشيعة والخوارج والمعتزلة وغيرهم على خلاف المرجئة يقولون بأن الإيمان اعتقاد وقول وعمل، لكن لمّا دخلوا جميعًا في دين الشرك لم يبق لهذا القول معنى، فكانوا يخالفونهم قولا ويردون عليهم وهم يحملون حقيقة عقيدتهم.

ولقد أصبحت هذه العقيدة روح الكفر في الأمة ومنبعه، و التطبيق العمليّ له هو عبادة القبور، وتولي الكافرين والإعتقاد في إسـ لامهم كالفرق الكافرة، واتباع شرائع عوضا عن شرائع الله، إذ كان لابدّ لوجود الكفر من مبرّرات ودوافع تقنع فاعليه، ولذلك ساهمت هذه العقيدة بالقسط الأوفر في خلط الإسلام بالكفر.

تـأثـيـر التـقـلـيـد

لقد كان القرن الرابع بداية عصر التحوّل الذي استمرّ مدّة قرنين أو ثلاثة، وانتشرت فيه صور الكفر السابقة على خطوط متوازية، وصارت ظلمات بعضها فوق بعض، وإبّان ذلك كان التقليد يلقي بجرانه على الفقه ليعكرّ ذلك المنبع الصّافي ويرتّق ورده ويعقده، ويدخل بالأ مة في صراعات عقيمة حتى أنساها الخطر الأساسي الذي أخذ ينشب مخالبه في عقيدتها وأصل دينها، وانتشر التعصّب للمذاهب وقامت حولها الفتن منذ ذلك العهد.

والتقليد له خصيصة تناسب عبادة الصالحين، فقد قالوا أن دعاء الله وحده جراءة على الله وغمط لحق الصالحين، والإستنباط من الكتاب والسّنة مباشرة والإستدلال بهما جراءة على الله وتورّط في

المهالك وغمط لحق العلماء، وإن منشأ التقليد والتعصّب للعلماء هو أنّهم كانوا يذكرون أقوال العلماء الأوّلين يستشهدون بها لإفهام الناس بمدلول بعض النصوص من الكتاب والسّنة، ولم يكن قد أصابهم هوى التقليد يومها، فلم يروا في سردها بأسا مع الترجيح بينها.

إلا أن الناس من بعد أخذوا أقوالهم كأدلة بحدّ ذاتها يصدرون عنها ويردّ بعضهم على بعض بها بعد تجريدها من الآيات والأحاديث، ويجعلونها أصلا يفرّعون عنه ويقيسون عليه دون أن يعودوا إلى مصدره في الكتاب والسّنة[1]، لأنّ ذلك عندهم لصاحب الإجتهاد المطلق، والإجتهاد قد أغلق بابه الأوّلون، وإذا رأوا آية أو حديثا يخالف قول علمائهم قالوا: هم أعلم منّا، إبطالا لليقين بالشك، والعالم منهم يرى أنه لا يقنع الناس إلا إذا ساق أقوال العلماء الكبار الأحياء منهم والأموات، والفتنة بالأموات أعظم.

---

1. أنظر - مثلا - « تاريخ الفقه الإسلامي» لعمر سليمان الأشقر (110).

وأصبح هؤلاء العلماء المقلدون - ومن ورائهم الأمة - يلتمسون الأ عذار لأخطاء أئمة مذاهبهم، ودأبوا على وضع الإحتمالات لمقاصدهم، لأنّهم لا يجرؤون على أن ينسبوا الخطأ إلى شيوخهم، ونحن نعلم من التاريخ أن السّنة لم تبدأ حركة جمعها ونسخها إلا في نهاية القرن الأ وّل، وبالتالي فإن العلماء الأوائل لم يكونوا يلمّون بها كلها لصعوبة طلبها من أطراف البلاد، بعد انتشار المسلمين وعلمائهم فيها، بخلاف من جاؤوا بعدهم حيث وجدوا السنّة مدوّنة في الكتب فسهل عليهم تعلمها، لكنهم من بعد تركوها إلى أقوال الرجال.

وكلما كان العالم أعظم مكانة في نفوسهم كان قوله أكبر حجّة، وإن أتى من بعده بدليل بطلان الأوّل قالوا: هو أعلم منه، ولم يلتفتوا إلى الدليل، ولم يعلموا أن كبار العلماء هم كبار لاطّلاعهم لا لذواتهم، فقد يخطئون ويصيب من اطلع على ما لم يطّلعوا عليه.

والحكم لا يكون في العالم بل في قوله، وخطأه يحدث بسبب

الجهل بالنص أو بثبوته أو بدلالته أو السهو أو النسيان أو اتباع الهوى والناس والعياذ بالله، فليس من الضروري أن يكون الحقّ مع الأعلم و الأحفظ والأتقى، والإستدلال بهم باطل مبدئيًا، وسائر المسلمين سواء في هذا أولهم وآخرهم قديما وحديثا لا يستدلّ بأحد منهم.

لقد استمرأوا ذلك الجمود واستلذّوا ذلك السبات العميق، وكان هذا التقليد ذريعة كبرى إلى القبول بغير ما أنزل الله في القرنين الماضيين، إذ أوجد لديهم قابلية لذلك بعد أن نسوا التعامل مع الوحي مباشرة، إذ صار القضاء متمذهبا جامدًا لا يرجع مباشرة إلى الكتاب والسنّة بل إلى آراء الأئمة التي خالفت حكم الله في كثير من النواحي جهلا وتأويلا، والتقليد لا ينحصر في المذاهب الأربعة، بل يتعدّاه إلى كل من يتبّع العالم بغير دليل، وإن نبذ التمذهب ونعى على المقلدين تقليدهم، كما هو الحال في هذا العصر.

إن الوحي هو منبع الفقه، فالعلم علم الكتاب و السنة، والفقه فهم قول الله ورسوله والإستنباط منه، ويختصّ به العلماء في الأمور التي لا إحاطة لعامة المسلمين بها، وليس الفقه فقه أقوال الرجال الذين هم بشر يصيبون ويخطئون، وإن كان يصحّ الإعتماد على فقههم والإ ستعانة به في فهم الكتاب والسنة.

وفتاوى العلماء هي اجتهاد في إنزال نصوص الكتاب والسنة على حادث ما ولا يحتكم إليها بذاتها، فقول العالم لا يعدو أن يكون اجتهادًا، فهو كالمستشار تقبل مشورته ووجهة نظره إن كانت صوابا وتترك إن خالفته، والعلماء نقلة ومفسرون، والإجتهاد والمشورة لا ينظر فيها إلى شخص صاحبها، بل إلى رجحان رأيه على رأي غيره.

هذا وإن تقليد عامة الناس للعالم دون معرفة دليله جائز إذا اعتقدوا أنه يأخذ من الكتاب والسنة ثقة به، وهكذا كانت حالة عامة النّاس المقلدين من المسلمين، وحتى بعد أن صاروا كفّارًا مشركين، فلم يكونوا يعتقدون أن لهم الحقّ في تغيير أوامر الله ونواهيه، ولم يستجيزوا اتباعهم إن فعلوا ذلك، ولم يقصدوا الإستغناء عن شيء

من الكتاب والسنة واتباع العلماء دونهما، وإنّما ظنّوا أنهم يعملون بهما.

كما يصحّ تقليد الجاهل للعالم في الأمور الإجتهادية التي لا نصّ فيها، وقد كان فيهم الذين لم يشفقوا على دينهم وتجاوزت بهم ثقتهم بالعلماء إلى اتباعهم فيما تبين لهم أنهم خالفوا فيه الكتاب والسنة، فتزيغ قلوب كثير منهم حتى العلماء منهم، فيعتقدون في خلاف شرع الله وهذا هو الكفر، وذلك أنهم كانوا أوّلا يقبلون بأقوالهم دون سؤالهم عن الدليل من الكتاب والسنة، حتى نسوهما، وصاروا يهابون الإستدلال بهما.

وقد أوجبوا التقليد خوفا من تحريف الدين، والواقع أن التقليد جرّهم إلى نفس ما كانوا يخشونه، وكان الأولى بهم أن ينهوا الناس عن التقوّل على الله بغير علم وكفى، لا أن ينهوهم عن محاولة تفهّم الكتاب والسنة ثم يأمرونهم بالإنكباب على أقوال الرجال.

وقد كان لهذا البعد أثر إيجابي من جهة أخرى إذ بقي الكتاب و السنة في منأى عن التحريف والأباطيل، وفي هذا العصر لمّا تداعوا إلى الإجتهاد حرّفوا معاني الكتاب والسنة وأباحوا بها الكفر، مع عدم نبذهم التقليد فعلا.

إن معنى إسلامنا أن نحكم الله فيما يعترضنا، ونجعل الكتاب و السنة مقياسا نحاكم إليه الأقوال والأفعال والإعتقادات، ونجعلهما حجّة على الناس جميعا عالمهم وجاهلهم، ولا نأخذ أقوال العلماء كأن ليس بعدها قول تقديما بين يدي الله ورسوله، فنسلم لهم بالحق في تشريع ما يخالف شرع الله، ونجعل العقل حكـ ـمًا بيننا وبين الوحي، فإن هذا هو عين الكفر.

وأما الذين قالوا من ضلا ّل المسلمين كالمعتزلة بالتحسين و التقبيح العقليين وبتقديم العقل على النقل إذا تعارضا فلم يكفروا، لأ نهم يعتبرون أن النقل قد يكون له تأويل آخر غير ظاهره، ولم يخطـّـئـوا الكتاب والسنة، إلا أن ذلك قد يؤدي بهم إلى الكفر أحيانا، وقول العلماء مهما بلغوا من العلم ليس مرجعا لنا بذاته، بل يجب أن

يتقدّمه الدليل من كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - الذي يمنحه المصداقية، وأن يتقيّد كلامهم بأصل في دين الله ويندرج تحته ولا يناقضه.

فنصوص الكتاب والسنة تبطل الإجتهاد في مكانها، والكفر في أن نحلّ الإجتهاد محلها، فالتأويل لا يقضى به على النّص ولكن يحمل على موافقته، فلا ننتظر إذن أحد بعد علمنا بالآية والحديث ويقيننا من الدلالة والثبوت.

والكثير يقرّون بهذا ولكن يتركونه إذا رأوا قولا أو عملا للعلماء يخالف الكتاب والسنة، وقد يقرّون بهذا إذا خالف العلماء مذهبهم ويستدلون بهم إذا وافقوهم.

وكل ما خالف الكتاب والسنة يجب علينا أن نعتقد بطلانه ونعمل بخلافه، ولا عبرة بصاحبه، فإن أيّ شخص لا يمكن أن يكون قوله أو عمله حجّة على الناس وفصل الخطاب الذي يلجم الألسنة ويعرض عليه قول الغير وعمله غير النبي صلى الله عليه وسلم، لأن قوله وفعله ممّا أمره الله به وأوجب علينا اتباعه فيه، قال الله - تعالى - : « وَمَا آتَاكُمُ الرّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا» (الحشر : *7*) فلا يترتب على قول غيره أو فعله حكم شرعي، ولا يجوز أن يستدل بقوله بل يستدل له، ومن احتجّ بالعلماء لم يأت بحجّة أصلا.

ولذلك لما قال الله - تعالى - : « يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرّسُولَ وَأُولِي الأ َمْرِ مِنْكُمْ» (النساء : *59*) جعل طاعة الله ورسوله مطلقة لأنه قال في آية أخرى « مَنْ يُطِعِ الرّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ» (النساء : *80*) وليس ذلك إلا للنبي صلى الله عليه وسلم، وقيّد طاعة أولي الأمر الذين هم العلماء والحكام بطاعتهم الله ورسوله وعطفها عليها دون كلمة « أطيعوا» .

ثم أردف ذلك كله بقوله :« فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْر ُ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلا ً» (النساء : *59*) فأمر بالرّدّ إلى الله ورسوله فقط دون أولي الأمر.

والإحتكام إلى الله ورسوله هو الإحتكام إلى الكتاب والسنة، والإ عتقاد بأن أحدًا من البشر غير النبي - صلى الله عليه وسلم - حجّة مطلقة بذاته وإن خالف الكتاب والسنة كفر وشرك بالله، وهذا المعنى من التقليد عبادة لغير الله وتحاكم إلى غير ما أنزل الله كالإ يمان بالمتنبئين.

ولما أمرنا باتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديّين فذلك فيما لم يخطئوا فيه ويخالفوا سنته، لأنها تحتمل الخطأ والصّواب، وهذا مع الحكام الصّالحين والعلماء، قال النبي -صلى الله عليه وسلم - : « وإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديين عضّوا عليها بالنواجذ» (رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد والحاكم وابن حبّان والترمذي وصححه).

وقد ثبت أن في الخلفاء الأولين من الصحابة من جهلوا بعض الأ حكام رغم ملازمتهم للنبي صلى الله عليه وسلم، وكان من هو أصغر منهم وأقل منهم علمًا يردّهم إلى الحقّ في أحيان كثيرة، لأنهم عرفوا قدر الوحي وارتبطوا به ارتباطا وثيقًا، ولم يتخذوا أحدًا حجّة بعده، وكثيرًا ما حدثت لهم أقضية ومسائل بسيطة يجهلون الحكم فيها، فيقضون أو يفتون فيها خطأ.

هذا أوّلا، ثم إن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يجعلهم حجّة علينا بعده في اجتهاداتهم ولا القرون الثلاثة المفضّلة، وإنما هم قدوة لنا في الخير وأسوة حسنة، فلم يأمرنا باتّباعهم في كل شيء وإن فضّلهم علينا، فإذا اتبعنا الكتاب والسنة نكون على ما كانوا عليه نأخذ من حيث أخذوا، وما اختلفوا فيه اجتهادًا نأخذ بما ترجّح لدينا دون نظر إلى شخص صاحبه، فإن خالفناهم فهم بشر ونحن بشر، فالمطلوب منا أن نفهم الدين كما فهمه السلف دون المبتدعة لا أن نقلدهم في اجتهاداتهم.

ولما رأى الذين من بعدهم أن الصحابة تلقّوا عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مباشرة وقلّت مخالفاتهم جعلوهم حجّة فيما فعلوا وقالوا، وعمل الصحابة وعقيدة أهل السنّة والجماعة حُجّة لغيره لا

لذاته فهو متعلق بموافقة الكتاب والسنّة، وعقيدتهم في الأسماء و الصفات وغيرها صحيحة لأنهم أخذوها عن النبي صلى الله عليه وسلم، لكن الحجّة فيمن تلقوا عنه لا فيما اعتقدوه، أما اجتهادهم فلا ننسب مصدره إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - بالظّن.

إن ما يجب أن نعلمه هو أنّ الكتاب والسنّة الثابتة من الفعلية و القولية والتقريرية هما المصدر الوحيد للتشريع في الإسلام، فإن استعمال القياس والمصلحة المرسلة وسدّ الذرائع والبراءة الأصلية و القواعد الأصولية والفقهية لا يعدّ تشريعا من دون الله واستمدادًا من غيره، ولا مصدرًا مطلقًا أو منبعا مستقلا، ولا تنشئ أحكاما جديدة بل تندرج تحت أحكام الشرع العامة أو الخاصّة.

فهي طريقة في استنباط الأحكام ووسيلة لتطبيق الكتاب و السنّة، لأنّ الميزان الذي قامت عليه هو شرع الله، فإن خالفته لم تكن حجّة علينا بمجرّد وجودها، وكلها لها ضوابط تحدّدها حتى لا تحيد عن الكتاب والسنّة، وهي ليست أدلة مستقلة، بل وسائل اجتهادية لا ستخراج الأحكام من الكتاب والسنّة، ولا يصح الإستدلال على بطلانها بوجود استعمال باطل لا يخضع لشروطها.

وما يقال عن هذه القواعد يقال عن الإجماع أيضا، فإن اتفاق المسلمين أو علمائهم على أمر ما يجب أن يكون في إطار الشرع الإ لهي لا يخالفه، ثم إن حكم الله في أي أمر هو الحق سواء أجمعت الأ مة عليه أو اختلفت فيه، ومن رحمة الله بهذه الأمّة أن عصمها من الإ جتماع على الضلال كما ورد في عدة نصوص.

وروي- أيضا - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « إن الله لا يجمع أمّتي على ضلالة» (رواه الحاكم والترمذي والطبراني و الدارقطني وابن ماجه وأبو داود عن ابن عمر ومالك الأشعري بأسانيد كلها ضعيفة) فلم تجتمع على باطل يوم كانت مسلمة، ولا على الكفر يوم كفرت، ونحن نقرّ بذلك ونؤمن به وإن لم يحدثـنا التاريخ عنه.

ولمّا تقرّر عند كثير من علماء المسلمين أن الله عصم الأمة من الإ جتماع على الباطل جعلوا اتفاقها على أمر ما حكما شرعيًا يجب

اتباعه، بما أنه يستحيل أن تتّفق على غير الحق، لكنهم واجهوا مشكلة اعترضتهم حول أساس المسألة، وهي استحالة معرفة اتفاق الأمة من اختلافها حول أمر ما حتّى يترتب عليه حكم ما.

ثم قالوا أن الإجماع هو اتفاق علماء المسلمين لا جهّالهم الذين لا يعتمد على رأيهم، لكن الحديث - لو صحّ - نفى اجتماع الأمة كلها على الضلالة عالمهم وجاهلهم، ولمّا كان العلم بإجماع العلماء بذاته في عصر من العصور ممتنعا في الواقع حتى في عصر الصّحابة وضعوا لذلك ما أسموه بالإجماع السكوتي زيادة في البعد عن مدلول الحديث، وهو ثبوت الإجماع إذا لم يعلم فيه خلاف أحد، فإن كانت بعض الأ مور المختلف فيها ظاهرة لاشتهار الخلاف حولها فقد لا نسمع بخلا ف عالم ما، وقد لا يظهره لخوف أو لعارض آخر، فلا يجوز أن نعدّ كلّ ساكت راضيا.

ثم زادوا أكثر من ذلك وهو الإستدلال بقول الجمهور إذا عرفوا الخلاف وهو اتفاق أغلبية العلماء، وصار مظهرًا من مظاهر التقليد كالتمذهب، لا سيما عندما صاروا يحتجون به على ما ورد فيه نص، فماذا أبقوا لكتاب الله وسنة رسوله ؟

ولذا فإنه يتبين أن الإجماع بهذا المعنى لا يعنيه الحديث، زيادة على أنه أمر غيبي لا يعلم بانعقاده إلا الله، فلا نستدل بالخيال ونكذب على الله، ونحكم بميزان لا نتأكد من وجوده، ونقوّل الأمة ما لم تقل.

فالرّاجح أنّ هذا الحديث يعني أمرًا آخر، وهو أن الله امتنّ على هذه الأمّة بأن جعل فيها طائفة لا يأخذها تيّار الضلال إذا أخذ غالب الأمة، كما قال - صلى الله عليه وسلم - : « لا تزال من أمتي أمّة قائمة بأمر الله لا يضرّهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك» (رواه البخاري ومسلم وأحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه) فإن خالف غالب المسلمين أمرًا فسيكون فيهم من لا يجاريهم في ذلك حتما، وهذه الطائفة ليست حجّة فيما تأتيه فقد

يخطئ أهلها.

واستدلوا على حجيّة الإجماع بقول الله - تعالى - : « وَ مَنْ يُشَاقِقِ الرّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تبَيّنَ لهُ الهُدَى وَيَتّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الـمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا توَلّى وَنُصْلِهِ جَهَنّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا» (النساء : 115) ولا حجّة في هذه الآية على ذلك، لأن الإجماع الذي يحتجّون به يجب أن يكون حول ا لأمور التي لم يرد فيها نصّ من الكتاب والسنّة، فإن ورد النصّ فلا معنى للإجماع أو غيره، فالحجّة في النصّ، والمؤمنون هم الذين يتّبعون الرسول إذا تبيّن لهم الهدى وليس الهدى هو الذي يتبعهم.

والآية نزلت فيمن خالف سبيل المؤمنين في الأمور التي ورد فيها نصّ عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وقد تبيّن له النصّ، وكان عليه أن يتّبع سبيل المؤمنين في الإيمان والعمل به، فمن لم يؤمن به فذلك الذي يصليه الله جهنّم.

ومشاققة الرسول هي الإتباع لغير سبيل المؤمنين، وهي الكفر وا لإعراض عمّا جاء به، كما قال - تعالى - : « إنّ الذِينَ كفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَشَاقّوا الرّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيّنَ لهُمُ الهُدَى لنْ يَضُرُّوا اللهَ شَيْئًا وَسَيُحْبِطُ أعْمَالهُمْ» (محمد : 32) ولا يدخل النار من خالف برأيه وعمله المسلمين إن لم يخالف الشرع، وإفراد وعطف مشاققة الرسول على الكفر والصدّ مع أنها كفر كلها كإفراد وعطف اتباع غير سبيل المؤمنين على مشاققة الرسول في الآية الأولى.

هذه نقاط كان من الواجب أن نقف عندها إذا ما أردنا أن نفهم الإ سلام وشرائعه على أسس سليمة بعيدًا عن مؤثرات هذه الجاهلية التي لم تخالف الإسلام فحسب بل شوّهته، وإن كان الإلمام بكل هذه المواضيع ليس ضروريا لمعرفة دين الله على عامّة الناس وخاصّتهم.

جـاهـلـيـة أخــــرى

وهكذا أخذ الإسلام ينحسر ويتقهقر إلى الوراء، فإن المنقب في بطون التاريخ ليحسّ بالإنقباض من دياجير الليل التي بدأت تنساب فوق بلاد المسلمين، وغيوم الجاهلية التي تتلبّد السماء بها، إنه انهيار أصاب الأمة المسلمة في دينها، وأيّ رزء أفظع من رزء الدين ؟ فبطول الأمد أخذت جوانب من الدين تذبل وتزول، كتكفير الكافر والبراءة منه ومعرفة معنى الشرك، وفتح باب الشرك على مصراعيه فلم يغلق إلى يومنا هذا، وأحكم قبضته على الناس وتشبّثوا به.

وصارت تلك الأمة التي نشرت التوحيد وواجهت الردّة على أشكالها هي التي تشرك باللّه، وركب أهلها أمرًا عظيما وتوغّلوا في الكفر، حتى أصبح العقيدة السائدة فيهم، وبدّلوا وتركوا ما كانوا عليه، وتوارى الإسلام عن أعينهم كما حدث عند الأمم السابقة، فذهب أهل ا لإسلام وبقي أقوام يبكون على أطلالهم بطيبة قلب، ويحلمون بالإسلا م وهم لا يدركون كنهه.

إن الحديث عن هذا الأمر له مرارته على كل حال، لكنّه الحقيقة السافرة التي يتحتّم أن نعترف بها ونهضمها ولا ننام عنها، وإن هذه ا لأمة قد تفنّنت في أنواع الشرك كغيرها من الأمم، إن لم نقل أكثر بكثير، فإذا كان اليهود والنصارى قالوا بأن عيسى وعزيزًا إبنا اللّه، فإن هذه الأمة لم يبق فيها بلد إلا كان فيه من يدّعي الألوهية والربوبية والنبوّة أو يعتقد فيه ذلك، وعبد الكثير من الأنبياء بعد نبش قبورهم وعبد الأحياء والأموات والجنّ والحيوان والأحجار والأشجار.

فإن ما سمّوه بالمشاهد والمقامات هي التي سمّاها مشركو العرب باللات والعزّى، وما يتقرّبون به إليها هو نفسه ما كان يتقرّب به أبو جهل لأصنامه، ومثلما قال الأوّلون كما ذكر اللّه - تعالى - : « هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللهِ » (يونس : *18*) قال المتأخّرون مثل قولهم، وما أنكروه من التوحيد أو جهلوه هو نفسه ما أنكره كفّار العرب أو جهلوه، وإن اتباعهم علماءهم وحكامهم في عبادة القبور والتشريع من دون اللّه هو كطاعة العرب وأهل الكتاب لكهّانهم وأحبارهم، فقد ساموا الأمم الأ خرى في الكفر، وكلّ هذه خصائص جوهرية مشتركة بينهم.

وهم يجادلون في نوع المعبود لينفوا أن يكون عملهم عبادة لهم، وبالتالي ينتفي شركهم وكفرهم، وهم يبغضون أهل الملل الأخرى ويكفّرونهم وينسون أنهم وافقوهم في مبادئهم التي يقوم عليها دينهم، لأنهم ينظرون إلى المظاهر فقط.

وانتشار الكفر في الأمة يشير إليه الوحي مسبّقا ويؤكده كما أكّده واقعها في الماضي والحاضر، قال النبي - صلى اللّه عليه وسلم – (لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس عند ذي الخلصة) (رواه

البخاري ومسلم والحاكم) وهو صنمهم الذي كانوا يعبدونه قبل الإسلا م.

وقال - صلى الله عليه وسلم - « لا تقوم الساعة حتى يلحق حيّ من أمّتي بالمشركين، وحتى تعبد فئام من أمّتي الأوثان» (رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد والبرقاني في صحيحه والترمذي وقال: حسن صحيح)، وإن كان هذا لا يثبت كفر الأمة برمّتها، لكنه لا يحدّد نسبة الكفر فيها ولا زمنه.

وأما قول النبي - صلى الله عليه وسلم – (إني لست أخشى عليكم أن تشركوا بعدي ولكن أخشى عليكم الدنيا أن تنافسوها) (رواه البخاري ومسلم ومالك وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد والبيهقي) فلا يدل على أن الأمة لن تشرك لأنها قد أشركت بالفعل، ولكن النبي - صلى الله عليه وسلم - خشي الدنيا على المسلمين من الصحابة والتابعين من أهل القرون الأولى الذين لم يشركوا بالله شيئا، وإنما عصوه في أحيان كثيرة، واتبعوا الدنيا وزينتها، وتنافسوا فيها.

وقال النبي - صلى الله عليه وسلم – (إن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا كما بدأ) (رواه مسلم) وقد عاد الإسلام غريبا كما بدأ أول مرة، وصار المسلمون قلة كما كانوا عند بدء الإسلام، وهذه القلة القليلة مستضعفة تعيش تحت الإكراه، وتحارب كلما رفعت رأسها، وترمى بالضلال والزيغ، ولا غربة للإسلام أكبر من أن يسود الكفر ربوع الأرض والناس مع ذلك يجهلونه كما كانوا عند بداية ظهور الإسلام وقبله، والإسلام باق إلى أن يأتي أمر الله، ولكن أمته قد تكثر حتى تم لأ الأرض أو تنقص حتى تكون فئة قليلة وأفرادًا غرباء.

ونحن نؤمن بهذا على كل حال، ولو لم يكن لدينا نصوص تثبت أن الشرك سيعود إلى الأمة، ونعتقد في كفرها لما عايناه وعرفناه وهذا بحكم إسلامنا، فلا يمكن أن نكون مسلمين ونحن لا نعرف الشرك و الكفر من الإسلام، ولا نعتقد بأن فاعله مشرك كافر بالله، فإن الواقع

يكفينا، فضلا عن أنه لا يوجد نصّ يثبت أنّ عامّة الأمّة ستبقى على دينها إلى يوم الدين، لكن الذين يجهلون حقيقة الإسلام، لا يؤمنون بأن ما وقع - ولا يزال يقع - خروج عن دائرة الإسلام لأنهم يجهلون ما يثبت الإسلام ممّا ينفيه.

لقد ذكر الله - عزّ وجلّ - في كتابه الكريم كيف كانت الأمم تتأرجح بين الإيمان حينًا والكفر أحيانا، وذكر لنا أسباب ومقدّمات كفرها ونتائجه، وما ذاك إلا ليحذّرنا من مغبّة سلوك سبيلها، وقد ذكر لنا النبي - صلى الله عليه وسلم - أننا سنتشبّه بهم في الصغيرة و الكبيرة فقال : (لتتبّعنّ سنن من قبلكم شبرًا بشبر وذراعا بذراع حتى إذا دخلوا جحر ضبّ دخلتموه.) قالوا : من يا رسول الله ؟ قال :(اليهود والنصارى) (رواه البخاري ومسلم وأحمد وابن ماجه و الترمذي).

ولذلك فعلينا أن نخالفهم في ضلالهم ونتحرّى مخالفتهم، ومن باب أولى يجب أن نعرف ما شابهناهم فيه حتى نتجنبه، ومتابعة الأمة لأهل الكتاب في كلّ شيء تعني متابعتهم في الكفر أيضا وإن لم تتّبع نفس معبوداتهم، وقد اتبعتهم فيها أخيرًا أيضا.

إن الأمم التي كفرت بعد إيمانها نسيت دينها بسهولة ولم تبق متعلقة كثيرًا بتعاليمه، وإن انتسبت إلى أتباع أنبيائها، فمشركو العرب اندرست شريعة إبراهيم وإسماعيل - عليهما السلام - وزالت من بين ظهرانيهم لأن صحف إبراهيم لم يبق لها أثر لديهم، أمّا أهل الكتاب فتمسّكهم بتعاليم دينهم أكثر - مع كفرهم - لوجود الكتاب بينهم فبقي جزء من هذه التعاليم محفوظًا، وإن نال كتبهم التحريف والتبديل.

وهذه الأمة - وإن أشركت بالله - فإن تمسّكها بتعاليم الدّين أشدّ، لأن كتابها ما زال كهيئته يوم نزل، ووجوده مانع قويّ لأن تترك كل تعاليم الإسلام، فإنه لا يمكن أن تصل إلى درجة الجهل الكامل كالأمم الأميّة، ولا كأهل الكتاب على الأقل.

وأمر آخر هو أن القرآن حفظه الله لا العباد وختم النبوّة، ولولا

حفظ الله له لبدّلته هذه الأمة كغيرها من الأمم، كما نسبت إلى نبيّها كثيرًا ممّا لم يقله، قال - صلى الله عليه وسلم – (إنه سيكذب عليّ كما كذب على الأنبياء من قبلي، فمن كذب عليّ متعمدًا فليتبوّأ مقعده من النار) (رواه مسلم).

وأكبر سبب في ذلك هو الأهواء والتفرّق في الدّين، ولو شاء الله أن يحفظ الكتب الأولى لما بدّلوها، ووجود الكتاب ليس دليلا على بقاء الأمة على الإسلام، وأكثرمن ذلك سيصير حجّة عليها يوم القيامة إذا فهمه أهلها.

وأهل الكتاب وغيرهم ليسوا كفارًا لتحريف كتبهم أو فقدانها بل بما اعتقدوه وفعلوه من الكفر، ومنه تحريف كلام الله، ولو بقيت كتبهم محفوظة كالقرآن وعبدوا غير الله لكانوا كفّارًا أيضا.

ولقد ظنّ الغافلون أن الإسلام إذا لم يتطرّق إليه النقص في مصدره ولم تمح سطور القرآن فإنهم مسلمون، وجهلوا أن الإسلام قد حرّف في أذهانهم، وأنهم لا يؤمنون بالإسلام الذي تضمّه دفّتا المصحف، كما جاء عن زياد بن لبيد الأنصاري أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ذكر شيئا فقال : (وذاك عند ذهاب العلم) قلنا : يا رسول الله كيف يذهب العلم ونحن قرأنا القرآن ونقرئه أبناءنا وأبناؤنا يقرئون أبناءهم ؟ فقال : (ثكلتك أمك يا ابن لبيد إن كنت لأراك من أفقه رجل في المدينة أو ليس هذه اليهود والنّصارى بأيديهم التوراة والإنجيل ولا ينتفعون ممّا فيهما بشيء) (رواه ابن أبي حاتم و الترمذي وقال : حسن غريب، وأحمد وابن ماجه بسند صحيح).

ولا يقول عاقل أن الإسلام أنكر كفر الأمم ورضي الكفر الذي أحدثته هذه الأمّة ونسبته إلى الله مضاهاة للأمم الكافرة، معاذ الله أن يكون هذا، فدين الله واحد والعباد جميعا عند الله سواء، فهذا هو قول اليهود والنصارى بعينه أنهم أبناء الله وأحبّاؤه، وادّعاؤهم الإستئثار ب الجنّة، أو أنّ النار لا تمسّهم إلا شيئا قليلا ببعض ذنوبهم كما تظنّ هذه ا لأمة، وافتخار قريش ببيت الله وافتخار بعضهم على بعض بدينه،

وهم يهجرون جميعا ما أمروا به كما حكى عنهم القرآن.

فكلّ أمّة تريد أن تنسب إلى نفسها شيئا يميّزها عند الله دون سائر الأمم، لأن هذه الذهنية تبقى عندها منذ كانت على الإسلام، وليست محبّتهم لله ورسوله بالتي تثبت لهم الإسلام، لقول الله - تعالى - : « قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُ غَفُور رَحِيم » (آل عمران: *31*)، وإنّ هذه الأمة لتفتخر على الأمم بكتابها ونبيّها دون أن تتّبعه.

وقديما فضّل الله بني إسرائيل على العالمين فلمّا كفروا لم يبق لهم ما يجعلهم مفضّلين عليهم، ولا يفضل الله كافرًا على كافر، وهم وغيرهم من أبناء إبراهيم - عليه السلام - قال الله - تعالى - عنهم « قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» (البقرة : *124*)، وقال أيضًا ردًّا عليهم : « إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَذِينَ آمَنُوا وَاللهُ وَلِيُّ المُؤْمِنِينَ» (آل عمران : *68*)، وقال عن هذه الأمة : « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ» (آل عمران : *110*).

فما الغرض من إثبات هذا التفضيل إذا كفرت من بعد كسائر الأمم ؟! وقد صرف الله عنهم وعده بالإستخلاف في الأرض لما تركوا شرطه وهو عدم الإشراك به.

إنمّا فضّل الله المؤمنين على الكافرين دوما، وإنه متى كفر المؤمن صار كغيره من الكفار، ومتى آمن الكافر ثبت له نفس الفضل، فالمسبّب يرتبط بسببه، ولا فرق بين أمّة محمّد - صلى الله عليه وسلم - وغيرها من الأمم المسلمة السابقة إلا في عالمية الرسالة، وحفظ الكتاب من التبديل، وكثرتها، وكذا تيسير الله شرائعه لها.

والفرق بين الأمم المسلمة كلها وغيرها من الأمم جوهريّ وهو أنّها تعبد الله وحده، وغيرها يعبدون مع الله غيره، فما دام دينها قائما على التوحيد الذي انفردت به عن سائر الأمم وقامت على أساسه وصار الكفار به مسلمين، فإنها متى غيّرته وتركته صارت على دين آخر ، مثلما أن الأمم المشركة إذا غيّرت دينها القائم على الشرك في العبادة

وعبدت الله وحده صارت بذلك مسلمة، ولا يجوز أن تشذ عن هذه القاعدة أمّة من الأمم.

ولذلك قصّ الله علينا أخبارهم، ولكي نجتنب سيّئاتهم، فإن اقترفناها يوما - وقد فعلنا - صرنا مثلهم ولا بدع في ذلك ولا عجب، وكيف لا يحكم على من عملوا عملا واحدًا بحكم واحد ؟! ولا توجد علة لصرف ذلك الحكم عنهم حتى يصرف.

وإذا أردنا أن نعرف حال هذه الأمّة وجب علينا أن نعود القهقرى وندرس الجذور التاريخية التي يقوم عليها واقعها، ونتقصّى أخبارها ونميط اللثام عنها، ونبسطها على بساط البحث، ونقرأها قراءة متأنّية، لنعلم مدى قربها أو بعدها عن الإسلام، ولا نعوّل على ما وصفت به نفسها، ولا نحفل بادّعائها كما لا نحفل بادّعاءات الأمم الأخرى[1]، بل ننقدها ونبحث عمّا يقبع وراء الأسماء والأوصاف.

وعند استعراضنا التاريخ والواقع المعاش يجب أن نتبّع العيّنات التي تمثل الكلّ، وينطبق حكمها على عامّة الأمة، ولا تكون شاذة أو عارضة، وقابلتها بالرضا والقبول ولم تعارضها، ونعرف دين الأمـة ممّا

1. « تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (557/1).

تزاوله يوميا ويعتقده عامّتها، لا ما يجري بين الأوساط الفكرية و النخبة وما نقرأه في كتبها فقط، لأنها لا تعبّر دائما بصدق عن الرأي العام، ولا نسلط الضوء على جانب ونهمل جانبا آخر، ولا نبني أحكامنا على مقدّمة لا قيمة لها ونجعلها أصلا نعتمد عليه.

ولا يصحّ أن نستدلّ بالإيجابيات لنبطل بها السلبيات ولا العكس، بل نضعها على كفّة الميزان دون تضخيم بعضها أو التهوين من ضخامة البعض الآخر، ومناط الفصل في ذلك أن يكون ما يتعلق بأصل الدين وعقيدة الأمة هو الذي يمثل دين الأمة ويبطل غيره، فمتى كانت الأمة كافرة لم يحكم الله على إيجابياتها، لأن الجانب الإيجابي لم يبق له معنى بعد الكفر، أمّا الأمة المسلمة إن كانت لديها سلبيات فإن الجانب الإيجابي قد غطاها لأنه يحتلّ الأصل.

وإن كان علم التاريخ عند الكفّار لا يحكم بحكم الله ويزن الأمور

بمعياره وجب علينا عندها أن نتفادى هذا ونفسّره بتفسير الإسلام، كما يجب علينا عندها ألا ّ نفسّره بفكرة مسبّقة منحازة، بل نبقى محايدين وندع الحكم للإسلام، ولا نحكم على الأمّة بالإسلام أو الكفر إلا بحكم الله، وكلا الحكمين قد يوافق حكم الله أو يخالفه.

ولكن علينا - أولا وقبل كل شيء - أن نعرف ماهية الإسلام وحقيقته مجرّدة، فلا يجوز فهم الإسلام من واقع البشر سواء كانوا مسلمين أو كافرين متمسّحين بالإسلام، لأننا سنحاكم الدين إلى البشر والعياذ بالله، ولا يصحّ أن نحكم على أنفسنا وعلى الناس ثم نبحث عن الدليل المثبت لحكمنا المسبّق الذي لم يـ ُبن على الإسلام وإن وافقه، فإننا قد قدّمنا الهوى ثم أتبعناه بحكم الله، وهذا بخلاف إن أقمنا أحكامنا وفق أدلة ما ثم بحثنا بعدها عمّا يؤيّدها فلا حرج في ذلك، فلنحتكم إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

كـلـمـة التـوحـيـد

إن أي ركن من أركان الإسلام الخمسة لم يتعرّض للمسخ و التحريف وإساءة الفهم كما تعرّض له الركن الأوّل، مسخ جعل منه أمرًا غامضا وبدّله تبديلا، وقد تعاقبت القرون على هذا المسخ ممّا زاده رسوخا في الأذهان، بل أمسى هو الحقّ الذي لا مرية فيه، فصار مفهوم الشهادتين سقيما عند العلماء، فما بالك بعامّة الناس ؟ وصار ركنا غير عمليّ كالأركان الأخرى لمّا اعتبروا الإسلام عقيدة كامنة في القلب أو نطقا باللسان وإن خالفه العمل.

لقد أصبح مفهوم الناس لكلمة «لا إله إلا الله» غير تفسير الإسلا م لها، فهم إذا قالوها يعنون بها أن لا إله في السماء إلا الله، وأن لا خ

الق لهذا الكون إلا الله، وأن لا أحد له اسم « الله» إلا هو، وهو ما يتعلق بتفرّد الله - تعالى – بالربوبية.

وهذا المعنى كان يقرّ به مشركو العرب أيّام النبي - صلى الله عليه وسلم - وقبله، فكانوا يقرّون لله بالربوبية إلا ّ أنهم لا يوحّدونه فيها، لادّعائهم أن لله - تعالى - ولدًا كأهل الكتاب، ولم يكونوا مسلمين لو تركوا هذا لأنهم كفروا بأمر آخر أيضا، وهو أنهم عدلوا بين الله وغيره في العبادة، فلم يكونوا يعتقدون أن السماوات والأرض خلقتهنّ اللا ّت والعزّى، ولا أنّ في السماء آلهـة أخرى، ولا أن الرزق والإماتة والإحياء بيـد
غير الله.

قال الله -تعالى-: « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأ َرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ العَزِيزُ العَلِيمُ» (الزخرف : *9*)، وقال -تعالى-: « قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأ َرْضِ أمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالأ َبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّت ِ وَيُخْرِجُ المَيِّتَ مِنَ الحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الأ َمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللهُ فَقُلْ أفَلا َ تَتَقُونَ» (يونس : *31*).

وهذا المعنى الخاطئ هو الذي يتغنّى به الناس اليوم، فيفسّرون التوحيد - مثلا- بأنه الإعتقاد بأن الله واحد، وهو معنى غير دقيق، فقد يفهم منه أنّ من لم يسمّ معبوده إلها موحّد، أو يفسّرونه بأنه الإيمان بالله وحده خالق الكون ومدبّره ورازقه، وأن لا شريك له في الأفعال والذات والصفات، فمن اعتقد بهذا فحسب يكون - في واقع الأمر - قد أتى بدين هؤلاء الكفّار ووضع عليه شعار «لا إله إلا الله» .

إن مفهوم الشهادة هو مفهوم ألوهية الله وعبودية العبد وأبعادهما، وهو التوحيد فعل الإنسان، فكلمة «لا إله إلا الله» تعني أن لا أحد يستحقّ العبادة إلا الله، لأن الله وحده الخالق والرزاق و المحيي والمميت والمتّصف بصفات الربوبية، أمّا غيره من المعبودات الباطلة فلا تملك من الأمر شيئا، قال الله - تعالى - : « أفَمَنْ يَخْلُقُ كمَنْ لا َ يَخْلُقُ أفَلا َ تذَكَرُونَ» (النحل:*17*)، فعلى قائل «لا إله إلا الله » أن يعلم ابتداء أنه ينفي عبادة غير الله، فهو يقول : لا أعبد إلا الله.

فلا تجوز شهادة إلا من تطهّر من عبادة غير الله، أما من يقولها وهو يعبد غير الله بسبب عدم فهمه لما يقول فهو مشرك كافر، لا يجوز أن نعدّه مسلما له ما لنا وعليه ما علينا، وإنّما هو كافر له ما للكافرين وعليه ما عليهم، فالعبرة بالفعل لا بالقول، فقوله لهذه الكلمة كلام لا مدلول له، لأنّه لا يدلّ على ما تحته من معنى بعد أن فهمه فهما خاطئا وخالفه عملا، كما ألف النّاس هذه الكلمة وتعاملوا معها، حتّى إذا مات أحدهم ترحّموا عليه ورجوا له فسيح الجنان، ودينه الذي دان به في حياته غير دين الإسلام.

إن أداء هذه الشهادة ليس المراد به قولها باللسان كلاما عابرًا ثم اعبد ما تشاء، فإن قائلها الحق يكون قد وقّع معاهدة مع الله، تلزمه ألا ّ يشرك بالله شيئا في عبادته، ولا يكفر بشيء من دينه، فيخلص التوحيد لله وينبذ الشرك والمشركين، فإن وقّع عليها ولم يعلم بما تحويه على حقيقته فهو كمن وقّع على بياض، والمعاهد يعد منتهكا وناقضا لما عاهد عليه بمجرّد مخالفته له ولو مرّة واحدة، ولا يدخل في حكم المعاهد عندها، ويعاقب على نقضه لها، إلا أن يعود إلى إبرام عهده من جديد.

فكلّ مسلم قد عاهد الله ألا ّ يشرك به شيئا طوال حياته، وألا ّ ينتهك حرمة التوحيد ولو مرّة واحدة، ويسأل الله الثبات على ذلك ، فالإيمان يثبت بعدم التلبّس بشرك.

إن الإيمان بالشهادة هو الدخول في الإسلام، وهو العلم بمعناها أوّلا ثم الإعتقاد القلبي والعمل به ثانيا، فمن اعتقد بمعناها بعد علمه به وجب عليه العمل به، فلو اعتقد به ولم يعمل به لم يدخل في الإسلا م، وإن لم يعلم معناها فما اعتقد بها ولا عمل بها، بل قالها فقط، فما يجب الإعتقاد والعمل به يجب العلم به أوّلا، وإلا كيف يعتقد ويعمل بما لا يعرفه ؟ فالإعتقاد والعمل لا يتأتى إلا بالعلم، وما لا يتمّ الواجب إ لا به فهو واجب، ولم يطلب الإسلام منه قولها دون فهم لها، ودون اعتقاد بمفهومها الصحيح ولا عمل به، وإن كان يخيّل إليه أنّه قد

فهمها وآمن بها، فيجب أن يقترن قولها في أذهان الناس بنفي ما هم عليه من الشرك.

هذه هي كلمة التوحيد، وليست كلمة تهدهد بها العجائز صبيانها، أو لافتة تعلق على الحائط إلتماسا للبركة.

إن الرسل - عليهم الصلاة والسلام - كانوا يدعون إلى توحيد الله بالعبادة عملا لا إلى مجرّد كلام، ولذلك لم يطلب الرسول- صلى الله عليه وسلم - من النّاس أن يقولوا : «لا إله إلا الله» حتى طلب منهم أن يتركوا عبادة غير الله، وصار لا يقولها إلا من اجتنب عبادة غير الله، وتعارف الناس على ذلك مؤمنهم وكافرهم.

وشاع ذلك عن المؤمنين بدعوة النبي- صلى الله عليه وسلم – وأصحابه، ثم بتحذير قريش لقبائل العرب الوافدة للحج- مثلا - من اتباع هذا الدين الذي يأمر بترك ما كان يعبده الآباء، ولم تكن تحذّرهم من كلمة «لا إله إلا الله» ككلمة، ولذلك قالت بأن محمّدا عاب دينها وسبّ آلهتها وسفّه أحلامها وضلّل آباءها، وانتشر هذا أكثر بقيام بلد مستقل للمسلمين وقيام الحرب بينهم وبين من جاورهم من المشركين.

وقد أنكر العرب الوحي بسبب ما حملته دعوته من ترك دينهم، حتى وإن كان منهم الذين يرون محمّدًا زعيما يريد الجاه بادّعائه الوحي من الله، ويجهلون ما جاء به من التوحيد، ويرون أتباعه طلا ّب غنيمة، فمن المعقول أنه لو دعاهم إلى قول : « لا إله إلا الله» مباشرة لما قالوها ولطلبوا منه أن يوضّح لهم ما أراد، إذا لم يفهموها، فلم يكن ليقولها أحد منهم حتى يقتنع بمعناها، وإلا لكان الأمر ضربا من السفاهة لا غير أن يقوم رجل فيأمر الناس بأن يقولوا كلاما دون أن يبيّن ما يريد فيتبّعه ذو عقل من الناس.

فقد فهم الناس أن «لا إله إلا الله» شعار الموحدين لا شعار المشركين، و كانوا يعقلون هذا جيدا، ولم يكن لهم فيه أي إشكال، فإذا قال لهم : «قولوا : لا إله إلا الله» علموا ما أراد منهم، لأنّ هذه الكلمة

هي التي عليها مدار الإسلام وهي خلاصته وهو معناها.

فعن ابن عباس أنّه قال : أرسلت قبيلة سعد بن بكر ضمّام بن ثعلبة وافدًا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكان فيما قال له : أنشدك الله إلهك وإله من كان قبلك وإله من هو كائن بعدك آلله أمرك أن تأمرنا أن نعبده ولا نشرك به شيئا، وأن نخلع هذه الأنداد التي كان آباؤنا يعبدون معه؟ قال : اللهم نعم، وبقي يسأله ويجيب فلما فرغ قال : فإني أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله - إلى أن قال - فلما قدم على قومه اجتمعوا إليه فكان أول ما تكلم به أنه قال : بئست اللات والعزّى، قالوا : مه يا ضمّام اتق البرص، اتق الجذام، اتق الجنون، قال : ويلكم إنهما والله لا يضرّان ولا ينفعان، إن الله قد بعث رسولا استنقذكم به ممّا كنتم فيه وإني أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمّدًا رسول الله وقد جئتكم من عنده بما أمركم به ونهاكم عنه» (رواه مسلم مختصرًا وأحمد وأبو داود وصحّحه الحاكم و الذهبي).

وفوق كلّ هذا فإن العرب كانت تعرف أن «لا إله إلا الله» تبطل عبادة أوثانهم لأنهم كانوا يسمّونها آلهة، وهذا أمر مهمّ ييسّر عليهم فهمها جيّدًا، وهكذا كانت أمم من قبل ممّن أرسل الله إليهم الرسل.

ووجه التّشابه بين هذه الأمّة والأمم الأخرى ثابت في كونهم يشركون بالله جميعا، فلما صارت هذه الأمة مشركة بالله لم تفهمها لأنّها لا تسمّي معبوداتها آلهة، مع أنها قد جعلتها آلهة في حقيقة الأمر.

كما أن النصارى الذين يقولون بألوهية المسيح والبوذيين الذين يقولون بألوهية بوذا يعرفون إذا قيل لهم : «لا إله إلا الله» أنها مناقضة لدينهم.

فلما ذهبت حقيقة الإسلام وبقي اسمه صار الناس يقولونها دون فهم، ويعملون بما يناقض معناها، ولم يعرفوا منها ما عرفه الأوّلون، فصاروا يدعون الله وغيره، ويتحاكمون إلى شرع الله وغيره، ولا يبالون بما يفعلون، ويتفوّهون بما لا يعرفون، ولا يدرون ما يقولون،

ولا ما يراد منهم فعله واعتقاده، ويتسمّون بالمسلمين إسما على غير مسمّى.

ومعرفة المشركين من قبل سببها معايشتهم للدعوة ذاتها، وتعاملهم معها، واستهدافها لهم مباشرة وفي وضوح، ولم يحفظوها عن ظهر قلب حفظًا نظريا.

وقد أنزل المتأخّرون بعض نصوص الكتاب والسنة على غير مراد الله ورسوله بها حسبما يوافق دينهم، ووضعوها في غير موضعها ، وأخذوا آيات وأحاديث منفصلة عن قواعد الإسلام الأساسية العامّة وسلخوها منها بالكلية، هذه القواعد التي يجب أن يحمل عليها كلّ نصّ يظهر لنا أنّه يخالفها، لأنّنا إذا فهمناه على ضوئها لم يظهر أيّ تعارض بينهما، فيحكم على الفرع بالأصل، وتفسير الفرع على ما يوافق الأصل تحكيم للأصل، وإذا عكس الأمر أدّى إلى تحريف الفرع والأصل، والأحكام تستنبط من مجموع النصوص لا من نصّ واحد فقط.

فإذا قال النبي - عليه السلام - (من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله حرّم الله عليه النار) (رواه مسلم) عرفنا أنّما أراد بذلك إذا شهد بها من يوحّد الله بالعبادة ولا يشرك به شيئا اعتقادًا وقولا وعملا، لأنه قال أيضا : (لا تدخل الجنّة إلا نفس مسلمة) (رواه مسلم وأحمد والترمذي) وقال : «من مات من أمّتي لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة» (رواه البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود).

ولم يكن في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم - من أشرك بالله يسمّى مسلما، سواء من علم بمخالفة الشرك لدين الله ومن لم يعلم، و لا فرق بين المسلم ومن لم يشرك بالله إذا ذكر أحدهما دون الآخر، ولم يفرّق المسلمون الأوّلون بينهما.

فعلى هذا المحمل يجب أن تحمل كل الآيات والأحاديث التي يظهر منها لجاهلي الإسلام أن قول هذه الكلمة يدخل المرء في الإسلام وإن كان قائلها مشركا جاهلا لمعناها الحق، كما صار شائعا بين

الناس فلو سألنا أيّ أحد عن الفرق بين المسلم والكافر لقال أن المسلم هو من يقول : لا إله إلا الله ، وهذا القول صحيح إذا فهمناه كما أراده النبي صلى الله عليه وسلم، لكن الناس لا يفقهونها إلا على أنها قول بـ اللسان، ولا يدركون فحوى الخلاف بين المسلم والكافر على حقيقته، ولذلك فليسوا بمسلمين أبدًا.

وقد كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يدعو الناس إلى الإسلا م، لا إلى قول كلمة «لا إله إلا الله» فقط، فالإسلام هو الإنقياد لله واتباع دينه وليس انقيادًا قوليا، وعندما أمرنا الله - تعالى - أن نطلب من الكقار قبل قتالهم الإسلام أو الجزية أو القتال لا نطلب منهم قولها تلفظا باللسان ثم نرجع عنهم وهم باقون على شركهم، فليس قولها هو الإسلام كله.

وهذه الكلمة جزء من الإسلام وليس الإسلام جزءًا منها، وقد قال الله -تعالى - : « فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (محمد : *19*)، وهو العلم بمعناها لا العلم باللفظ.

وإن العرب عندما كانت تقول : «لبّيك اللّهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إلا شريكا هو لك، تملكه وما ملك» والنصارى عندما تقول بالأب والإبن وروح القدس في صلاتها، إنما تلك أقوال وشعارات تنبّئ عمّا وراءها من عقائد وأعمال، والرسل لم يحاربوا الشعارات فقط ، وإنما حاربوا الكفر الذي هو عقيدة وعمل وقول أيضا.

ويجب أن يكون الإسلام كذلك لكي يكون دينا، أما أن يكون الكفر عقيدة وقولا وعملا والإسلام قولا فقط فهيهات أن يستطيع القيام في وجهه طرفة عين، لأنه لم يبق دينا، ولن يستطيع أن يكون بديلا، ولابدّ أن يكون المسلم مسلما بتلك الأركان الثلاثة، لأن المسلم يناقض الكافر في دينه كله، لا في قول هذه الكلمة فقط.

وإن النصارى لو تركوا قولهم بالثلاثة لما صاروا مسلمين حتى يدعوا دينهم المبنيّ على الشرك كله، والذي صار دينا بالعقيدة والعمل والقول، وكذلك العرب قديما، وقد سمعهم النبي - صلى الله عليه وسلم

- يقولون : لبيك لا شريك لك فقال «قد، قد» أي حسبكم (رواه مسلم)، ولو توقفوا عند هذا اللفظ لما صاروا مسلمين حتى يتركوا دينهم كله، ولو بقي للعرب أو النصارى أو غيرهم كلمة تنفي الشرك يعنون بها غير ما تعنيه لما كانوا مسلمين، وهم كفّار حتى وإن كانوا يعنون بها معناها الحقّ لكفرهم، وقد كان كفّار الشيعة المؤلّهين غير الله يقولون : « لا إله إلا الله» جهلا بمعناها أو نفاقا وتمسّحا بالإسلا م.

لقد أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بقولها في حالة معيّنة قوما كانوا يفهمون ما يقول لأنه يستهدفهم، فلما ذهبت تلك الحالة فهم الناس كلامه على غير مراده، كقوله - صلى الله عليه وسلم - : (إن الله سيخلص رجلا من أمّتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلا ّ، كل سجلّ مثل مدّ البصر، ثم يقول: أتنكر من هذا شيئا ؟ أظلمك كتبتي الحافظون ؟ فيقول : لا يا ربّ. فيقول : أفلك عذر ؟ فيقول : لا يا ربّ، فيقول: بلى إن لك عندنا حسنة، فإنّه لا ظلم عليك اليوم، فتخرج بطاقة فيها أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمّدًا عبده ورسوله، فيقول: احضر وزنك، فيقول: يا ربّ ما هذه البطاقة مع هذه السجلا ّت ؟ فقال : إنك لا تظلم، قال: فتوضع السّجلات في كفّة والبطاقة في كفّة فطاشت السجلا ّت وثقلت البطاقة، فلا يثقل مع اسم الله شيء) (رواه أحمد والترمذي و الحاكم وقال : صحيح الإسناد على شرط مسلم).

ولم يكن له أن يملك تلك البطاقة يوم القيامة لو كان في السجلا ّت شرك وكفر بالله، ولو كان لم يغفر له بسبب ما في البطاقة، ولا يكتب له بقولها حسنة إذا أشرك بالله دون فهم لها، قال الله -تعالى - : « إِنَّ اللهَ لا َ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ» (النساء : *48*).

وكما قال - صلى الله عليه وسلم - : (يخرج من النار من قال : لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة، ثم يخرج من النار من قال : لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يزن برّة، ثم يخرج

من النار من قال : لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرّة) (رواه البخاري)، فنفهم أن هذا القائل لا يشرك بـالله شيئا، وأنه دخل النار لأن سيئاته رجحت على حسناته، ولم يكن له من الحسنات إلا ما يزن ذرة، فيدخل النار ليطهر من معاصيه ثم يعود إلى الجنة، أما المشرك فإنه لا يملك ذرة من خير ولا إيمان، فلا يخرج من النار إلى الجنة، بل يخلد فيها أبدا.

ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم- : (أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال : لا إله إلا الله، خالصا من قلبه) (رواه البخاري وأحمد وابن حبان بسند صحيح)، ولقد صار الناس يرددونها خالصين من قلوبهم دون نفاق أو رياء، لكنهم لا يعنون ما تعنيه من إفراد الله بـ العبادة لجهلهم بذلك، فإخلاص النية لا يكفي إذا كان الفهم خاطئا، وكم من مريد للخير لا يصيبه.

ولا يمكن إخلاص النية في قول دون فهم له ولا عمل به لقوله أيضا : (لكل نبي دعوة مستجابة فتعجل كل نبي دعوته وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة - إن شاء الله - من مات من أمتي لا يشرك بـالله شيئا) (رواه مسلم) فأفاد أن الذين تنالهم شفاعته يوم القيامة من هذه الأمة هم الذين لا يشركون بـالله دون غيرهم.

ومنه قوله- صلى الله عليه وسلم- : (أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، لا يلقى الله بهما عبد غير شاك فيحجب عن الجنة) (رواه مسلم وأحمد والبيهقي) وهو - صلى الله عليه وسلم - يعني من يشك في معناها لا في معنى خاطئ ولا في قولها، فلا يمكن هذا، ومنه قول النبي - صلى الله عليه وسلم- : (من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة) (رواه مسلم)، وهذا ليس بالعلم المجرد دون إيمان بـ الشيء المعلوم، فكيف حال من يجهله ؟.

ومن ذلك قوله – صلى الله عليه وسلم - : (ذاق طعم الإيمان من رضي بـالله ربّا وبالإسلام دينا وبمحمد رسولا) (رواه مسلم)، فإن من ظن أنه راض بكل هذا معتقدا أن الإسلام يبيح الشرك، وانتسب إلى

أتباعه على هذا الأساس جهلا لم يذق طعم الإيمان، فلا يكون راضيا بـ الشيء وهو يجهله.

وعن حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم- :(يدرُس الإسلام كما يدرس وشي الثوب حتى لا يدرى ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة وليُسرى على كتاب الله - عز وجل - فلا يبقى في الأرض منه آية وتبقى طوائف من الناس : الشيخ الكبير والعجوز يقولون : أدركنا آباءنا على هذه الكلمة : لا إله إلا الله، فنحن نقولها) فقيل لحذيفة : ما تغني عنهم « لا إله إلا الله» وهم لا يدرون ما صلاة ولا صيام ولا نسك ولا صدقة ؟ فأعرض عنه، فردّدها عليه ثلاثا، كل ذلك يعرض عنه ثم أقبل عليه في الثالثة فقال : « تنجيهم من النار» قالها ثلاثا (رواه ابن ماجه والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي) وهذا يحدث في آخر الزمان، فهؤلاء الذين جهلوا شرائع الإسلام وبقيت لهم الشهادة يكونون مسلمين إذا لم يشركوا بالله شيئا وإلا فلا، وهذا ما اعتقده هذا الصحابيّ كما كان الحال في ذلك العهد.

فهذه النصوص - وأمثالها كثير - يجب أن تفهم على ضوء المبادئ الكليّة التي عليها مدار الإسلام، وعلى ضوء بعضها البعض، ويجمع بينها على ضوء ما يفسّرها ويبيّن معنى الشهادة، أنه ليس المراد منها قولها دون فهم وعمل، فنصوص الكتاب والسنة تفسر بعضها البعض.

ومن ذلك قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (من قال : لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه وحسابه على الله) (رواه مسلم) وقوله : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به فإذا فعلوا ذلك عصموا منّي دماءهم وأموالهم وحسابهم على الله) (رواه البخاري ومسلم وأبو داود وأحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه).

فجعل الكفر بما يعبد من دون الله الذي يتضمّن الكفر بالمعبود وبعبادته والإيمان بما جاء به الرسول - صلى الله عليه وسلم - محرّما

لقتل صاحبه وأخذ ماله، لا بمجرّد قول تلك الكلمة إذا كان صاحبها لا يعني ما تعنيه، ولا بمجرّد التصديق به رسولا وهو لا يؤمن بما جاء به من التوحيد ونفي الشرك، بل لا يدري ذلك أصلا، والكفر بما يعبد من دون الله هو معناها فلا تتحقق إلا به.

وعن المسيّب أنه قال :[لمّا حضرت أبا طالب الوفاة دخل عليه النبي - صلى الله عليه وسلم - وعنده أبو جهل وعبد الله بن أبي أميّة فقال : (أي عمّ قل : لا إله إلا الله، أحاجّ لك بها عند الله)، فقال أبو جهل وعبد الله : يا أبا طالب أترغب عن ملة عبد المطلب ؟ فلم يزالا يكلمانه حتى قال : هو على ملة عبد المطلب] (رواه البخاري ومسلم) فقد علموا أن قولها ترك لملة الآباء، والنبي – صلى الله عليه وسلم - عندما طلب منه قولها أراد قولها بنية العمل بها والإقرار بها وإن مات في تلك اللحظة، فأبو طالب كان يعرف معناها من قبل، ويعرف ما يدعو إليه ابن أخيه وما يطلبه من الناس.

وليس هذا من باب التلقين الوارد في قولـه : (لقنوا موتاكم : لا إله إلا الله) (رواه مسلم) أو قوله : (من كان آخر كلامه : لا إله إلا الله، دخل الجنّة) (رواه البخاري وأبو داود والحاكم وقال صحيح الإسناد ووافقه الذهبي) لأن هذين الحديثين وردا في المسلم الذي يذكر بها، و الكافر يدعى إلى التوحيد حتى عند احتضاره، وإلى قول : لا إله إلا الله، إن كان يفهم التوحيد، ويفهم أنه بقولها عليه أن يترك الشرك ويعتقد في دخوله في الإسلام، وإن أقرّ بمعنى التوحيد وتعذّر عليه قولها فإنه يموت مسلما.

ولما أتى النبيّ - صلى الله عليه وسلم - وفد عبد القيس أمرهم با لإيمان بالله وحده وقال : (وهل تدرون ما الإيمان بالله وحده ؟) ق الوا : الله ورسوله أعلم، قال : شهادة أن لا إله إلا الله وأنّ محمدًا رسول الله وإقام الصلاة...) (رواه البخاري ومسلم وأحمد والبيهقي وعبد الرزاق وابن خزيمة ومالك وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه).

فهذه الشهادة هي الإيمان بالله وحده، ومن قالها دون أن يؤمن بالله وحده معبودًا عملا فليس بمؤمن، ونرى في الحديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم - دعاهم إلى التوحيد قبل أن يذكر لهم هذه الشهادة كالقبائل التي فهمت الدعوة، وكانت قبيلة عبد القيس بعيدة الديار عن الحجاز في شرق بلاد العرب، فما سمعوا بالدين إلا بما كان يشاع بين الكفار من أته يدعو إلى ترك عبادة الأوثان، وإن كان الوفد قد أسلموا فلكي يدعوا قومهم.

ومن ذلك ما جاء عن معاذ بن جبل أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال له : (أ تدري ما حقّ الله على عباده ؟) قال : قلت : الله ورسوله أعلم، قال :(حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا، أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك ؟) قال : قلت : الله ورسوله أعلم، قال :(حقهم أن لا يعذبهم) (رواه البخاري ومسلم)، فحق الله علينا هو توحيده بالعبادة كي نكون مسلمين وننجوا من النار، وليس ترديد كلمة الشهادة دون ذلك، وإنما ملاك القول الفعل.

إلى غيرها من النصوص التي تشير إلى ذلك، والقرآن مليء من أوّله إلى آخره بالدعوة إلى ترك الشرك جاعلا الشرك من أعمال الكافر والكافر وحده، وجاعلا التوحيد من أعمال المؤمن والمؤمن وحده، وأوّل ما يميّز المؤمن عن الكافر هو التوحيد في العبادة الذي يضاد الشرك فيها، مثل قول الله - تعالى - : «فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللهِ فَقدِ اسْتَمْسَكَ بِالعُرْوَةِ الوُثقى لا انفِصَامَ لهَا وَاللهُ سَمِيع عَلِيم » (البقرة: *256*)، والإستمساك بالعروة الوثقى هو الإ ستمساك بكلمة « لا إله إلا الله» ، ولا يكون مستمسكا بها إلا من كفر بالطاغوت وآمن بالله.

وإذا انعدمت العلة انعدم المعلول، وقد قدّم الله - عزّ وجلّ - في ا لآية الكفر بالطاغوت الذي هو معنى «لا إله » ثم أردفه بالإيمان بالله الذي هو معنى «إلا الله» وكل هذا هو معنى قوله - تعالى - : «وَقضَى رَبُّكَ ألا تعْبُدُوا إلا إيّاهُ» (الإسراء : *23*).

وقد كنّا في غنى عن هذا التفصيل لو كان الناس مسلمين، أو يفقهون مراد الله في القرآن على الأقل، فهذا الأمر- في الحقيقة - أظهر من أن يستدلّ عليه بنصّ، لأنّ الإسلام كله مبنيّ عليه، وما أنزل القرآن وأرسلت الرسل إلا لبيانه، فهو مغزى دعوة الإسلام.

وإن احتياجنا إلى إظهاره في هذا العصر بالذات له دلالته التي لا تخفى، والتي يجب أن نقف عندها مليّا، فهو يعدّ دليلا على انتفاء الإ سلام من الناس المنتسبين إلى أتباعه وغيابه عن حياتهم، فإن أمر التوحيد لم يقع فيه خلاف إلا بين المسلمين والكفار، وأما المسلمون ف لا يختلفون في أن هذا الدين إفراد لله بالعبادة، فعبادة غير الله هي ما يتفرد به الكافر دون المسلم.

إن هناك حدّا أدنى - ولابدّ - يجب أن يكتسبه من يريد الدخول في الإسلام، ويجب أن يمتلكه كل مسلم لكي يبقى على الإسلام، وهذا الحدّ الأدنى هو عبادة الله وحده دون غيره، وما يقتضي هذا - طبعا - من الإعتقاد في أن المسلم هو من يعبد الله وحده دون غيره، وتقبّل كل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا الحدّ الأدنى هو أصل الإسلام، وهو الذي يحول بين المرء والشرك بالله.

وإذا كان قول : « لا إله إلا الله» لا يحول بين قائلها والشرك ب الله فلا تدخله في الإسلام مع كونها تعني نفي الشرك، فقائلها لا يعني بها ذلك، ولا يفقه منها إلا مبناها دون معناها، فشهادته تلك تعتبر لغوًا.

لقد كانت هذه الكلمة تدخل قائلها في الإسلام عندما كان الناس يفهمون معناها ويعملون به، وبعد أن نسوا التوحيد وبقيت لهم هذه الكلمة قالوا : نحن مسلمون لقولنا : لا إله إلا الله، أما اليهود و النصارى فهم كفّار، رغم أنهم يشركون كشرك اليهود والنصارى.

و لم يكن فهمهم الخاطئ لتلك النصوص السابقة السبب في كفرهم، بل إنهم كفروا ثم وجدوا فيها ما يبرّر كفرهم ويوافق أهواءهم، واتخذوه دليلا على إسلامهم، فما دامت هذه الكلمة لا تعني في أذهانهم ما تعنيه صارت لا تقدّم ولا تؤخر، ووجب أن لا نقيم على

قولها أحكاما والحالة هكذا، ولا نرتب على قولها ما يترتب على قول من يفهمها، و إذا انتفى الشيء انتفى ما يترتب عنه.

ألا فليعيدوا النظر في قولهم هذه الكلمة التي أفرغوها من محتواها، وليعلموا - مثلا - أن كفّار العرب لمّا بيّن لهم النبي - صلى الله عليه وسلم - التوحيد على حقيقته صارت تنتفخ أوداجهم، وتغلي مراجلهم غيضا، ويفتكون بمن يسمعونه قال : لا إله إلا الله، لأنهم يعلمون أن قائلها كافر بمعبوداتهم، وأن قائليها أمّة غير أمّتهم ترضى ما يسخطون عليه وتسخط على ما يرضونه، اسمع إلى قول الله عنهم : « إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ» (الصافات : *36/35*).

ولذلك كانوا يأبون أن يقولوها إذا طلبها منهم النبي صلى الله عليه وسلم، ويرضون بالموت دون قولها، لأن النبيّ - صلى الله عليه وسلم - بيّن لهم معناها، وعمل به وسطهم هو وصحابته، ولذلك فهموها، ولمّا صار العلماء الدّاعون إليها يرضون بالشرك أو يدعون إليه أو يسكتون عنه لم يفهم الناس بذلك أن قولها يضادّ الشرك وينفيه، فقالوها وكفى.

فلو دعونا أحدهم إلى قول : « لا إله إلا الله» لقالها، ولو دعوناه إلى الإسلام لقال : أنا مسلم والحمد لله، ولو دعوناه إلى عبادة الله وحده لقال : أنا موحّد لا أعبد غير الله، ولو سألناه عمّن يعبد غير الله لقال : هم كفّار مشركون على غير دين الله، وإذا قلنا له : لا إله إلا الله، أولا معبود بحقّ إلا الله، لا يستكبر، ولا يعقل أنها دعوة إلى ترك كفره من عبادة القبور والطواغيت المشرّعين مع وجود شرع الله عندهم.

ولقد صار الكفار لا يهابونها بل يرضونها، وبالأمس كان المحتلون الأوربّيون في كل بلد والكفار اليوم في مشارق الأرض ومغاربها لا يرون في قولها بأسًا لمّا خضع قائلوها لطاعتهم، كما يخضع أيّ كافر آخر، ورضوا بالشرك، ولم يروا في عبادة القبور والخضوع لشرائع الطاغوت أمرا يناقضها، ولم تعد تعني في أذهانهم سوى ترديدها على عادة الأباء، ويربّتون على أكتافهم قائلين : إنكم مسلمون، والإسلام

دين المحبّة والأخوّة، فلنتعاون جميعا لبناء الحضارة الإنسانية، ويبنون لهم المساجد، ويوفرون لهم المصاحف، لمّا استطاعوا أن يخضعوا الإسلام للعلمانية التي هيمنت عليه وحصرته في ابتهالات وحسن خلق.

فصار الإسلام دينا يهتمّ بالأذواق والمشاعر ولا يوجه حياة أتباعه ، ولا يخضعون له فيها، وإنما ذلك من اختصاصهم، وهو عادة تأصّلت بمرور الزمن، حتى أصبح لها تأثير وقوّة على النفس، واحتلت جانبا من حياتهم فقط !

إن الإسلام في عرف كل جاهلية تهمة بكل المقاييس، وترى حامليه مذنبين في حقّها، لأن الإسلام يقوّض أركانها، ولذلك لا ترضاه ولا تسكت عنه إلا إلى حين، فإن حدث أن رضيته حقّا فذاك دليل على أنه قد تخلى عن سمته الأساسية وصار مثلها، ولن يرضاه الله إسلاما ولن يرضى بأتباعه مسلمين، وإن كان هذا السخط من الكفّار على المسلمين ليس قاعدة بذاته ولكنّه عادة دائمة، كما قال الله- تعالى - : «وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ اليَهُودُ وَلا َ النَّصَارَى حَتّى تتَبِعَ مِلتَهُمْ » (البقرة : 120).

فالعمل بالإسلام ثابت لا يتغيّر لعدم جواز تغيّر المبدأ، بخلاف المذاهب البشرية التي تفسّر حسب ظروف أتباعها، ولقد أصبح العلماني والديمقراطي والشيوعي ومن يعبد الأحجار والمشرعين من دون الله مسلمين، فجعلوا الإسلام ينفي نفسه بنفسه، وأصبح الإسلام لديهم سلعة رخيصة يدور في فلك الكفر، وينتسب إلى أتباعه كلّ من هبّ ودبّ، حتى يتحاشوا الجدال حول كفرهم أو التفكير فيه.

وهكذا استطاع الكفر أن يحتوي الإسلام ويميّعه ويجعله راضيا بما قسم له، وغير مستنكف عن اتباعه، واستطاعت هذه الجاهلية أن تمتّص الخلاف الواقع بينها وبين الإسلام وتجعله خلافا شكليا، وكأن هذا الدين لا يضادّ ما هي عليه.

فصار هؤلاء المنتحلون لإسم المسلمين جهلا لا يرون فرقا بينهم

وبين الكفار الآخرين إلا ّ من ناحية الرّقيّ والتخلف الحضاري، فالكلّ يحيى لغاية واحدة لا تتعدّى دائرة هذه الحياة، وصار ولاءهم وبراءهم يقوم على أساس وطني أو عرقي أو جغرافي أو إنساني، أو يقوم على أساس مذاهب الكفّار الغربيّين، وذهب عنهم الولاء لله وللمؤمنين والبراء من الكافرين، واتسعت لديهم هذه الولاءات والإنتماءات بحقوقها وواجباتها على حساب ولاء الدين، وتآخوا فيها فصارت أديانا لهم، واستوى عندهم المسلمون والكافرون[1]، بل قد يفضلونهم على المسلمين لدخولهم في دين العلمانية.

ولا يتولى أحد على أساسها مطلقا إلا تبرأ من الدين وأهله، إذ لا يمكن الجمع بينهما، وليس بمسلم من يفرّق بين البشر على أساس غير أساس الإسلام أو الكفر، دون أن يلقي أيّ اعتبار لهذا التمييز الذي فرضه الإسلام وقام عليه واقتضاه فلا يأبه له، فإن كان هذا جائزًا في سائر أديان النّاس فإنّه لا يجوز في دين الله، وليس صاحبه بمسلم، وقد علم هذا بالإضطرار من الدين.

وكل هذا حصل بسبب عدم إدراكهم لما طلبه الإسلام منهم بدقّة، فهم يظنّون أنّ الله أمر بعبادته وانتهى الأمر، فأدّوا له العبادات، واعتبروا أنفسهم قد أدّوا حقّ الله كاملا، وأنهم موحّدون غير مشركين.

---

1. أنظر - مثلا - « دستور الجمهورية العربية المتحدة» (المادة السابعة).

لكن الإسلام أمـر بعبادة الله وحده مع التركي_زعلى توحي_د العب_ادة ،

فإطلاق النّفي يفيد العموم في كل شيء لا كإطلاق الإثبات، فقوله : لا تعبدوا إلا الله، يعني أن لا يعبد أحد إلا الله بخلاف قوله : اعبدوا الله، ولا يتحقّق العمل بالتوحيد إلا بترك ضدّه المنهيّ عنه، وإلا ّ فإنّ المشركين قد عبدوا الله أيضا بالدعاء والتعظيم والخوف والمحبّة و

الرجاء وشعائر أخرى، وإن كانت عبادتهم لله غير مقيدة بشريعة الله في أكثر الأحيان، وهذا لا دخل له في شركهم، فمطلب العبادة قد حققه الموحد والمشرك، لكن الموحد حقق ما هو أخصّ منه وهو إفراد الله بالعبادة، أما المشرك فقد عبد الله وعبد معه غيره، ولو اكتفى الإسـلام بطلب العبادة لصار المسلم والكافر سواء، ولانتفى الفرق بينهما، إلا في أشكال العبادات وبعض الإعتقادات التفصيلية.

وهذا يعني أن الإسلام لم تتحقق ثمرته المرجوّة وغايته الأساسية في الناس، ولم يحدث فيهم تغييرًا ذا شأن، فالإسلام لا يقبل عبادة الله حتى ينفي صاحبها عبادة غيره قبل ذلك، كما يعنيه بقوله : لا إله إ لا الله، ولذلك قال المشركون لنبيّهم كما ذكر الله - عزّ وجلّ - : «قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا» (الأعراف : 70).

والإيمان الذي طلبه الأنبياء من أقوامهم والمختلف فيه بين المسلمين والكفار ليس مجرّد الإيمان بوجود ذات الله- عزّ وجلّ - الذي هو جزء من الإيمان بالربوبية، فذلك أمر مركوز في الفطرة، ولهذا لم يكن عليه مناط التفريق بين الموحّد والمشرك، ولن يبلغ ذلك الإيمان بـ الملحد توحيد الله، بل سيبقى مشركا به في العبادة، وكان المشركون يملكونه، ولكن طلبوا منهم الإيمان بعبادة الله وحده.

وقد جعل الله الإيمان بالربوبية منطلقا للإيمان بالألوهية بعد أن أيقضه ورسّخه وأثبته في القلوب، فالإيمان بـالله هو ما يضادّ الكفر بـالله والإشراك به في العبادة، فمن نقصه هذا فلا إسلام له.

ولو كان الإسلام يطلب من الناس مجرّد الإيمان بوجود الله - تعالى - لما قاموا في وجه أنبيائهم، ولما أنكر الأنبياء عليهم دينهم، ولا قتصروا على دعوة الملحدين الذين ينكرون ذلك، وهم أقلّ بكثير من المشركين مع الله غيره في العبادة، ولما أنزل الله في كتابه تلك الآيات الكثيرة التي تنهى عن الشرك، ولأجاب المشرك إذا سأله الملكان في قبره : من ربك ؟ بأن ربه الله، ولكان اليهود والنصارى والمشركون في عبادة الله جميعا مؤمنين على هدى من الله، ولكان من يسبّ ربه- عزّ وجلّ - مؤمنا بـالله لإيمانه بوجوده ضمنيا، وكل هذا يهدم الإسلام من

أساسه وينسفه من قواعده، فالمعنى الاصطلاحي للإيمان أوسع بكثير من المعنى اللغوي.

حـكـم الجـاهــل

إن فترات معرفة البشرية بالتوحيد قليلة بالنسبة لفترات جهلها به كما يظهر، وفترات إيمانها كانت أقلّ من ذلك، فأكثر الكفار كفروا وهم يجهلون الدين الحق، وقلة منهم الذين يعلمونه ويجحدونه، ولو شاء الله لبلغ الدين كل كافر، كما قال الله -تعالى- : «وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا» (الفرقان : *51*)، ولكن لأمر يعلمه الله ويريده عاش

الناس جاهلين بالدين قرونا كثيرة، ولله أمر هو بالغه.

وإن الذين يريدون أن يتّخذوا جهل الناس بالدين سببا لجعلهم على هذا الدين أناس يحطّمون أبسط ما يقتضيه منطق الأشياء، ويجمعون بين المتناقضات، وهم - أوّلا وأخيرًا - يخالفون كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ويخالفون الإسلام عمومًا.

إنّ العرب قبل مجيء الإسلام عاشوا قرونا كثيرة على الشرك حيث زالت من بينهم صحف إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - حتى نسوا وجود اليوم الآخر، فعاشوا في جهل مطبق بدين الله، ومع ذلك فقد سمّاهم الله بالكفّار.

قال الله -تعالى - : «وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللهِ عَلَى الكَافِرِينَ» (البقرة : *89*)، فالذين كفروا في الآية هم العرب، وكان اليهود قبل مجيء الإسلام يستفتحون عليهم ويذكرون لهم أن نبيا سيظهر عن قريب ونتبعه، فلما جاء كفروا به، ولم يكفر اليهود بعد أن جاءهم فحسب، بل كانوا من قبل كفارًا أيضا.

وقال الله - تعالى - : «لَمْ يَكُنِ الذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ وَالمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ البَيِّنَةُ» (البيّنة : *1*)، فهم كفّار قبل أن تأتيهم البيّنة لأنهم لم يعرفوها، وما داموا كذلك فليسوا من أهلها، ولن ينفكّوا عن كفرهم حتى تأتيهم ويتبيّن لهم الحق من الباطل فيؤمنوا به.

ومن المعلوم أن الله - عزّ وجلّ - حكم بكفر أهل الكتاب علماءهم وجهّالهم، وأن الذين دخلوا في النصرانية بعد تحريفها هم كفار وإن جهلوا أنّها محرّفة مبنى ومعنى، فمن هنا نعلم أن علماءهم الذين شرعوا لهم ذلك الدين - وكانوا عالمين طبعا أنه باطل - وأتباعهم الذين اتبعوهم ظنا بأنه دين الله هم كفار جميعا غير مسلمين.

فمن لم تبلغه رسالة المسيح - عليه السلام - صحيحة وانتسب إلى أتباعه بصفته إلها فهذا كافر جاهل كأغلب كفار الأرض، كما قال الله - تعالى - : «لَقَدْ كَفَرَ الذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ هُوَ المَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ» (المائدة : *17*)، وقال : «وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا»

(المائدة : *64*)، فكانوا كفارًا ثم ازدادوا كفرًا بعد علمهم.

وحكم الله نافذ في كل من شابههم من أي جنس وفي أيّ عصر، لأن علة الحكم نفسها في كل أمة وهي الكفر، وسبب الكفر نفسه وهو الجهل، والأمر المجهول نفسه أيضا، فلا نغير حكم الله، ولم يأت في كتاب الله ولا في سنة رسوله ما يدلّ على أنّ هذه الأمّة مسلمة، وإن جهلت معنى الإسلام يوما ولم تعمل به، فحباها الله بهذه المنّة دون الأ مم الأخرى من اليهود والنصارى وعرب ما قبل الإسلام والكفّار في كل زمان ومكان الذين كفّر الله جاهلهم، أفيحقّ لهذه الأمّة ما لا يحق لغيرها ويجوز لها ما لا يجوز لغيرها ؟!.

وقد قال الله -تعالى - : «لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ» (النساء : *123*)، ونحن في الدنيا متساوون ما دمنا نجزى كلنا عن سيئاتنا وحسناتنا، وإن الأحكام إذا تعلقت بمعانٍ فحيثما وجدت تلك المعاني فالحكم ثابت حتى يقوم الدليل على الإقتصار على بعض المواضع دون البعض، والأصل في الإعتقادات المنع إلا بنص.

إن هؤلاء لا يشعرون بفداحة هذا التناقض الذي يخالف دين الله ويجعل المسلمين والكفار على دين واحد، فالمشركون كلهم سواء من جهلوا منهم التوحيد ومن علموه، ومن الخطأ أن نحصر المشركين في العارفين بالتوحيد المنكرين له فقط، فإن الله أنزل دينا علمه من علمه وجهله من جهله، وكل من لم يتبعه جهلا أو بعد العلم فهو على دين غيره، ولقد كان الصحابة قبل إسلامهم كفّارًا جاهلين فلمّا جاءهم الإس لام أفاقوا كمن استيقظ من رقاده فآمنوا، ولو لم يسمعوا بدين الله لم يؤمنوا.

وإنه لو لم يكن في الأمم السالفة التي كفّرها الله من تجهل التوحيد وجهلته هذه الأمة لاعتبرناها كافرة غير مسلمة، هذا ما ندين الله به، فهي حقيقة يقتضيها إسلامنا يجب اعتقادها كما آمن بها الصحابة بمقتضى إسلامهم، لأنه تحتّمها الضرورة في دين الله، ف

الجهل كفر بعينه لأنّ صاحبه لا يعرف الإسلام ولا يدين به، وإن لم يتّبع أيّ ملة فهو كافر ودينه هو الكفر، ولا يعيش في فراغ ديني لأنه ليس إلا مسلم أو كافر، فما دام لم يتحقق الإسلام في أحد ما فهو كافر.

ومثله في المقابل الصبيّ الذي لا يعقل، فيجهل الشرك والكفر المخالف للإسلام، ولكن لا يفعله، ويعيش على الإسلام لا في فراغ ديني، لأنه مفطور على ذلك.

إن التوحيد الذي أمرنا به واحد في كل أمّة، وجهل التوحيد واحد، والكفر واحد أيضا، وإنّ من لم يكفّر جهّال هذه الأمّة[1] كان كمن لم يكفّر جهّال الأمم السالفة والباقية واعتقد أن اليهود والنصارى وغيرهم مسلمون، فلو كان الجهل عذرًا في تكفير الناس لعذرت كلّ أمّة تعتقد أن دينها هو دين الله أو تظنّ أنّها من أتباع نبيّ من أنبياء الله كما يقتضيه حال أصحاب هذا المنطق السقيم، فهذا حجّة لمن يريد حجّة ويؤمن بها.

ولا يصحّ القول هنا بأن هذا شرع من قبلنا، وهو ليس شرعا لنا، لأن الله حكم بكفرهم في ديننا ولم ينسخه بحكم آخر، ونحن مأمورون بتكفيرهم، ثم هذا ليس من الشرائع التي اختصّ الله بها كل أمة عن غيرها ونسخ بعضها ببعض، بل هو من أصل العقيدة الواحدة الثابتة في كل رسالة.

---

1. أنظر - مثلا - « طريق الهجرتين وباب السعادتين» لابن القيم (*435*).

ومن أغرب ما تذرّع به البعض أن قالوا بأن تكفير الله - عزّ وجلّ - الأمم الأخرى لحكمة يعلمها وحده، فنتوقّف عندها ونؤمن بها ولا نجادل في سببها[1]، فالذين يقولون بهذا يريدون أن يجعلوا الدين طلاسم ومعمّيات لا يدرك مكنونها.

فإن الله - سبحانه وتعالى - عندما كفّر هذه الأمم ذكر لنا سبب تكفيرهم، ولم يحكم عليهم بالكفر دون ذكر كفرهم الذي استوجب تكفيرهم، فهذا ليس أمرًا غيبيًا، وهذا لينبّهنا إلى أمر خطير وهو أنّنا

داخلون في حكمهم متى فعلنا فعلهم، وأنّ ما أخرجهم من الإسلام إلى الكفر سيخرجنا نحن وغيرنا منه إذا أتيناه، كما أنه ذكر ما أدخلهم في ا لإسلام وأنّه سيدخلنا نحن إذا أتيناه، فالحكم يحمل على العموم لا على الخصوص.

إنّها دروس من التاريخ قصّها الله علينا لنعرف مواطن الحق من الضلال عند تلك الأمم، وهو يقول لنا مع ذلك : احذروا أن تقعوا فيما وقعوا فيه، فإن فعلتم حقّ عليكم ما حقّ عليهم، وأولئك يقولون : لا تقيسوا حال هذه الأمة المباركة على حال بني إسرائيل وعاد وثمود وغيرهم ! فمن قال أن حكم الله على جهلهم بأنّه كفر مقصور عليهم فقد عطّل دين الله وأبطله.

وقالوا بأن هذه الأمة قد آمنت برسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - وتبرأت من كل دين، ولم يعلموا بأن تصديق أهل الكتاب برسالا ت الأنبياء وبراءتهم من الأديان الوثنية لم يدخلهم في الإسلام، لأ نهم تركوا العمل بتلك الرسالات، وأشركوا بالله جهلا، لا لتكذيبهم برسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - فقط، ومتى تكون هذه الأ مة مؤمنة برسالة نبيّها وهي تجهل التوحيد وتشرك بالله ؟ أم هو الإ يمان بصحة الرسالة وأنّها من عند الله وكفى ؟

إن الإيمان بالإسلام يثبته عدم الشرك بالله والكفر به، ولا يتحقق

1. أنظر - مثلا - « دعاة لا قضاة» للهضيبي.

مع وجوده، كما قال الله -تعالى - : «قُلْ أُوحِيَ إِلَيّ أَنّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الجِنّ فَقَالُوا إِنّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُشْدِ فَآمَنّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبّنَا أَحَدًا» (الجن : *2/1*)، فأوضحوا معنى إيمانهم بعدم إشراكهم بربّهم، ومن قبل كانوا يشركون عن جهل، ولذلك لم يكونوا مؤمنين، ولكنّه لما كان وجود الشرك في الأمّة لابدّ أن يتّخذ له مبرّر - مهما كان -

لجعل الأمة على الإسلام ما دامت لم تنكر الإسلام جملة فقد جعلوا الجهل به ذريعة ودليلا على كونهم مسلمين.

ولا يغيّر من حقيقة الكافر والكفر شيئا اعتراف الكافر بالكفر أنه كفر أو عدمه وعلمه به أو عدمه، فهو كافر على كل حال، والكفر هو اقتراف أمر اقتضى دين الله أن صاحبه كافر سواء كان عملا أو قولا أو اعتقادًا، وسواء كان عالما أن فعله ذاك كفر أو جاهلا، ولا شيء يدخل الكافر في الإسلام إلا الذي إذا ترك المسلم شيئا منه صار كافرًا، ولا يصير المسلم كافرًا إلا بترك شيء مما أدخله في الإسلام.

وليس الجحود والتكذيب فقط هو الكفر، بل هو أخصّ من الكفر وهو نوع منه، فقد يكون الكفر جهلا بالدّين، أمّا أنواع الكفر التي هي التكذيب والجحود والإستكبار والنفاق والشك والإعراض فهي ردّة من المسلم الذي ما كان مسلما حتّى عرف الإسلام فعرف ما يضادّه من الكفر، وهي أنواع لكفر الكافر العارف بالإسلام لا الجاهل، فالأصل في الكفر هو ذاته، والسبب في تكفير صاحبه هو الكفر نفسه، ولا دخل لنظرة الكافر إلى كفره، فإن الله سمّاهم الكفّار والمشركين لأنّهم فعلوا ذلك، والكافر والمشرك اسم فاعل لمن قام بذلك الفعل.

وليس كل من ظنّ أنه على دين الإسلام فهو مسلم لظنّه ذاك، فهذا مذهب السوفسطائية من الفلاسفة الذين يقولون أن حقائق الأشياء تكون حسبما يعتقد فيها، وكما أن السارق يعدّ سارقا وإن جهل تحريم السرقة فكذلك الكافر، فعلمه بأنه كفر في دين الله أمر إضافي.

ومن لم يعرف بأنّه يعبد غير الله فهو مشرك مثل هذه الأمة، وذلك لأنّها لا تعتقد بأن معبوداتها آلهة، وهذا لا ينفعها، فأهل الكتاب الذين قال الله عنهم : « اتخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أربَابًا مِنْ دُونِ اللهِ» (التوبة : *31*) لم يكونوا يعتبرونهم أربابا كما فعلوا بالمسيح وعزير، ولم يغن عنهم ذلك شيئا، لأنهم اتخذوهم كذلك في الحقيقة، ولم يعتقدوا أنهم يعبدونهم.

ولم يكفر مشركو العرب لأنهم اعترفوا بعبادتهم لهم حقا وأنهم

آلهتهم، وإنما كفروا بمجرد عبادتهم لهم، وهي الشرك الذي سموا به مشركين، ولو كانت التسمية شرطا لتكفيرهم لكانت شرطا أيضا في كون عملهم كفرًا، وحكم هذه الأمة بعد أن كفرت حكم سائر الكفار من اليهود والنصارى وغيرهم، والكفر واحد وإن تسمى صاحبه بالمسلم، وإن كان مسلما ثم ارتدّ.

ولقد أرسل الله الرسل إلى الأمم بعدما كفرت وأشركت ب‌الله لا بعد أن تركت قول : لا إله إلا الله، أو تركت التصديق برسالة أنبيائها، أو العمل بتعاليم رسالتهم الجزئية، فهذه الأمور كانت باقية بعد الشرك في أحيان كثيرة، فإذا ما أشركوا بعث إليهم رسولا يدعوهم إلى الإسلا م، وإن صدقوا بمن قبله من الرسل.

والتلفظ والتصديق بأن محمدًا رسول الله ليس هو المراد من شهادة أن محمّدًا رسول الله إذا نقصه الإتباع والعمل، كما قال الله - تعالى - : « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللهِ» (النساء : *64*).

فإن الكثير من اليهود والنصارى يؤمنون بأن محمّدًا - صلى الله عليه وسلم - هو النبيّ الذي يجدونه في كتبهم، ومع هذا فهم كفّار لعدم اتباعهم لدينه عملا بعد قولهم واعتقادهم بصحّة دينه وبطلان دينهم ومعرفتهم له أولا، وكانوا يصدقون به قبل مجيئه ولكنهم أشركوا ب‌الله.

ومن الشبهات التي جاء بها علماء المشركين المنتسبين إلى المسلمين لإجازة إسلام من جهل التوحيد من الشرك استدلالهم بما ثبت عن أبي واقد الليثي أنه قال : خرجنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى حنين ونحن حدثاء عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون عندها وينوطون بها أسلحتهم يقال لها ذات أنواط، فمررنا بسدرة فقلنا : يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كمالهم ذات أنواط ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (الله أكبر، إنها السنن ، قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى : « اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ» لتركبن سنن من كان قبلكم)

(ورد الحديث من روايات وطرق عن أحمد والنسائي وأبي يعلى وابن المنذر والطبراني وابن أبي شيبة وابن جرير وابن أبي حاتم والترمذي وقال : حسن صحيح وقال الألباني : إسناد صحيح على شرط الشيخين).

فقد استدلوا بهذا على أن بني إسرائيل الذين طلبوا من موسى أن يجعل لهم إلها ومن طلبوا ذات أنواط قد جهلوا الشرك من التوحيد ومع ذلك فهم مسلمون، وأن من قال : « لا إله إلا الله» يمكن أن يكون جاهلا بما شهد به ويصح إسلامه.

وهذا الحديث من أكبر ما التبس عليهم فهمه، ولم يكن هذا النص ولا غيره ليساير مفاهيمهم، وإنما أتي القوم من كفرهم، فإن هؤلاء الصحابة الذين كانوا قد دخلوا في الإسلام منذ مدة وجيزة لم يخفَ عليهم أن عبادة الأوثان من أشجار أو أحجار كفر بالله وأن فعل المشركين بشجرتهم شرك بالله، لأنّ المشركين كانوا يعكفون عليها، ويطوفون بها، ويعلقون عليها أسلحتهم تبركا بها، وطلبا للبركة منها، واستنصارًا بها على العدو.

فلم يطلبوا من النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يأذن لهم في فعل ما يفعله المشركون بها، بل طلبوا منه أن يجعل لهم شجرة لمّا أدركتهم الغيرة من المشركين، إذ كانوا قادمين على قتالهم فينصرهم الله عليهم بتعليق السلاح عليها، والعكوف عندها أو غير ذلك، فطلبوا شجرة مثلما للمشركين شجرة لقولهم « كمالهم » أي أن يملكوا شجرة مثلهم، لا أن يفعلوا بها مثلهم عبادة لها.

ولو كانوا يجهلون أن فعل المشركين بشجرتهم شرك لأتوها وفعلوا بها كفعلهم، أو لطلبوا من النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يأتوها لذلك على الأقل، فهذا أمر لم يجهلوا أنه كفر، وعلموا أنه شرك بالله غير مشروع، لا يقرّهم النبي عليه لأنه دعاهم إلى تركه، ولذلك قدم بهم لقتال فاعليه.

وكيف يجهل هذا من كان في معسكر الصحابة في آخر عهد النبوة وقد علمه أعداؤهم من المشركين ؟ ولو صحّ هذا لكانوا مظهرين

للشرك لا يخفونه ما داموا يجهلون التوحيد، وأن النبي- صلى الله عليه وسلم - والصحابة سكتوا عن ذلك.

فلم يريدوا أن يستنصروا بها على المشركين ويقصدوها بالطلب، وإنما أرادوا أن يعلقوا عليها أسلحتهم - مثلا - فينصرهم الله بذلك، ولذلك خفي عليهم هذا الأمر، وذلك الظن بهم، فطلبوا شجرة مشروعة بأمر الله ينصرهم الله بها، ويجعل تعليقهم السلاح عليها قربة إلى الله لا إلى الشجرة، كما جعل استلام الحجر الأسود والطواف بالكعبة عبادة له لا عبادة لهما، فالمشركون يستلمون أحجارهم وأشجارهم ويطوفون حولها، يرجون منها ما يرجوه المسلم من الله باستلام الحجر الأسود والطواف بالكعبة.

فطلبوا أمرا يجعله لهم عبادة لله، فأفهمهم أنه لا يجوز طلبه ما لم يأذن به الله، كما شرع استلام الحجر الأسود والطواف بالكعبة، ولذلك خفي عليهم، ولم يعتقدوا أن الشرك مما يفعله المشركون بذات أنواط جائز لأنه أمر ظاهر، ولو كانوا يجهلون بطلانه لما صح منهم إسلام أصلا، ولم يقل لهم النبي - صلى الله عليه وسلم - : لقد أردتم ما أراده المشركون بذات أنواط، لأنهم لم يريدوه، وقال لهم : لقد شابهتم في طلبكم طلب بني إسرائيل، والعكوف على شجرة عبادة لله من غير إذن من الله تشبه بمن يعبدها.

وحتى لو أنهم طلبوا شجرة يعبدونها من دون الله فإنهم لم يكونوا ليتخذوها دون أن يطلبوا من النبي - صلى الله عليه وسلم - ويتوقفوا عند أمره ونهيه بحكم إسلامهم، فلم يتخذوها قبل الطلب و لا بعد النهي، خضوعا لأمره واحتكاما إليه، وهذا هو الإنقياد والإسلام لله.

ولو أنهم أرادوا الكفر ولم ينفذوه لما كفروا، كما جاء عن جابر بن عبد الله أن أعرابيا بايع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على الإسلام، فأصاب الأعرابي وعك بالمدينة، فأتى الأعرابي إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله أقلني بيعتي، فأبى رسول

الله - صلى الله عليه وسلم - ثم جاءه فقال : أقلني بيعتي فأبى ثم جاءه فقال : أقلني بيعتي، فأبى فخرج الأعرابي، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (إنما المدينة كالكير تنفي خبثها وينصع طيبها) (رواه البخاري).

ولو كفره بطلبه الردة لأمر بقتله، ولو اتخذوا شجرة يعلقون عليها أسلحتهم طلبا من الله لا منها قبل طلبهم من النبي - صلى الله عليه وسلم - لما كفروا، وإنما ابتدعوا عبادة لله غير مشروعة، إلا إذا عبدوها فعلا[1] من دون الله، سواء قبل الطلب أو بعده، وسواء كانوا عالمين بأنه كفر أم لا، ولم يدخلوا في الإسلام حتى علموه وآمنوا به، فقد كانوا يجهلونه من قبل إسلامهم وكانوا بجهلهم كفارا، وسواء كانوا حدثاء عهد بكفر أم لا، فما يكفر هذا يكفر ذاك، ولا حد يضبط حداثة العهد هذه.

ولكن ينظر إليها عند إقامة الحدود، إذا ادعى حديث العهد الجهل بتحريم ما اقترف، وإن نفى شيئا من الشرع جاهلا نصدقه ونعذره إذ يمكن لمثله أن يجهل ذلك حتى يتبين له الحق، عندها يكفر وإن كان حديث عهد، لكننا نتكلم عن الجهل الحقيقي لا الإدعاء.

وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - لهم : «قلتم - والذي نفسي بيده - كما قالت بنو إسرائيل لموسى : « اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ» (الأعراف : *138*) هو تشبيه للزّجر ولسدّ الذرائع المفضية إلى الشرك بالله، ولم يكونوا بحاجة إلى أن يوضح لهم بأن طلبهم الشجرة كطلب بني إسرائيل الإله لو أنهم طلبوا معبودا حقا، لأ ن كفار العرب كانوا يسمون تلك الأشجار آلهة.

وأما الذين طلبوا من بني إسرائيل أن يجعل لهم موسى إلها فإنهم طلبوا

---

1. « كشف الشبهات» لمحمد بن عبد الوهاب.

ذلك مع خضوعهم له أيضا واحتكامهم إليه وهذا بحكم إسلامهم، ولذلك لم يتخذوا ذلك الصنم ولم يعبدوه فعلا وإنما طلبوا، وهذا كما لو طلبوا منه أن يتركوا الإسلام فإنهم لا يكفرون حتى يفعلوا.

ولو هم ّ أحد بالخروج من الإسلام ولم يفعل بقي مسلما، كما لو هم بالدخول في الإسلام ولم يفعل بقي كافرا، حتى يفعل ما عقد نيته على فعله، فلم يطلب منهم موسى - عليه الصلاة والسلام - التوبة و الدخول في الإسلام من جديد كما طلب منهم عندما عبدوا العجل من بعد، فأمرهم أن يقتلوا أنفسهم بسبب ردتهم عن الإسلام.

وليس وصفه لهم بالجاهلين يعني أنهم جهلوا أن ذلك يخرجهم من الإسلام ولذلك لم يكفّرهم، وإنّما هو الجهل

الذي يعني الشرّ والعصيان، كما قال اللّه - عز وجل - : «وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللهِ أنْ أكُونَ مِنَ الجَاهِلِينَ» (البقرة : *67*). وكما قال نوح - صلى اللّه عليه وسلم - لقومه بعد تكذيبهم إيّاه : « وَلَكِنِّي أرَاكُمْ قَوْمًا تجْهَلُونَ» (هود : *29*) فلعلمهم لم يخبرهم بأنه كفر وإنما زجرهم عنه.

وأما استدلالهم بسجود معاذ بن جبل للنبي - صلى الله عليه وسلم - وهو أن معاذا لما رجع من الشام سجد للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال : ما هذا يا معاذ ؟ فقال : يا رسول الله رأيتهم في الشام يسجدون لأساقفتهم وبطارقتهم ويذكرون ذلك عن أنبيائهم، فقال : (كذبوا يا معاذ، لو كنت آمرًا أحدًا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها، يا معاذ أرأيت إن مررت بقبري أكنت ساجدًا ؟ قال : لا، قال : لا تفعل) (رواه أحمد).

وفي رواية أن النبي - صلى اللّه عليه وسلم - قال : (لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد إلا اللّه) وفيه أن امرأة أتت النبي - صلى اللّه عليه وسلم - فسألته عن حق الزوج فذكر الحديث مطولا ثم قال : (لو كان ينبغي لبشر أن يسجد لبشر لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها) (أخرجه البزار والبيهقي، والجزء الأخير ورد بطرق صحيحة، كما ورد في عدّة قصص ضعيفة كهذه).

وهذه الحادثة - لو سلمنا بصحتها - فإنها لا تحمل أي دلالة على أن جاهل التوحيد مسلم، فإن معاذا لم يكن ليجهل أن سجود المشركين لمعبوداتهم كفر باللّه، وإنما سجد للنبي - صلى اللّه عليه وسلم - تحية

بعد رجوعه من السفر، وذلك لا يعتبر شركا بالله، وإن كان محرما في شريعتنا فإنه كان جائزا في شرائع الأنبياء السابقين.

وقد أمر الله الملائكة أن يسجدوا لآدم ولم يأمرهم بالسجود له عبادة، وذكر الله - عزّ وجلّ - أن يعقوب - عليه السلام - وأبناءه سجدوا ليوسف : « وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى العَرْشِ وَخَرّوا لهُ سُجّدًا» (يوسف : 100).

إن من كان السجود أو الوقوف أو الإنحناء أو غير ذلك في عرفه تحية لا عبادة للمسجود له غير كافر إذا أداها لغير الله، سواء كان يجهل تحريم تلك التحية أو يعلمه، كما جاء عن أنس أنه قال : « قال رجل : يا رسول الله، الرجل منا يلقى أخاه أو صديقه أينحني له ؟ قال : لا، قال : أفيلتزمه ويقبّله، قال : لا، قال : فيأخذ بيده ويصافحه ؟ قال : نعم » (رواه الترمذي وقال حديث حسن).

فإن كان عالما فإنه يأثم ولا يكفر لأنه لم يقصد عبادة غير الله، فإذا جهل أن السجود من أركان الصلاة ولا يؤدى إلا عبادة لله فهو مسلم، لأنه يفرق بين معنى التحية ومعنى العبادة، ومن يجهل أن السجود أو الطواف أو الذبح أو حلق الرأس مما يعبد به المشركون غير الله فهو مسلم، لكن إذا جهل أن أداءها بنية عبادة غير الله قصدا له وطلبا منه كفر وشرك بالله فهذا لم يدخل في الإسلام بعد.

وأما استدلالهم بما ثبت عن الليثين الذين طلبوا من النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يقتص لهم من عامل الزكاة الذي ضرب أحدهم، فعرض عليهم المال وزادهم حتى رضوا، فقال : (إني خاطب العشية على الناس ومخبرهم برضاكم) فقالوا : نعم، فخطب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (إن هؤلاء الليثين أتوني يريدون القود، فعرضت عليهم كذا وكذا، فرضوا، أرضيتم ؟) قالوا : لا، فهمّ المهاجرون بهم، فأمرهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يكفّوا عنهم فكفّوا، ثم دعاهم فزادهم، فقال : (أرضيتم ؟) فقالوا : نعم، قال : (إني خاطب على الناس ومخبرهم برضاكم) قالوا : نعم، فخطب النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : (أرضيتم ؟) قالوا : نعم، (رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان وعبد الرزاق و

البيهقي).

فقالوا أن هؤلاء كذّبوه فعذرهم بجهلهم، والحق أنهم لم يكذبوه في أمر الدين، فلو فعلوا لكانوا كفارا، ولا يجهل أحد أن تكذيب النبي في شيء من الشرع كفر، ولا يعذر وإن ادعى الجهل أو كان حديث عهد بكفر، ولكنهم تراجعوا أمام الناس عن اتفاقهم معه على المال بدل أن يقتصوا لأنفسهم، لأنهم يعتبرون ذلك أقرب إلى العار أو طمعا في الزيادة.

ومن جهل أن النبي - صلى الله عليه وسلم- لا ينطق عن الهوى في كل شأنه فهو مسلم، كمن ظن أن النبي - صلى الله عليه وسلم - يعصي ربّه فاتّهمه في قسمته المال، أو كالأعراب الذين ضيّقوا عليه حتى خلعوا رداءه طمعا في مال الغنيمة، فكان يعفو عنهم إذا آذوه في نفسه.

وأما استدلالهم بما جاء عن الشريد بن سويد الثقفي أن أمه أوصت أن يعتق عنها رقبة مؤمنة، فسأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك، فقال : « عندي جارية سوداء نوبية فأعتقها ؟ فقال : ائت بها، فدعوتها فجاءت، فقال لها : من ربك ؟ فقالت : الله، فقال : من أنا ؟ فقالت : رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال : اعتقها إنها مؤمنة » وفي حديث معاوية بن الحكم أنه قال لها : « أين الله ؟ فقالت : في السماء » (رواه مسلم ومالك والشافعي وأحمد وأبو داود والنسائي والبزار)، فقالوا بأن الجارية حكم بإيمانها بمجرد إقرارها بأنه رسول الله، وأن الله - عزّ وجلّ - في السماء.

إن من المسلم به أن من يعتقد أن الله في السماء أو أن الله - تعالى - هو ربّه ليس مسلما إذا كان يشرك بالله في عبادته، مثلما كان عليه كفار العرب يومها، فكانوا يقرون بأن الله ربهم في السماء، وهذا أمر فطرة كالإعتقاد في وجوده - تعالى - وخلقه الخلق، ومن المسلم به أن من يعتقد أن محمدًا رسول الله ليس بمسلم إذا كان يشرك بالله، مثل أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم.

فالواجب أن نفهم مثل هذه النصوص بما يوافق أصل الإسلام

العام لا منفصلة عنه، وإن الخطر كل الخطر في فصل الإسلام عن بعضه البعض وتجزئته، ولكن لم تحدث هذه التجزئة النّكدة حتى جهلت الأمة هذا الأصل الذي عليه مناط التفريق بين الإسلام والكفر.

لقد كان سؤال رسول اللّه - صلى الله عليه وسلم - لهذه الجارية ا لأعجمية انطلاقا من أنها مؤمنة فأراد أن يختبرها، وليس هذا كامتحانه المهاجرات بعد صلح الحديبية، قال اللّه- تعالى - : « يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ المُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلى الكُفّارِ» (الممتحنة : 10) فقد كان يستحلفهن للتأكد من صدقهن لا ليعرف ما يؤمنّ به، وكلاهما حكم على الظاهر لا معرفة ما تكنه القلوب.

ولو كان النبي - صلى اللّه عليه وسلم - يعلم مسبقا أنها تعبد غير اللّه أو تعتقد في كفر مناف للإسلام لما سألها هذين السؤالين فقط، ولما سألها أصلا، وإنما يعرض عليها الإسلام، ويدعوها إلى ترك كفرها و الدخول في الإسلام.

إن أمر جهل التوحيد هو من العظمة ما يجعل البت فيه لا يكون بأدلة غير صريحة زيادة على تظافر الأدلة التي تخالفها، وما هو ظنّي الدلالة لا ينقض ما هو قطعيّها، فيجب رد المتشابه إلى المحكم، و الجمع بين الأدلة، وفهم الأحكام بما ينسجم مع بعضها البعض، وعدم التفريق بينها وتشتيتها، فبعضها مكمل للبعض الآخر، والأخطر أن يتعلق الأمر بالعقيدة التي لا قيام للإسلام إلا بها، فمن اتخذ هذه النصوص أدلة على إسلام من يجهل أصل الإسلام وينتسب إلى أهله فقد افترى على اللّه بأمر يشك فيه، وهو يرى ما يخالف ذلك من أصول الشرع وقواعده ونصوصه التي لا تعتريها الشبه فلا يصدقها، ويجعل من المشتبه فيه محكما يقيم عليه النتائج التي تغطّي المحكم وتهدمه.

قال اللّه - تعالى - « فَأَمّا الذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ » (آل عمران : 7) يبتغون

الكفر وتحريف الدين، وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : (إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم) (رواه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود وأحمد وابن ماجه وابن المنذر وابن مردويه وابن جرير وابن أبي حاتم).

إن في الدين جانبا لا يجوز التفريط فيه، وهو واجب المعرفة، فمن ضيعه فقد أثم، لأنه فرض عين على كل مسلم، وهناك جانب آخر يعد من النوافل أو فروض الكفاية، فتعلمه والعمل به غير واجب على كل مسلم، فيجوز جهله، لأنه يستحيل على أي مسلم الإلمام بكل جوانب الشريعة.

وهناك جانب آخر لا يكون الإنسان مسلما إلا بمعرفته والإعتقاد والعمل به، فمن لم يعتقد به أو لم يعمل به أو لم يعرفه أصلا فهو كافر أصلا، وهذا القسم هو أصل الإسلام وهو التوحيد ومعنى شهادة أن لا إله إلا الله ولوازمها التي يتحتم وجودها ليتحقّق ملزومها هذا، فإن جاهله يفقد إسم المسلم كليّة لافتقاده معناه، وهو من جملة الكافرين، وإن ظل يردّد الشهادة طول حياته، وظن أنه يفهمها ويؤمن بها.

فإن الشهادة تقتضي العلم بالمشهود به ولا بد، وإذا كانت هي مفتاح الجنة فإنها مفتاح الإسلام، فمن لم يملكها لم يدخل في الإسلا م، ومفتاح الجنة هو التوحيد، وإن الذي يعتبر مسلما من أهل الجنة بقولها هو من يفهمها ثم يصدق ويعمل بها.

إن الذين يؤمنون بأن جاهل التوحيد مسلم وهو لا يفرق بين ا لإسلام والكفر تفريقا صحيحا يقره الإسلام، ويحل الكفر في الإسلام جهلا يحسبون الأعمال كلها سواء، فأحكام الشريعة من تحريم الخمر وأمثاله كأحكام التوحيد من تحريم دعاء غير الله وأمثاله، ولذلك يعتقدون أن جهل الأمرين سواء، وكلا الجاهلين مسلم في نظرهم.

إن جاهل الصيام - مثلا - تجوز صلاته، لكن جاهل التوحيد أو لوازمه تبطل صلاته، فأصل الدين عبادة لله، ولكن ليس ككل العبادات

لأنه أساس الدين، فشارب الخمر مسلم، عاص مادام لا يشرك بالله، فإن دعا غير الله صار مشركا غير مسلم لأنه عبد غير الله، فشتان بين الفعلين وشتان بين الجهلين، فهناك فرق شاسع وبون واسع بين جهل معنى التوحيد ومستلزماته وجهل ما دونه من أمور الدين، هذا حكم الله لا حكم العباد، وهذا دينه.

إن الكافر إذا أعلن دخوله في الإسلام وهو يجهل أن الإسلام دين توحيد لا يقرّ عبادة غير الله، أو صدق بالدين لأمر آخر وأراد أن يعرف التوحيد، أو سمع أن الإسلام يقرّ عبادة نوع من الأوثان وانتسب إلى أهل الإسلام على هذا الإعتقاد فليس بمسلم، لأته دعي إلى دين آخر ودخل فيه ظنا منه أنه الإسلام، فإن شركه يبطل التوحيد، ولن يكون مسلما أيضا رغم إضلال غيره من العلماء له مثلا، فإن اليهود و النصارى وغيرهم قد أضلتهم علماؤهم ومع ذلك فهم كفار جهال، فلا يدخل أحد في دين الله وهو لا يعرف قاعدته الأساسية التي يبنى عليها.

فالجهل بالإسلام جهل بالله تعالى، فهو يعني عدم الإسلام، فيكون الكافر كافرا كفرا عاما لعدم علمه بالتوحيد، فهو يرضى بالكفر ويستحله جاهلا، وإن لم يفعله إن كان هذا ممكنا، ثم يكون هذا الجهل سببا لفعل الكفر والشرك بشتى صوره، فقلبه مفتوح على كل كفر.

إن أيّ إنسان يتلقظ بكلمة لا يفهمها لا يحكم عليه أنه يعني ما تريده، كمن شهد بأن فلانا سرق وهو لا يدري مدلول كلمة السرقة، أو فهمها على أنها تعني القتل، فإنه لم يشهد على السرقة وإنما شهد على أمر آخر، وإن سماه هو سرقة، فلا يؤخذ بشهادة من لا يعني ما يقول، فحتى قوله لا يعتبر قولا وتعبيرا لأنه لا يعنيه، وإنما هو تلفظ فقط، ولو تفوه أحد بكلمة الكفر جهلا بمعناها لم يكن كافرا.

وإن قال الكافر : « لا إله إلا الله » وعنى بها أن لا أعبد إلا الله، وعقد في قلبه أن يعمل بها ومات من حينه مات مسلما، وإن لم يدر

بعد أن هناك كتابا اسمه القرآن ولا كتبا أخرى ولا سنة وشرائع من ص
لاة وصيام وغيرها ولا حتى ملائكة أو رسلا أو يوما يجزى فيه بالجنة والنار، وإن لم يتلفظ بكلمة « لا إله إلا الله » فإنه مسلم، لأنه حقق التوحيد المطلوب منه، وإن كان مثل هذه الحالة مما نكاد نجزم بعدم وجودها، فإننا نريد أن نذهب إلى أبعد الحدود.

عن البراء بن عازب - رضي الله عنه - أنه قال : أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - رجل مقنّع في الحديد فقال : يا رسول الله أقاتل أو أسلم ؟ فقال : (أسلم ثم قاتل) فأسلم ثم قاتل فقتل، فقال النبي- صلى الله عليه وسلم – (عمل قليلا وأجر كثيرا) (رواه البخاري ومسلم وأحمد).

ومعنى إسلامه هو قراره العمل بالتوحيد، وإن لم يظهر أنه طبقه في   واقع حياته إذ مات بعد قراره ذاك، فإنه لم يكن ليشرك بالله لو عاش،   ولم يكن مسلما باعتقاده أن محمدا رسول الله وأنه على حق في دينه وأعداؤه على باطل، حتى قرر العمل بما جاء به، وهو الإتباع بعد الإعتقاد والعلم.

إن الإسلام يحكم على معاني الألفاظ، ولا يقيم للألفاظ أي وزن ما دام المتلفظ بها لا يعني ما تعنيه، وهذا أمر طبيعي، بل إن المسلم يعد مسلما وإن لم يسمع بكلمة « الإسلام» وعمل بمعناها، فإن قبيلة «جذيمة » - مثلا - قالوا للمسلمين لمّا غزوهم : صبأنا، صبأنا، ولم يحسنوا أن يقولوا : أسلمنا (رواه البخاري والنسائي وأحمد والبيهقي) ، لأنهم كانوا يسمون من اتبع دين محمد - صلى الله عليه وسلم - صابئا ، ومع ذلك قبل   الرسول - صلى الله عليه وسلم - منهم الإسلام لتركهم دينهم الأوّل إلى دينه بتوحيدهم الله بالعبادة، ولو لم يقولوا بعد : لا إله إلا الله.

إن الإسلام أراد بقولها ما تعنيه، فهي شعار يعني ما تحته ويعبر عنه، فإذا انعدم ما يعنيه لم يبق معنى في بقائه، وليس الإسلام شعارا فحسب، وهي كلمة التوحيد وليس قولها هو التوحيد بعينه، وحال من

يقولها وهو يشرك بالله كحال من يذبح لمعبود غير الله ويقول : باسم الله[1]، ولو ذبح لله وجهل التّسمية تقبّل الله ذبيحته.

وإن ما يدخل الكافر في الإسلام ينحصر فيما يكفر جاهله، وأي أمر لا يتعلق بالتوحيد ومقتضياته يعد جاهله مسلما، لأن كل ما دونه ليس هو الذي أدخله في الإسلام، وإنما أمر به بعد إسلامه، فإن الشرك بالله وما يتعلق بفعله من الرضى أو المحبة أو اعتقاد صحته أو عدم الكفر به وبأهله هو الذي ينفي الإسلام، ولا يستقيم معه إسلام، لأن جهله يعني انتفاء الإسلام كله، وكذا تكذيب المسلم بأمر من الدين مهما كان من الأصل أو من الشرائع الأخرى ورده ورفضه، وهذا يكون بعد العلم بذلك الحكم، فالإيمان والتصديق بما جاء به الشرع من معنى الإسلام لله، فمن أتى شيئا من هذا انتفى إسلامه.

ولا يصحّ أن يكون جهل الناس بأحكام الشريعة الفرعية كأحكام الصلاة والزكاة هو الذي يخرجهم من الإسلام، ولو صح ذلك لما كان هناك مسلم على وجه الأرض أبدا، فإن المسلم مهما بلغ من العلم فإنه لا يحيط علما بكل شرائع الإسلام، لكنه يؤمن بها جملة وعلى الغيب ويصدق بها قبل أن يسمع بها، ولو قبل أن تنزل كما كان الصحابة زمن النبوة، ويعتقد أن كل ما سيؤمر به أو ينهى عنه أو يخبر به حق وكل ما خالفه باطل، وهذا من معنى الإسلام لله والإيمان بدينه والدخول فيه، لا يكون المرء مسلما دونه، فلا يحتاج حتى إلى تذكير به، فإن وجد من يظن أنه حر في تقبل شيء من الإسلام أو رده فهذا لم يسلم بعد لله، فيطلب منه الدخول في الإسلام.

وقد كـان في عصر النبـوة من الصحابة العالم والجاهل الـذي لا

1. « إقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم» لابن تيمية (*259*).

أحكام الشرع، أو الذي تبلغه بعد زمن معين يطول أو يقصر، كمن يسكن في بادية بعيدة أو مثل مهاجري الحبشة الذين ظلوا جاهلين

بما أنزل الله من فرائض وعبادات وقد بقوا في الحبشة بضع عشرة سنة، فهم يجهلون العبادات التي قرروا إفراد الله بها، ولم ينقض ذلك إسلامهم، لكن لم يكن فيهم وفي المسلمين جميعا من يجهل أن الشرك بالله يخرج صاحبه من الإسلام إلى الكفر.

ومن هنا نعلم أن هؤلاء الذين راحوا يسوقون الأدلة على عدم كفر جاهل التوحيد ولوازمه بعدم كفر جاهل الفروع من تحريم المعاصي وأحكام الشعائر التعبدية والمعاملات يستدلون على شيء بغير دليله، لأنهم جعلوا المدلولات واحدة وهي مختلفة متباعدة كل البعد، فإن المسلم المخالف للكتاب والسنة فيما دون أصل الدين لا يسمى بالكافر ولا يزال مسلما موحدا، أما من أتى الشرك فلا يصح - شرعا وعقلا - أن يسمى موحدا، وكيف وهو لا يعرف التوحيد ؟! كما أن الرجل لا يكون كاتبا حتى يعرف الكتابة أوّلا ثم يكتب ثانيا.

إن الصلاة لا يصحّ القول بأن كل مسلم جديد على علم بها أو يجب أن يعرفها حتى يتحقق دخوله في الإسلام، فما بالك بما بعدها ؟ وقد كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يقبل إسلام الناس لعملهم بأصل الدين، وهم يجهلون أن في دين الله صلاة وغيرها من الفرائض، وقد نزلت بعد عشر سنين من البعثة.

فالدين أمر ونهي، فمنه ما يكون إتيانه هو الإسلام وهو التوحيد ومقتضاه الذي لا يقوم إلا به، ومنه ما يكون طاعة من المسلم لله، ويكون مسلما آثما إن آمن به ولم يفعله، والمسلم هو من وحد الله بالإنقياد والصائم هو من صام، وإن آمن بالصيام وتركه فهو مسلم تارك للصيام، ولكن إن آمن بوجوب التوحيد وتركه فليس بمسلم تارك للتوحيد لأن عليه بناء الإسلام.

ومما لا يدخل تحت مدلول « لا إله إلا الله» العلم بأسماء الله - تعالى - وصفاته، ففي المسلمين من لا يكون قد أخذ أي فكرة عن تفاصيل شريعة الإسلام قبل إسلامه، وقد يظل فترة بعد إسلامه أو كل حياته وهو يجهل أسماء الله سماعا فضلا على أن يفهم معناها، فا

لأصل في الكفر هنا هو التكذيب بقول الله ورسوله بعد العلم به، لا الجهل بما قال الله ورسوله، فهذه الأمور لا تدخل في معنى التوحيد ولا في مقتضياته، فلا يعلق دخول الناس في الإسلام على علمهم بها.

قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : (أن رجلا حضره الموت فلما أيس من الحياة أوصى أهله : إذا أنا متّ فاجمعوا لي حطبا كثيرا جزلا، ثم أوقدوا فيه نارًا، حتى إذا أكلت لحمي وخلصت إلى عظمي فامتحشت فخذوها فدقّوها فذروها في اليمّ، ففعلوا فجمعه الله - تعالى - إليه ثم قال له : « لم فعلت ذلك ؟ » قال : من خشيتك، فغفر الله - عزّ وجلّ – له) (رواه البخاري ومسلم وأحمد).

فهذا الرجل جهل قدرة الله على أن يجمع ذرات جسمه من البر و البحر بعدما تناثرت، وفعل ذلك خوفا من الله لذنوبه، وليس خوفه من الله وابتغاؤه النجاة من النار هو الذي منع من تكفيره لو أنه كفر فعلا[1]، فالنصارى أو غيرهم يبتغون ذلك، ولكنه لم ينكر قدرة الله على علم ولم يشك فيها، ولو أنكر أو شك لم يغفر له بحال، فغفر الله له لأنه مسلم غير مشرك بالله ولو أشرك لم يغفر له، وهذا ليس شركا أو كفرا بالله، وجهله لا ينقض توحيده ولا يخالفه.

وقد غنّت جارية فقالت : وفينا نبي يعلم ما في غد، فقال لها النبي - صلى الله عليه وسلم - : (دعي هذا وقولي الذي كنت تقولين) (رواه البخاري والترمذي)، وإن لم تكن تعني أنه علم الغيب دون وحي من الله، ولو كانت تعني هذا لما كفرت أيضا إذا جهلت ذلك.

فمن يدخل في الإسلام ليس عليه أن يعلم ابتداء أن الله يعلم الغيب والسر وما هو أخفى، ولا حتى أنه مما اختص به الله دون خلقه ، فلا يكفر من جهل أن كل الخلق لا يعلمون الغيب ومنهم الأنبياء أو الكهان،

---

1. « مجموع الفتاوى» لابن تيمية (231/3) أو « فتاوى الألباني ومقارنتها بفتاوى العلماء» لعكاشةعبد المنان الطيبي(270).

أما أن يدعي علم الغيب أو ينسبه إلى الكهان والمنجمين بعد أن بلغه الدليل من الكتاب والسنة بأن لا يعلم الغيب إلا الله وفهمه، فهذا كافر لأنه تكذيب لله، وكذلك إذا ادعى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - يعلم الغيب مطلقا مع وضوح الدليل لديه، فهذا كفر الجحود والتكذيب لا الجهل.

وهذا مع سائر فروع الدين التي هي دون أصله، فمن جهل بعضها أو كلها فليس بكافر، وليس عدم تكفير جاهلها لأنها لا تتحقق بإعمال العقل والفكر، وإنما هي أمور نقلية فرعية، ولا يخضع إثبات الإسلام أو نفيه لها.

إلا أنّه لا يمكن أن يكون هناك مسلم يجهل أن الله خلقه وخلق السماوات والأرض، لأن ذلك مغروس في الفطرة، ولا نتخيل أن أحدا دخل في الإسلام وقرر عبادة الله وحده وهو يجهل أن الله خلق الخلق، فكل من آمن بربه يؤمن بأنه خالق السماوات والأرض لا مخلوقا يعيش بين البشر، وغيرها من العقائد الفطرية، وهو من معنى التوحيد.

ولا يصحّ إسلام من ظن أن الإله الذي يدعوه الإسلام لعبادته هو شخص ما بعينه، كمن يظن أنّه محمد أو جبريل، وهو يعلم أن محمدًا بشر، وأن جبريل ملك مخلوق، أو يظنّ أن الله يحلّ في جسم فلان فيعبده، فلو ظنّ أن من يدعى لعبادته غير الخالق - سبحانه - لم يكن مسلما بعد لأنه آمن بغير الله، إذا أمكن أن يجهل أحد مثل هذا، فهناك صفات خبرية وأخرى فطرية.

ولقد ظنّ بعض المسلمين أن جهل أسماء الله وصفاته يكفر صاحبه فأوّلوا نصوصا كالنص السابق على ما يوافق اعتقادهم ذلك بتأويلات شتّى تخالف الكتاب والسنة لأنها نصوص ثابتة صريحة الد لالة، ولا تخالف الكتاب والسنة أو أصل الدين، وذلك ردا منهم على علماء المشركين الذين استدلوا بهذه النصوص التي تبين أن الجهل بأسماء الله وصفاته غير ناف للإسلام على أن الجهل بالتوحيد لا ينفي

الإسلام أيضا[1]، بما أن الأسماء والصفات من أقسام التوحيد.

وهذه مغالطة إذ أن الأسماء والصفات لم يعرفها المسلمون إلا بـ التدرّج مثل الصلاة والصيام وغيرها، وكان إسلامهم ثابتا، بخلاف توحيد الله بالعبادة ولوازمه، إذ لم ينتقلوا من الكفر إلى الإسلام حتى علموا واعتقدوا وأقروا وعملوا به، فجهل هذا يعني الحرمان من دخول الإسلام لأنه يحول بينه وبين الإسلام، فصاحبه غير مؤهل لأن يكون مسلما حتى يعلمه، فإذا علمه واتبعه استحقّ صفة المسلم.

فإن الأسماء والصفات ليست من أصل الدين، وإن كان الفقهاء جعلوها من أقسام التوحيد فإن ذلك لتعلقها بذات الله عزّ وجلّ، ولذلك اعتبروها مما يسمّى بأصول الدين، ولم يكفروا الفرق المسلمة التي تأوّلت فيها وضلت عن المفهوم السّليم لها، فحكمها حكم سائر الفروع، فلا يكفر مخالفها إلا بعد قيام الحجة عليه، ولا يجب أن يعرفها المسلم بمجرد دخوله في الإسلام، فما على المسلم إلا الإيمان بها عندما يبلغه علمها من الكتاب والسنة.

وأصل الدين ليس عقائد فقط، فالتوحيد عمل وقول واعتقاد، ومن العقائد ما هي فرعية، فهي من غير مستلزمات ومقتضيات التوحيد، وإن كانت أكبر من بعض الفروع، فهذه الفروع متفاوتة الدرجات، فالعلم بالصلاة أكبر وأولى من العلم بسنة الاستئذان، و الصلوات تختلف فمنها الفرض ومنها النافلة، والنواهي تختلف فمنها الكبائر ومنها الصغائر، ولكن المسلم التقي لا يفرق بينها في العمل، فيطيع الله في كل صغيرة وكبيرة.

وإن الموحّدين من العرب وغيرهم قبل مجيء الإسلام لم يعرفوا شرائع الإسلام ومع ذلك فهم مسلمون، فعن جابر قال : سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن زيد بن عمرو بن نفيل أنه كان يستقبل القبلة في الجاهلية ويقول : إلهي إله إبراهيم وديني دين إبراهيم ويسجد، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : (يحشر ذاك أمة وحده بيني وبين عيسى بن مريم) (رواه ابن أبي شيبة بإسناد جيّد حسن) وكان زيد يقول :

1. أنظر - مثلا - « دعاة لا قضاة» للهضيبي و « العذر بالجهل والرد على بدعة التكفير» لأحمد فريد.

اللّهم لو أني أعلم أي الوجوه أحب إليك لعبدتك ولكن لا أعلم، ثم يسجد على راحته.

وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - عن ورقة بن نوفل - وكان من النصارى الموحّدين قبل الإسلام - : (لا تسبّوا ورقة فإني رأيت له جنّة - أو جنّتين) (أخرجه أحمد والبزار وصححه الحاكم والذهبي على شرط الشيخين وقال ابن كثير: إسناده جيّد).

إن المعلوم من الإسلام بالضرورة - كما يدل عليه هذا المصطلح - يعني أن كل مسلم يعلمه بحكم إسلامه أيا كان وحيثما كان ومتى كان ، ومن جهله فلم يسلم بعد، وهو المعمول به والمصدق به في دين الإ سلام ضرورة على وجه التحديد، فمن لم يعمل به ابتداء ويصدق به فليس بمسلم، إلا أن العمل والقول الظاهر قد يتعذر عند الضرورة كالإ كراه وهو استثناء، والعمل والتصديق يأتيان بعد العلم طبعا.

وعليه فإنه لا يدخل في دائرة المعلوم من الدين بالضرورة العلم بـ الرسل والكتب واليوم الآخر والملائكة والقدر خيره وشره وما أشبه ذلك، وإن كانت من أركان الإسلام وأركان الإيمان وسميت بالأصول، فجهلها لا ينفي الإسلام، ويدخل تكفير الكافر وهو نفي الإسلام عنه في المعلوم بالضرورة من الدين دونها، لأن جاهله يجهل حد الإسلام.

لكن المعنى المستعمل فيه إنما هو ما يعرف عادة لشهرته، حتى الصلاة والصيام وتحريم الخمر، وهذا لا ضابط له يحدّده، فقد تشتهر أمور في بلد أو زمن ما وتخفى في بلد أو زمن آخر، ولا يمكن الجزم بأنّ كل من أنكرها قد قامت عليه الحجة من الكتاب والسنة وخلا من الشبه قبل أن نعرف حاله، وهذا عن الأمور المشتهرة المتواترة و الخفية سواء.

فقد شرب بعض الصحابة الخمر بعد النبي - صلى اللّه عليه وسلم - متأوّلين لقول الله - تعالى - : « لَيْسَ عَلَى الذينَ آمَنُوا

وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتقوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتقوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتقوْا وَأَحْسَنُوا وَاللهُ يُحِبُّ المُحْسِنِينَ» (المائدة : *93*)، وقد كان تحريم الخمر معروفا لديهم، وكان هذا استح للا في حالتهم لكنّهم قالوا : نحن من المؤمنين المتّقين المحسنين، ولم يكفروا لتلك الشبهة، فهذه أمور معلومة من الكتاب والسنة لا من الدين ابتداء، لإمكانية التأويل والجهل فيها، فهي تقابل القضايا الإ جتهادية الخفية.

ولا يهم هذا المصطلح بقدر ما يهمّ معناه، فإنّهم لمّا وسّعوا دائرة المعلوم بالضرورة من الإسلام ساوى المتأخرون بين الأصل والفروع في عدم تكفير جاهلها حتى تقام عليه الحجّة فينكرها، وقالوا بأن من قال : « لا إله إلا الله» وتسمّى بالمسلم وأشرك بالله جهلا يقبل الله إسلامه ثم يدعى إلى التوحيد، فإن أجاب بقي مسلما، وإن أبى كفر بعد إسلامه الذي لم يقع أصلا في الحقيقة.

فالواقع المعاش يقول أنّه يشرك بالله في تلك الفترة التي يقضيها بين نطقه بكلمة التوحيد ودعوته إلى التوحيد، وقد لا يدعى إلى أن يموت وهو يشرك بالله، فهل يكون حينها مسلما مشركا[1] أم ماذا ؟!

فربّما قالوا - إن أرادوا أن يتهرّبوا من الحكم عليه - أن حكمه إلى الله يوم القيامة، لكن نحن نتكلم عمّا نعتقده في ديننا ممّا هو جزء منه وافترضه الله علينا كما افترض علينا الإعتقاد بأننا مسلمون على دين الله، وإلا فلسنا على دينه إن جهلنا ذلك، وهل يمكن لهذا أن يجهل ؟ فكلا الأمرين من بديهيات الإسلام.

والتكفير من أصل الدين فلا يجوز جهله كما تجهل الشرائع الفرعية، التي يشترط في تكفير مخالفها العلم بها، فتكفير الكافر حقّ الله وحكمه، ولكن على المسلم أن يحكم بحكم الله، كما يجب الإعتقاد بأنّ ما أحله الله حلال وما حرّمه حرام وإلا كان كافرًا.

فإذا سموّه مسلما ونفوا عنه الكفر فهذا يعني أنهم يجيزون وقوع الشـ-رك بين المسلمين كما تقع الذنوب الأخرى، دون أن يكون أحد منه -م

1. أنظر - مثلا - « التوحيد أوّلا يا دعاة الإسلام» للألباني (15).

مشركا، وبذلك يبقى الحدّ الأدنى المميز بين المسلم والكافر هو قول : « لا إله إلا الله» تلفظا باللسان، وبقولها يصير الكافر مسلما دون غيره من الكفّار الذين يأبون قولها أو الذين لم يسمعوا بها قط، فإن قالها وهو يجهل معناها - بما أنه يشرك بالله غير عالم بأنّه كفر - فهو مسلم في عرفهم.

والجهل حالة في الكفار، ولكن الجاهل والمكذّب المعرض بعد العلم سواء في أنّهما لم يدخلا في الإسلام وإن قالا:لا إله إلا الله، فكفر الجهل بُعدُ عن الإسلام لله تعالى، وإن كان لا يحمل معنى العدوان ك التكذيب والجحود، ويحسب هؤلاء أن الجهل يكون كفرا إذا جهل هذه الكلمة، لا أنه الجهل ببطلان عبادة غير الله وما يتعلق بها.

ويعتقدون أن قائلها الذي يجهل معناها ليس بكافر، فبمجرد قولها واعتقاده في صدق ما يأمره به هذا الدين من بعد على الغيب فهو مسلم من أهل الجنة، يدخلها مع أهل التوحيد، وهو لا يزال يعبد غير الله.

فلا يمكن أن يؤمن بالإسلام على الغيب دون معرفته فهو كمن ق ال : لو أعلم دين الله الحق لاتبعته فإنه لا يزال مشركا لم يسلم بعد.

وقولهم هذا إجحاف وتضييع للتوحيد، يقابله غلوّ من قالوا أن المسلم إذا أتى حراما فهو كافر، وبعضهم يكفره وإن كان يجهل تحريمه، وهذان الطرفان قد ناقض بعضهما البعض، فلما كفر هؤلاء

المخالف في الفروع وجاهلها جعل الآخرون المخالف في الأصل وجاهله مسلما.

وعقيدة الحق وسط بين هذا وذاك وبين الغلو والإجحاف، وإن لم يكن الأصل في معرفة دين الله التوسط بين أنواع الكفر والضلال، لأ ننا لا نعرف الوسط إلا إذا عرفنا الأطراف والعكس صحيح، فلا يصح التوسط بين الإسلام والكفر، ويكون الحق وسطا إذا كانت الأطراف في مواقعها وكانت أطرافا حقا، فتعرف به ولا يعرف بها.

فيكفي أن يعرف المرء معنى التوحيد ولوازمه التي لا يقوم إلا بها ويقر بها ويعمل بها كي يصير مسلما، وإن جهل كل ما بعدها، ولا يكون مسلما لو أنقص من هذا شيئا، لأنه الحد الأدنى الذي يكفر جاهله.

ووجود الحد الضابط لما يكفر جاهله أمر لازم لا يبقى إسلام بدونه، ولولاه لصار كل البشر مسلمين، فلا بد أن يكون في الإسلام حد أدنى، حتى لا يركب الناس أهواءهم، ويفعلون ما يشاؤون باسم ا لإسلام، فيخرجهم من دائرته ويبرأ منهم، ثم ليفعلوا بعدها ما شاؤوا، عندها يطالبهم بالتوبة النصوح والإنضواء الكلي تحته، أما ما يفعلونه مع وجود هذا الحد الأدنى لديهم فله حكمه في إطار الإسلام الثابت لهم.

فالإسلام هو الإستسلام لله وحده في كل شيء فمنه ما يجب معرفته حتى يتحقق الحد الأدنى من الإستسلام والإنقياد والإتباع فيحصل الإسلام، كقوله - تعالى - : « قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ» (الأنبياء : *108*)، ومنه ما يستسلم لله فيه ولو على الغيب قبل معرفته.

ولقد اعتبر هؤلاء الذين لا يقبلون هذا التحديد ما يثبت الإسلام هو قول : « لا إله إلا الله» [1]، والتصديق بربوبية الله على الخلق وغيرها من أركان الإيمان أو دونها، وجعلوا الشرك أمرا مكفرا لصاحبه ونافيا عنه الإسلام بعد علمه به أنه كفر بالله، فإن جهله فهو مسلم،

فأثبتوا الإسلام لمن يجهله، ولم يثبتوا الكفر إلا لمن يعرف بأنه كفر بالله، والحق أن نثبت الإسلام لمن أسلم، ونثبت الكفر لمن كفر، فقد يكون كافرا وهو يجهل أنه كافر، ولا يمكن أن يسلم وهو يجهل الإسلا م أو أنه مسلم لله.

إن الكفر والشرك بالله ينعقد بالإعتقاد أو القول أو العمل، ولا ينعقد التوحيد والإسلام إلا بالأركان الثلاثة كلها، لأنه إذا دخل الإشراك في إحداها صار مشركا لا موحدا لنقضه التوحيد، فالإسلام ككل

1.أنظر -مثلا- «مستقبل الإسلام خارج أرضه كيف نفكر فيه ؟» لمحمد الغزالي (27).

الأشياء يتقيد تحقيقها بانتفاء موانعها وأضدادها وتحقيق شروطها.

وقد سمى الله المسلمين المؤمنين الموحدين بذلك لأنهم أسلموا وآمنوا ووحدوا فآمنوا بالتوحيد وانقادوا له، ولم يؤمنوا بمجرد كلمة وينقادوا لله

في قولها فقط فصاروا مسلمين، فلم يسمهم القائلين لـ « لا إله إلا الله» ، ولا يكونون شاهدين بها إلا إذا عملوا بما شهدوا به بألسنتهم، فالعمل شاهد إثبات أو نفي على الشهادة القولية أو الإعتقادية، وكل هذا لا يتحقق إلا بالعلم بالمشهود به.

إن انعدام التوحيد هو الذي يمنع من دخول الجنة، لا الجهل بكلمة التوحيد، وإن العصاة الموحدين ممن لم يغفر الله لهم ذنوبهم التي هي دون الكفر والشرك يدخلون النار تطهيرا لهم، وهم مسلمون موحدون لا يشركون بالله، وليسوا موحدين قولا فقط.

قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : (... حتى إذا فرغ الله من القضاء بين العباد وأراد أن يخرج برحمته من أراد من أهل النار، أمر الملائكة أن يخرجوا من النار من كان لا يشرك بالله شيئا، ممن أراد أن يرحمه ممن يقول : لا إله إلا الله) (رواه البخاري ومسلم)، فالمشرك الجاهل الذي يسمّى بالمسلم لا يدخل الجنّة مع المسلمين الذين غفرت

ذنوبهم، ولا مع العصاة المسلمين الذين يطهّرون من الذنوب بالنّار ثم يدخلون الجنّة، وهؤلاء عارفون غير جاهلين بما عصوا الله فيه وهو جاهل، والمشرك العارف يخلد في النّار أبدًا، والشرك لا تذهبه الحسنات ، لأن المشرك لا حسنة له، فأعماله الصالحة لا تقبل عند الله وإن كان جاهلا، فعن عائشة قالت : قلت : يا رسول الله، ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم ويطعم المسكين فهل ذلك نافعه ؟ قال :(لا ينفعه، إنه لم يقل يوما : ربّ اغفر لي خطيئتي يوم الدين) (رواه مسلم)، وهذا كناية عن عدم إسلامه، والمشرك الجاهل لا يغفر شركه ك التائب، ولا تمحوه الشفاعة لأنه لا شفاعة لكافر، فهذا حكم الله فيه، فلينظروا هم في أمره ما داموا لم يقبلوا حكم الله، وليخترعوا له جنّة كما اخترعوا له إسلاما وأدخلوه فيه بلا إذن من الله.

ولسان حالهم يقول أن في المسلمين من يسأل يوم القيامة فيقال له : يا مسلم لم أشركت بالله ؟ فيقول : كنت جاهلا ولم يبلغني أمر الله ونهيه، فيدخل الجنّة، أو لا يسأل أصلا لجهله، أما مصير الكافر الجاهل يوم القيامة فسيأتي الكلام عنه إن شاء الله.

لقد كان الكافر زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا أسلم علمه شرائع الإسلام أو أمر الصحابة أن يفقهوه في دينه، فيعلمونه أحكام الشريعة التفصيلية ابتداء من الصلاة إلى غيرها، ولا يعلمونه أن الشرك لا يقبله الإسلام بعد أن كان يجهل ذلك، فإنه لم يدخل في الإسلام حتى علم أنه دين ينبذ الشرك، فقبل بهذا المبدأ وقرر العمل به ونفذ قراره.

كما جاء في حديث معاذ لما بعثه إلى اليمن : (إنك تأتي قوما من أهل الكتاب فليكن أوّل ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله - وفي رواية : إلى أن يوحّدوا الله - فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أنّ الله افترض عليهم خمس صلوات ...) (رواه البخاري ومسلم وأبو داود و الترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد والبيهقي وابن أبي شيبة) ولو كان التزامهم بالإسلام مجملا قبل معرفته لكان التوحيد منسيا إذ

سبقته الصلاة، فالأمر كان واضحًا إلى درجة أن أحد رواة الحديث ربما غلط بين كلمة الشهادة والتوحيد.

هذا ولا يمكن لعاقل أن يقول كلمة ويشهد بها دون أن يفهم معناها أو يطلب معرفته، فإن أفهم معناها خاطئا، كأن يفهمه أن لا خالق ولا ربّ لهذا الكون إلا الله فهذا غير مسلم.

وهذه الحالة لم توجد في عهد النبوة لأن العرب كانوا يعتقدون أن لا خالق للسماوات والأرض إلا الله، ولم يكن فيهم من يظن أن محمّدًا - صلى الله عليه وسلم - يدعو إلى هذا المفهوم ويحاربه الناس عليه ما دام يدعو إلى ما يعتقدونه، وقد أسلفنا القول ونعيد ونكرّر بأن العرب كانوا يعرفون أن محمّدًا غيّر دين آبائه الذين اعتادوا على عبادة الأوثان، ولم يكن فيهم من يظنّ أنّ محمّدًا يدعو إلى هذه الكلمة فقط، بل علموا أنه يحارب معبوداتهم، لذلك عادوه وقاتلوه.

فكانوا يعلمون أنه يقاتلهم على شركهم، وكانوا يثيرون نخوة القبائل للدفاع عن دين الآباء الذي هدّد بنيانه بالإنهيار والزوال بسبب هذا الدين الذي يعلن أنه لا إله إلا الله، أما مفهومها الخاطئ الغامض الذي يدين به الناس اليوم فلم يكن معروفا عندهم.

ولا يقول من أسلم منهم : « لا إله إلا الله» حتى يقرر ترك عبادة غير الله مباشرة اعتقادا وقولا وعملا، والفعل يبدأ من حين اعتقاده بـ التوحيد لحدوث النية، ثم كان يشهد شهادة الحق عند الرسول - صلى الله عليه وسلم - أو غيره، أو بعد أن يغتسل، ولنقل بأن الإعتقاد والإقرار القولي والتنفيذ كان في لحظة واحدة، هي لحظة الخروج من الكفر والدخول في الإسلام، فلم يفرقوا بين الأركان الثلاثة يومها، لأن المسلمين بلغوا الدين بمعناه، لا بكلمة أو شعار يكتب في بطاقات وينشر في الناس.

فإن أيّ ثورة أو دعوة قامت لتدعو إلى أمر جديد يبطل ما عليه الناس، ويقيم نظاما جديدًا للحياة، وترفع شعارًا لدعوتها، لابدّ أن تعرف بما تدعو إليه لا بهذا الشعار فقط، لأن الناس إذا علموا ما تحاربه هذه الدعوة علموا مباشرة ما تصبو إليه وتدعو إليه وهو ما يضادّه، لا

أنها تحارب ذلك الوضع القائم لتقيم بعده شعارًا وكفى، وبذلك يفهمون حقّ الفهم هذه الدعوة، وبضدّها تتميّز الأشياء، فمن أيّد هذه الدعوة وقبل ما تصبو إليه وساندها صار ضد الوضع القائم، لأنه فهم ما تدعو إليه ولم يؤيد شعارها فقط.

وهكذا كان حال المسلمين الذين تحركوا عمليا بالدين، فعلم الناس جميعا أنهم تركوا دينهم لا أنهم قالوا كلمة، ولذلك علموا أن من أراد أن ينضم إليهم عليه أن يغير دينه الذي هو عليه، لا أن يقول تلك الكلمة ويبقى على ما كان عليه من الدين ويكون مسلما، وعلموا أن اتباع شرائع الإسلام والتصديق ببعض عقائده لا يدخل في الإسلام مع البقاء على عبادة غير الله، فلما كان العرب على علم بهذا رفض رافضوهم الإسلام، وعز عليهم أن يتركوا معبوداتهم، حتى إذا صدقوا بمعناها وقرروا العمل به قالوها وأولئك هم المسلمون، ولو أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أقرهم على قولها مع تركهم العمل بمعناها لقالوها ولم يفرقوا بين قبائلهم وأهلهم ويعادي بعضهم بعضا من أجل تلك الكلمة.

وحتى الأعاجم لم يطلب المسلمون منهم قول : لا إله إلا الله، لأنهم لا يفهمونها طبعا، بل دعوهم إلى ترك ما كانوا يعبدونه من صلبان ونيران وغيرها، فعرفوا الدين الذي قام حوله الصراع يومها قبل أن يفهموا تلك الكلمة.

ولم يكن في الأعراب أو في الغلمان أو العجزة - إذا كان لهم عقل وتمييز - من يقول هذه الكلمة حتّى يقرّر ترك عبادة ما كان يعبد، ولم تظهر أيّ حالة في العرب أو العجم الذين دخلوا في دين الله أفواجا وجد أحد يعبد الأصنام أو غيرها وهو يقول : لا إله إلا الله، جاهلا أن عبادتها تناقض الإسلام، لأنهم كانوا يعتقدون أنهم دخلوا في ذلك الدين الجديد، ومن أراد أن يدخل فيه سأل عنه، واستفسر - بـ الضرورة - عمّا يدعو إليه هذا الدين، ليعرف إن كان حقا أم باطلا، لأنه يعرف أنه يناقض ما هو عليه من الدين.

كما لا يمكن اليوم أن يقرّر أحد من النصارى دخوله في الإسلام قبل أن يعلم ما يدعو إليه، إلا أن يكون منافقا يريد مجرّد الإنتساب إلى أهل الإسلام أو يفهمه خطأ، وهذا لازال كافرا، ولو افترضنا أنه وجد يومها من يجهل الإسلام ويعدّ نفسه مسلما لكان كافرا ولكفرّه المسلمون.

ومن الكفّار من عادى الإسلام وهو يجهله اتباعا لقومه، لكنه كان لا يدخل في الإسلام حتى يفهم ما هو ويطلب من يعرضه عليه، ولذلك كانوا يسلمون بإسلام من قال : لا إله إلا الله، لعلمهم بأنهم لا يقولونها حتى يفهموا ويتّبعوا دين الله كما اعتادوا.

ولما رأى الناس - ومنهم العلماء - أن هذه الأمة تقولها دون فهم لها ظنوا أنه قد كان في العرب من يقولها قبل أن يسمع ويعرف ما يدعو إليه هذا الدين وهو معناها، فهذا لم يقع ولا يقع، لأن الناس لا يقولون كلاما لا يفهمونه، وقد قالها الناس اليوم لظنّهم أنهم قد فهموها وأدوا حقها، ولولا ذلك لما قالوها.

ولا يمكن أن يكون هناك مسلم يرى أحدًا يكفر بالله فيجعله أخاه في الدين جهلا، مثلما لا يمكن أن يرى الكفر ويعتقد أنه جائز في دين الله، وإن كان المسلم حديث عهد بكفر فإنه متقرر لديه مسبّقا أن من لم يفعل ما أدخله هو في الإسلام لا يعتبر مسلما، وأن من فعل ما يضادّ التوحيد وينقضه لا إسلام له، فهو يعرف مسبقا ما صيّره مسلما، وما صيّر الكافر كافرا.

وسيعتقد في عدم إسلام من يحارب الدين ويعاديه ويناصر عليه الكفر، أو يسب الله ودينه أو يكذّب الله ورسوله في شيء ما، أو يرضى بالكفر والشرك ويصحّحه ويوافق أهله عليه، وإن كان لا يفعله ويتسمّى بالمسلم، فإن هذا المسلم لم يترك كفره إلا لأنه باطل، ولو كان حقا لبقي عليه، فإذا رأى من يقول بخلاف ذلك علم أنه مناقض لدين الإسلام، ولن يجهل أن الإسلام يأمر بترك الشرك و الإعتقاد في بطلانه، لأنه يعلم أنه كان مخطئا في اتباعه.

وقول القائل أن الكافر على حقّ في عقيدته تصحيح لدينه وكفر بدين الله، ولذلك يقول الله - تبارك وتعالى - على لسان المؤمنين : « وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَا ٰلٍ مُبِينٍ» (سبأ : 24) فواحد من الفريقين - لا أكثر - على الحق، ولمّا تقرّر لديهم أنّهم هم أهل الحقّ اقتضى الأمر إيمانهم بأن مخالفيهم على باطل، فلن يجهل المسلم أن هؤلاء كفار مهما كان جاهلا، لأن هذه أمور لا تدرك بالتفقه والحفظ وإنما تحتّمها معرفة المسلم بالإسلام.

أما من لم يدخل في الإسلام الدخول الشرعي الصحيح فيراها مسائل علمية خفية، فمنهم من يسبّ الله صباح مساء ويجهل أن ذلك كفر يمنع الإسلام، مع قولهم أنه كفر ويعتبرونه كسائر المعاصي، أما المسلم الحقّ فيدرك ذلك على البديهة.

وإن تكفير الكافر هو الإيمان بكونه على غير دين الإسلام، وإن لم يسمع المسلم بكلمة « كافر» ، ومن جهل أن المشركين غير مسلمين فليس بمسلم، لأنه لم يفهم الإسلام بعد، ولم يستطع التمييز بينه وبين الكفر، فالإعتقاد بكونهم خارج دائرة الإسلام جزء من أصل الدين، وهو من لوازم التوحيد ومقتضياته، فمن لم يعرف هذا ولم يدن به فليس بمسلم.

ولو دخل أي أعجمي في الإسلام بحق قبل أن يعرف حال المشركين الذين يظنّون أنهم على دين الإسلام وما هم على دينه وجاءهم فوجدهم يدعون القبور من دون الله ويذعنون لحكم غير الله لأيقن أن دينهم ليس بالإسلام الذي دخل فيه هو، ولو أتينا بأدنى رجل من مسلمي السلف وبيّنا له الواقع الحالي لعلم بكل بساطة وسذاجة أن القوم كفار ولم يتردد لحظة، ولم تخدعه شبهة تسميهم بالمسلمين.

ومن ذلك ما جاء عن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها - أنها قالت : رأيت زيد بن عمرو بن نفيل قائما مسندا ظهره إلى الكعبة يقول : « يا معشر قريش، والله ما منكم على دين إبراهيم - عليه السلا

ام - غيري» (رواه البخاري والحاكم)، وقد توفّي قبيل البعثة.

فعلم بمقتضى الحال أنهم على غير دينه الذي اتبعه هو،وهو دين إبراهيم الذي أمر الله به، كما أنه لم يخدع بانتسابهم إلى أتباع إبراهيم وعملهم ببعض شرائع دينه كالحجّ والعمرة وتحريم الأشهر الحرم، لأنّه رآهم مخالفين لأصل دينه بعبادة غير الله.

ومن دخل في دين من أديان الكفر يعلم - اضطرارا - أنه سيخرج من هذا الدين متى ترك ما أدخله فيه، ويعلم أن من خالف المبدأ الأ ساسيّ الذي يقوم عليه ذلك الدين فليس من أهله، فهذا أمر طبيعي معقول، وإن كنّا نسمّي من كان بين النصارى نصرانيا وانتسب إليهم وهو يجهل ذلك الدين كلّه أو شيئا من أصله فلأنّه كافر، والكفر ملّة واحدة، ولم ننقله إلى الإسلام.

وليس كذلك الحال مع المنتسبين إلى المسلمين، فلو سلّمنا بادّعائهم نكون قد أدخلناهم في دين الله، أما النصراني أو غيره فإنّنا نكفّره في الحالتين، فالحكم بنفي الإسلام عنه يبقى على حاله.

وهذا يتعلق - فقط - ببعض الأحكام الشرعية لاستثناء الله - عزّ وجلّ - أهل الكتاب في بعض المعاملات فننسب إليهم من كانت هذه ح اله، ولم نكلف بتمييز حزب من الكفار عن حزب آخر، ولكن الله أمرنا بتمييز حزب الله عن حزب الشيطان، وهو صور ومذاهب متلوّنة.

وليس ديننا واحدا من جملة سائر الأديان، كما يرى من يقولون أنه ينسب إلى كل دين من انتسب إلى أتباعه، وإن كان جاهلا لأصله[1] ولم يدن به فعلا واعتقادا، فالإسلام ليس في مستوى تلك الأديان، وقد سوّى بينها في كونها شركا بالله تعالى.

ولكن هذا الذي نسبناه إلى النصارى غير نصراني في الواقع وعند أهل ملته، إذا كان يجهل - مثلا - عبادة المسيح فيعبد شيئا آخر، أو كان الذي يؤمن بربوبية الله - تعالى - يدّعي الإلحاد جهلا، فإن أهل الإلحاد يبرأون منه ودينهم يبرأ منه لمخالفته قواعده العلمية الأساسية، وكذلك الديمقراطي أو البوذيّ إذا كان يجهل أصل دينه ويعمل بخلافه تماما، فلن يقبله أهلها بينهم، لأن هذا يخالف العقل والمنطق.

وإن كانوا ينسبونه إليهم لأسباب أخرى كقوميته كاليهود أو الهندوس الذين تعلق دينهم بقوميتهم فهذا لا يقرّه ديننا، فدين الله ليس دينا لقوم معينين دون غيرهم، ولا يصحّ أن نتشبّه بهم.

إن من اعتقد - جهلا - أن الجاهل المشرك بالله مسلم لحمله إسم « المسلم» أو لسبب آخر فهو كافر مثله، ومن لم يكفّرهما لجهله أو لسبب آخر فهو كافر مثلهما غير مسلم، كمن لم يكفّر اليهود والنصارى - مثلا - واعتقد أنهم مؤمنون بالله، بعد أن عرف عقيدتـهم وأعمالهم، فهو

1. أنظر - مثلا - « فتاوى في العقيدة» لابن عثيمين.

كافر وإن لم يعرف أنّ الله كفّرهم في كتابه، فهذا لا يتعلق بمعرفته بذلك النص، بل بمعرفته - فقط - بشركهم وكفرهم، ولولا ذلك لجاز له أن لا يكفّر الأمم الأخرى غير المذكورة في الكتاب والسنة.

ولا يمكن لمسلم الإعتقاد أن هذا مسلم، لأنه جهل أصل الإسلام مما يتحقق به من نفي الإسلام عن الكافرين الذين لا يملكون أصل الدين نفسه، فمن لم يكفّره فهو مثله جاهلا كان أو عالما بحكمه، وفي هذه الحلقة الأخيرة قد لا يوجد أحد من المسلمين في الواقع.

كما لا يصحّ أن يوجد مسلم دخل في الإسلام بعد كفره وهو يدّعي أنه كان مسلما قبل أن يعلن إسلامه يوم كان يشرك ويكفر ب الله جهلا، فكل هذه أمور لا يقبلها العقل السليم فضلا عن الإسلام، فهي معروفة اضطرارًا، فعلى الداخل في الإسلام أن يعتبر نفسه كافرا من جملة الكافرين قبل دخوله في الإسلام، ولا يمكن أن يؤمن بأن الذين بقوا على ما كان عليه هو من الكفر مسلمون مثله[1].

كما لا تجوز - مثلا - توبة من سرق ولم يقر بأنه كان سارقا، كذلك لا تجوز توبة من كفر ولم يقرّ بأنه كان كافرا غير مسلم، وممّ يتوب إذا لم يقرّ بذلك؟ إلا إذا قال : لقد كفرت وأشركت وكنت مسلما، وهذا

تناقض بيّن كما سبق.

ولا يجوز أن يكون الكفر بالمعبودات وحده توحيدا حتى يلازمه الكفر بالعابدين، وهو الإيمان بأنهم كفار غير مسلمين، فعلى من ينوي الدخول في الإسلام أن يحدد - مسبّقا - موقفه الثابت المفروض من نفسه ومن غيره حتى يصحّ إسلامه، ويجب أن يقطع بكفر الكافر، ولا يتوقّف فيه أو يتردد أو يرتاب أو يعتقد أن كل ما عليه هو أن يكفر بـ المعبودات فلا يعبدها فقط، فإنه مأمور بتكفير الكفار مثلما هو مأمور بترك كفرهم ذاك، لأنه بتكفيره الكافرين يثبت أنه مسلم، فتكفير الكافر جزء لا يتجزأ من الكفر بالطاغوت الذي هو شطر التوحيد.

---

1. أنظر - مثلا - « شرح ستة مواضع من السيرة» لمحمد بن عبد الوهاب.

فالإيمان بأن الكافر على الإسلام يعود على صاحبه بالوبال، فمن لم يكفّر الكافر فهو كافر حتما[1]، لأن اعتقاده بأن الكافر على دين الله يعني أنه نسب التناقض إلى دين الله، أو كأن الإسلام دينان وليس دينا واحدا، لأنهما يختلفان في أصلهما لو كان يفهم الإسلام، أو أن الدين الذي هو عليه غير دين الله، وهذا أتى من عدم التمييز بين الدينين رغم تناقضهما.

والإعتقاد بأننا على دين الله يقابله الإعتقاد بأن الكفار على غير دينه، فحكم هذا كحكم ذلك، ولهذا فهو كله من أصل الدين الذي يقوم عليه ويكفر جاهله، فلا يمكن أن يرى المسلم الإسلام فيعتبره كفرا، أو يرى الكفر فيعتبره إسلامًا.

ويجب عليه الإعتقاد أن ليس هناك مسلم إلا من اعتنق هذا الدين الذي اعتنقه هو، قال الله - تعالى - : « فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ» (البقرة : *137*)، ولولا ذلك لما كان الفرق بين المؤمنين والكفار هو الفرق بين الإسلام والكفر، وإنما سيكون افتراقا في دائرة الإسلام، ولولا ذلك لكان ما آمن به ليس إسلاما، فإسلامه يقتضي ذلك، وانعدامه يجعل الإسلام منعدما،

ومن يجهل هذا كمن يجهل أن شرع الله ليس فيه غلط أو باطل، ولا يصح أن يجهل مسلم مثل هذا.

فالكافر إذا أسلم يكون قد خرج من أمة ودخل في أمة أخرى، ولذلك فلما تركوا تكفير جاهل الإسلام لم يبقوا مسلمين، لأنهم يرون المشرك على دينهم وعقيدتهم رغم مخالفتهم له في الأصل، ولم يبق لدين الإسلام ولأمته معنى، فلم يبق دينا بائنا من الأديان، ولا أمته أمة بائنة من غيرها، واختلط الحابل بالنابل فمن يشرك ب‍الله يعتبر نفسه مسلما، ومن اجتنب شركه ينسب إليه الإسلام فيعدّه أخا له في الدين مسلما مثله، وإن عدم وجود انفصال وتميز بين تاركي الشرك

1. أنظر - مثلا - « مناقب الإمام أحمد بن حنبل» لابن الجوزي (167).

وفاعليه يقف عائقا أمامهم جميعا دون فهم الإسلام والدخول فيه[1].

وإنه ما كان ولن يكون إسلام إذا كانت هاتان الطائفتان والأمتان اللتان فرّق الإسلام بينهما متحدتين كالجسد الواحد في إطار الإسلام والأ خوة في دين الله، ولن تكون أي منهما مسلمة بهذا الدين الذي يسمّونه بالإسلام جهلا، إحداهما تجهل التوحيد والأخرى تجهل مقتضاه.

والإيمان بأن الكافر مسلم أخطر من موالاته، لأن موالاة المسلم للكافر تحدث مع اعتقاده أن من يواليه كافر ب‍الله، أما إن لم يكفّره فقد أدخل في الإسلام من ليس منه، ولم يدر ما الفرق بين المسلم و الكافر، ولم يدرك الإسلام أصلا، والموالاة تضادّ العداوة لا التكفير، فقد يوالي الكفار وهو يعتقد في كفرهم فيحالفهم ويعادي أعداءهم ويوالي أولياءهم.

والتكفير للكفار كلهم عالمهم وجاهلهم، أما الموالاة فمحرّمة مع الذين يحادّون الله ورسوله ويكذّبونه ويحاربونه ويصدّون عن سبيله، وهو المودّة والمناصرة على المسلمين، قال الله - تعالى - : « لا َ تجدُ

قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أوْ أبْنَاءَهُمْ أوْ إخْوَانَهُمْ أوْ عَشِيرَتَهُمْ» (المجادلة : *22*).
أما الذين كفروا بالله ولو على علم لكنّهم لم يعادوا المسلمين لدينهم فيجوز الإحسان إليهم ومعاملتهم بالحسنى ومساعدتهم وصلة ذوي الرّحم منهم، كما يقول الله - تعالى - : « لا ـَ يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إلَيْهِمْ إنّ اللهَ يُحِبُّ المُقْسِطِينَ إنّمَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ

1. « من هدي المدرسة السلفية» لعبد الله حجاج (المقدمة).

دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إخْرَاجِكُمْ أنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظّالِمُونَ» (الممتحنة : *9/8*).

كما أن اعتزال الكفار ومقاطعتهم وعداوتهم تكون بعد التبليغ وإقامة الحجة وتكذيبهم وعداوتهم للمسلمين، ولا تصحّ معاداة الجاهلين ولا اعتزالهم والإنفصال عنهم دون دعوتهم، وإن عادونا وأبغضونا جهلا لما فارقناهم فيه أو لسبب آخر.

والإسلام لله يتحقّق وإن لم تقم للمسلمين دار مستقلّة، أو لم تكن لهم جماعة، ولم يعتزلوا المشركين ولم يهجروهم الهجر العملي بعد الشعوري بسبب عدم البلاغ، لكن يجب أن يكون الحزبان منفصلين لكل كيانه وإن عاشا في بلد واحد.

وهذا لا يتأتى بكلمات، فيجب أن يعرف المدعوون من الكفار - وإن لم يؤمنوا - أن المسلمين قد خرجوا من صفّهم إلى صفّ معارض له، وخلعوا ولاءهم لهم وانضمّوا إلى الجهة الأخرى، وأنهم ليسوا منهم سواء كانوا قلة أو كثرة، وأنهم لا يعارضونهم في إطار المذاهب و الدساتير والنظم التي يدينون لها بالولاء والإستسلام، ولا في إطار الأ مّة الواحدة، بل يعارضون هذا كله ابتداء خارجين من إطاره.

وقد قدّم الله - سبحانه وتعالى - الإعتزال والبراءة من العابدين

قبل المعبودين لإبرازها وتعظيمها، وهي الأمر الذي قد يحوم حوله ضعاف القلوب ومرضاها.

قال الله - تعالى - عن إبراهيم - عليه السلام - إذ قال لقومه : «وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ» (مريم : *48*)، وقال- تعالى - :« قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللهِ وَحْدَهُ» (الممتحنة : *4*)، وقال عن أهل الكهف : « وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلا َّ اللهَ» (الكهف : *16*).

أما اعتزال الشرك والكفر والبراءة من المعبودات فهي كتكفير الكافرين تكون قبل علم المشركين بالإسلام وبعده، لأنها لا تندرج في إطار المعاملات كالولاء والبراء، وما في كتاب الله عن معاملة الكفار فإنما هم الذين أقيمت عليهم الحجّة فأبوها لا الجهّال، لأن القرآن عندما كان يتنزّل كان يساير الدعوة.

والبراءة من الكافرين اعتقاد وعمل، إلا أن يكون المسلم مستضعفا، يقول الله - تعالى - : « لا َ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِي شَيْءٍ إِلا َّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللهِ الْمَصِيرُ» (آل العمران: *28*). فموالاة الكفّار على المسلمين ونصرتهم تكون كفرا إذا لم يكن صاحبها مكرها، وقصد عداوة المسلمين ولو مع ادعائه الإسلام.

فعن ابن عبّاس أن قوما كانوا قد تكلموا بالإسلام، وكانوا يظاهرون المشركين فخرجوا من مكّة يطلبون حاجة لهم فقالوا : إن لقينا أصحاب محمّد فليس علينا منهم بأس، وإن المؤمنين لمّا أخبروا أنهم قد خرجوا من مكة قالت فئة من المؤمنين : اركبوا إلى الجبناء فاقتلوهم فإنهم يظاهرون عدوّكم، وقالت فئة أخرى من المؤمنين : سبحان الله - أو كما قالوا - أتقتلون قوما قد تكلموا بمثل ما تكلمتم به، من أجل أنّهم لم يهاجروا ولم يتركوا ديارهم نستحلّ دماءهم وأموالهم، فكانوا كذلك فئتين، والرسول عندهم لا ينهى واحدا من

الفريقين عن شيء، فنزلت « فَمَا لَكُمْ فِي المُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللهُ أرْكسَهُمْ بِمَا كسَبُوا أ تُرِيدُونَ أنْ تهْدُوا مَنْ أضَلّ اللهُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَنْ تجِدَ لَهُ سَبِيلا ، وَدُّوا لَوْ تكفُرُونَ كمَا كفَرُوا فَتَكُونُونَ سواءً فَلا تتَخِذُوا مِنْهُمْ أوْلِيَاءَ حَتّى يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللهِ فَإِن توَلَوْا فَخُذُوهُمْ وَاقتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلا تتَخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلا تصِيرًا» (النساء : *89/88*) (رواه ابن أبي حاتم وأبو سلمة وعكرمة ومجاهد والضحاك).

واختلاف المسلمين في أمرهم بسبب عدم إظهارهم لنيتهم، إذ كانوا
منافقين[1] أعلنوا إسلامهم للمسلمين خداعا، ونصروا الكفار تستّرا تحت

1. « أحكام القرآن» لأبي بكر الجصاص (*218/2*).

غطاء التقية، فلم يعلم المسلمون إن كانوا راضين بحرب المسلمين وموالاة الكفار أم لا، فأظهر الله كفرهم ونفاقهم للمسلمين.

فهجرتهم إلى المسلمين هي التي تثبت توبتهم ممّا كانوا فيه من الكفر بموالاة المشركين، أما إن بقوا في معسكر المشركين فهم منهم، وهجرتهم تكون مع التوبة والدخول في الإسلام لا دونها.

والذين أسلموا ولم يهاجروا ليسوا بأولياء للمؤمنين ولا للكفّار، ولكن لا يقتلون لأنهم مؤمنون، لقول الله - تبارك وتعالى - : « وَالذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَالَكُمْ مِنْ وَلا يَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتّى يُهَاجِرُوا وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدّينِ فَعَلَيْكُمُ النّصْرُ إلا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاق » (الأنفال : *72*) فالبراءة من الكافر هي غير البراءة من العاصي المسلم التي تتعلق بفسقه وظلمه لا بدينه.

أما قصّة حاطب بن أبي بلتعة الذي عمل على إفشاء سرّ المسلمين لقريش أنهم قادمون لحربهم، فقال عمر بن الخطاب : يا رسول الله قد خان الله ورسوله والمؤمنين فدعني فلأضربنّ عنقه، فقال النبيّ - صلى الله عليه وسلم - : ما حملك على ما صنعت ؟ قال حاطب : والله ما بي إلا أن أكون مؤمنا بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم، أردت أن تكون لي عند القوم يد يدفع الله بها عن أهلي ومالي، وليس أحد من أصحابك إلا له هناك من عشيرته من يدفع الله به عن

أهله وماله، فقال: صدق، لا تقولوا إلا خيرا، فقال عمر : إنه قد خان الله ورسوله والمؤمنين فدعني فلأضرب عنقه، فقال : أليس من أهل بدر؟ فقال : « لعلّ الله اطّلع إلى أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنّة - أو- قد غفرت لكم» فدمعت عينا عمر وقال : الله ورسوله أعلم، فأنزل الله -عزّ وجلّ- : « يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ» (الممتحنة: 1) (رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد).

فعمر قد حكم على ظاهر الفعل المجرّد دون التحقّق من نية صاحبه ومراده، وحاطب لم يكفر لمقصده، لا لأنه من أهل بدر، فلا يغفر الله لهم الكفر لو كفروا، ولكن علم أنهم لن يكفروا ولن يموتوا على كفر، وإنّما يغفر لهم ما دونه لسابقتهم.

ولم يجهل حاطب أن خيانة المسلمين بإعانة الكفار عليهم كفر ب الله، فهذا أمر لا يجهل، ولكن أراد أن ينجي أهله وقد عرّض المسلمين للخطر، يقينا منه بأن الله مظهر رسوله على الكفار فلا يضرّ المسلمين بما فعل، كما جاء في رواية أخرى، ولا يجوز هذا الفعل وإن كان بحسن نية[1].

لقد كان المسلمون أيّام دعوة النبي - صلى الله عليه وسلم - وبعدها يعتقدون في كفر كل الناس الذين لم يسلموا، سواء كانوا جاحدين للتوحيد بعد بلوغه إياهم أو جاهلين كآبائهم، ومن كانوا في أقصى الأرض، وأنهم أنفسهم كانوا كفّارا، وكانت قضية تكفير جاهل التوحيد غير قائمة البتة ذلك الوقت، ولم يكن هناك من يقول - جاهلا - بإسلام الكفار الجاهلين، لأنّهم لم يكونوا يتسمّون ب المسلمين.

فكان لهذه المسألة من الوضوح حتى أنها لم ترد فيها نصوص

تدعو إليها وتفصّلها كأدلة، إلا ما جاء في سياق الكلام في الكتاب و السنة، فكانت أظهر من أن يستدلّ عليها بنصّ لأنها بديهية، والبديهية لا تحتاج إلى برهان.

قالوا:ائتنا ببراهين، فقلت لهم: أنّى يقوم على البرهان برهان ؟!

فلم يواجه الإسلام هذه المشكلة وهو يدعو الناس، فالكفّار أنفسهم كانوا مقرّين بها، ومعترفين بأنهم على غير دين الإسلام، ويأبون أن ينسبوا إلى أتباعه صراحة، فلم يخف َ على أحد هذا، لأ نهم لا يدّعون الإسلام حتى يتعيّن نفي الإسلام عنهم بمقتضى الدين على كل من يودّ الدخول في الإسلام، فيومها كان التمييز بين المسلم والكافر واضحا لدى الطرفين لالتزام كل منهما بدينه قولا وعملا واعتقادا، إلا المنافقين، وأولئك
كانوا عارفين أيضا، ولذلك لم يؤثروا في هذا التمييز.

---

1. « أحكام القرآن» للجصاص (*435/3*).

فيجب أن نعيش اليوم مثل تلك الحالة، وإن كان الكفار يومها يدّعون اتباع أنبياء سبقوا فهذا لا يخلط الأمر كما لو ادّعوا اتباع محمّد صلى الله عليه وسلم، فإنّ المسلم يعلم أنّ الله لم يبعث الرسل ليأمروا الناس بالشرك، مادام قد عرف أن التوحيد هو دين الله.

ولم يكن الذين يصدّقون بنبوة محمد - صلى الله عليه وسلم - من كفار العرب أو غيرهم كأبي طالب أو بعض اليهود يعتقدون أنهم على دينه، بل يرون أنهم على دين قومهم، وهذا لعلمهم بأن التصديق لا يكفي للدخول في دين الإسلام دون الإتباع بالعمل.

ولم يبيّن لهم النبيّ - صلى الله عليه وسلم - هذه الحقيقة أو يفصّلها قولا بل عرفوها دون ذلك، لأن الإسلام كان عملا ميدانيا لا كتبًا أو خطبا فقط، ومعرفة أصل الإسلام خارجة عن نطاق الحبّ والكره أو الخير والشر، لأن العلم مركزه العقل لا القلب، فقد يفهم الإسلام من يقف ضدّه دون من يحايد أو حتّى من يظنّ نفسه مسلما، لكن العلم با لأمر لا يعني الإيمان به، فما بالك بالجهل ؟

فلما ابتلي بها أهل القرون الأخيرة، فنشأ أناس يجهلون التوحيد من الشرك، وينسبون أنفسهم إلى المسلمين، وظهر لذلك من يقول بإس لام هؤلاء، وجب عليهم تقديم الأدلة من الكتاب والسنة على صحّته،

لأنه أمر محدث لم يعرفه المسلمون إبّان نزول الوحي، ولا يمكن أن نجعله حقيقة ثابتة ثم نقيم الدليل على صحّتها أو بطلانها.

فعليهم أن يقدّموا الدليل على أن فاعل الكفر الذي يسمّي نفسه مسلما على جهل مسلم، بدلا من أن يطلبوا منّا أن نأتيهم نحن بالدليل، لأن الأصل ما نقول به نحن للإعتبارات التي ذكرنا، ولا يمكن أن يتراجع الإسلام عن مواقفه ويترك مبادئه وأحكامه بسبب تغيّر حصل في مظاهر الكفر.

حـــال الجاهــل فـي الآخـرة

إن وصف الإنسان منوط بعمله، فإن أحسن فهو محسن، وإن أساء فهو مسيء، ولا يمكن تسميته بالمحسن إن جهل أن فعله سيئ، بل هو مسيء وإن ظنّ نفسه محسنا جهلا، فهذا جهل مركب، وهو أن يجهل الشيء ويظنّ أنه عالم به وهو يفهمه فهما خاطئا[1]، أما الجهل البسيط فهو جهل الشيء مع علمه أنه جاهل له.

فالمسيء الجاهل لإساءته لا يصيّره جهله محسنا، لكن لا يعاقب على إساءته لجهله أنه قد أساء، فالكافر الجاهل للإسلام إن ظن أنه مسلم لا يسمّى مسلما، لأنه جهل جهلا مركّبا، ولكن لا يعاقب على كفره، وهو مثل الجاهل ذي الجهل البسيط الذي لا يعرف الإسلام، ولا ينسب نفسه إلى أتباعه لأنه لا يعرفه، ففي الحالتين لا يعاقب الكافر على كفره في الدنيا ولا في الآخرة، لأنه يجهل أنه قد كفر بالله، ولعله لو علم لترك كفره ودخل في دين الله.

فلا يعاقب الجاهل لجهله، ولكن يعاقب العارف لمخالفته الإسلام بعد علمه به، فيكون عاصيا وآثما ومذنبا، والعصيان والذنب يحدث بعد معرفة ما طلب منه، كما أن الطاعة في فعل الشيء تقع بعد العلم به، ولا يقال : فلان عصى، فيما خالفه عن غير عمد من حيث لا ينوي

مخالفته، ولا يعرف أنّه خالفه، ولا يدري ما خالف أصلا، أما الأمور التي تدرك بالفطرة والعقل كالظلم فإن فاعلها يعاقب عليها في الدنيا والآخرة لأنها لا تجهل.

ومن هنا نعلم أن الكافر الذي بلغه الدين ولم يؤمن به ليس ك الكافر الذي عاش على الكفر ومات وهو يجهل ذلك، ولهذا أرسل اللّه الرسل وأنزل الكتب، قال اللّه - تعالى - : « وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ، أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ

1. « موعظة المؤمنين من إحياء علوم الدين» للقاسمي (*435/3*).

قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ، أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَّبَ بِآيَاتِ اللهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجْزِي الذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ العَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ» (الأنعام : *157/155*).

فبيّن اللّه - عزّ وجلّ - للعرب الأمّيين أنه أنزل القرآن حتى لا يقولوا يوم القيامة : لم يأتنا منك كتاب ولا رسول، ولو أنزلت إلينا كتابًا كاليهود والنصارى لآمنّا، وقد كنّا غافلين عن دراسة كتبهم.

وقال لليهود والنصارى : « يَا أَهْلَ الكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنَ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ، فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » (المائدة : *19*).

وهذا يدلّ على أن احتجاج هؤلاء الكفار بعدم بلوغ الرسالة مقبول عند اللّه، ولهذا أبطله بإرسال الرسل وإنزال الكتب كما في آيات عديدة، وهذا أمر ملحوظ، إذ يجب التفريق بين أتباع أبي جهل الذين بلغتهم الحجّة وكذّبوها ومن ماتوا في الفترة التي عاشها العرب بلا علم من الكتاب إلى أن جاءتهم، وإن لم يرفع عنهم جهلهم صفة الكفار فإنهم يبقون كحالة خاصة يوم القيامة.

فإن عدل اللّه ينافي التسوية بين الجاهل ومن بلغه العلم و التحذير والإنذار فأصرّ على الكفر، وهو المكذب والجاحد والمعرض و المعاند والظالم والمجرم والمستكبر، ولا يوصف بهذه الصفات إلا من بلغته الحجّة دون من لم تبلغه.

فلا يكذّب الإنسان الخبر إلا ّ إذا بلغه وعرفه، وأما إن اعتقد خ لافه دون أن يصل إلى سمعه فلا يسمىّ مكذبا به، ولا يجحد إلا ما وصل إلى علمه، ولا يعرض ويصدّ بوجهه ويصعّر خدّه عن شيء إلا إذا رآه، فإن لم يره وتجنّبه عن غير عمد فلا يسمّى معرضا، ولا يكون ظ الما أو مجرما بكفره وهو جاهل، وكذا لا يعاند أو يستكبر عن شيء لم يكن على باله.

هذا ما يقتضيه المنطق السليم ويدركه كل من يتبّع آي القرآن الكريم دون أن يفصل الآية عن سياقها الذي جاءت فيه، فإنه يلاحظ أن المعذّبين يوم القيامة بالنّار هم الذين اتصفوا بهذه الصفات أو ما شابهها.

وقد ترد صفة النسيان والغفلة كهذه المعاني فيمن غفل ونسي الحجّة التي بلغته إرادة منه لذلك، وهو إعراض وتغافل وتناس، كقوله - عزّ وجل - : « وَلا َ تكونُوا كالذِينَ نَسُوا اللهَ فَأنسَاهُمْ أنفسَهُمْ أولئِكَ هُمُ القاسِقُونَ» (الحشر : 19)، وقوله : « ذَلِكَ بِأنّهُمْ كذبُوا بِآيَاتِنَا وَكانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ» (الأعراف : 146).

فالآيات والأحاديث التي تفيد أن كل من أشرك فهو في النار دون تحديد الجاهل من المكذب محمولة على المكذبين الذين كان الصّراع يدور معهم، وخاطبهم الله - عز وجل - بالتوحيد، فلم يخاطب مشركي ما قبل البعثة، كقوله - تعالى - : « إنّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللهِ فَقدْ حَرّمَ اللهُ عَلَيْهِ الجَنّةَ وَمَأوَاهُ النّارُ» (المائدة : 72).

وأما قول النبيّ - صلى الله عليه وسلم - : « وأما الكافر فيقولان له : من ربّك ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري، قال : فيقولان له : ما دينك ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري، قال : فيقولان له : ما هذا الرجل الذي بعث فيكم ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري، فينادي مناد من السماء أن كذب فأفرشوه من النار وافتحوا له بابا إلى النّار» (رواه أحمد وأبو داود و الحاكم وقال : صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي).

فبيّن أن هذا المعذّب كان كاذبا في قوله : لا أدري، ولم يبيّن حالة

من لا يدري حقا بوجود دين الله، كما لم يبيّن حالة المؤمن الذي يرتكب الكبائر ويدخل النار ثم يعود إلى الجنّة، ولا بدّ أن نسكت عمّا سكت الله عنه.

وهذا حتى لا نفهم النصوص متناقضة، فإن هناك آيات عديدة تؤكد أن الكفار الداخلين للنار لم يكونوا جاهلين في الدنيا لدين التوحيد، كقول الله - تعالى - : « وَلِلذِينَ كفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ المَصِيرُ» (الملك : *6*) فإلى هنا لم يبيّن إن كانوا ممّن بلغهم الدين أم لا، حتى قال : « كلمَا أُلقِيَ فِيهَا فَوْجُ سَأَلهُمْ خَزَنَتُهَا ألمْ يَأتِكمْ نذِيرُ قَالوا بَلى قدْ جَاءَنَا نذِيرُ فَكذبْنَا» (الملك : *9/8*).

فهذا الجزء الأخير من الآيات قيّد ما أطلقته التي قبلها، فأثبت أنّ كلّ من يلقى في جهنّم بلغته الحجّة فكذّبها، وكذا قول الله - تعالى - : «فَأنْذَرْتُكمْ نارًا تلظى لا يَصْلا هَا إلا الأ شْقى الذِي كذبَ وَتوَلى» (الليل : *16/14*)، فنفى أن يصلى النار غير الأشقى، وهو المكذّب المتولّي، وهو المعرض كقولنا : المتولّي يوم الزحف، وقد يصدّق بِ الدين ويتولى عن العمل به واتباعه.

فعلى ضوء هذه النصوص تفهم النصوص الأخرى التي أطلقت الحكم بالعذاب على الكفار دون أن تخصّ من بلغته النذارة ممّن لم تبلغه، كما روى أنس أن رجلا قال : يا رسول الله أين أبي ؟ قال : « في النار» قال : فلما قفا دعاه فقال : « إن أبي وأباك في النار» (رواه مسلم). فالرجل سأل عن أبيه ولا يعمّم دخول والده ووالد النبي - صلى الله عليه وسلم - النار على كل من عاش في الفترة الجاهلية التي عاشها العرب قبل الإسلام.

فقد أخبر في حديث آخر أن أهل الفترات التي خلت من الرسالة ولم يبلغ الإسلام أهلها لا هم من أهل الجنّة لأنّهم أشركوا بالله ولا هم من أهل النار، واقتضى عدل الله ألا يعذّبهم كالجاحدين، فيؤتي كل ذي حق حقّه، ولذلك أقام لمثقال ذرّة من الخير أو الشرّ وزنها وجعل لها جزاء.

فعن الأسود بن سريع أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال : (أربعة يحتجّون يوم القيامة : رجل أصم لا يسمع شيئا ورجل أحمق ورجل هرم ورجل مات في الفترة، فأما الأصم فيقول : ربّ قد جاء الإ سلام وما أسمع شيئا، وأما الأحمق فيقول : رب قد جاء الإسلام و الصّبيان يحذفوني بالبعر، وأما الهرم فيقول : ربّ لقد جاء الإسلام وما أعقل شيئا، وأما الذي مات في الفترة فيقول : ربّ ما أتاني لك رسول، فيأخذ مواثيقهم ليطيعنّه، فيرسل إليهم أن ادخلوا النار، فوالذي نفس محمد بيده لو دخلوها لكانت عليهم بردا وسلاما» وفي رواية أبي هريرة : « فمن دخلها كانت عليه بردا وسلاما، ومن لم يدخلها يسحب إليها) (رواه أحمد وأبو يعلى وابن راهويه والبزار بسند صحيح و الطبراني وابن حبان وصحّحه البيهقي والحافظ عبد الحق وعلي بن المديني وابن حجر وابن عبد البر والألباني وهو من روايات وطرق عدّة منها الصحيح والحسن والضعيف).

فهذا الحديث يوضّح ما لم تحدّده النصوص الأخرى، فبين فيه النبي - صلى الله عليه وسلم - أن أهل الفترات التي انقطع عن أهلها العلم بالإسلام يضعهم الله - عزّ وجلّ - أمام امتحان جديد، بعد أن قبل عذرهم وهو عدم بلوغ العلم، فيأخذ منهم عهدا بالطاعة إن أمرهم وقد رأوا يوم الحساب رأي العين، فيرسل إليهم يأمرهم بدخول النار، فمن أطاعه كانت عليه بردا وسلاما وكان من أهل الجنة، ومن عصاه استحقّ النار فعلا.

وعلى هذا فإن الرجل الذي سأل النبي - صلى الله عليه وسلم - يكون مصير أبيه في النار بعد الإمتحان، وكذا والد النبي صلى الله عليه وسلم، بعد أن أعلمه الله - بعلمه الغيب - عن مصيرهما، كما كان يبشر بعض الناس بالجنة أو النار قبل موتهم، ولا يصح تعميم حالتيهما على كل من مات قبل الإسلام، لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قا ال أيضا أن منهم من يدخل الجنّة، ومنهم من يدخل النار بعد الإ متحان.

وأما الأدلة على تعذيب الكافر الجاهل فلا نجد فيها ما يصحّ، مع مخالفتها لروح الشريعة والنصوص الثابتة، إلا ما يكون من نسج مخيّلة القصّاص والوضّاعين.

كحديث عامر بن سعيد عن أبيه أنّ أعرابيا جاء إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : « إن أبي كان يصل الرحم وكان فأين هو ؟ قال : في النار، فكأن الأعرابي وجد من ذلك فقال : يا رسول الله أين أبوك ؟ قال : حيثما مررت بقبر كافر فبشّره بالنار» (رواه البيهقي وقال ابن كثير : غريب ولم يخرجوه من هذا الوجه).

وحديث وفادة لقيط بن عامر المنتفق أنّه سأل النبي - صلى الله عليه وسلم - في حديث طويل إلى أن أجابه عن سبب دخول أهل الجاهلية النار فقال : « ذلك بأن الله بعث في كل سبع أمم - يعني نبيا - فمن عصى نبيّه كان من الضّالين ومن أطاع نبيّه كان من المهتدين» (رواه البيهقي وقال ابن كثير هذا حديث غريب جدا وألفاظه في بعضها نكارة).

وما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لفاطمة لما خرجت لتعزية أهل ميّت : « لو بلغتيها معهم - أي القبور - ما رأيت الجنّة حتى يراها جدّ أبيك» (رواه أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي وابن حبّان، وهو عن ربيعة بن سيف المغافري وقد ضعفه الرواة وقال البخاري : عنده مناكير).

وروي أن خديجة سألت النبي - صلى الله عليه وسلم - عن أولادها الذين ماتوا في الشرك فقال : « إن شئت أسمعتك تضاغيهم » (قال ابن حزم : ساقط مطروح لم يروه من فيه خير).

وفي حديث آخر أنّه قال لها : « لو رأيت مكانهما لأبغضتهما » قالت : يا رسول الله فولدي منك ؟ قال :« إن المؤمنين وأولادهم في الجنّة وإن المشركين وأولادهم في النار » (رواه عبد الله بن أحمد في مسند أبيه عن طريق محمد بن عثمان عن زاذان عن علي، قال ابن القيم : محمد بن عثمان مجهول وزاذان لم يدرك عليا، وفي حديث

آخر عن عائشة شبيه به عن يحيى بن المتوكل قال ابن القيم : لا يحتجّ بحديثه فهو غاية في الضعف).

وأما قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار » (رواه مسلم وأحمد) فإن اليهود والنصارى الذين وجدوا في كتبهم ذكر النبي - صلى الله عليه وسلم - الذي سيبعث وصفته ثم لمّا بعث كفروا به حسدا من عند أنفسهم لأنه عربي أو غير ذلك هم في النار، ومن لم يعلم منهم بتبشير الأنبياء بمحمد - صلى الله عليه وسلم - كما جاء في التوراة والإنجيل فهو جاهل كغيره من كفار الأمم الأخرى، وإذا حرّفت صفته فلم يعرف أنّه النبي الذي بشّر به فلا يعذب.

ولا يصحّ الحكم بهذا الحديث على تعذيب هذه الأمة التي تتسمّى بالمسلمة لأنها جهلت فحوى رسالة النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم تكذّبها، وظنّ أهلها أنهم يعملون بها وأنهم من أتباع محمد صلى الله عليه وسلم، ويجهلون ما كفروا بـه، ولهذا لا يعذّبون، وأمّة محمّد - صلى الله عليه وسلم - قد ترد بمعنى أمّة الإجابة التي آمنت بـ الدين الذي أرسل به، أو أمة الدعوة وهي التي أرسل إليها إلى يوم القيامة.

وروي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ذات يوم : « ليت شعري ما فعل أبواي ؟ فنزلت هذه الآية : « إنّا أرْسَلْنَاكَ بِالحَقّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الجَحِيمِ » (البقرة : *119*) (رواه عبد الرزاق وفي سنده موسى بن عبيدة وقد تكلموا فيه، ورواه ابن جرير من طريق ومتن آخرين، قال ابن كثير : هو مرسل).

وروي عن علي أنه قال : سمعت رجلا يستغفر لأبويه وهما مشركان فقلت : تستغفر لأبويك وهما مشركان، فقال : استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشرك فذكرت ذلك لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - فنزلت :« مَا كانَ للنّبِيّ وَالذِينَ آمَنُوا أنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلمُشْرِكِينَ وَلَوْ كانُوا

أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الجَحِيمِ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَ َبِيهِ إِلا ّ عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنّ إِبْرَاهِيمَ لأَوَّاهٌ ُحَلِيمٌ ُ » (التوبة : *114/113*) (رواه الترمذي وأحمد وهو حديث ضعيف).

وذكر في سبب نزول هذه الآية زيارة النبي - صلى الله عليه وسلم - لقبر أمّه عندما استأذن الله أن يستغفر لها (رواه الحاكم و الطبراني وابن أبي حاتم والبيهقي، وقال ابن كثير : غريب ولم يخرجوه، وحادثة الزيارة ليست سببا لنزول الآية في إحدى روايتي البيهقي والترمذي وفي رواية مسلم وأحمد وهو الصحيح).

فهاتان الروايتان لا يصحّ أن تكون كلتاهما صحيحة، فلا يصحّ أن يجتمع هذان السببان في نزول الآية، ولا كما يرى بعض أهل العلم بتعدّد النزول إذا ابتعد السببان زمنيا فهذا مجرّد احتمال، ولا داعي إلى تعدّد النزول لأن النبي - صلى الله عليه وسلم – يفتـي فيما حدث بما قد أنزل من قبل.

والصحيح في سبب نزولها حديث وفاة أبي طالب المذكور من قبل : « ... حتى قال : هو على ملة عبد المطّلب »، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « لأستغفرنّ لك ما لم أنه عنه » فنزلت « مَا كانَ لِلنَّبِيِّ » الآية (رواه البخاري ومسلم)، فأبو طالب كان عالما بـ التوحيد غير جاهل.

ولا يصحّ الإستدلال بالروايتين الأوليين لأن ما دخله الإحتمال بطل به الإستدلال مع ضعفه، زيادة على وجود الصحيح الذي يخالفهما، وكثير ممّا روي في أسباب النزول القرآني ضعيف.

فيجب أن نجمع نصوص القرآن والسنة الصّحيحة لنفهم مراد الله ورسوله، لا نضرب بعضها ببعض، وليكن لدينا نصيب من خشية الله في التعامل مع شرع الله حتى لا نشعر أنه كالقطع المتناثرة التي لا يربط بينها رابط، وكأن مشرّعها غير واحد، فنناقض أنفسنا ونلصق التهمة بالشرع دون أن نشعر، وإن عقولنا مادامت سليمة فلن تصطدم

معه، لأن الله لم يخلق العقل مناقضا لشرعه، وإلا ّ لما قامت الحجّة على البشر، إلا إذا اتخذ العقل ميزانا يقيس به غير ميزان الحقّ.

إن هذه الأمة قد ضلت عن دينها واستسلمت للدين الذي شرعه لها طواغيتها، حتى صار مفهوم الإسلام هو عين الشرك بالله، بسبب الجهل الذي غطّى عقول الناس في مشارق الأرض ومغاربها، رغم وجود الكتاب بينهم، إلا ّ أنهم أوّلوا لهم آياته بما يوافق كفرهم بأنواعه.

وقد نسبوا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - الأمر بالكفر وغيره من الضلال، كما نرى في ذلك الكم الهائل من الأحاديث المكذوبة، وزادوا في الدين وبدّلوا كما زاد أحبار اليهود والنصارى ورهبانهم، وكما زاد عمرو بن لحي الخزاعي للعرب، قال النبي - صلى الله عليه وسلم - « رأيت عمرو بن عامر بن لحي الخزاعي يجرّ قصبه في النار وكان أوّل من سيّب السوائب » (رواه البخاري ومسلم وأحمد) وفي رواية : « وبحّر البحيرة وغيّر دين إسماعيل ».

غير أن هذه الأمّة وإن لم يقدر مشايخها على الإنقاص من الكتاب وتبديله فإنهم اكتفوا بتحريف معناه في كتبهم التي يتدارسونها، ويفهمون الإسلام على ضوئها.

ولذلك استعصى على طالب الحق أن يرى بصيصا من النور في تلك الظلمة، فما بالك بعامّة الناس الذين لا يفهمون القرآن ولا لغته، ولا يقدرون بالتالي على مقارنته بواقعهم والعمل به، لاعتقادهم الجازم بأنّهم على الإسلام، فعلماؤهم قدّموا لهم الكفر على أنّه من فرائض الإ سلام، فخفي عليهم التوحيد من الشرك ولم يستطيعوا التمييز بينهما.

والكثير من علمائهم جاهلون بحقيقة التوحيد وتنطلي عليهم الشبه، وقلة منهم من هو على علم، ولكنه يكتم الحق وينبذه وراء ظهره، فمثل هؤلاء هم الذين يدخلون النار لأنّهم اطّلعوا على حقيقة ا لإسلام واتبعوا أقوامهم الجاهلين، ولعلهم في هذه الأمّة أكثر من

غيرها لوجود مظنّة العلم وفهمهم له في بعض الحالات، وهؤلاء مثل عمرو الخزاعي، وكلّ من اتبعهم على علم بأنه الكفر المنافي للإس لام دخل النار.

وبعدها نخلص إلى القول بأن عامّة الكفّار الجاهلين من هذه الأ مة أو من غيرها معذورون بجهلهم يوم القيامة، فلا يدخلون النار مع الداخلين ممّن بلغتهم الرسالة.

ولم يرد أنّ الله يحتجّ عليهم يوم القيامة بوجوب طلب معرفة الحق وسؤال أهل الذكر إن وجدوا، إنما يحتجّ عليهم بمعرفتهم بالحق الذي جاءهم، فإن الكافر الجاهل غير مكلف بهذا لعدم وجود الدافع الذي يدفعه إليه وهو الإسلام، وإنما يصحّ هذا الأمر مع المسلم إذ افترض الله عليه طلب علم الكتاب والسنة، وليس هذا الجاهل ك الكافر العارف بالدين الذي أمره الله بسؤال أهل الذكر ليتيقّن.

والحجّة التي تبطل العذر تقع بعد بلوغ العلم لا قبله، ولا فرق بين جهال هذه الأمة وغيرهم، فجميعهم لم تبلغهم الرسالة، وإن كان القرآن غير محرّف فإنّ وجوده مع عدم فهمهم له كعدم وجوده، و الجاهل إذا سأل أفتي بغير الحق، وأوّلت له نصوص الكتاب والسنّة تأويلا محرّفا، وهو يرى العلماء الذين يظنّ أنّهم يتكلمون باسم الإسلام على دينه لا يخالفونه، كمن بحث عن الدين الحق من الأمم الأخرى فلم يستطع بلوغه وظنّه غيره.

فسواء من أدّاه عقله إلى البحث ومن عاش وهو يظنّ أنّه على الحق ولا يعتريه أي شك، فلا يبحث لهذا السبب، فلا يستوي هذا الأ خير مع من بلغته الحجّة وكذّبها، وليس المقام هنا مقام تفضيل بين من بحث وغيره، لأن الباحث لا يؤجر فغيره لا يعذب، وليس بحثه واجتهاده بالذي منع عنه العذاب، ولكنّه الجهل الذي يشتركان فيه، وأما من شك في كونه على الحق لقرينة ما وتمكن من معرفة التوحيد ولم يبحث ليتحقق، بل استمرّ على دينه خوفا من الحق فهذا معرض عن معرفة التوحيد، وهو معرض عن التوحيد يكره سماع

الدعوة، وهذا الإعراض لا يخرج المسلم من الإسلام، لأنه لا يكون مسلما أصلا وهو لا يعرف التوحيد، ولكنه يقع من الكفّار، ولا يصحّ الإ ستدلال بقول الله - تعالى - : « وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأسْمَعَهُمْ وَلَوْ أسْمَعَهُمْ لتَوَلَوْا وَهُمْ مُعْرِضَونَ » (الأنفال : *23*) على تعذيب الجاهلين، لأن هذه الآية نزلت في المعاندين لقوله قبلها : « وَلا َ تكوْنوا كالذِينَ قالوا سَمِعْنَا وَهُمْ لا َ يَسْمَعُونَ» (الأنفال : *21*).

فقد أعرضوا عن سماع حجج الله وبيّناته لعلمهم بما يدعوهم إليه وكرههم له، لا أن الله يعذّب الجاهلين لأنّه يعلم عنادهم لو بلغتهم الدعوة، فإن الله لا يجازي بعلمه الغيب ولكن بأعمال بني آدم، كما هو مبيّن في مواضع أخرى.

وبقاء طائفة على التوحيد ليس حجّة على العباد إذا لم يبلغوهم الدين، فالحجّة تقوم بعد سماعها وفهمها، لا في وجود بعض الناس على الحق، ولذلك فرض الله على أنبيائه والمسلمين الدعوة إلى الدين وأن يبلغوا الكفّار، لا أن يقعدوا في بيوتهم ليأتيهم الكفار يسألونهم عن الإسلام، فما هم بمكلفين بذلك.

وإن وجود هذه الطائفة - قلت أو كثرت - ليس دليلا على انتشار العلم بالتوحيد، كما كانت حال الناس قبل الإسلام، فقد بقي في العرب حنفاء موحدون، ممّن استطاعوا معرفة الحقّ ببحثهم عن الأديان و التمييز بينها حتى اتبعوا دين إبراهيم، وكذلك كان في أهل الكتاب بعد كفرهم من بقوا على التوحيد، ورغم وجودهم بقي الناس جاهلين ب التوحيد.

وإن الناس الذين يُدعون إلى ما لا نسميّه إسلاما من العقائد المخالفة له التي تسمى إسلاما فيخالفونها ليسوا مكذّبين بالتوحيد، بل لا يزالون جاهلين به، إلا أن من الجاهلين بالتوحيد من يعادي الله ورسوله عنادًا لهوى في نفسه، أو يكفر بربوبية الله، فهذا من المكذّبين لكون الحجّة قائمة فيه بالفطرة.

وهناك أسباب عديدة تمنع وصول دعوة التوحيد إلى الكافر الجاهل، فالمجنون والشيخ الهرم والأصمّ علتهم واحدة، كون هذه

أسبابا لعدم بلوغ الدعوة، فكان بلوغها ممتنعا بسبب وجودها، كمن لم يفهم لغة الداعي إن دعاه فالحجّة تقوم بالفهم.

ولذلك لم يرسل الله نبيّا إلا كلم الناس بلغتهم التي يفهمونها، كما قال - تعالى - : « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلا ّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ» (إبراهيم : 4) ولو خالف ذلك أحد لما بلغ دعوة ربّه، ولكانوا معذورين بجهلهم يوم القيامة، وإن كان فهم القرآن ميسورًا عند العرب قديما لأ نه نزل بلسانهم فإن عامّة الناس في هذه العصور لا يفهمونه إلا إذا فسّر لهم، كما لم يفهموا قولهم كلمة « لا إله إلا الله» أنه نفي لعبادة غير الله.

وهناك أسباب تجعل بلوغ الدعوة ممتنعا عن الإنسان، حتى الصمم المذكور في الحديث السابق ليس مانعًا دوما إذا فهم الكافر الدين بالكتابة إن كان قارئا، فكلّ من لم يبلغه دين الإسلام لسبب أو لآ خر فليس بمعذّب يوم القيامة على كفره، ويكون ممّن بلغ عذره عند الله يوم القيامة، وإن عاش بين من بلغتهم الدعوة.

وبلوغ العلم يكون عن طريق الرسالات التي هي حجّة الله على خلقه، قال الله - عزّ وجلّ - : « وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولا ً» (الإ سراء : 15) وقد احتجّ خزنة جهنّم على الكفار ببلوغ الإنذار إليهم، ويحتجّ الله - عزّ وجلّ - على الكفّار يوم القيامة ببلوغ الرسالة.

ولا تقوم الحجّة عن طريق العقل وحده دون رجوع إلى الرسالة، وكذا لم تقم الحجّة على البشر عن طريق الفطرة التي يولدون عليها[1]، كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهوّدانه أو ينصّرانه أو يمجّسانه» (رواه البخاري ومسلم)، وإذ أخذ الله الميثاق على جميع البشر قبل خلقهم ألا ّ يشركوا به شيئا، لكنه ليس بالحجّة التي يعذب النّاس على تركها.

أما قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : «إن الله - تعالى - يقول يوم القيامة لأهون أهل النار عذابا : لو أن لك ما في الأرض من شيء تفتدي به ؟ قال : نعم، قال : فقد سألتك ما هو أهون من هذا وأنت في صلب آدم أن لا تشرك بي فأبيت

إلا الشرك» (رواه البخاري ومسلم وأحمد)، فإن الله احتجّ عليه بـ الميثاق بعد أن تقرّر أنه من أهل النار ودخلها لتكذيبه، لكنه - سبحانه وتعالى - ذكر أنه أرسل الرسل لتبطل حجّة المشركين أساسا أثناء الحساب.

والميثاق هو المذكور في قول الله - تعالى - : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَ فَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ» فالظاهر من الآية هنا أن هذا الميثاق حجة على البشر يوم القيامة، لكن لمّا أردفها بقوله: « وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ

---

1. «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (246/2).

الآيَاتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ » (الأعراف : 174/172) تبيّن أن تفصيل الآيات في القرآن وغيره من الكتب هو الحجة، لأنه سبب رجوعهم إلى الميثاق الأوّل، فهو يذكر به ويقوم مقامه في كونه الحجّة على الكفّار.

ولولاه لما عرف الناس التوحيد لنسيانهم الميثاق، ولو كانت الحجة تقوم بالميثاق لصار إرسال الرسل أمرًا غير لازم، ولاحتج الله به على الكفار لإدخالهم النار، قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «ولا أحد أحبّ إليه العذر من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين» (رواه البخاري ومسلم).

ولو كانت الرسالة مجرّد تذكير لكان الله - عزّ وجلّ - قد ذكر البعض دون البعض، وليست تبشيرًا وإنذارًا لأناس عرفوا الحق من الباطل من قبل دعوتهم، وإنما لمن عرفوه بالرسالة، كما قال - عزّ وجلّ - : « فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنْذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا» (مريم : 97) فالتقوى والعناد يحصلان بعد بلوغ آيات الله.

وأما قول الله - تعالى -: « إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ م

ِنْ قَبْلِ أنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ ُ أَلِيمٌ ُ » (نوح : 1) وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : «يا معشر قريش أنقذوا أنفسكم من النار» (رواه البخاري ومسلم وأحمد) فإنه ينذرهم النار وعيدًا منه لهم إن لم يؤمنوا به، لأنّه عرّفهم بسبب إنقاذهم، لا أنهم كانوا من أهل النار لو لم يرسل إليهم، بل إذا ما كذّبوه، ولذلك لم يعذّب الله قوم نوح إلا بعد الرسالة، ولا مساغ للتفريق هنا بين عذاب الدنيا وعذاب الآخرة.

ولذلك قال الله للبشر عندما أخرج أباهم آدم من الجنّة إلى الأرض كما ذكر - عزّ وجلّ - : « قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا َ خَوْفٌ ُ عَلَيْهِمْ وَلَا َ هُمْ يَحْزَنُونَ، وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ» (البقرة : 39/38) فربط الجزاء بالجنّة أو النار بمن أتاهم منه هدى، فلا يدخل أحد الجنّة أو النار إلا بعد بلوغ الإسلام إليه، فيعترف الكافر بذنبه وعصيانه، قال الله - تعالى -: « فَاعْتَرَفُوا بِذَنْبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ» (الملك: 11).

وأمر آخر هو أن حكمنا على الرجل أو الأمة بالإسلام أو الكفر لا يدخلها الجنّة أو النار، فلا نملك لها من الله شيئا، وليس لنا من الأمر شيء، ولذلك فلن يتسبّب حكمنا في عذاب أو نعيم يوم القيامة، لأننا نحكم على الظاهر.

وقد نظنّ الرجل مسلما وهو من أهل النار، وقد نراه كافرًا وهو من أهل الجنّة في حالة التقية والإكراه من المسلم أو الكافر والنفاق، وما يموت عليه إذ يجزى الإنسان حسب خاتمته، قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنّة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنّة» (رواه البخاري ومسلم وأحمد).

فلا يحكم لمعيّن بجنّة ولا نار مهما كانت معرفتنا بذلك الشخص، فإنه لا يعلم ما في القلوب إلا الله، إلا بنص من الكتاب والسنة بأن فلا نا في الجنّة أو النار كما جاء عن فرعون وأبي لهب وغيرهما، وكما بشر النبي - صلى الله عليه وسلم - العديد من أصحابه فرادى وجماعات

في حياتهم ومنهم من ذكر دخولهم الجنّة بعد موتهم.

كما أنه يطلق اللعن دون تعيين فلان أو فلان من المسلمين، فشارب الخمر ملعون مطلقا، لكن لمّا لعن بعض الصحابة رجلا من المسلمين شرب الخمر قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «لا تلعنه فإنه يحبّ الله ورسوله» (رواه البخاري)، ولا يلعن الكافر الجاهل لأنّه غفل عن الإسلام، ولعنة الله له تعني تعذيبه.

ولا يصحّ الحكم على الأفراد بالعذاب في حالة الكفر المخلد في النار، أو المعاصي التي تدخل صاحبها النّار ليطهّر منها ثم يدخل الجنّة، فيجب إطلاق دخول الجنّة والنار وكذا الأجر والوزر فيمن يستحقّهما عموما، دون تعيين أصحابهما بشخص فلان أو فلان، حتى وإن كان حكمنا يصدق أحيانا لتطابق الظاهر مع الباطن فلا شيء يؤكده.

وهذا سدًّا للذريعة أيضا حتّى لا يقع من المسلم الكذب على الله عزّ وجلّ، وفي أمر لا يعنيه، فنعتقد أن هؤلاء الكفار في النار إن ماتوا على كفرهم، وندع أمرهم لعلام الغيوب، فمن بلغته الحجّة بـ الوسيلة التي يعلمها الله ويعلم أنّه قد فهمها وصدّ عنها فذاك الذي يستحقّ العذاب.

أما الحكم على الناس بالإسلام أو الكفر فلا يشترط معرفة دخائل قلوبهم أو ما ماتوا عليه، أو ما ستكون عليه خاتمتهم إلى أن نعرفها، لأ ن الأصل في ذلك هو ما يعيشون عليه لا كالجزاء، ولا يصحّ الإستدلال بعدم تعذيب الجاهل على عدم تكفيره، فوجب التّمييز بين التكفير و العذاب فجاهل الإسلام معذور فلا يعذب، لكنّه غير معذور في تكفيره، ولا يمكن أن نسمّيه مسلما، فجهله يشفع له عند العذاب لا في كونه غير مسلم، فإن ثبوت امتحانه يوم القيامة دليل على أنّه كافر جاهل.

والإستدلال بالنصوص التي توجب العذاب على من بلغه الدين فقط على عدم تكفير الجاهل يعني من جهة أخرى أن من لم يبلغه الدين مسلم، ولما جمع هؤلاء التكفير والعذاب ومنعوهما في حق الجاهل أثبتهما البعض، والصواب هو وجوب التفصيل.

ولا يصحّ ما يعتقده علماء المشركين من امتحان جهّال الأمم الأ

أخرى دون هذه الأمة، ويقولون إن أمرها إلى الله، وذلك هروبا من تكفيرها، ومنهم من يقول أن في هذه الأمّة اليوم من هم كأهل الفترة لجهلهم الإسلام وهم مسلمون مع ذلك.

وختاما نقول بأن هذا الأمر لا يجوز إضاعة الوقت فيه بين الأخذ والردّ، ولم نعلم أن هذه القضية وقعت في عصر النبوّة أو اهتموا بها، ولذلك لم يرد فيها من النصوص إلا ّ الشيء القليل، أو ممّا جاء في سياق الكلام في الكتاب والسنّة، لأن هناك ما هو أهمّ والناس اليوم - للتذكير - مفرّطون فيه.

فإن مسألة الحساب لا دخل لنا فيها، قال الله - تعالى - : « فَذَكِّرْ إنّمَا أنْتَ مُذَكِّرُ ُ ُ ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ، إلا ّ مَنْ تَوَلّى وَكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ اللهُ العَذَابَ الأ َكْبَرَ، إنّ إلَيْنَا إيَابَهُمْ، ثُمّ إنّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ» (الغاشية : *26/21*).،

وإنّما علينا أن نعمل بما هو مطلوب منّا نحن، فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خرج على أصحابه وهم يتناظرون في القدر ورجل يقول : ألم يقل الله كذا ؟ ورجل يقول : ألم يقل الله كذا ؟ فكأنّما فقئ في وجهه حبّ الرمّان، فقال : « أ بهذا أمرتم ؟! إنّما هلك من كان قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل كتاب الله ليصدّق بعضه بعضا لا ليكذب بعضه بعضا، انظروا ما أمرتكم به فافعلوه وما نهيتكم عنه فاجتنبوه» (رواه أحمد ومسلم وابن ماجه).

إلا أن الله أنزل علينا علمها في كتابه، ورغم ذلك اختلفنا فيها، ولو لم يبيّنها الله لنا لكان علينا أن لا نبحث عمّا لا يهمّنا، ولا يدخل في دائرة عملنا،ولا نخوض فيه تنطّعا وفضولا زائدًا، ونترك ما هو مف روض علينا.

وإن كان لهذه المسألة ارتباط ما بنظرة المسلم للكافر في دعوته، للتفريق بين الجاهل والرافض للإسلام في بعض المعاملات كحالنا اليوم، فالجاهل يعامل كالجاهلين والمعاند كالمعاندين مثل الذين

دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم، ولذلك كان علينا أن نعرّج عليها.

وإن علينا أن نعلم - أوّلا وأخيرًا - أن الذي يأتي الكفر كافر غير مسلم، إذا اعتقد هو أنه مسلم لسبب ما، سواء علم وكذّب وأبى، أو جهل الحق ولم يسمع به، أو طلبه فعجز عن إدراكه، أو غير ذلك من الحالات، فهذا ما علينا أن نعرفه ونعمل به[1].

أمّا ما هو خارج عن دائرة عملنا فلا علينا إن لم نعرفه، وما علينا إ لا أن نؤمن بما وصل إلى سمعنا منه، فإن الصحابة زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يكن فيهم من يجهل كفر آبائه، وإنما قد يجهل مصيرهم يوم

1. «طريق الهجرتين وباب السعادتين» لابن القيم (437).

القيامة، أو إن كانوا سيجزون عن أعمالهم الصّالحة أم لا، حتّى أعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم.

حـكـم المـتأوّل والمـخـطئ والمـكـره

هناك فرق بين تأويل وتأويل وبين جهل وجهل، لا في ذات التأويل والجهل، وإنما في الأمر المؤوّل والمجهول، فمن عبد غير الله

متأوّلا لنصّ في الكتاب والسنّة التبس عليه فهمه ففهمه على غير مراد الله، بأنه - سبحانه وتعالى - يحلّ له الشرك وما يبطل الإسلام لا يقبل العذر في تكفيره بتأويله وظنّه رغم جهله، لأن جاهل التوحيد كافر، وما يكفر جاهله يكفر المتأول فيه.

لكن من تأوّل نصّا على غير معناه فيما دون أصل الدين، فاستحل الحرام أو حرّم الحلال أو نفى مثبتًا أو أثبت منفيا بذلك النصّ غلطًا فليس بكافر، وكل مسلم قد ينكر ما لم يفهمه من الكتاب والسنّة، مثلما جرى لكثير من ضلا ّل المسلمين من الفرق التي تأوّلت وخالفت ما شرعه الله، ظنّا بأن فهمها ذلك هو مراد الله ورسوله.

فمن استشكل عليه فهم شيء من فروع الدين فغيّر حكم الله فيه عن جهل فهو مسلم، إلا إذا قامت عليه الحجّة في خطأ مفهومه، وعرف حكم الله الحق فأنكره لسبب ما، هناك فقط يرتدّ عن دينه، حتى وإن كان من يتستّر تحت التأويل والإشتباه وهو جاحد فلا نكفّره، لأنّنا نحكم على الظاهر، والله وحده الذي يتولى السرائر.

والتأويل في الأمور الفرعية هو الذي يصدق فيه قول من قالوا في تأويل الخوارج والمعتزلة إن كانوا كفّارًا أم لا ؟ فقالوا : هم من الكفر فرّوا، وليس كلّ من فرّ من الكفر يعتبر مسلما، فقد يفرّ إليه بنصوص تشتبه عليه، كما فرّ النصارى من كفر اليهود إلى كفرهم.

فمن أخطأ في فهم أصل الإسلام فهو كافر، وإن أتى بالآيات والأحاديث وتأوّلها عن حسن نية وإخلاص لله فإنه قد ارتدّ قبل إقامة الحجّة عليه، لأنه ترك أصل الدين، ولو كان فهمه الخاطئ لتلك النصوص مانعا من تكفيره لكان الكثير من عابدي غير الله مسلمين.

فلولا التأويل الباطل ما عاش الشرك في الأمم ولا قامت له قائمة أصلا، إذ أن أصل الشرك الأوّل هو التأويل والفهم الخاطئ لدين التوحيد، فعبد الأنبياء والملائكة والصالحون ظنّا بأنّهم يقرّبون إلى الله، وأن الله يأمر بذلك ويرضاه في دينه، وكاتخاذ النصارى إحياء المسيح الموتى دافعا لعبادته، أو اتخاذهم ولادته من غير أب دليلا على أنّه ابن الله سبحانه، وكما تأوّل كفّار الشيعة آيات من القرآن لإ

إثبات الربوبية لغير الله، فهؤلاء كفار بحسن نية أو بسوئها.

أما الخطأ فمعفوّ عنه سواء في أصل الدين أو فيما دونه، فمن أخطأ في تحديد القبلة فصلى إلى غيرها كان كمن أراد أن يسبّ أحدًا فسبّ ربه - تعالى - خطأ، أو غير ذلك ممّا يدخل في إطار الخطأ، فيفعله المسلم دون نية منه في فعله، فلا يكفر من حيث لا ينوي إتيان الكفر، لقول الله - تعالى - : « وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ» (الأحزاب : 5) ولقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : «إنما الأعمال بالنيات وإنّما لكل امرئ ما نوى» (رواه البخاري ومسلم)، وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : «إن الله تجاوز لي عن أمّتي الخطأ والنّسيان وما استكرهوا عليه» (رواه ابن ماجه وابن حبّان والأوزاعي والطبراني)، وكقول من قال عنه النبي - صلى الله عليه وسلم - : «قال من شدّة الفرح : اللهم أنت عبدي وأنا ربّك، أخطأ من شدّة الفرح» (رواه البخاري ومسلم).

والأصل في النية أن تنطبق على كل عمل سواء كان من أصل الدين أو فروعه، فالدخول في الإسلام بنية وكذلك الخروج منه لا ينعقدان بدونها، مع وجوب التفريق بين نية القصد للفعل والشعور به ونيّة تحمّل آثاره، فمن الناس من يقصد فعل الكفر ولكن لا ينوي به الخروج من الإسلام، فهذا كفر بالله لا يغني عنه.

أما الإكراه فإن المكره على الكفر كالمكره على الذنوب الأخرى ممّا هو دون الكفر، لقول الله - تعالى - : « مَنْ كَفَرَ بِاللهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌ بِالإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ » (النحل : 106).

فمن أكرهه الكفار على الكفر تحت الضغط والتهديد جاز له فعله أو قوله دون الطاعة في الإعتقاد بذلك الفعل أو القول واستحلاله أو استحلال المعصية، وهو عدم شرح الصدر بالكفر، فتلك هي الفتنة في الدين والكفر، وعمل المكره صادر عن غير إرادة ونية منه.

وينطبق هذا على حالة من قال قولا ولم يقصد به معناه[1]، أو

عمل عملا يعني الكفر لكنه أراد به معنى آخر، كأن يقبّل القبر المعبود محبّة في صاحبه لا عبادة له، أو يقول كلمة تعتبر استهزاء بالدين ولم يقصد بها ذلك، أو كحالة السكران.

أمّا المتأوّل في أصل دينه فلا تنطبق عليه هذه الحالة، لأنّ المتأوّل مثل الجاهل قد عقد النية على فعل ذلك الكفر، وإن جهل في تلك الحال بأنه كفر بالله، دون المكره أو المخطئ غير المتعمد الذي يعرف بأن ذاك الفعل كفر، ولم ينو فعله، ولم يؤمن قلبه بما فعلت يداه أو قال لسانه.

ولا يقال عن المتأوّل أو الجاهل لأصل الدين أنه لا يكفر من حيث لم ينو الكفر إذا أتاه ولم يعرف أنه كفر، فإن عدم معرفته له هي السبب في كونه كافرًا غير مسلم، والكفر اعتقاد أو فعل.

وفعل الكفر يكفر صاحبه بنية الفعل، حتى وإن لم ينو الخروج من الإسلام والكفر بدين الله كلية، فهناك من يسبّ الله ويستهزئ بدينه ويجهل أنه كفر مانع من الإسلام، بل ويسمّيه كفرًا ويراه محرّما، ولا ينوي بإتيانه الخروج من الإسلام، كما هي حال الكثير من الناس.

والمسلم حقا لا يصحّ أن يجهل هذا، فلا ينوي سبّ الله ودينه وا لإستهزاء به بهذا المعنى إلا إذا نوى الكفر والردّة أو النفاق وهو يعلم ويشعر به، وقد يؤدي به ضعف الإيمان وقساوة القلب إلى التلفّظ بكلا م أو القيام بفعل يعدّ استهـزاء بالدين في معنى لا يعنيه هو، ولو قوي إيمانـه

1. «أعلام الموقعين عن رب العالمين» لابن القيم (53/3) (403/4).

لانتبه له، وهذا كزلّة اللسان التي لا يعقد قلبه عليها.

ويستوي في الكفر المـازح والجادّ إذا نوى فعله أو قوله، كقولـ هم :

« إنّمَا كنّا نخُوضُ وَنَلعَبُ» (التوبة : 65).

هذه ضوابط لتحديد حالات الكفر التي يرتدّ بها المسلم، وأسباب

شرعية تجعل فاعل الكفر غير كافر، حيث يجب التمييز فيها بين أصل الدين وفروعه، ولا يجوز الخلط بينهما كما تقتضيه مبادئ الإسلام الكلية، ومن هنا أتي الذين يعتقدون في إسلام المشركين المنتسبين إلى المسلمين، لاعتقادهم أن الإخلال بالأصل كالإخلال بالفروع.

الإسـلام لـرب العـالـمـيـن

إن المسلم هو من استسلم لشرع الله وحده وصدّق بكل صغيرة وكبيرة منه، سواء ما عرفه من الأحكام أو لم يعرفه، فيؤمن به على الغيب جملة، ولأمر عظيم سمّي هذا الدين بالإسلام، فهذه الكلمة

مصدر للفعل «أسلم» المسند إلى منفذه لا إلى مشرّعه.

ولو جحد شيئا من الدين مهما كان من أصل الدين أو فروعه أو أجاز خلافه أو اعتقد خطأه وبطلانه بعد يقينه من دلالته وثبوته فإنه يكون مكذّبا لله كافرًا به وإن صدّق بكلّ عقائد الإسلام الأخرى، فهو كمن كذب بالنبيّ صلى الله عليه وسلم.

كما أن من كذب بنبيّ واحد فهو مكذب بكلّ الأنبياء لأن دينهم واحد، فالإسلام كلّ لا يتجزّأ، قال الله - تعالى - : « إنّ الذِينَ يَكفرُونَ بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أنْ يُفَرّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ وَيَقولونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكفرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أنْ يَتّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلا ً أولئِكَ هُمُ الكافِرُونَ حَقًا وَأعْتَدْنَا لِلكافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا» (النساء : *151/150*) لأنه إذا جحد أمرًا من الدين يكون قد غيّر حكم الله فيه، ولم يحكم في ذلك الأمر بما أنزل الله اعتقادًا، ولم يرض به.

وقد يخالف المسلم أمر ربّه ولا يصير بذلك كافرًا بل مؤمنا عاصيا لله، لكنه يعتقد أن فعله ذاك مخالف لأمر الله أو نهيه، ولا يكذّب بهذا أبدًا، كما أكل آدم - عليه السلام - من الشجرة ولم يكن بهذا كافرًا بل عاصيا مصدّقا بأمر الله عالما بأته مفرّط، ولا مناص من زلا ّت يرتكبها كل عبد، أما الشيطان فقد عصى الله مستكبرًا عن أمر الله غير راض به، وراح يجادل الله في أمره بالسجود لآدم واستحل خلاف الله ، وأمر الإستحلال يأتي بعد العلم بالشيء المحرّم لا عن جهل به.

وقد يشرب المسلم الخمر مع اعتقاده تحريمها، فيقول : هي حرام عليّ ولكنّي أشربها، فهو مسلم عاص لله مستسلم لله في اعتقاده ذاك دون عمله، أما من يقول : هي حلال لي، أو يجادل الله في حكمه لإ باحتها فهو كافر جاحد وإن لم يشربها، لأنه أراد تغيير حكم الله وكذّبه وشرّع بعد شرع الله، فأمر الإستحلال والإستحرام عقيدة وليس عملا، فقد يحرّم الحلال ويأتيه ويُحلّ الحرام ولا يأتيه، وفي كلتا الحالتين يكون كافرًا بالله جاحدًا لحكمه، لما جعل الحلال والحرام ما شرعه هو أو غيره بعقله دون الله.

فتغيير الأحكام ينافي الإعتقاد بما أنزل الله الذي هو من معنى الإ سلام والإيمان بدينه الذي لا يتحقّق إلا بالإعتقاد، فالعقيدة لا تطلق على الإعتقاد في أصل الدين فقط، وليست هي الدين كله، فالدين عقيدة وعمل.

كقول الله - تعالى - : « وَلا َ تأكلوا مِمّا لمْ يُذكر اسْمُ اللهِ عَليْهِ وَإنّهُ لفِسْقٌ ُوَإنّ الشيَاطِينَ ليُوحُونَ إلى أوْلِيَائِهمْ لِيُجَادِلوكمْ وَإنْ أطعْتمُوهُمْ إنّكمْ لمُشْركونَ» (الأنعام : *121*)، فالمشركون يأكلون اللحم الحرام وليسوا مشركين بمجرّد أكلهم له، بل باستحلالهم له زيادة على كفرهم العام، فهم إذ يستحلون الحرام ويغيّرون أحكام الله على جهل بها في أكثر الأحيان وعلى علم في بعضها، فيعصون الله استحلالا ليسوا كفارًا لاستحلالهم العمل بخلاف تلك الأحكام فحسب، بل لأمر آخر، فهم على الكفر أصلا ً، ومن كفرهم أنهم اتخذوا حكما يخالف حكم الله ولم يزنوا الأمور بميزان الإسلام.

وهذه الآية نزلت في استدلال المشركين بأن الميتة حلال لأن الله قتلها، بعد أن نزل حكم الله بتحريمها، وأكلها لا يعتبر كفرًا، بل هو فسق إذا كان آكلها يعتقد أنها حرام في دين الله، ويكون قد أطاع الشيطان في فعلها، أمّا إذا أطاعه في استحلالها يصير كافرًا، وهذا شرك الطاعة والإتباع.

وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : «على المرء المسلم السّمع والطاعة فيما أحبّ وكره إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة» (رواه البخاري ومسلم) فإنه إن أطاع في فعلها دون استحلالها كان مسلما عاصيا، ولا يجوز قوله : أنا أطيعه وحساب الله عليه، وإن أطاع في استحلالها وفعلها كان كافرًا، مثل الذين قال الله فيهم : « وَتِلكَ عَادٌ ُجَحَدُوا بِآيَاتِ رَبّهِمْ وَعَصَ َو ْا رُسُلهُ وَاتبَعُوا أمْرَ كلّ جَبّارٍ عَنِيدٍ» (هود : *59*).

والحديث يتكلم عن الحالة الأولى، لأن الأمراء الذين أمرنا بطاعتهم هنا مسلمون لا يأمرون باستحلال الحرام لأنه كفر، وإنما

يعصون الله أحيانا ويأمرون بما نهى الله عنه، أما إذا أطاع المسلمون المشركين في إباحة أكل الميتة - أو غير الميتة - فإنهم بذلك يصيرون مثلهم، لأنّهم اعتقدوا في غير حكم الله فيها، وهو معنى قول الله - تعالى - : « وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ» ، فقد اتخذوهم شركاء لله، ولو في ذلك الأمر فقط وصلوا وصاموا وزعموا أنهم مسلمون.

إن العالم إذا أخطأ في فتواه فهو معذور بجهله، لكن من اتبعه عصى إذا علم خطأه واعتقد أنه خطأ، لا يغيّر الحكم ولا يرى جواز طاعته، وعلى هذا العالم أن يعود إلى الحق إن بلغه وفهمه، ويرجع عن قوله الأوّل بحكم إسلامه كسائر المسلمين، فإن أبى دون شبهة كفر، لأ ته جحد حكم الله، وكذب على الله، وقوّل الله ما لم يقله، وأتى بحكم وقانون يخالف حكم الله وقانونه، فقد اتخذ نفسه ربًا، ثم نسب شرعه ذاك إلى الله زيادة في الكفر، ومن اتبعه على علم ورضي بما فعل فهو مثله.

إن المسلم قد يعصي الله كما يعصيه الكافر، لكن معصية المسلم تحدث مع استشعاره أنه مخالف لأمر الله، وأنّه مرتكب لسيّئة مستحقّ للعقوبة، ولذلك تلومه نفسه، أما الكافر فإنّه يجيز عصيان الله ويستحله، ولا يقبل أن يخضع لأمر الله، لأنّه يعتقد أنه متحرّر من الشرع الذي نزل من عند الله ليضبط أعماله بأحكام الله.

وهذا كالإباحية التي يرى أهلها أنّ اتباع الإسلام في الأخلاق تخلف وشرّ، ومجاراة الغرب تقدّم وخير، ومنهم من يرى نفسه مذنبا لكنّه يقول : لقد تبدّل الزمان، ولا يصح اتباع دين الله في عصرنا.

وهذا استحلال وكفر بالله، فهم يخضعون تعاليم الإسلام لمعيار الزمن والتطوّر الحضاري للأمم، ولقد تطوّر العصيان لديهم إلى استحلا ل للتخلص من تأنيب الضمير لما كانوا يعتقدون بأنهم عصاة لله ويستغفرونه، فصاروا لا يرجون ثوابا ولا يخشون عقابا، ومن أباح الحرام اتباعًا لعصره يكفر، بخلاف من أباحه تأولا لآية عن سوء فهم.

وإن هناك من العصيان ما يخرج من الإسلام، وإن لم يستحله

المسلم، وصدّق حكم الله فيه، فلا دخل للإعتقاد فيه إن كان حلالا أو حرامًا، فبمجرّد أن يقوم به المسلم يصير كافرًا، وهذا هو الشرك و الكفر بالله الذي يناقض التوحيد ومقتضاه، ويصير المسلم به كافرًا، لأنّه يعني الكفر بذاته، وإن لم يجحد فاعله حكم الله.

وإذا كان العاصي يسمّى عاصيا، فإن كذب كان كاذبا، وإن سرق سمّي سارقا، كذلك إن كفر كان كافرًا، ودخل في جملة الكافرين، وإذا كان الكاذب مسلما وكذلك السارق وشارب الخمر، ما لم يستحلّ هذه الذنوب، فإن الكافر لا يكون مسلما والمشرك لا يكون موحّدًا إذا اعتقد أنّ شركه وكفره محرّم عليه تهاونا في طاعة الله فقط، غير منكر لحكم الله، فهو كافر سواء أنكر أن فعله كفر أو اعترف وصدّق بذلك، لأن الشرك يناقض أصل الدين، وبه يصير المسلم كافرًا.

فلم يطلب الإسلام من الكفّار الإعتقاد بأنّ فعلهم كفر بالله، ثم يتسامح معهم إذا أتوه مقرّين بحكم الله، أو يعاقبون كما يعاقب المسلم إذا سرق، فالتوحيد ليس قولا أو اعتقادًا فقط، وإنما هو عمل بما أقرّ به القلب أيضا، فمن سرق فهو مسلم مذنب، أما إذا أشرك فهو مرتدّ.

فإسلام الوجه لله ينتفي في أصل الدين بمجرّد ترك الإنقياد في العمل، أما في فروع الدين فالإسلام ثابت بمجرّد الإنقياد اعتقادًا وإن خالفه العمل، ولكنه يضعف الإيمان.

فالكفر بعينه يخرج صاحبه من الإسلام، دون السؤال عن اعتقاد صاحبه إن كان محلا ً أم محرّما له، ولو كان غير هذا صحيحًا لأشرك المسلم وقال : أنا مسلم وأستغفر الله على شركي وكفري، وقد يعيد الكفر ويستغفر، فيأتي الشرك كما يأتي الغيبة والخمر وغيرها من الذنوب ويستغفر الله عليها، دون أن يخرج من الإسلام، فهذا باطل.

واستحلال الحرام لا يعني الرضى بفعله فقط، فقد يفعل المسلم الحرام أو يقبل بفعله وهو بذلك عاص غير كافر، لكن مع ذلك يعتقد أنه حرام ولا يستحله، وقد يصرّ على ذنبه فلا يتوب منه، ولكن لا

يستحله، أما الكفر والشرك فإن فاعله أو الراضي به دون فعله مثل المعبود الطاغوت الذي يرضى بعبادة غيره له وهو لا يفعلها، وحتى فاعله مع كرهه وعدم الرضى به وعدم استحلاله كل أولئك كفّار.

والرضى بالكفر كفر كفعله تماما، كما أنّ الرضى بفعل المعصية معصية كفعلها، كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن كره فقد برئ ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع» (رواه مسلم).

ولا يعتبر مجرد الإعتقاد في التوحيد هو المدخل في الإسلام حتى يقال : لا يخرج المسلم من الإسلام إلا بجحود ما أدخله فيه[1]، فإنّ ما أدخله هو الإعتقاد والعمل بالتوحيد ولوازمه، فهذا هو الإلتزام الأوّل لمن ينوي الدخول في الإسلام، فسواء من تركه جاحدًا مكذّبا ومن تركه وهو مصدّق به، ولا يكون مسلما من اعتقد في التوحيد ولم يجحده وعمل بالشرك، فهذا القول يجوز في شرائع الدين الفرعية، أما في أصله فيخرج صاحبه من الإسلام بتركه له اعتقادًا وعملا، أو عملا دون اعتقاد بخلافه أو بجواز كفر ما.

وإن الكفار الذين يصدّقون بالإسلام دون العمل بالتوحيد وترك الشرك لا يكونون مسلمين أبدًا حتى يفعلوا، ولو كان غير هذا صحيحًا لكان أبو طالب عم النبي - صلى الله عليه وسلم – مسلما، لأنه صدّق بـ الإسلام واعترف بأنه مخالف له وناصره، لكنه لم يعمل به، ولذلك كان كافرًا.

1. أنظر - مثلا - «مشكل الآثار» للطحاوي (228/4).

وكثير من الكفار يعترفون بأن الإسلام حق وأنه دين توحيد وأنهم على غير دين الله، فلا يعتقدون في بطلان الإسلام، ولا يكفرون اعتقادًا في كذب رسالته أو أنهم محقون في مخالفته، كبعض اليهود والنصارى، لكن لا يتبعونه ولا يعملون به لسبب أو لآخر، فمن كره الكفر واعتقد أنه كفر بالله فليس بمسلم حتى يتركه، ومن أحبّ الإسلام

وناصره فليس بمسلم حتى يعمل به.

والمسلم إذا شرب الخمر فعليه أن يعتقد حرمتها كأقصى حدّ، إذ لا يمكن له أن يبلغ درجة استحلالها وهو مسلم، فإذا استحلها كفر وخرج من الإسلام، والأولى له بعدها أن لا ينسب استحلاله ذاك إلى دين الله، لأنه لا يغيّر من حقيقة الأمر شيئا.

بل هو أخطر ممّن تحلل من الشرع جملة، وقال أن دين الله أمر لا يعنيه، لأنّ الأوّل أراد أن يتحايل على الله ويكذب عليه وعلى نفسه وعلى الناس، فأتى بشبهات الشيطان ليستدلّ على صحّة فعله بدين الله، كما قال الله - تعالى - : « قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَا لا ً قُلْ آ للهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللهِ تَفْتَرُونَ» (يونس : 59).

وكمن يسمّي الخمر بغير إسمها ليستحلها، ولو كان ذلك خوفا من الله وتهرّبا من الذنب، وهو تحايل على الحرام من الذنوب من غير الكفر، ومثله وأخطر منه التحايل على الكفر والشرك من أجل استحلا له، وإن كان استحلال الأمرين سواء، فكلاهما كفر بالله.

مثلما يعتقد عبدة الأوثان أن شركهم قربة إلى الله ومحبّة له، وبعضهم عالمون بدين الله، فكفروا تديّنا واستحلالا، وقالوا أن الله أمرهم به كاليهود والنصارى.

وعبّاد القبور من هذه الأمة أرادوا أن يكونوا مسلمين محبّة في ا لإسلام وكرهًا للكفر، ورغبة في الجنّة، وإرضاء لله وطمأنة لأنفسهم، ك المستجير من الرمضاء بالنار، فاتخذوا هذا الإسم، ورضوا أن يكون لهم هذا الوصف، وتواكلوا عليه ولم يبحثوا عمّا وراءه، وهذا كفر أقبح من الأوّل.

والشيطان يرضى وتقرّ عينه إذا رأى الإنسان لا يوحّد الله وينسب شركه إلى الله جهلا بالدين، فذلك أحرى أن لا يقلع عنه ما دام يظنّ أنّه طاعة لله.

فإذا كفر الكافر فله ذلك، أما أن يكفر وينسب كفره ودينه إلى الإ

إسلام وينسب نفسه إلى المسلمين فتلك هي الداهية العظمى، فإن كان الكفر غير مسموح به فإن الكفر الذي ينسب إلى دين الله شرّ منه، وهذا أسوأ ما فعلوه لو كانوا يعلمون.

وهو زيادة في الكفر، وليس هو الحالة الوحيدة للكفر، فمن اتبع شرعا ونظاما لم ينسبه إلى الله كان كمن اتبع شرائع العلماء والأحبار و الرهبان الذين ينسبون شرعهم إلى الله، ومن سجد لوثن لا ينسب إلى دين الله كان كمن سجد للقبر أو الصليب الذي ينسب إلى دين الله.

ولا زال الكفار المتمسّحون بالإسلام ينسبون شرائعهم إلى الله، مع نقضهم شريعة الله وتنحيتها عن الحكم بإقامة شرائع مخالفة لها، فيقولون بأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع بعد أن استمدّوا منها ما يستحقون وما يوافقهم، ولكن يأبى الله إلا أن تكون شريعته هي المصدر الوحيد، ولا يكون لغيره من الأمر شيء.

كاليهود الذين قال الله فيهم : « يَقولونَ إنْ أوتيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا» (المائدة : *41*)، وكالمنافقين الذين قال الله فيهم: «وَيَقولونَ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالرّسُولِ وَأطَعْنَا ثمّ يَتَوَلّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أولَئِكَ بِالمُؤْمِنِينَ وَإذَا دُعُوا إلى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ وَإنْ يَكُنْ لَهُمُ الحَقُّ يَأْتُوا إلَيْهِ مُذْعِنِينَ» (النور : *49*)، فيتبعونه حتى لا يظهر خلافهم للإسلام، أو لموافقته عاداتهم أو لإصلاح جوانب من حياتهم.

ثم يقول - سبحانه - : « أفِي قلوبِهِمْ مَرَضٌ أمِ ارْتابُوا أمْ يَخَافُونَ أنْ يَحِيفَ اللهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أولَئِكَ هُمُ الظّالِمُونَ» (النور : *50*)، فقد حصر الله - تعالى - علة تخليهم عن حكم الله إلى حكم غيره في مرض قلوبهم من نفاق وغيره وهو كفر، أو لشكهم في كونه شرع من الله، أو في وجوبه عليهم، وهو كفر، أو لاعتقادهم بأن قانون الله قاس عليهم أو غير ملائم لحياتهم، وهو كفر بالله أيضا[1].

فينسبون النظم والمذاهب الغربية إلى الإسلام، كالعلمانية والإشتراكية والديمقراطية، ويفهمون الإسلام في إطارها ويطوّعونه لها،

ومن كفرهم عملهم على التوفيق بينها وبين الإسلام، إذا رأوا بعض مفاهيمها يوافق بعض شرائع الإسلام، فيخفون حقائق الكفر تحت ثوب الإسلام.

فالديمقراطية قد تضادّ الإستبداد، وقد تعني حرّية النقد والرأي و الشورى[2]، والإشتراكية قد تؤدي حق الفقراء زعمًا، لكن كلاهما يخالف مبدأ الإحتكام إلى الله وحده، ويجعل التشريع لغيره كسائر المذاهب والملل، فمحاسنها لا يعتدّ بها، وهي تتّفق على هذا الكفر رغم اختلافها في شرائعها وقواعدها، فكلها من صنع الأهواء، وقد توافق شرع الله في بعض تفاصيله بعد أن ناقضته في أصله.

فمن أراد التقريب بينه وبينها[3] والإستدلال بذلك على اتباعها فهو مؤمن بالطاغوت كافر بالله عزّ وجلّ، كما يقول الله - تعالى - : « فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاؤُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا» (النساء : *62*)، فهو توفيق بين الإسلام و الكفر، مثل الذين يدعون إلى التقارب بين الإسلام والنصرانية لتشابههما في أمور ثانوية.

وجعلوا هذه المبادئ والمذاهب مرجعا وميزانا لمعرفة الخير من الشرّ والنافع من الضّار، فاتبعوها وتخلوا عن الإسلام فلم يتّخذوه مصدرًاوقاعدة يحيون عليها، فنظرتهم إلى الحياة نظرة جاهلية تحكمها هذه العقائد الغربية لا نظرة الإسلام، وهذه النظم والمذاهب عقائد تفسّر الحياة قبل أن تسيّرها، وتسيّرها على ضوء فهمها للحياة و الإنسان.

1. «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (*298/3*).
2. أنظر-مثلا- «رسالة المؤتمر الخامس» من «مجموعة الرسائل» لحسن البنا (*138*).
3. أنظر - مثلا - «نظام الحكم» من «مجموعة الرسائل» لحسن البنا (*322*).

إن إخراج قضايا الحياة التي فصل فيها الإسلام من إطاره ووضعها ضمن مناهج نفسية أو اجتماعية أو علمية أو سياسية وإقصاء الإسلام عنها أو عن جزء منها واتباع هذه النظم والشرائع كلّ

ذلك كفر بالله، فهم يتفقون على استبدال حكم غير الله بحكمه، ولا يعودون إلى الإسلام إذا اختلفوا أو وقعوا في مشكلة ما، ولا يراعون موافقته إلا ّ تحلة القسم، فليس الإسلام هو الذي يحكم حياتهم، وإنّما يرجعون إلى هذه الشرائع التي اخترعها البشر، سواء ممّا شرعه المنتسبون إلى المسلمين أو المشركون الآخرون.

وهذا سواء، فكلاهما مضاهاة لشرع الله وإشراك بالله فيما اختصّ به وحده وهو الحكم، قال الله - تعالى - : « وَاللَّهُ يَحْكُمُ لا َ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ» (الرعد: *41*)، فإذا قال الله أن الحكم له وحده قالوا : الحكم للشعب أو نوابه المشرّعين طبقا لعقولهم ومصالحهم، متحرّرين من شرع الله ومستقلّين عنه.

فيرون أن تشريعاتهم هي المناسبة لهم، وأن فيها صلاح دنياهم، وينكرون على من خالفها، ويدعون إليها، ويسهرون على تنفيذها وحمايتها، ويرون أنها فوقهم جميعا، فلا يقدّمون بين يديها، ويوجبون اتباعها والتحاكم إليها، ويعاقبون على مخالفتها وعدم الانصياع لأ حكامها، فقانونهم عندهم هو الذي يجب أن يطبّق ولا يناقش، وهو التسليم والإنقياد المطلق كالإنقياد لله.

فالإسلام هو تحقيق العبودية المطلقة لله وحده، التي لا تتحقق إ لا بالإنسلاخ الكلي من أي عبادة لسواه، فإذا كان في الأرض من يطاع مطلقا مع الله فهذا يؤدي إلى فساد الحياة، فيجب أن يهيمن أحدهما، وهنا محل الإسلام أو الكفر، كقضية الربوبية تمامًا، « لَوْ كانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِ لا ّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا» (الأنبياء : *22*).

ولاتباعهم لهذه النظم التي تدعو إلى الكفر وتبيحه بأنواعه صاروا إذا كفر أحدهم وأشرك بالله ما شاء يرضون بذلك ولا يكفّرونه، ولا ينظرون إلى هذا الجانب أصلا، وإنما ينقادون لها وينكرون مخالفتها، فصارت هي دينهم.

ولا يكون مسلما لله من قبِ ِل نُظمًا واتبع أحزابا وأنظمة تكفل الحرّية للناس، فمن شاء أطاع الله في بعض الأمر، ومن شاء عصاه، ومن شاء كفر وارتد، أو تجبرهم على الكفر والعصيان وتيسره لهم،

وهو التسليم برغبة الفرد أو المجتمع خارج إطار شرع الله، أو القبول ب
الفكر الآخر وإن لم يكن باعتناقه، كما تعنيه مذاهب الكفر العالمية،
وحرية الإعتقاد هي المذهب الرسمي للدولة والمجتمع.

وقد يخيّرون الناس بين شرع الله وشرائعهم، ويحتكمون إليهم في ذلك، حيث يكون رفضهم واستجابتهم للإسلام في إطار إسلامهم جميعا، ولا يكون مسلما من رضي أن يستشار في العمل بحكم الله أو بغيره، حتى وإن وافق على حكم الله، لأنه جعل رأيه مهيمنا على حكم الله بالقبول أو الترك.

إن من أسلم ليس حرًا أو مخيّرًا بين الإسلام أو الكفر، بل هو منقاد، وإلا لم يسلم لله، وإنما اتخذ هواه إلها، وقد علم هذا بالإضطرار من دين الإسلام.

وقد رضي البعض الآخر بهذا الوضع، واطمأنوا إلى هذا المذهب، واندمجوا في أهله وسارعوا فيهم، لأنّه يكفل لهم العمل ببعض شرائع ا لإسلام الفرعية، دون الإسلام لله كلية الذي يعني رفض هذا النظام الذي أقاموه، فهذا ينظر إليه الكثير بأنه تعدٍّ على الحرّيات دون عبادتهم للعباد.

فهم يريدونه إسلاما في إطار قواعد الحياة الجاهلية، ويواجهون الكفر ضمن أطره، وقالوا : هي مقتضيات العصر، ومن ذلك أنهم ينادون للإجتهاد في الدين، ثم يتطرّقون لتكييف الإسلام مع مذاهب الكفر ليوافقها، فلا يعاديه أهل الأرض ولا يعاديهم، لأنه يدعو إلى قيم وثوابت يؤمنون بها جميعا، فانضووا تحت هذه المبادئ وتآخوا فيها، وهو عين الكفر.

واتفقوا على المفهوم العلماني للإسلام، كما فعل الغربيون بنصرانيتهم والبوذيون ببوذيتهم، وصار للإسلام في هذه البلاد مجال محدّد من طرفهم كالمجال الذي تعيش فيه النصرانية عند أهلها، و التي أبعدوها عن الحياة العامة[1]، ويرون أن إصلاح دنياهم ليس إصلا حا لدينهم أو جزءًا منه، ولا يمتّ إليه بأية صلة، ولم يستمدّوا من الإس لام نظامه الذي ينتظم العلاقات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية

وغيرها من ميادين الحياة، فالحكم بما أنزل الله لا ينحصر في القضاء داخل المحاكم.

وشرع الله لا ينحصر في المأكل والمشرب والملبس فقط كما صاروا يعتقدون بتأثير من الفكر الغربي بعد الإحتلال، بل في وضع كل قانون تقوم عليه الحياة في الإجتماع والتربية والسياسة عند الحرب أو السلم وفي الإدارة والإقتصاد وغيرها، فلا يجوز الرجوع في تسييرها إلى نظام قائم يخالف نظام الإسلام في أصله أو في جانب من جوانبه، كما قال الله - تعالى - : « قُلْ إِنَّ صَلَا تِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلهِ رَبِّ العَالَمِينَ لا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ المُسْلِمِينَ» (الأنعام : *163/162*)، فالصلاة والنسك كغيرها من أمور الحياة لا يتعبّد بشيء منها غير الله، واتباع شرع الله وحده في هذه الميادين من معنى الإسلام له.

وتطبيق شرع الله والإنقياد له والتسليم به وحده فرض في العقائد والشرائع والأخلاق وغيرها، لا في الحكم فقط، فاتباع شرع الله أو شرع الطاغوت لا ينحصر في الفصل في الخصومات، بل في الخضوع والتسليم له في كل ما يشرّعه ويحكم به عملا أو اعتقادًا.

فمن وضع شرعا بعد شرع الله يكون قد وضع عقيدة غير عقيدة الإسلام، فعقيدة المسلم شريعة من عند الله وحده، وشرائعه الفرعية يجب الإعتقاد بها ليتحقق الإسلام، واتباع العقيدة والشريعة عبادة، وكلاهما دين،

وليس هناك حاجز أو افتراق بين الدين والدنيا، فدين المسلم ينظم حياته الدنيا ويصلحها، وأعمال المسلم الدنيوية عبادة لله.

ومن اتبع في أمور دنياه ومعاشه شريعة غير شريعة الله كان كمن اتبع في صلاته وصيامه شرائع أخرى، فلا يجوز اتباعهم في ذلك كما لا

1. «موجز تاريخ تجديد الدين وإحيائه وواقع المسلمين وسبيل النهوض بهم» للمودودي (*39*).

يجوز اتباعهم في هذا، والناس يظنّون أنّ الكفر هو العقائد والشعائر التي يؤديها أهل الملل الأخرى أمام أوثانهم، وهذا المعنى علماني لم يعرفوه قبل الغزو الأوربّي الأخير، فإن من اعتقد أنّ تسيير أمور الحياة لا دخل للإسلام فيها، ورفض الإحتكام إليه فيها، واعتقد أن اتباع غيره لا ينقض الإسلام فهو كافر، لأنه خالف معنى الإسلام.

إن دين الإسلام هو غير ما فهمه الناس حسب المنطق العلماني بأنه يعيش - دوما -على هامش الحياة، لا يقدّم ولا يؤخّر، ولا يشرف على تنظيم شؤون حياتهم الإقتصادية والسياسية وحتى الإجتماعية، فهي لا تعنيه، وليست من اختصاصه، ولا تدخل في دائرة عمله[1]، رغم ما في الكتاب والسنّة من شرائع، وهذا كقول الكفّار لنبيّهم، كما قال الله -تعالى- : « قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ» (هود : 87).

وإن الله - تعالى - يقول :« وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللهِ ذَلِكُمُ اللهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ» (الشورى : 10) فلم يحصر في الآية أمر الإختلاف في نطاق الشعائر التعبّدية بل أطلقه.

ثم قال : « ذَلِكُمُ اللهُ رَبِّي» أي هذا هو إلهي الذي أعبده، وهذه هي عبادته، وهذا هو توحيده في ألوهيته، لا ما تعتقدونه أنتم من أنّه يخلق الخلق ثم وجب أن يعتزلهم لا يدبّر أمورهم ولا ينظم علاقاتهم كما يرضى، بل يفوّض إليهم كل ذلك، ويكتفي بالصلوات، فإنه كما خلقهم فهو أعلم بهم وأولى بهم.

فهذا الإله الذي يؤمنون بأنه خلقهم ويؤدون له الصلوات ويدعونه لِمَ يتركون شرعه ويصنعون شرائع ومبادئ ونظريات ومذاهب تناقضه ويتّبعونها ؟ فإن مثلهم كمثل الذي صنع صنما بيده ثم سجد له، فالتشريع وتنظيم الحياة ممّا اختصّ به الله، فهو من معنى ألوهيته، كما أن تنظيم الكون وتدبيره وتسييره ممّا اختصّ به، قال - عزّ وجلّ - : « الحَمْدُ لِلهِ

1. أنظر - مثلا - «الديمقراطية أبدًا» لخالد محمد خالد (166).

الذِي خَلَقَ السّمَاوَاتِ وَالأ َرْضَ وَجَعَلَ الظّلُمَاتِ وَالنّورَ ثمّ الذِينَ كفَرُوا بِرَبّهِمْ يَعْدِلونَ» (الأنعام : *1*).

وعبادة المخلوقات لله أمر جُبلت عليه، فالكون كله يخضع لله وينقاد له، والإنس والجن كذلك، لكن جعل الله لهم شرعا آخر، وأمرهم بالخضوع له اختيارًا، ولذلك يترتب عليه الجزاء في الآخرة.

إن قول الله - تبارك وتعالى - : « أفَحُكمَ الجَاهِلِيّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكمًا لِقوْمٍ يُوْقِنُونَ» (المائدة : *50*) هو كقوله : « أفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أسْلمَ مَنْ فِي السّمَاوَاتِ وَالأرْضِ طوْعًا وَكرْهًا وَإِليْهِ يُرْجَعُونَ» (آل عمران: *83*).

و قول الله - عزّ وجلّ - : « أفَغَيْرَ اللهِ أبْتَغِي حَكمًا وَهُوَ الذِي أنْزَلَ إِليْكمُ الكِتَابَ مُفَصّلا ً» (الأنعام : *114*) هو كقوله : « قلْ أغَيْرَ اللهِ أبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُ كلّ شَيْءٍ» (الأنعام : *164*) فإن الله - تعالى - حصر الحكم في حكم واحد، كما حصر الدين في دين واحد، ونفى عن المسلم اتخاذ أحكام ومشرعين وأديان وأرباب من دون الله، وجعله من سمات المشركين الأساسية، واستنكره عليهم، فهي تؤدي نفس المعنى، وبعضها يفسّر بعضا.

وقال الله - تعالى - على لسان نبيّه يوسف - عليه السلام - : « إِنِ الحُكمُ إِلا ّ لِلهِ أمَرَ ألا ّ تعْبُدُوا إِلا ّ إِيّاهُ ذَلِكَ الدّينُ القيّمُ وَلَكِنّ أكْثَرَ النّاسِ لا َ يَعْلمُونَ» (يوسف : *40*)، فالحكم مما استأثر به - سبحانه وتعالى - دون عباده، سواء كان الحكم القدري أو الشرعي، فكلّ من شرّع بعد الله فقد اتّخذ نفسه إلهًا من دون الله.

وجعل الله حكم الناس بما أنزل عليهم عبادة، وأمر أن لا يعبد بها إلا هو، وهذا من معنى شهادة أن لا إله إلا الله، ثم أردفها بقوله : « ذَلِكَ الدّينُ القيّمُ » فهو الدّين المخالف لدين العلمانية وما يفهمه النّاس من معنى الدين.

فالدين يعني اتباع شرع ما اعتقادًا وعملا، وإن اعتقد في شرع الله وعمل بشرع الطاغوت دونه فهو على دين الطاغوت، ودين الله

وعمل ولا يثبت بأحدهما، لأنه سيختلط بدين الكفر عندها، فالكافر إذا أخذ بشيء من الإسلام لم يسلم لله تعالى، أما المسلم إذا أخذ بشيء من الكفر خرج من الإسلام.

وعدّ الله المشرّع الذي يسنّ للناس شرعا يخالف شرع الله أو الحاكم به طاغوتا كالمعبود بالسجود والدعاء، فقال - سبحانه وتعالى - : « ألَمْ تَرَ إلَى الذينَ يَزْعُمُونَ أنّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أنْ يَتَحَاكمُوا إلَى الطّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشّيْطَانُ أنْ يُضِلّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا» (النساء : 60).

فالتحاكم إلى الطاغوت ينافي الكفر به الذي هو شطر التوحيد، فلا يكون المرء موحّدًا إلا بتحقيق الكفر بالطاغوت، كما يقول - تعالى - : «فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالعُرْوَةِ الوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ » (البقرة : 256).

وهاتان الآيتان تفسّر إحداهما الأخرى، فمادام المرء يتحاكم إلى الطاغوت، أو يرضى به، أو يقبل الإنقياد لشرعه، فلن يكون مؤمنا ب الله ومتمسكا بالعروة الوثقى التي إذا تمسّك بها نجى، بل هو كافر مشرك بالله لعبادته الطاغوت دون الله وإيمانه به، وإن كان جاهلا بأن ذلك يناقض دين الله، وذاك أوّل من لا يستمسك بها لأنه لا يعرفها.

وعبادة الطاغوت بصورها هي التي جاء الأنبياء لإبطالها، لأنها تنقض التوحيد من أساسه، يقول الله - تعالى - : « وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلّ أُمّةٍ رَسُولًا أنِ اعْبُدُوا اللهَ وَاجْتَنِبُوا الطّاغُوتَ» (النحل : 36).

إن العبادة - كما قرّر الله - تسمّى عبادة وإن لم يعلم صاحبها بذلك، وإن معبوده طاغوت وإن لم يقل كقول الذي حاجّ إبراهيم في ربّه، كما ذكر الله - عزّ وجلّ - : « أنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ» (البقرة : 258)، فليس المعبود من يسمّيه عابده إلها بالضرورة، كحال اليونان والعرب قديما والنصارى.

فإنّ أكثر الكفر الذي اتفق عليه الناس في هذا العصر هو ممّا لا

يسمّونه عبادة، وأكثر طواغيتهم لا يسمّونها آلهة، ونظمهم وشرائعهم لا يسمّونها أديانا جهلا بمعنى الألوهية والدين والعبادة[1]، حسب العقيدة العلمانية التي تحرم الخضوع لله في غير الصلاة.

ولقد كان الناس في هذه الأمة في القرون الماضية يعبدون القبور، ويجهلون أن ذلك يناقض الإسلام لتعوّدهم عليه، ولكن يعقلون جيّدًا أن التحاكم إلى شرائع الكفار كفر، أما اليوم لما انتشر هذا الكفر بينهم وألفوه صاروا يتعجّبون إذا سمعوا أنه كفر بدين الله، واتضح في أذهانهم من جهة أخرى أن عبادة القبور كفر بالله لمّا ذهب عهدها.

وإن الكفار يعبدون الشيطان وهم لا يشعرون، ويتّخذونه إلها ولا يعلمون ذلك، كما قال الله - سبحانه وتعالى - : « أ لمْ أعْهَدْ إليْكمْ يَا بَنِي آدَمَ أنْ لا تعْبُدُوا الشيْطانَ إنهُ لكمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ » (يس : *60*)، وقال : « وَإنْ يَدْعُونَ إلا شيْطانًا مَرِيدًا» (النساء : *117*)، وقال : « وَمَنْ يَتخِذِ الشيْطانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللهِ فَقدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا» (النساء : *119*).

وهم لا يسجدون للشيطان، ولا يعتقدون أنّه معبودهم ووليّهم من دون الله، فالشّيطان طاغوت لأنه هو الداعي إلى الشرك والآمر به والمشرّع من دون الله لإغوائه الناس بإتيانه فيطيعونه، كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - أن الله - تعالى - يقول : « إني خلقت عبادي حنفاء، وأنّهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرّمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانًا» (رواه مسلم وأحمد).

ولم تكن الشياطين تشرّع للناس شرائعهم وإنّما تسوّل لهم فعل ذلك، وقال - سبحانه - : « أ فَرَأيْتَ مَنِ اتخَذَ إلهَهُ هَوَاهُ» (الجاثية : *23*) و الكفار لا يعتبرون أهواءهم آلهة ولكن هذا حكم الله.

وكل هذا الإتباع والطاعة في الكفر كالتشريع من دون الله هو شرك بالله وكفر به، والكفر والشرك سواء في الكتاب والسنة، فالمشرك كافر والكافر مشرك مع اختلاف المعنى لغة، كما قال الله - تعالى - :

1. «المصطلحات الأربعة في القرآن» للمودودي.

« وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا» (الكهف : *38/35*) إلى أن قال: « وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا» (الكهف : *42*).

فسمّى الله تكذيبه بالبعث كفرًا بالله وإن آمن بربوبيته، واعتبره شركا بالله وهو لم يعبد شيئا إلا هواه والشيطان، ومن استحلّ الحرام اتخذ هواه إلها، فهو كافر لتكذيبه الله ومشرك لاتباعه الهوى واتباعه الشيطان دون الله، فقد أشرك هواه وعقله وشيطانه أو غيره من الناس في اتخاذ ميزان غير ميزان الله، كما قال - عزّ وجلّ - : « وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ» (الأنعام : *121*).

وكذلك الملحد مشرك بالله، وهو على دين الإلحاد وإن لم يسمّه هو دينا، فكل مذهب يخالف الإسلام لله هو دين، وأهل الكتاب و المرتدّون والمنافقون كفّار مشركون بالله، إلا أن لهم صفات زائدة خاصة بهم.

والمتّبعون لشرع بعد شرع الله مشركون بالله عابدون لغيره، و المشرّعون لتلك الشرائع والحاكمون بها والداعون إليها والمفتون بجواز الحكم بها والتحاكم إليها في دين الله كلهم معبودون من دون الله باتباع الناس لهم، وقد اتخذوا أنفسهم شركاء لله فيما اختصّ به هو، ونصبوا أنفسهم أربابًا من دون الله بتحللهم من شرع الله، وصرفهم الناس عنه، وتحبيبهم في غيره.

والتحاكم إلى شرائعهم والعمل بها وحتّى الرضى بها عبادة لغير الله، تخرج المسلم من الإسلام، وتمنع الكافر من الإسلام حتى يدعها، فإن احتكم إلى شرع الله ولم يسلم به اعتقادًا فهو منافق، وإن سلم

بحكمه ورضي ولم يتبعه عملا فاحتكم إلى غيره فهو كافر أيضا.

وكلّ من يحتكم إليه الناس ويرجعون إليه فيما شجر بينهم من خصومات في حياتهم اليومية ويتّخذون حكمه فصلا بينهم فلا يرجع في حكمه بينهم إلى شرع الله ولا يراعي موافقته أو لا يلتفت إليه أصلا مع علمه بمخالفته له، بل يرجع إلى شرع آخر يتخذه مصدرًا ومعيارًا فهو طاغوت معبود من دون الله.

والإحتكام إلى الطاغوت هو الإحتكام إليه أو إلى شرعه، والإحتكام إلى الله هو الإحتكام إلى شرعه، وقد يكون الطاغوت فقيها يحرّف أحكام دين الله على علم منه بأنه يخالف شرع الله، وينسب أحكامه إلى الله أو لا ينسبها فهو طاغوت على كل حال.

لقد جعل الله - سبحانه - لنفسه الإستئثار بالألوهية، وأمر أن يعبد بدعائه وحده والتحاكم إليه وحده، فقال : « فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أحَدًا» (الجن: *18*) وقال : « إنِ الحُكْمُ إلا لِلهِ» (يوسف: *40*) فمن ادّعى هاتين العبادتين لنفسه فقد صيّر نفسه معبودًا مع الله، ومن قدّمهما لغير الله فقد عبد الطاغوت وأشركه وسوّاه بربّ العالمين.

و كما قال - تعالى - : « وَقَالَ الذِينَ أشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرّمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ» (النحل : *35*) فتحريمهم الذي لم ينسبوه إلى الله هو ممّا كفروا به واختصّوا به دون المسلمين.

وليس الكفر في التشريع تبديل الصلاة والصيام فقط، فشرائع الحياة اليومية كشعائر الدين، وقد أمرنا بالإحتكام إلى الله وحده فيها ، ولا يكون الإسلام لله في هذه الشعائر فقط أما أمور الحياة الأخرى فيستسلم الناس فيها لغير الله منصرفين عن شرعه، وإن قال المشرع أو المتحاكم إليه أن شرعه ليس دينا بل دنيا فقط، فقد دخل في دين آخر، لأن الله سمّاه دينا وإن لم يسمّه هو كذلك، كما سمّاه معبودًا وطاغوتا وإن لم يقرّ هو بذلك.

ولذا شرع الله الحدود، وشرع في السياسة والإقتصاد والإجتماع ، فهي من دين الله ونوع من عبادته، فقال - مثلا - : « إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ القَيِّمُ فَلا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ» (التوبة : 36).

وقال عمّن غيّر شرع الله فيها : « إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللهُ فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللهُ زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ وَاللهُ لا يَهْدِي القَوْمَ الكَافِرِينَ» (التوبة : 37).

وقال الله - سبحانه وتعالى - في وجوب إقامة الحدود على من وجبت في حقه : « وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللهِ» (النور : 2) فسمّى ما شرعه من عقوبات دينا يدين به المسلم ربّه.

وقال عن يوسف - عليه السلام - لما أخذ أخاه : « مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ المَلِكِ إِلا أَنْ يَشَاءَ اللهُ» (يوسف : 76)، ودين الملك الذي يمنع ذلك هو شرعه وقانونه الذي يسيّر الحياة الإجتماعية في معاقبة السارق.

وقال : « أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللهُ» (الشورى : 21)، فكل من شرع دون أن يرجع إلى شرع الله ليستمدّ منه فقد شرّع دينا، وكلّ من اتبعه فقد اتبع من دون الله وليا، قال الله - تعالى - : « اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ» (الأعراف : 3).

فقد أنزل الله للمسلمين شرعا فهم يعبدونه باتباعه، ومتى تخلوا عنه وصنعوا لأنفسهم شرعا آخر فقد صنعوا لأنفسهم دينا يعبدون به العباد، ولم يدينوا دين الحق.

والحكم بما أنزل الله لا يفسّر بمعنى حكم البشر نيابة عن الله، حيث تكون أحكامهم كأنها صادرة عن الله، وإنما هو اتباع ما شرعه و العمل به والرجوع إليه وحده، حتى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم تكن

أحكامه بين الناس كأحكام الله، لأنه لا يعلم الغيب، فقد يخطئ في الحكم، وهو يجتهد في فهم القضايا والبتّ فيها حسب شرع الله.

كما قال - صلى الله عليه وسلم - : « إنكم تختصمون إليّ ولعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجّته من بعض، وإنّما أقضي بنحو ممّا أسمع، فمن قضيت له من حقّ أخيه شيئا فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار» (رواه البخاري ومسلم ومالك وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه).

وعن بريدة بن الحصين - رضي الله عنه - : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا أمّر أميرًا على جيش أو سرية أوصاه : «... وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا» (رواه مسلم وأبو داود) أي يستسلمون على أن يحكم فيهم بما أراد، فله أن يعفو عنهم أو يعاقبهم اجتهادا مع عدم مخالفته ما أنزل الله أصلا، كما فعل يهود بني قريضة عندما نزلوا على حكم سعد بن معاذ.

ولا يدخل في نطاق الإحتكام إلى الطاغوت الشكوى أو الإستعانة بالمشرك لدفع ظلم أو لرد حق أو التوقف عند قول الشاهد الكافر أو استنصاحه أو استفساره، وهذا أمر ظاهر، ولكن الإحتكام إلى الطاغوت والإيمان به هو الإختصام إليه أو القبول بالخضوع له أو اتباع حكمه واتخاذه مقياسا وفصلا إعراضا عن حكم الله.

ولا يدخل في معنى التشريع من دون الله و تغيير أحكامه امتناع الإنسان عن شيء، أو التزامه بشيء ما، كما أراد بعض الصحابة أن يحرم على نفسه اللحم تزهدا فأنزل الله - تعالى - : « يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا لا تُحَرِّمُوا طِيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكُمْ » (المائدة : 87) فخاطبهم باسم الإ يمان.

أو كتحريم النبي - صلى الله عليه وسلم - نساءه، وتحريم يعقوب -عليه الصلاة والسلام - بعض المآكل كنذر على نفسه[1]، فهذا لم يحرم ما أحله الله مبدئيا على نفسه وعلى الناس، ولم يغير حكمه، و لم يعتقد في غيره، وكذلك المبتدع لم يقصد الإستدراك على الشرع أو مخالفته، إنما ظن أنه يجوز وضع عبادة لله وأنها سنة حسنة.

إننا مأمورون بالحكم بشرع الله ثم العدل في الحكم وتنفيذه على الناس جميعا، وما تركه الحكام الآن هو الحكم بشرع الله لا العدل فقط، وهم كفّار وإن قسموا بالسوية وعدلوا بين الرعية، وهم مؤاخذون على نسخهم شرع الله بشرائعهم وتنكرهم له أوّلا قبل ظلمهم النّاس.

فواجب التفريق بين قول الله - تعالى - : « وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالقِسْطِ » (المائدة : 42) وهو العدل وقوله : « وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ » (المائدة : 49).

ومن يحكم بما أنزل الله قد يظلم أحيانا ولا يعدل بين النّاس، ولو تحاكم أحد إلى شرع الله وآخر إلى شرع الطاغوت وتشابه الحكمان لكان هذا الأخير كافرًا، مع أن الحكم عدل.

ومن حكم بشرع الله أحيانا وبشرع الطاغوت أحيانا أخرى فقد أشرك بالله، كما نرى المشركين يستمدّون من شرع الله ويحاولون تطبيق الشريعة، فيجب أن يحكّم شرع الله وحده لأنه من معنى عبادة

الله وحده ومعنى شهادة أن لا إله إلا الله.

وقولهم : إننا ننتقل من الحكم بالشرائع الوضعية إلى الحكم بالشريعة ا لإسلامية شيئا فشيئا، كقول من يقول من عبدة الأوثان : إننا ندع الشرك بالله شيئا فشيئا كالطواف ثم الدعاء ثم غيره إلى أن ندع عبادتها كلها، ثم

1. «أحكام القرآن» للجصاص (*19/2*).

يبقوا على اعتقادهم في أنهم مسلمون من قبل ومن بعد.

فإن ملك المغول "جنكيز خان" الذي أنشأ دستوره المسمى بـ الياسق عوضا عن الأعراف كان كافرًا باستمداده بعض شرائع الإسلام وخلطه لها مع شرعه في دستوره، لأنّ ذلك كله من الشّرك بالله، فقد جعل نفسه شريكا مع الله وندًا له، تعالى الله عن ذلك.

كما يفعل المشرّعون المنتسبون إلى المسلمين في هذا العصر، إذ يأخذون من شرع الله وشرائعهم وشرائع الأوربّيين، ويخلطون الكلّ في قالب واحد، ويقولون بأن الشريعة الإسلامية هي مصدر القانون، وفي ذلك يقول الله - تعالى - : « وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلا أُولَئِكَ هُمُ الكافِرُونَ حَقًّا» (النساء : *151/150*).

وحتى الأوربّيون عندما استوطنوا هذه البلاد قد أقرّوا بعض شرائع الإسلام كالقوانين المتعلقة بالعلاقات العائلية، ولمّا خرجوا بقيت على حالها، ومنهم من زاد عليها ومنهم من أنقص مسايرة لتغيّر مجتمعاتهم خارج دين الإسلام وشرائعه، فاتخذوا دساتير تهيمن على شرع الله، وتسمح بالإحتكام إلى جانب منه دون جانب[1]، إذ لها السيادة المطلقة، فهم كفار وإن اتبعوا ما أنزل الله في بعض جوانبه كالمواريث والزواج وشرائع أخرى من صلاة وصيام وحجّ، ولو كانوا يؤمنون بالله وحده لاحتكموا إليه وحده في كل شيء ولم يجعلوا له شريكا في الحكم.

ولقد كان العرب قديما واليهود والنصارى يحرّفون شرائع الله ويدعون البعض مما يناسبهم ويرضونه أو لا يستطيعون تحريفه،

فيحتكمون إليه ويعملون به، ولم يكونوا بذلك مسلمين، بل هو كفر منهم بالله تعالى، فقد بدّلوا - مثلا - حكم الرجم الذي جاء في التوراة بعقوبة التحميم والجلد والتشهير، واتفقوا على ذلك ورضوا به، وهو باق في كتابهم كما أنزل.

فلمّا احتكم اليهود إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - في شأن اليهودي واليهودية اللذين وجب عليهما الحدّ قال لهم : ما تجدون في التوراة في شأن الرجم ؟ قالوا : نفضحهم ويجلدون، فأمرهم رسول الله - صلى الله

1.أنظر - مثلا - «مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني المصري» للسنهوري (*159/1*).

عليه وسلم - بإحضار التوراة، فلما جاؤوا بها وجعلوا يقرؤونها ويكتمون آية الرجم التي فيها، ووضع عبد الله بن صوريا يده على آية الرجم وقرأ ما قبلها وما بعدها، فأمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - برجمهما وقال : « اللهم إني أوّل من أحيى أمرك إذ أماتوه » (رواه البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود ومالك) فلم يعطّلوا حكم الله فقط اتباعا للهوى، بل شرعوا في مكانه شرعا عوّضوه به، فحكم الله بكفرهم.

والكفر في الإحتكام ليس كتابة أحكام أخرى في المصحف، ولا في كتابة غيره فحسب، بل بمجرّد الإعتقاد في صحة ذلك الشرع أو الإحتكام إليه أو عدم الكفر به، فتغيير كلام الله كفر مستقل، وكذا نسبة الكفر إلى الله كفر مستقل، ولا ينحصر الكفر فيه فقط.

كما كانت شرائع العرب المتفقين عليها قبل الإسلام التي نسبوها إلى دين الله، إذ يقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « رأيت عمرو بن عامر بن لحي الخزاعي يجرّ قصبه في النار وكان أوّل من سيّب السوائب » (رواه البخاري ومسلم وأحمد) وفي رواية مسلم : « وبحّر البحيرة وغيّر دين إسماعيل » فاتبعه الناس بغير هدى من الله.

والحد المستبدل بالرجم لم يكتبوه في التوراة، بل اتفقوا عليه وقبلوا العمل به، وهذا كفر بالله، وإن لم يحدث أن طبّقوه ولو مرّة

واحدة لعدم اهتمامهم به، فهو لا يشكل كل جوانب حياتهم، وهذا ككل الشرائع والقوانين يرجعون إليها إذا لزم الأمر فقط، كما أن عابدي الأ وثان الذين دعاهم النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يكونوا يعكفون عليها ليلا ونهارًا، بل في أوقات قليلة، وكثير منهم من لا يهتمّ بها ولكنّه لا يكفر بعبادتها.

وسواء في شرائعهم ما شرعه عباقرة المشرّعين لتنظيم حياتهم أو أحكام الكهّان وشيوخ القبائل فكلها مخالفة لشرع الله، وهي من حكم الجاهلية، لأنها تشريع مخلوق لمخلوق بغير إذن من الله.

إن الحاكم المسلم يقضي بشرع الله أساسا، سواء كان سلطانًا أو واليا أو قائدًا أو قاضيا أو شخصا عاديا احتكم إليه الناس في خلاف أو خصومة، ثم إن هذا الحاكم المسلم قد يجور عن الهدى ويتّبع الهوى ، فيخالف الكتاب والسنة، فقد يحكم للظالم على المظلوم، وقد يعاقب البعيد ويسقط الحدّ عن القريب وغير ذلك.

وهذا مثل الذي قال فيه النبي - صلى الله عليه وسلم - : « القضاة ثلاثة : قاضيان في النار وقاض في الجنّة، فرجل علم الحق وقضى بخ لافه فهو في النار، ورجل قضى بين الناس على جهل، ورجل علم الحق وقضى به فهو في الجنّة » (رواه أبو داود وابن ماجه بسند حسن).

وهؤلاء القضاة الثلاثة مسلمون شرعهم هو شرع الله، لكن خالفه بعضهم هوى، فهم من عصاة المسلمين لا يخلدون في النار، ولولا ذلك لما دخل الجنّة ثالثهم بمخالفتهم في العلم بالحق ومتابعته.

والحاكم الجاهل هو المتعمّد مع علمه أنه جاهل، لا المجتهد المخطئ الذي قد يجهل أو ينسى، فهو مأجور على اجتهاده غير موزور على خطئه، قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر، وإذا اجتهد فأصاب فله أجران » (رواه البخاري ومسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه).

وقد يكثر أمثال هؤلاء الحكام العصاة من مخالفة أحكام الكتاب

والسنة وهم مع ذلك مسلمون غير كفّار، لأن من خالف أوامر الله ونواهيه التي ليست من أصل الدين الذي يتحقّق به الإسلام فهو مسلم عاص لا يخرج من دائرة الإسلام، فهو مقرّ بالمعصية وإن حكم بغير ما أنزل الله من أحكام، فإنه حكم عمليا بعدوله عن العمل بما أنزل الله، فهذه قضية لا دخل للإيمان والكفر فيها.

كما أن شارب الخمر حكم عمليا بغير ما أنزل الله، ولكنه حكم بما أنزل الله اعتقادًا بإيمانه به، فعقابه يكون في إطار كونه مسلما، وقد تناله مغفرة الله، وعصيانه هذا استحلال عمليّ لا يخرج من الإسلام، لا كالإستحلال القلبي.

لكن هذه المصطلحات المذكورة من الحكم والكفر والإستحلال العمليّ والحكم والكفر والإستحلال الإعتقادي قد يراد بها الخلط و التمويه لجعل حكم الأمرين سواء في أنّهما غير مخرجين من الإسلام، كما فعل بالمقابل من ساووا بينهما، واعتبروهما مخرجين من الإسلام.

وإن الحاكم العاصي إذا ترك أحكام الكتاب والسنة كلها، واتبع هواه تملقا لسلطان أو خوفا من العزل مثلا، فهو من العصاة المكثرين من الذنوب والكبائر الذين لا يدعون ذنبا إلا أتوه، وهم مع ذلك مسلمون، ويعاقبون بقدر ما أتوه، فهم يعتقدون أنهم أتوا معصية تستحقّ العقوبة ولم يستحلوا شيئا منها، لكنهم تواكلوا على مغفرة الله ورحمته، وقد لا يتوب أحدهم من ذنبه ذلك.

والترك الكلي لشرائع الإسلام الفرعية لا يقع، ولم يتركوها وهم كفار، فما بالك بالمسلمين كأفراد أو كأمّة ؟ ولم يحدّد الله - عزّ وجلّ - نسبة الترك فهو مطلق فمقل ومكثر.

وهذا الحاكم العاصي مثله كمثل المحتكم الذي يعلم أن شرع الله يعطي الحق لخصمه، لكنّه يودّ أن يكون له الحقّ كحقّ الميراث مث لا، أو من يستحقّ إقامة الحدّ عليه، فيعمل على ترك الحدّ الذي أوجبه الله عليه، أو غيره ممن يشفع له، فهذه معصية لله.

كما جاء عن عائشة - رضي الله عنها - أن قريشا أهمّهم شأن

المخزومية التي سرقت فقالوا : من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالوا : ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حبّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فكلمه أسامة فقال : « أتشفع في حدّ من حدود الله ؟» ثم قام فخطب، ثم قال : « إنما هلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحدّ، وأيم الله لو أنّ فاطمة بنت محمّد سرقت لقطعت يدها» (رواه البخاري ومسلم ومالك وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه).

ولم يكن أسامة وأصحابه بطلبهم ترك الحدّ كفارًا، ولم يكفر الذين من قبلنا كبني إسرائيل أو غيرهم بترك الحدود، لأنّ ذلك معصية تنافي الطاعة، وتنافي العدل لا الإسلام.

فهذا كله حكم عمليّ بغير ما أنزل الله، وهذا في فروع الدين فقط، فمن خالف شيئا منها فقد خرج بعمله عن شرع الإسلام في ذلك الأمر، وهذا الترك العمليّ لما أنزل الله من شرائع الدين يعتبر كفرًا عمليا أصغر أو كفرًا مجازيا، لأن الله - تعالى - سماه كفرًا فقال : « وَمَنْ لمْ يَحْكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ فَأولئِكَ هُمُ الكافِرُونَ» (المائدة : *44*)، فقد أطلق ما يكون كفرًا من الحكم بغير ما أنزل فيمن تركه هوى مع الإ عتقاد به ومن تركه استحلالا لتركه، وهو ترك الإيمان به، وهذا هو الكفر المنافي للإسلام، أمّا الأوّل فلا ينفي الإسلام وإنما ينفي اكتمال ا لإيمان.

وهذا الكفر الأصغر ذنب كسائر الذنوب من جهة أنّه لا يخرج من ا لإسلام مثلها، وهو أكبر منها لورود التشديد فيه وتخصيصه به أكثر من الذنوب الأخرى، فترك الحكم بما أنزل الله لرشوة أكبر من الرشوة.

وكلمة الكفر والشرك لا تعني الخروج من الإسلام دائما، كما في بعض المواضع المحدّدة في الكتاب والسنة كاستثناء، فمن ذلك ما ورد أنه كفر أو شرك، كقتل المسلم وترك الصلاة وتعطيل أحكام الشرع و الرياء والحلف بغير الله وتكفير المسلم دون كفر منه والرّقى والتمائم

والتولة والنياحة على الميت والطعن في النسب والتبرّء منه وإتيان الكاهن والتنجيم والسحر وردّ إنزال المطر إلى النوء وشهادة الزور وكفران الإحسان والعشير.

ومثله ما ورد أنه من النفاق كالكذب والخيانة والغدر والفجور.

وما ورد أن صاحبها غير مؤمن أو مسلم كإذاية المسلمين باليد أو اللسان أو محبّة شيء فوق محبّة النبي - صلى الله عليه وسلم - و البخل على الجار وابتغاء المرء الخير لنفسه أكثر من أخيه وترك الحياء، وما يضادّها فهو من الإسلام والإيمان كإطعام الطعام وقراءة السلام.

ومنه ما ورد أنه جاهلية أو أن صاحبها قد خلع ربقة الإسلام من عنقه كتعيير المسلم والتبرّج ومناصرة العصبية والخروج من طاعة ا لأمير.

ومنه ما ورد أن صاحبها ليس منا كحمل السلاح على المسلمين و الغش ولطم الخدود وشقّ الجيوب وعدم إجلال الكبير ورحمة الصغير.

ومنه ما ورد أن فاعله لا يدخل الجنّة كقاتل المعاهد وجند الظالمين والنساء المائلات المميلات والنمّام ومدمن الخمر وقاطع الرحم والعاقّ والديّوث والداعي بدعوى الجاهلية وغير ذلك.

فكلّ هذه المعاصي - وأمثالها - لا تخرج المسلم من الإسلام إن أتاها جاهلا أو عالما، فلا تتعلق بالتوحيد ولا بمقتضياته ولوازمه التي يتعلق الدخول في الإسلام بمعرفتها، فسمّاها النبي - صلى الله عليه وسلم - بالكفر والشرك لكن لم يكفّر فاعلها، ونحن نسمّيها كما سمّاها النبي صلى الله عليه وسلم، ونرتب عليها ما رتبه عليها في الدنيا والآ خرة، من أنّ فاعليها لا يخرجون من الإسلام إلى الكفر، كما ثبت في نصوص أخرى، ويدخلون الجنة فلا يخلدون في النار إن دخلوها، وقد يغفر الله لهم.

وهي كفر وشرك ونفاق وجاهلية لأنّها من أعمال الكفار و

المنافقين، وإذا أتاها المسلم أخذ بصفة من صفاتهم، ولكنّه يبقى مسلما ، وهي لزجر المسلمين عن تعاطيها، والتغليظ عليهم في أمرها، وحماية التوحيد من أفعال أهل الجاهلية، كما أن بعض ما سمّي بأركان الإسلام وشعب الإيمان لا تدخل في الإسلام دون التوحيد.

فهناك ما سمّي كفرًا وهو تحت درجة الكفر المقابل للإيمان والإ سلام، وهناك شرك دون الشرك المقابل للتوحيد، وهناك نفاق أخفّ من النفاق المقابل للإعتقاد والتصديق القلبي، والكفر الأصغر ينفي عن صاحبه استكمال الإيمان، لأنه يتعلق بالمجال الذي يزيد وينقص من ا لإيمان، وهو كفر مجازيّ بالنسبة إلى ما يتعلق بالتصديق الثابت عند كلّ مؤمن، والذي ينفيه الكفر الحقيقي.

ولا يجوز - من جهة أخرى - الإستدلال بها على جواز إسلام من جهل التوحيد ومقتضياته وأتى الشرك والكفر الأكبر المخرج من الإس لام، كما يفعل الذين يتغنّون دائما بأن هناك كفرًا دون كفر أو جاهلية دون جاهلية تلاعبا بالألفاظ وتحريفا للمعاني.

فيخلطون الكفر العملي الأصغر من إتيان الكاهن وترك الصلاة بـ الكفر الأكبر كدعاء غير الله والتولّي عن شرع الله إلى شرع آخر، ولا يعتبرونه كفرًا اعتقاديا إلا باستحلاله قلبيا، والعمل إذا كان من الأمور الفرعية فلا يتعلق بمخالفة أمر الله فيه كفر اعتقاديّ، وإنما ذلك عند استحلاله، والكفر الأكبر إذا كان فعلا أو قولا لا يسمّى كفرًا عمليًا دون ا لإعتقادي، وإنما الكفر العملي هو الأصغر غير المخرج من الإسلام، فمقصود السلف من الأعمال هو الفروع.

فهذه المصطلحات يجب ألا تخرج عن معناها الذي وضعت على أساسه، ولا يصحّ التوسّع فيها على حساب جوانب أخرى من الدين، فهذا التوسّع إنّما هو سبب مباشر لتحريف الدين، ويجب التخلي عنها إن أدت إلى غموض وتعقيد ينافي بساطة الدين.

وقد عرفنا ما يترتب على جاهل الشرك الذي يناقض التوحيد من جاهل هذه النواهي، فنواقض الإسلام هي عبادة غير الله وما يتبعها

ويتفرّع عنها من مكفّرات، وضابطها هو الخروج من التوحيد ومقتضياته ممّا لا يستقيم الإسلام لله دونه.

وقد خاطب الرسول - صلى الله عليه وسلم - بهذا الكلام أناسا عرفوا التوحيد حقيقة، وعرفوا الأصل من الفرع، ففهموا مقاصده ببساطة، وجهل هذا المتأخّرون لأنهم أرادوا أن يفهموا هذا الكفر الأ صغر والمتشابه الذي يحلّون به الكفر قبل معرفتهم بما عرفه الأوّلون وعملوا به أوّلا.

وهذه النصوص إذا كان لها وجه من التأويل حملت عليه، كحملها على حالة الإستحلال أو تعدّد طبقات النار أو قبل الشفاعة، كما ثبت في نصوص أخرى أن النار محرّمة على الموحّد، وهي النار التي يخلد فيها الكفار فقط، وإلا نتوقّف عندها، ولا نجادل فيها لورود النهي عن ذلك،

وتفهم كما تلقاها الصحابة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وعمل بها

بينهم، وهذا هو المطلوب من المسلم ولا يتعدّاه[1].

إن الحاكم المسلم إذا ترك الحكم بما أنزل الله عصيانا دون استحلال ينطبق عليه قول الله-تعالى-:«وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ» (المائدة : *45*) لظلمه في حكمه ذاك، وينطبق عليه قوله - تعالى-:« وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ» (المائدة: *47*) لفسقه.

مع أنه شارك الكافر في هاتين الصفتين، لأن كل من لا يحكم بما أنزل الله كفرًا به فهو ظالم وفاسق، لقول الله - عزّ وجلّ - :« وَالكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ» (البقرة : *254*) وقال : « وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ» (النور : *55*)، وهذا الفسق والظلم يعني الكفر المخرج من الإسلام،فهناك فسق وظلم لا يخرج من الإسلام تحت هذا ودونه.

فالكفر في ترك الحكم بما أنزل الله يحمل المعنيين، وهما هذا الأ صغر أو العمليّ، والآخر كفر أكبر مخرج من الإسلام لأنه مناقض له، وهو كفر اعتقادي لأنّه اعتقاد في القلب، فهو يرى أن حكمه بما أنزل

الله غير واجب، ويحلّ تركه، أو أنّ له الإختيار إن شاء حكم به وإن شاء تركه، أو أنه محقّ في العدول عنه، أو أن حكمه بغير حكم الله صحيح وعدل وجائز في نظره، أو يرى ما حرّمه الله حلالا أو العكس، وإن كان حكما واحدًا فقط.

وكل هذا وهو يحكم بما أنزل الله عموما بحكم إسلامه، فيرتدّ بهذا وينطبق عليه الكفر الأكبر والظلم والفسق جميعا، ومثل هذه الحا لات نادرة الوجود بين الناس.

وهذا الإعتقاد كفر وإن حكم صاحبه عملا بما أنزل الله، لأنه يناقض الإيمان ويهدمه، فهو تكذيب لله كالتكذيب باليوم الآخر أو غيره، وإن ادّعى أن ما حكم به هوى هو قانون الله على علم فقد أضاف كفرًا آخر فوق كفره، لكذبه على الله.

1. أنظر - مثلا - «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد» لعبد الرحمن بن حسن (*320*).

أما الذين يتبنّون شرائع وقوانين تلغي شرع الله وقانونه يحتكمون إليها مع سبق الإصرار فقد غيّروا حكم الله وكفروا به، ولا يصحّ في دين الله القول فيهم بأنهم ما داموا لا يستحلون ذلك ويرون أن شرع الله أعدل وأفضل فإنهم لم يكفروا، وإنما هم مسلمون عصاة، وأن اتباعهم شرائع الطاغوت كفر أصغر عمليّ، فالعمل هنا هو الكفر بذاته لأنه مخرج من الإسلام.

ولا دخل لنظرة ذلك الكافر إلى كفره، فلا يصحّ أن يقال بأنه ما دام لا يستحلّ هذا التشريع ولا يراه جائزًا فهو كفر دون الكفر الأكبر المناقض للإسلام، فهذا المعنى يصحّ في المسلم الذي يخالف ما أنزل الله هوى دون اعتقاد ودون تعويض شرع الله بشرع آخر يضاهيه ويخالفه، فيحلّ ما حرّم ويحرّم ما أحلّ، ويقرّ ما أنكر وينكر ما أقرّ.

وهناك فرق بين من يحتكم إلى من يحكم بشرع الله وحده أساسا ويظلم أحيانا ومن يحتكم إلى من يحكم بشرع آخر عوضا عن شرع الله، وإن من يرض بحكم حاكم عاص فهو مسلم عاص مثله، ومن يرض بحكم مستبدل بشرع الله فهو مستبدل أيضا مؤمن بـ

الطاغوت، فهذا ليس كالأوّل، فقد اتخذ شريكا لله وربّا يحتكم إلى دينه، وهذا ليس ظلما أو فسقا فقط، بل هو الكفر المخرج من الإسلام، الذي يصحّ في أهله أوصاف الكفر والظلم والفسق المذكورة في الآ يات.

فهذه الآيات نزلت في حالة كهذه، وهي الإستبدال لا العصيان الذي يأتيه المسلمون أحيانا حكاما ومحكومين، كما قد حصل بالفعل بين المسلمين، فقد نزلت في اليهود والنصارى لإحلالهم شرائع صنعتها الأهواء محلّ شرع الله، لا لمخالفتهم شرع الله ميلا إلى الهوى فقط.

ولمّا كان قوله - عزّ وجلّ -: « وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ» جاء مطلقا اشتبه على البعض ذلك، فساووا بين من احتكم إلى شرع آخر ومن خالف في حكمه حكم الله هوى من المسلمين.

وقالوا عن بعض حكام المسلمين-لا سيما منذ عهد الأمويين فما بعد- أنهم كفار ما داموا قد يحكمون أحيانا بغير ما أنزل الله، ولم يفرّقوا بين حالتهم وحالة اليهود والنصارى الذين اتخذوا شرعا آخر غير شرع الله يحكمون به، وهؤلاء هم الخوارج، ولم يفرّقوا بين الكفر الأصغر والكفر الأكبر، لأن كل من أذنب قد حكم بغير ما أنزل الله، فهو كافر - عندهم - وإن لم يستحله[1].

فردّ عليهم علماء السلف كلهم من الصحابة والتّابعين بأن الآية لا تعني هذا المعنى، لانتفاء وجه الشبه وعلة القياس بين الحالتين، فلا يحكم على هذه الحالة التي لم تنزل الآية فيها بما حكم على الأولى، فليس عصاة المسلمين بمستبدلين بشرع الله شرعا آخر.

ولكن لما حدث كما حدث في سبب نزول الآية، فاستبدل الناس اليوم بشرع الله شرائع من عندهم ما أنزل الله بها عليهم من سلطان ولا برهان، كما فعل اليهود والنصارى انطبق عليهم ما انطبق على هؤلاء، ولزمهم ما لزم هؤلاء من الحكم والوعيد، فالأحكام تدور حسب عللها، والآية لم تختص باليهود والنصارى، وإنّما بكل من فعل فعلهم سواء بسواء[2]، فاللفظ العام هو على عمومه حتى ترد دلالة الخصوص.

وقد قال الله عن اليهود لما أرادوا التحاكم إلى النبي- صلى الله

عليه وسلم - وتركوا ما في التوراة من حكم الله الذي لم يحرّف بعد : « وَكَيْفَ يُحـ كِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّـ وراةُ فِيهَا حُكْمُ اللهِ ثمّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالمُؤْمِنِينَ» (المائدة : *43*) هذا مع أن الكثير من كتابهم محرّف، وهذه الأمة لا زال كتابها صحيحا لم يتغير.

فنفى عنهم الإيمان بمجرّد توليهم عن حد الرجم وإصدارهم حدًّا وضعيا، وإن لم يجحدوا به ولم يدّعوا أن قانونهم من عند الله، لأنه في كتابهم لم يحرفوه، وإن كذب بعضهم على النبي - صلى الله عليه وسلم - فقد اعترف أحدهم فقال : « نجده الرجم، ولكنه كثر في أشرافنا، فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه، وإذا أخذنا الوضيع أقمنا عليه الحد، قلنا : تعالوا، فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف و الوضيع، فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم » (رواه مسلم)، ولم يكفروا بتعطيلهم له أحيانا حتى

---

1. أنظر - مثلا - «البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي (*493/3*).
2. أنظر - مثلا - «في ظلال القرآن» لسيد قطب (*382/1*).

شرّعوا حدًّا آخر، رغم أنهم أرادوا به الإنصاف والمساواة، فما بالك بشرع لا يعاقب أصلا ويعتبر الناس أحرارًا في ذلك ؟

فلا ينطبق على حكام اليوم المشرّعين من دون الله والمحتكمين إليهم ما ينطبق على بعض حكام المسلمين الأوّلين الذين انحرفوا عن الحكم بما أنزل الله في بعض القضايا، فالآية لم تنزل في قوم كهؤلاء، ولم يكفر المسلمون لما احتكموا إلى هؤلاء، أو رضوا بعصيانهم أحيانا، فهذا ليس كفرًا، ولذلك اعتبروهم من أولي أمرهم وبايعوهم وصلّوا وراءهم، وإن ثاروا عليهم أحيانا فلأنهم جانبوا العدل وظلموا لا لأنهم كفار.

ولكن الكثير اليوم استدلّوا بما قاله علماء السلف في حالة ليست كحالتنا، وفي قوم لم يفعلوا كما فعل قوم هذا الزمان، وقاسوا على أقوالهم بل نقلوها حرفيا، فقالوا مثل قولهم بأن الآية على غير إطلاقها وظاهرها وأن فعل الحكام والمحتكمين إليهم اليوم كفر دون كفر إذا لم يستجيزوا ويستحلوا الحكم بقوانينهم التي صنعوها[1].

وكأن هذه الآية الوحيدة في القرآن التي يقرّر الله - سبحانه وتعالى - فيها كفر المتّبعين لشرائع الطاغوت، ويوجب فيها الإحتكام إليه وحده

لمن أراد أن يكون مسلما.

لقد كان العلماء يتكلمون عن أهل الهوى من حكّام زمانهم الذي عاشوا فيه مسلمهم وكافرهم[1]، فحتى بعد أن كفرت الأمّة برمّتها لم تعرف شريعة غير شريعة الله تحكم بها دولهم، فكانوا يحكمون - أساسا - بشرع الله، ولا يقبلون بغيره شرعا ظاهرًا مخالفا لشرع الله، ولا يعرفونه أصلا، باستثناء شرائع بعض البدو والتتار الذين تسمّوا بـ المسلمين، وحتى الغزاة الأوربيون لم يستطيعوا استبدال شرائعهم بشرع الله إلا بالتدرّج.

فاستدلّـوا بعد ذلك على أن هذا الإستبدال كفر عملي أيضا لا كفـرًا

1. أنظر - مثلا - «فتاوى الألباني ومقارنتها بفتاوى العلماء» لعكاشة عبد المنان (274-580) و «مجموع الفتاوى» لابن باز (416/3).

اعتقاديا، وعلماء السلف لم يتكلموا عن هذا لأن التشريع من دون الله لم يحدث في عصرهم فلم يكن مسألة مطروحة، ولم يكونوا يتصورون وقوعه من المسلمين مع ادعائهم الإسلام في نفس الوقت، وإنما رأوا أنه من عمل اليهود والنصارى وغيرهم، ولم يقع في الواقع من هذه الأمة ولا من اليهود والنصارى إلا بعد كفرهم.

وليس المطلوب اليوم العمل بالشريعة الإسلامية فقط كالعصر الأ ول، وإنما المطلوب نبذ الشرائع الأخرى قبل أي نية في العمل بشريعة ا لإسلام، وبالتالي فهو ترك لدين الطاغوت واتباع لدين الله، قبل أي نية في العمل ببعض أوامر الله ونواهيه التفصيلية.

وأمر الإعتقاد في الحكم بالإستحلال يعتبر به وينظر إليه في حـ الة المخالفة دون التشريع بعد شرع الله، فاتباع الهوى ليس تشريعا وتبديلا لشرع الله، وإن اتبع شرعا مستقلا عنه يحتكم إليه وعنده كتاب الله فيه حكمه فهو أكبر من ذلك، وقد استبدل صاحبه الكفر بالإ يمان وتولى وأعرض عنه.

ولا معنى لبقاء الإعتقاد في صحّة شرع الله وعدم جواز شرع البشر إذا استبدل فعلا بشرع الله غيره، فهذا أبعد ما يكون عما قيل فيه أنه كفر دون كفر، وهو كالكافر من أهل الملل الوثنية الذي يرى أن دين الله هو الصحيح وأن دينه لا يجيزه الله.

إن هناك فرقا بين ترك العمل ببعض تفاصيل شرع الله واتباع شرع غيره في مثل هذه التفاصيل، وفرق بين الحكم بالهوى عصيانا وتحكيم شرع الهوى المغيّر لأحكام الله، وحكم الحكام اليوم ليس مجرّد اتباع للهوى ومعصية لله مع الحكم عموما بشرع الله، بل هو الإ نقياد والإستسلام لشرع أنشأه الطواغيت منهم أو من الكفار الآخرين، والدخول في نظمهم ومذاهبهم التي يسطّرونها لهم بغير إذن من الله.

---

1. أنظر - مثلا - «أحكام القرآن» للجصاص *(2/439)* و «التوبة» لابن القيم *(167)* و «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير *(2/61)*.

وليس كفر الحاكمين والمحتكمين إلى شرع غير شرع الله سببه الإ ستحلال له، بل هو كفر بذاته، لأنه إيمان بشرع آخر مخالف لما أنزل الله، لا يحرّمون فيه ما حرّم الله ورسوله، ودخول في دين آخر هو دين هذا الطاغوت المشرّع بعد شرع الله، وإن صدّق بعضهم بشرائع الله أيضا، لأنهم لم يكفروا بشرع الطاغوت، وهذا هو محلّ الكفر هنا، وإن رأوا أن فعلهم حرام وأجابوا إذا دُعوا إلى شرع الله واحترموه وأحبّوه وقاتلوا دونه ودعوا الناس إليه.

فالإستحلال كفر وحده فوق ذلك الكفر، وكذلك بغض شرع الله أو محاربة أهله كفر آخر، وليس هو أساس كفر الحاكم المشرّع و المتحاكم إلى شرعه والرّاضي به.

وهم كفّار كلهم بسبب اتباعهم الهوى وابتغائهم الحياة الدنيا من شهوة أو رشوة أو تملق ومداهنة أو خوف، كاعتذارهم بعدم قبول الأ مم العظمى تحكيمهم شرع الله، وهو مثل اعتذار قريش عن اتباع التوحيد، وليس هذا كفرًا أصغر لهذه الأسباب والدوافع الخارجية التي جعلتهم ينقادون لشرع آخر، بل ذلك عن المسلم الذي يخالف ما أنزل

الله لهذه الأسباب دون أن يتبع شرعا آخر، فالكفر الأكبر يختلف عن الأ
صغر في ذاته لا في الأسباب التي أدّت إليه.

فقد يعصي المسلم الله استحبابا للحياة الدنيا وغير ذلك وهو مسلم، ويكفر بالله لذات السبب، وليست الحالتان سواء، فمن أدّى به اتباع الشهوات إلى الكفر فهو كافر، ومن أدّى به إلى المعصية فهو مسلم عاص، ولكل كافر دافع في دنياه دفعه إلى كفره، قال الله - تعالى - : « ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اسْتَحَبُّوا الحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الآخِرَةِ وَأَنَّ اللهَ لا يَهْدِي القَوْمَ الكافِرِينَ » (النحل : *107*).

إن الكفار لم يقبلوا شرع الله في تنظيم الحياة من السياسة والإ
قتصاد وغيرها في المفاهيم والسلوك والإجتهاد وفق شرع الله فيها، وتولوا عنه إلى غيره وأباحوا ما حظر وحظروا ما أباح، أما المسلمون فقبلوا ذلك وعملوا به، وقد يخالفون بعض تفاصيله مع اعتقادهم ب
المعصية وعدم الإستحلال، مع أن هذا لا يقع من مجموع الأمّة بل من بعض أفرادها.

ويختلف حال الحاكم إن هجر كل شرائع الله الفرعية ولم يستحل ذلك عن حال الكافر المصدّق برسالة الإسلام لأنه لم يعمل ب
التوحيد، لكن هذا الفراغ الذي يحدثونه بتركهم شرع الله قد يؤدي إلى التشريع بعد شرع الله، ولا يؤدي إليه بالضرورة، فالمسلم إذا لم يعبد الله- وهذا لا يقع أيضا - فإنه لا يؤدي به هذا إلى عبادة غير الله بالضرورة، فإذا ترك الحكم بما أنزل الله فلن يحكم بشرع من صنع غيره وإنما بهواه مع عدم الإستحلال، وهذا لا يخرجه من الإسلام.

وليس صحة وجود هذه الحالة وهي ترك الحكم بما أنزل الله مطلقا ما دامت تقع من المسلم ولا يكفر تعني أنه إذا تبنّى شرعا آخر لن يكفر أيضا وهو كفر أصغر، فإنها تخضع - أيضا - للتشريع من دون الله أو التسليم له وعدمه، فلن يتخذ شرعا آخر مع علمه بشرع الله إلا كان تركا للإسلام.

فما دام شرعهم ذاك ليس بشرع الله -وهم عارفون بذلك- فهو

شرع الطاغوت، وهم مؤمنون بالطاغوت كافرون ب‍الله ربّ العالمين، ف الإستبدال كفر - بذاته - بشرع الله واستحلاله كفر بعده، كمن سجد لغير الله ثم استحله، واستحلال المحرّمات بذلك التشريع كفر أيضا، فهو يتضمّن صورتين من الكفر.

وهناك من يحرّم ما حرم الله في شرعه، ويحرّم التحاكم إلى شرع غير شرع، الله لكن لا يراه كفرًا ب‍الله، كغالب العلماء اليوم و الحكام وعامة الناس، ومنهم من يرى عدم جواز الحكم به لأنه لا يلا ئم هذا العصر، أو يعتقد بطلانه لإقراره بالدخول في عقائد الغرب وكره دين الله، كل هؤلاء لا يجوز التفريق بينهم في تكفيرهم، كعباد القبور وغيرهم اختلفوا في أنواع كفرهم وكلهم كفار، ابتداء ممن يرضى بكفرهم أو لا يكفّرهم، ولهذا فلا فرق - مثلا - بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية والإعلامية.

ويختلف من يحكم بهواه لا بشرع الله ولا بشرع آخر مع تسليمه بشرع الله واعتقاده بأنه عصى الله وعدم رضاه بشرع آخر عن ذلك الذي يحكم بهواه أيضا مع عدم التسليم بشرع الله وعدم الإكتراث به، بل يحكم برأيه كما اتفق فهو من حكم الجاهلية، وهذا كافر عبد هواه واشترى الكفر بالإيمان، فقد اتخذ عقائد وشرائع لوحده مخالفة لعقائد الإسلام وشرائعه التي وأدها وأماتها.

أما المتبع هواه في غير الكفر من الذنوب فلم يغيّر حكم الله فيها ، وبذلك فلم يتخذ هواه مشرّعا ومعبودًا، وليست هناك حالة لا يكون فيها المخالف لشرع الله مسلما فاجرًا أو كافرًا، لا شيء غير ذلك.

وأما ما جاء عن عبد الله بن الزبير أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في شراج الحرّة التي يسقون بها النخل، فقال الأنصاري : سرّح الماء يمرّ، فأبى عليه الزبير، فاختصما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - للزبير : « اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك » فغضب الأنصاري ثم قال : يا رسول الله، آن كان ابن عمّتك ؟ فتلوّن

وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قال للزبير : « اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر » فقال الزبير : والله إني لا أحسب هذه الآية ما نزلت إلا في ذلك « فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» (النساء :65) (رواه البخاري ومسلم).

وربما لم تنزل الآية في ذلك لأن الأنصاري احتكم إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولكنها تندرج في سياق الآيات السابقة، وهي الصدود عن حكم الله والإحتكام إلى الطاغوت، فقد أراد النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يصلح بينهما فتساهل في حق الزبير، لكن الأنصاري غضب، وكان يريد ألا يحبس الماء أبدًا، واتهم النبي في حكمه بأنه لم يتحرّ العدل، وهذا يدل على ضعف الإيمان لا على انتفائه أصلا، إن كانت الآية قد نزلت فيه، كقوله - صلى الله عليه وسلم - : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » (رواه البخاري ومسلم).

وهو كقول الأنصار لمّا أعطى النبي - صلى الله عليه وسلم - المؤلفة قلوبهم وترك السابقين الأولين أنه قد آثر قومه، وكقول بعض الناس أن قسمته لم يرد بها وجه الله، وإنكار الصحابة صلح الحديبية، فكل هؤلاء لم ينقصهم التسليم بشرع الله، ولكن لم يسلموا باجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم، ومنهم من ظن أنه قد يعصي الله في شرعه، فأنكر عليه غيرة على شرع الله، كما ينكر على أي حاكم مسلم، ومنهم من ظن أنه فرّط أو أفرط.

وإن المسلم إذا أطاع هواه بقي مسلما، إذا كان ذلك خروجا عمليا فقط عن شرع الله في فروع وتفاصيل الدين لا في أصله، فمن اتبع هواه في فعل ما يكفّره صار كافرًا، فلا يوجد مسلم يتّبع هواه في كلّ شيء ويبقى مسلما طرفة عين.

أما اتخاذه شرعا بديلا عن شرع الله فهو خروج اعتقادي عن شرع الله غير عمليّ، والمسلم يحكم بحكم الله اعتقادًا، ويحكم به في قضائه بين الناس بحكم إسلامه، فالمسلم العاصي قد قبل التشريع من الله وحده بالأمر والنّهي، ولم يدخل في العمل به، أما الذي يخترع

شرعا يقدّمه على شرع الله، أو يرضى بذلك وباتباعه، فقد قبل التشريع من غير الله، وآثر العمل به دون شرعه، وهو الخروج الإ عتقادي عن شرع الله، فلم يقبل تشريع الله وحده والإسلام له فضلا عن الدخول في العمل بأحكامه.

وهذا المستبدل إن لم يستجز طاعة المشرّعين في تغيير شرع الله وكرهها ولم يرض بها أو اعتقد أنها كفر واتبعهم عملا فقط فإنه لم يكفر بالطاغوت كما أمر الله، وإن لم يتحاكم إلى الطاغوت عملا ورضي به فقط أو لم يعدّه كفرًا فهو كذلك.

لو اتبع قانونهم قانون الله لمنع الخمر - مثلا - لكن اعتبرها أمراً مشروعا، فسكوت القانون إباحة كسكوت شرع الله عن المباحات، وليس إذنا فقط، فقد يطلب المسلم الفاجر من غيره شرب الخمر، أو يأذن له في شربها، أو يجبره عليها، ولا يخرج من دائرة الإسلام، وكذا تقنينهم ضوابط شربها وعقوبة السكارى، فلم يتركوا إقامة الحدّ فقط بل اعتقدوا أن شاربها حرّ تبعا لحرية الإعتقاد التي يدينون بها، كما هو شأنهم مع السفور.

والمسلمون الذين يطيعون المشركين في إباحة الميتة هم مشركون كما في الآية، واستحلالهم لها يكون إمّا مع إنكارهم أن الله حرّمها أو دون ذلك.

والآية لم تعن في مخاطبة المسلمين بتحذيرهم من طاعة المشركين أن يكذبوا بأن هذا الحكم من عند الله فينكرون الكتاب كله كسائر المشركين، فهذا أمر ظاهر أنه يلزمهم الكفر، وإنّما أن يحلّوها في اعتقادهم أو شرعهم المتّفق عليه بينهم أو غير المتّفق عليه، وإن كان مع اعترافهم في نفس الوقت أن الله حرّمها وتصديقهم بذلك، وأن هذا الحكم من عند الله، فهؤلاء كمن يصدّق النبي ولا يتبع دينه.

واستحلال ما حرّم الله ليس الإعتقاد بأنه حلال في دين الله فقط والقول بأنّ الله أحله ولم يحرّمه، فهذا كذب على الله وكفر آخر إضافي، ولكن الإستحلال قد يكون إباحة له واقعًا.

فالأحبار والرهبان كفروا لما شرعوا، وكفروا إذا استحلوا ذلك،

وكفروا إذا فضلوه على شرع الله، وكفروا لما قالوا : هو من عند الله، وكفروا لمّا غيّروا كلام الله في كتابه، ويكفرون إذا طعنوا في شرع الله، وكل كفر مستقل عن الآخر، زيادة عن كفرهم الأوّل بتقديم عبادات أخرى لغير الله واعتقادات كفرية.

وليس تبديل كلام الله في كتابه هو الذي أخرجهم من الملة فحسب، فقد استحدثوا شرعا اتفقوا عليه، ومنه الإستبدال بحد الرجم غيره، وهو في الكتاب كما أنزله الله كهذه الأمة، فتغيير المصحف أو اتباع قانون مخترع غير القانون الذي في كتاب الله مع الإعتراف بقانون الله كلاهما كفر، فالمنافقون كفّرهم الله بمجرد احتكامهم إلى الطاغوت عملا دون استحلال أو تفضيل أو طعن أو ادّعاء بأنه من عند الله.

والإعتقاد أن شرع الطواغيت خير من شرع الله كفر ب‌الله، ولكنه ليس هو الكفر وحده، فالكثير يفضّل لو كان احتكامه إلى شرع الله ويراه أعدل، والقول بأن شرائعهم خير من شرع الله أو أنه قانون جائر كلام شنيع ولذلك فلا يقولونه، إلا من يجحد أصلا بأنّه منزّل من عند الله، ولكن يقولون أن شرع الله لا يصحّ أو لا يمكن الحكم به في هذا العصر، وهذا كفر مثله، ومن اتبع حكم غير الله يكون قد اتبع دينا آخر، وإن قال أن شرع الله خير من شرعه وأولى بالحكم منه.

مثل كثير من علماء الكفّار وعامّتهم من النصارى وغيرهم لمّا اطّلعوا على شريعة الإسلام، فهو كمن دعا الله وغيره وقال أن دعاء الله خير، ولو اتبع دينا آخر وقال أن دين الله أفضل لكان أمرًا تافها لا ينظر إليه، بل هو حجّة عليه.

ولو وضع أحد شرعا يبدّل الصلاة والصيام ويفرض مكانه غيره وهو مقرّ بشرع الله وأنّه الأفضل لكان كافرًا لأنه اتخذ شرعا غير شرع الله، وإن كان قصده عبادة الله أيضا، فإن من استغنى عن التوحيد ب‍ ‍الشرك لم يغن عنه حبه لدين الله شيئا، فالإستبدال لا يشترط في كفر صاحبه الإعتقاد بالأفضلية، مع أنه يتضمّن اعتقادها غالبا.

والقوم اليوم يجهلون أن شرع الله في الكتاب والسنة يجب الحكم به لا بغيره حتى يصحّ إسلامهم، وأنّ تركه إلى غيره كفر وشرك بالله، وقد انتشر هذا الشرك بسبب الجهل بأنه شرك بالله وكفر، ولا ينفع الجهل هنا كما لا ينفع في كل صور الشرك، فهم لم يحتكموا إلى شرع الله وحده لجهلهم بوجوب الإحتكام إليه وحده، وكذلك الكفّار الجهّال يدعون غير الله من أوثان وغيرها لأنهم لم يعرفوا وجوب دعاء الله وحده.

ولمّا كان التخلّي عن الإحتكام إلى شرع الله وحده لا يمكن لمسلم أن يجهل أنّه كفر وجهله لا يبقى معه إسلام فليس قضية استحلال، فا لإستحلال يكون جحودًا وتكذيبا بعد العلم، وهم لا يكفّرون من يدعو غير الله إلا بعد الجحود أو الإستحلال أو الإعتقاد في بطلان التوحيد، أما مخالفته عملا فقط فلا يكفّرون صاحبه إن كان جاهلا، ولذلك لا يكفّرون المستبدلين بشرع الله غيره إلا بعد الجحود أو الإستحلال أو التكذيب، مثلما لا يكفّر المسلم الفاسق إلا بعد الجحود أو الإستحلال سواء، فجعلوا محلّ الكفر في الإعراض عن الحجة والجحود لا في فعل الكفر بذاته.

وكثير من الناس يعلمون ويصدّقون بأنه يجب اتباع شرع الله وترك الشرائع المخالفة له، لكن لا يعلمون أن مخالفة ذلك كفر بدين الله ولا يكفّرون فاعليه، فلم يعرفوا حدّ الإسلام لله، وهم الأقل طغيانا.

وهم يعلمون أن شرع الله لا يحكم به اليوم بل يحكم بغيره، ولا يجهلون أن التشريع المحكّم يخالف شرع الله، لأنهم يعلمون الأمور المشتهرة التي تعارض شرع الله صراحة، وليست أمورًا اجتهادية كا لمسائل الخفيّة التي يجهلونها، ويعلمون أن شرع الله ليس مصدرًا ومرجعا لشرعهم الذي يؤمنون به.

وقد ينكرون أن يدعوهم أحد إلى شرع الله بحجّة أنهم مسلمون جميعا، فلا يسمحون أن يتبنّى الإسلام أحد بينهم، لأن ذلك يعني أنهم كفّار، فيقولون : نتّبع المذاهب الغربية الحديثة دونه ونتّبع أهلها لأ نهم ذوو حضارة.

والكثير من المؤمنين بهذه الطواغيت يعتقدون أن الخمر حرام في شرع الله، ولكنّهم أباحوها في المبادئ المتّفق عليها بينهم ورضوا بذلك، حتى ولو جهلوا ما خالفوا فإنهم لا يعلمون وجوب إفراده بالإ تباع لتحقيق الإسلام، ولذلك ساندوها وقبلوا العمل في إطارها، و العيش تحت أمرها ونهيها معرضين عن نظام الله.

لقد كانت القضية قضية اتباع للهوى والشهوات في تعطيل القضاء بما أنزل الله، ولم يتبّع الناس شرعا آخر، لكن تطوّر الأمر إلى ذلك، بالإضافة إلى تقليد العلماء الذي أدّى إلى البعد عن الكتاب والسنة ، فتطوّر الحال كما تطوّر الإرجاء والتصوّف، ولم تبق المسألة اليوم مسألة كفر دون كفر، فهذا لا موضع له الآن، فالحكام كفّار أصلا كعامة ا لأمة، حتّى أولئك الذين يطبّقون شرع الله في بعض جوانبه لا ينفعهم لأنهم كفّار.

فالحديث عن الحاكم المسلم إذا عطّل الشرع دون استحلال واستبدال أو استحلّ واستبدل كلام للإيضاح، وللتفريق بين هذا وذاك لمّا اختلط على الناس الأمر، ونحن لا نختلف معهم في هذه التفاصيل فقط ما دمنا نخالفهم في أصل الدين، وإنّما نوضّحه لمن قد يشتبه عليه من مسلم أو كافر.

ولقد كان حكام المشركين الحاكمون بشرع الله يبرّرون تصرفاتهم بتأويلات شتّى في الدين، ويوظّفون دين الله في مصالحهم، ولمّا ظهر ذلك جليّا قام فريق ينادي بعدم تدنيس الدين بمطامع البشر، حتى يبقى طاهرًا، ولا يكون غطاء يحمي الأقوياء، ورأوا أنه لا يتمّ هذا إلا بإبعاده عن الحياة التي أفسدوها خلقيا، ثم بقوا على كفرهم، ورتّبوا شرائع تنظّم حياتهم، ولم يستمدّوا من الإسلام طهارته ونظامه، ولم يحاولوا إصلاح ما أفسده الآخرون، بل تذرّعوا بفسادهم على الخوض في فساد أكبر منه، كما فعل اليهود بحدّ الرجم.

ولو جهل الناس أنهم يخالفون شرع الله لما كان عليهم من حرج، ولكنهم كفار أصلا، لا في الحكم بهذه الشرائع والإحتكام إليها فقط، لأ نه لم يحدث أن دخلوا في الإسلام منذ أن كانوا يعبدون القبور من

دون الله، فلما استبدلوا بشرع الله غيره خشي هؤلاء أن يخرجهم هذا من الإسلام، فأوّلوا الأمر على غير حقيقته تجنّبًا لذلك، وإنّما يكفر من فعل هذا من المسلمين حقا فيرتدّ، ومع أنهم كفّار أصلا فإن هذا كفر بالله سواء وقع من المسلم أو الكافر.

ولقد انطلق هؤلاء من أن حكامهم وسائر الناس الخاضعين لهم مسلمون، وهذا مفترق الطريق بيننا في هذا الأمر، فمتى كانوا مسلمين حتى ارتدّوا عن الإسلام بالتحاكم إلى شرع الطاغوت هذا أو غيره ؟ ولكنه كفر بعد كفرهم وصورة من صوره، قال الله - تعالى - : « إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ» (التوبة :37)[1].

والحاكم المسلم لا يشرّع من دون الله، لأنه لا دافع له إلى ذلك، إلا إذا نوى الخروج من الإسلام، ولا يرى جواز اتباع غير شرع الله إعراضا

1. أنظر - مثلا - «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (163/2).

عنه ولا يرفض شرع الله إلا بنية الكفر، وهذا نادرًا ما يقع من مسلم، فلا نقيم عليه - فقط – أحكامنا.

ولا يكون مسلما أصلا وهو يجهل أن عدم الإسلام لله كفر ولو في بعض شرعه، وإن اتبع شرع الطاغوت وأعرض عن شرع الله جاهلا بأنه كفر ولم ينو الكفر بالله فهو كافر أصلا لم يعرف الإسلام بعد.

ولذلك فلا يصحّ القول بجواز العمل بشرائعهم لأنّهم مسلمون أصلا، فلو كانوا مسلمين لما شرعوا من دون الله، وهذا كعبادة قبورهم لو صحّ ذلك لصحّت عبادتها، ولو صحّ أنهم مسلمون بتشريعهم من دون الله لصحّ إسلامهم بعبادة القبور من دون الله.

ولكن الكفّار يحاولون - دوما - تقليص الفارق بينهم وبين دين الله حتى لا يكاد يظهر فيفصّلون إسلاما حسب مقاسهم، وهذا ما حسم فيه الإسلام بوضوح ودقّة.

إن دعوة الإسلام ليست دعوة إلى قول : لا إله إلا الله، دون معرفة ما تعنيه، وليست دعوة إلى الدخول في الإسلام عن طريق الإقرار بصحّته، قبل إدراك مبدأ التوحيد وضوابط الإسلام ومعناه على

حقيقته، وإنّما هي دعوة إلى الإعتقاد والعمل بما تعبّر عنه وتعنيه كلمة التوحيد، ويجب أن يعلم ما تعنيه كل من أراد الدخول في الإسلام، ولا يصحّ دخول كافر في الإسلام إذا كان يجهل أن دعاء غير الله كفر مثلا.

وإنّنا إذا دعونا الكفّار إلى اجتناب الإشراك بالله ندعوهم إلى ترك عبادة من يعبدون، لا نعطيهم دروسا نظرية مفادها أن عبادة غير الله شرك، فتلك ليست دعوة إلى الإسلام، ولكن نعيّن لهم الشرك الذي يأتونه، وإذا كانوا ينسبون شركهم إلى الإسلام بيّنا لهم ذلك وعرّفناهم بالإسلام الحق عمليا، ببيان ما خالفوه فيه، حتّى يتّضح لهم التوحيد من الشرك، وبضدّها تتميّز الأشياء.

ولا يمكن أن ندعوهم إلى عبادة الله وحده بمفهومهم، لأنهم يعتقدون أنهم يعبدون الله وحده، لكنّهم يشركون به فعلا ويكفرون به ، فكل دعوة لا ينتج عنها علم الناس المدعوّين بمعنى الشرك بالله ومعنى الإسلام لله بوضوح كامل لا غموض فيه وبسيط وصريح لا تعقيد فيه ولا تلاعب وعمليّ لا نظريّ فليست بدعوة إلى الإسلام.

وكفّار العرب قديما كانوا يدعون غير الله، ويسجدون لهم، ويقدمون لهم النذور، ويتقرّبون إليهم بأصناف من الحيوانات حسب شرعهم، وبإسلامهم اعتقدوا - بالضرورة - أن ذلك كله كفر بالله ينفي الإسلام عن فاعليه، وكانوا يقرّون بذلك وهم كفار، ويعلمون أن ديانة اليهود والنصارى ينبذها الإسلام كديانتهم، ولو أخذنا ذلك المسلم إلى الصين بمجرّد إسلامه ووجدهم يسجدون لبوذا لعلم أن ذلك شرك ب الله مباشرة.

وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول لهم : اتركوا عبادة الأ صنام، ويقول للنصارى : اتركوا عبادة المسيح كسائر الأنبياء، فلا يمكن أن ندعوا كافرًا إلى ترك عبادة المسيح وهو يعبد القبر، فهذا أمر لا يعقل، والداخل في الإسلام يعرف - مباشرة - أن أي قوم لا يدينون بعبادة الله وحده غير مسلمين، فلن يترك عبادة القبر ليعبد وثنا آخر، لأ

أن التوحيد الذي ترك دينه من أجله يمنعه من ذلك، وهذا يعرفه كل الناس، إلا من كان معتوها مرفوعا عنه القلم، ولهذا واجه أنبياء الله الناس بما كانوا يفعلون لا ما فعله غيرهم.

وإذا ترك الكافر ما كان يعتقده في معبوده من أنه يقدر على ما لا يقدر عليه إلا الله أو أن له ما ليس إلا لله فسيترك كل ما كان يقدّمه له من سجود أو طواف أو غيره، وسيخلعه من قلبه ويعاديه، فبتركه لمعبوده يترك كل أنواع العبادات التي كان يقدّمها له، وسيعلم أنها باطلة، وأن من تركهم على شركهم ذاك مبطلون، ولذلك ترك دينهم.

وقد ترك عبادة كل معبود غير الله، وإن لم يره ولم يسمع به ولم ير كيف تقدّم له العبادة، فيدرك أن النصرانية والبوذية كفر بالله إذا عرف أنهم يعبدون غير الله، وأن الذين يتسمّون بالمسلمين كفار غير مسلمين إذا علم أنهم يعبدون غير الله.

فالداخل في الإسلام يجب أن يفهم أن كل العبادات التي كان يصرفها هو وغيره لغير الله هي عبادة لغير الله، لا أن يعرف وجوب عبادة الله وحده عموما وهو لا يدري أنه يعبد غير الله بنوع من العبادات، فهذا ينقض ما سبق أن علمه وأقرّ به، وهو ما يتعيّن عليه معرفته والإعتقاد والعمل به، وهذا ما يجب أن يعتقده المسلم ويعمل به بعيدًا عن كل التعقيدات المحدثة الغريبة عن الإسلام التي أدّت إلى غموض الدين.

ولو دعوناه إلى عبادة الله وحده تعميما لأمكن جدًا أن يكون مفهومه للعبادة غير ما يعنيه الإسلام، فمن اعتقد أنه لا يعبد القبر بدعائه من دون الله ليس بمسلم، ومن اعتقد أن الإسلام علاقة بين العبد وربّه فقط، وأنه بإمكاننا أن لا ندخله في شؤون الحياة، ولا نتبعه في تصريف أمورها رغم ما فيه من شرائع لا نسميه مسلما، لأن هذا المفهوم رفض للإسلام وكفر به، ومن خالف هذا فعلى دينه العفاء.

فهذا الإعتقاد دين ينقض الإسلام كلية، ولا يمكن للإسلام أن يتفق مع أي دين آخر من صنع البشر، لأنه يناقض كلّ الأديان في مبدأ

التوحيد، فهو يحتفظ بمعناه ومبادئه وإن عاش أتباعه بين الكفار، كما أمر الله - تعالى-نبيّه أن يواجه الكفار بقوله:« لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ »(الكافرون: 6).

فمن دعي إلى الإسلام يجب أن يبيّن له أنّ مفهوم الدين الذي استقر في ذهنه خاطئ، فهو يعلم أن الشرائع والمذاهب البشرية التي يرضاها ويؤمن بها تخالف الإسلام، ويجهل أن الإيمان بها يناقض الإسلام، وبذلك فلن يكون مسلما لله مع هذا الإعتقاد، ولو سمّينا المتقبّل لغير حكم الله -جهلا بأنه كفر - مسلما لسمّينا الداعي غير الله - جهلا - مسلما، فهذا لابدّ أن يعلم بالإضطرار من دين الإسلام، فليس هناك إسلام إلا بمعرفته.

فمن رأى نوعا من أنواع العبادات يقدّم لغير الله ولم يدر أن ذلك شرك بالله وأنها عبادة لغير الله وأن فاعلها غير مسلم فقد جهل الإسلام كله، فلا يدخل أحد في الإسلام إلا إذا كان عالما بما يدخله فيه، وهو أصله الذي يبنى عليه.

وإذا كانت دعوة الكافر إلى الإسلام دعوة صحيحة فسيرى - مباشرة - أنه سيخالف عقائد الناس الذين هم مثله، وما دامت دعوته ليست نظرية خيالية فإنه يدعى إلى ترك ما كان يفعله أو يفعله قومه ويرضى به هو من أصناف الشرك كي يدخل في الإسلام.

ففي بعض حالات الجهل يجب بيان أن الرضى بالكفر كفر وإن لم يفعله، فمن الجاهلين من يقول أنه لا يفعله، وينسى أنّه لا يعتقد أن ذلك الفعل كفر، وأن أهله غير مسلمين وعلى غير دين الله، فيبقى كافرًا جاهلا للتوحيد وإن ترك الشرك عملا، وهذا الإعتقاد أتى من اختلاط الإسلام بالكفر.

وإذا كان لا يشرك بالله في عبادة غيره وإنما يعتقد في إسلام المشركين دعي إلى تكفيرهم، بالإعتماد على ما صدّقه وعمل به من اجتناب الشرك وترسيخه، كهؤلاء الذين يعرفون مبادئ الإسلام الأخرى وبعض ما يخالفها من الكفر ويعملون بها، فيجب أن تدعى كل فرقة وكل أهل مذهب إلى ترك ما هم عليه بالذات.

إن الكافر إذا أسلم لله حقًا تتغيّر في ذهنه المعايير التي كان يقيس بها أمور الحياة، وتقوم عنده أمور وتسقط أمامه أخرى، لأنه خرج من حياة إلى حياة أخرى، وانفصل حاضره عن ماضيه، فيتغيّر اعتقاده في الحياة جذريا لا سطحيا، فما كان في كفره اعتقادًا استبدل به اعتقادًا آخر، وما كان فعلا استبدل به فعلا غيره.

وليس المطلوب من المرء بإسلامه أن يقوم ببعض الشعائر ويصدّق بوجود الله واليوم الآخر وغيرها، ثم يبقى على ولائه لما كان يواليه، ويسيّر حياته على ما كان عليه، ويحيى حياة كالتي كان يحياها، ولا يغيّر نظرته حتى إلى أولئك الذين كان على عقيدتهم ثم فارقهم بسببها.

ويجب أن نعرّفه بالشرك الذي يفعله أو يرضاه، وإلا كيف يتركه إذا لم نبيّنه له ؟! لا نأمره بعبادة الله وحده دون تحديد ماهية عبادة غير الله، لأنّه قد يترك بعضها ويأتي أخرى فيبقى مشركا، فأمر الإنقياد لشرع الله وحده أو تكفير الكافر واجب المعرفة، لأنه من عمل المسلم الذي أمر به ولا يتحقّق إسلامه إلا به، لا كالأمور الغيبية التي لا يعلمها البشر، ولا كالتفاصيل الفرعية التي قد يجهلها المسلم، ولا يخرج من ا لإسلام ويتحقق إسلامه ولو بدونها.

فإذا كانت عبادات المشرك اليوم شعائرًا وطقوسا كالركوع و التمسح والدعاء فإنه سيدركها كلها، إلا شرك التحاكم والتشريع فقد ألفه الناس للعقيدة العلمانية التي يؤمنون بها، ولذلك فيجب أن يبيّن لكل من يدعى إلى الإسلام أن التشريع لله وحده، وأن الإعراض عنه - كله أو بعضه - والتحاكم إلى شرع غيره كفر، وأن الرضى بحكم الكافر كفر، فالتكفير إطار يفهم فيه الإسلام، أما الخضوع فهو الإسلام.

وأمر التحاكم إلى الطاغوت أخطر من أن يكون متعلقا بالحكام من منطلق سياسي فقط حتى يسكت الجبناء أو ينطق المتهوّرون، وإنما هو أمر إسلام أو كفر، فليس المطلوب تغيير الحكام، أو استبدال قانون الله بقانونهم وكفى، فلم يدع النبي - صلى الله عليه وسلم -

كسرى وقيصر إلى الحكم بشريعة الله وكفى، ولو ظهر الكفر البواح من الحكام فقط لكان الأمر أهون، وإنما الواجب تغيير دين الناس كلهم حكاما ومحكومين.

ولذلك لما قام قوم من أهل الدعوات المنحرفة يتبعون شرع الطاغوت من أجل تقويضه ردّ عليهم البعض الآخر - وكلاهما كافر - وقالوا : نحن رجال دين لا سياسة، اتركوا السياسة لأهلها، وكذبوا، فأنّى لهم العلم بأنه لا سياسة في دين الله ؟ فتغافلوا بذلك عن احتكام الناس إلى الطاغوت، واعتبروه من الأمور التي سكت العلماء عن الحكام فيها اتقاء الفتنة.

والمسلم إذا علم أن شرعا ما يخالف شرع الله الذي أسلم له ترك ذلك الشرع وتبرّأ منه، ولا يمكن أن يجهل أن الإستغناء عن شرع الله واتباع شرع الناس خروج من الإسلام، لأنه دخل في دين الله لاتباع ما أمر به وما نهى عنه، لا لاتباع ما كان يتّبعه، فهذا أمر بديهي، وهو كجهل من يجهل وجوب ترك الأديان الأخرى للدخول في دين الله، فمن أسلم لله قد انقاد لدينه وشرعه وحده، وخرج من كل الأديان وشرائعها، فإن جهل أحد هذا فإنه لم يـ ـُدع إلى الإسلام أصلا وليس بمسلم.

ولذلك سمّى الله الدين كله بالإسلام وسمّى أتباعه بالمسلمين، فلو لا الإنقياد لله وترك الإنقياد لما كان الكافر ينقاد له من الطواغيت لما أسلم لله، وإنّما آمن بتلك الطواغيت، فالكافرون بالله مؤمنون بغيره، والمسلمون لله كافرون بغيره.

إذ يقول الله - تعالى - عن إبراهيم - عليه السلام - : « إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ» (البقرة : *131*) ويقول - تبارك وتعالى - : « وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ُ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا» (النساء : *125*) ويقول - عزّ وجلّ - : « فَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ ُوَاحِدٌ ُفَلَهُ أَسْلِمُوا » (الحج : *34*) أي أذعنوا له وحده بالقلب واللسان والجوارح، و لا تتخذوا معه إلها تتبعونه، فيكون الإتباع والإنقياد لله وحده فيما

شرع، فلا إشراك في ذلك.

وليس الإسلام لله معرفة أحكامه، وإنما هو عمل الإنسان بها، فتلك معلومات مجرّدة، والعمل بها تحقيق لها فهو الإسلام، فإن العلم الذي لا يعمل به للجهل أسلم لصاحبه منه.

إن عدي بن حاتم النصراني لما دخل في الإسلام كان قد ترك عبادة المسيح واتباع الأحبار والرهبان في شرائعهم، فترك دينه جملة وتفصيلا، فعنه أنه سمع النبي - صلى الله عليه وسلم - يقرأ : « اتخَذُوا أحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ» (التوبة : *31*) قال : فقلت له : إنا لسنا نعبدهم، قال : أليس يحرّمون ما أحلّ الله فتحرّمونه ويحلون ما حرّم الله فتحلونه ؟ فقلت : بلى، قال : « فتلك عبادتهم» (ورد من طرق، رواه الطبراني وابن المنذر والبيهقي وابن مردويه وعبد بن حميد وأبو الشيخ وابن جرير وابن أبي حاتم والترمذي وحسنه وحسنه الألباني). ولم يكن ليترك دينهم ويتبع شرائعهم أو يعتقد أن طاعتهم في تغيير أحكام الله ليست كفرًا به، فإسلامه يمنعه من أن يطيع البشر في تغيير حكم الله، ولكن جهل أن قبول التكليف منهم يصيّرهم أربابا معبودين كعبادة المسيح بالدعاء والسجود، فلم يكن جهله ذاك مؤثرًا في توحيده، إذ لم يشرك بالله شيئا اعتقادًا ولا عملا ، فلم يعبد الأحبار والرهبان، وإن جهل أنه كان يعبدهم من قبل، كما يجهل الداخل في الإسلام أنه كان يعبد الشيطان، لكنه أقلع فعلا عن عبادته، ويأتي تركه لعبادتهم بالفعل لأن طاعتهم مندرجة في إطار الدين النصراني الذي تركه كله.

إن الشرائع التي اتخذها الناس اليوم لتنظيم حياتهم هي عقائد لفهم الحياة خارجة عن دين الله مناقضة له، وأهلها لا ينسبونها إلى الله كشرائع الأحبار والرهبان من أهل الكتاب، ولذلك نسي الذين يتسمّون بالمسلمين أنها كفر، عندما لم تنتسب إلى الملل الوثنية، ولم تندرج تحتها.

فيجب أن يتبيّن للناس أن كفرهم ليس ما هو مشرّع في هذه الملل من طقوس واعتقادات غيبية فقط كما يظنون، إذ لا يذكرون

اسم « الكفار» إلا ارتسمت في مخيّلتهم صورة قريش والأمم الوثنية، ولكن اتباع هذه العقائد والشرائع البشرية التي يعملون بها في حياتهم كفر أيضا بشرع الله، ودين يجب أن يتركوه حتى يدخلوا في الإسلام، فكما أن عبادة القبور من دون الله تنافي التوحيد كذلك استبدال نظام البشر بنظام الله ينافي الإسلام لله.

والشرك الذي تجب الدعوة إلى تركه هو ما يتعلق بالشعائر و الطقوس التعبّدية من عبادة للأوثان كالقبور والصلبان والتماثيل وغيرها، التي لا تزال سائدة في أقطار الأرض، ومن تركها لا يزال غير كافر بها وبأتباعها كما يعنيه دين الله، ومنه ما يتعلق بالشرائع و النظم والأفكار التي تخالف نظام الله.

فيجب أن يبيّن لهم محل الإسلام والكفر هنا إذا أرادوا أن يفهموا الإسلام على أنه يوافقها، أو لا يتدخل في مجالها، ولو أسلم كسرى وقيصر وأبقيا شرائعهما ورفضا شرع الله لكانا كافرين، ولم يدع الأ نبياء أقوامهم إلى اتباع شرع الله وحده لأن أقوامهم لم يعلنوا اتباعهم أصلا، وكثير منهم لم تنزل عليهم شرائع فتركها أتباعهم إلى غيرها قصدًا.

بخلاف أهل الكتاب مع أحبارهم والمتمسحين بالإسلام اليوم لا دّعائهم الإيمان برسالات أنبيائهم ومعرفتهم بشرع الله وصدودهم عنه إلى غيره، ولا يكونون مسلمين وهم يحتكمون ويرضون بنفس الشرائع والنظم التي يحتكم إليها سائر البشر اليوم، ولا يبالون إلى من احتكموا وبما حكموا، تاركين شرع الله وراء ظهورهم.

فهذا الكفر لا ينسبونه إلى الله، ولا يسمّون أتباعه والراضين به عابدين لغير الله، كما لم يسمّ أهل الكتاب اتباعهم شرائع علمائهم عبادة، وإنّما اتخذوا له بعدًا آخر، ولكن دين الله لا ينظر إلى المظاهر وينسى الحقائق العميقة، والمسلم ينظر بمنظار الإسلام لا بمنظار الكفار.

فمن يظن أنه مسلم بهذا علينا أن ندعوه إلى الكفر بما يعبد من دون الله، ممّن تقدّم له الطقوس التعبّدية، وممّن يخضع لشرعه

صدودًا عن شرع الله عزّ وجلّ، لأنه معبود بطاعة الناس له في الإ باحة والمنع والتحسين والتقبيح والجزاء خلافا لشرع الله.

والنصارى كفار أصلا، ولو تركوا عبادة المسيح والطواغيت المشرعين من الأحبار والرهبان وغيرهم لكانوا كفارًا أيضا إذا لم يكفروا بعبادة غير الله والعابدين لغير الله من الأمم الأخرى، وكذلك هذه الأمة لمّا جهلت أنها تعبد القبور أو المشرّعين الطواغيت، ولو لم تعبد القبور ولا المشرّعين لكانت كافرة لعدم تكفيرها فاعلي هذا الكفر.

وإن كان في الناس من يجهل أن شرائع قومه مخالفة لشرع الله فهذا كافر أيضا، لأنه وإن لم يكفر لهذا فهو كافر لأمر آخر، فمن اليهود والنصارى من لم يعلم أن الأحبار والرهبان قد غيّروا شرع الله في كتابه فلم يتّبعهم في تغييره قصدًا، ولكنه كافر أصلا.

وليس الإسلام لله هو الخضوع له بترك عبادة الأصنام مع رفض الخضوع لشرائعه دون غيرها، فاتباعها وحدها من معنى الإسلام له، وليس بدعة في الدين أن ندعوا الناس إلى ترك ما جعلوه هم غير مناقض للدين بحكم العادة، وقد عرفه الأوّلون لأنه كان أمرًا بديهيا، فمنهم من تركه ومنهم من اتبعه، فهو القبول والإتباع لشرع الله وحده الذي كان يعني عندهم الدخول في الإسلام، وإن لم يعرفوا بعد ما سيشرّعه لهم من أحكام في الشعائر أو في نظام حياتهم، ولم يكونوا يفرّقون بين الأمرين.

وإفراد شرع الله بالقبول والإتباع يعرفه أهل هذا الزمان ويحققونه، إلا أنهم يحصرونه في نطاق الشعائر والعقائد الغيبية ولا يتعدّى إلى الشرائع الأخرى، التي أعطوا الحق في وضعها لمن اتخذوهم أربابا، ووجب إظهار أمر الإنقياد لهذه القوانين والمبادئ لأن الناس يحسبون أنفسهم مسلمين، وأن ذلك لا ينقض الإسلام لله.

ولو لم يتمسّحوا بالإسلام لظهر لديهم - أكثر - أن اتباع تلك المبادئ يخالف اتباع الإسلام، لأنها تصبح متميّزة عن الإسلام بائنة منه

، مثل أمر التكفير تماما، ولذلك لا نستطيع أن ندع بيانه للناس ويكون هناك إسلام، فهو يعرف مندرجًا تحت معنى التوحيد.

إن شرائع الدين الفرعية كالصلاة والزكاة لا ينتفي الإسلام بجهلها ، فقد يجهل المسلم كيفية عبادة الله وأنواعها، لكنه لا يجهل أن العبادات التي تصرّف لغير الله لا يجوز إتيانها بأصنافها، وكل ما يقصد به ويعني التقرّب والخضوع لمن يقدّم له دون الله فهو عبادة له.

ولذلك فلا يصحّ القول : إذا دعا المسلم غير الله جهلا أو ذبح لغير الله بنية عبادته هل يكفر أم لا لجهله أن ذلك يكفره ؟ فهذا سؤال محرّف لأنه لا يكون مسلما ابتداء حتى يعلم أن تقديم أي عبادة لغير الله أمر يناقض توحيده، فالكفر يخرج صاحبه من الإسلام قبل إقامة الحجة عليه لقيامها فعلا، فالكفر يدركه المسلم، ولذلك تركه يوم أسلم، ولم يسلم حتى تركه.

ونوع آخر من العبادة يمكن أن يجهله المسلم، بما أن عبادة الله هي كل ما يرضاه الله ويأتيه المسلم يبتغي به وجه الله وحده، سواء كانت مما أمر الله به من الشعائر، أو ممّا يدخل في إطار المباحات التي لم يرد فيها أمر خاص ولا نهي، لكنّها من الخير الذي له نفع مباشر أو غير مباشر في هذه الحياة.

فكلّ ما يفعله المسلم فهو عبادة لله باستثناء الشرّ، وكلّ ما ليس بشرّ منهي عنه فهو خير يندرج تحت قول الله - تعالى - : « يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» (الحج : 77)، وفعل الخير - عموما - عبادة لله كالركوع والسجود، إذا فعله المسلم مبتغيا به وجه الله، فإنه يؤجر عليه مثلما يؤجر على الركوع والسجود، لأنه في المقابل لو نوى بالمباح حرامًا أثم.

فحياة المسلم كلها عبادة لله، فإذا عمل أو أكل أو نام أو لهى فقد عبد الله إذا لم يبتغ بذلك المعصية أو مجرّد الإستمتاع، بل هو قبل ذلك ممّا لا يتم الواجب إلا به فيصير واجبا، ولا يجب عقد نيّة

العبادة عند كل عمل مباح حتى يكون عبادة كنية الصلاة، ولكن حياته كلها عبادة إلا المعاصي، فهو يشعر أنه يمشي وفق أمر الله ونهيه ولا يخالفه عموما.

فالإنفاق على الأهل والمروءة والدفاع عن المال والعرض والحياء والإحترام والرحمة والعطف عبادة وليست من العادات والتقاليد الإجتماعية أو العقد النفسية، وكل ما يأتيه المسلم حتى الخواطر التي تخطر على قلبه وحتى النية والتمنّي مع تعذّر العمل به يؤجر عليه المسلم، وحتى المصائب والبلاء من مرض وأذى يؤجر عليه المسلم وتمحى به سيئاته، وندم المسلم على ذنبه وجهاد النفس عبادة لله، ويؤجر على قدر جهده وإن كانت نتيجة عمله قليلة.

وكل هذه قد وردت فيها نصوص عديدة في الكتاب والسنة، فلا فرق بين العبادات والمعاملات والمباحات، إلا ّ أن ما قصد به الفقهاء من هذا التقسيم هو أن العبادات ما شرعه الله من شعائر، أما المعاملات فتتعلق بما شرعه الله لتنظيم حياة الناس.

فهذا المفهوم الواسع للعبادة يجوز أن يجهله المسلم دون أن يكون بجهله ذاك كافرًا، فإن الصحابة جهلوه وكانوا مسلمين إلى أن بيّنه لهم النبي صلى الله عليه وسلم، كمن جهل أن الله يعبد بالصلاة أو غيرها من العبادات، وإنما يكفر من يجهل وجوب توحيد الله وإفراده بالعبادة من سجود أو دعاء أو اتباع أو غيرها، وأنه الفرق بين الإسلام والكفر.

ولا يتحتّم على الداخل في الإسلام أن يعرف - ابتداء - أن في الإسلام شرعا ينظّم المواريث أو الحدود أو غيرها، فهناك فرق بين أن نطالب أحدًا بالعمل بالتفاصيل وأن نطالبه باتباع شرع الله وحده في هذه التفاصيل، وفرق بين ترك هذه التفاصيل أو جهلها وترك اتباع شرع الله وحده فيها أو جهله باتباع شرع غيره.

وما لا يمكن للمسلم جهله هو وجوب اتباع شرائع الإسلام وقبول الإحتكام إليها دون الشرائع البشرية الجاهلية، وأن هذه الشرائع

السائدة المخالفة لشرائع الله لا يمكن للمسلم اتباعها، فلا يكون المرء مسلما حتى يعلم هذا ويصدّق به ويعمل به، وهذا ما يكفيه أن يعلمه في هذا الأمر حتى يتحقّق إسلامه.

فليس من الواجب أن يعرف تلك النظم والمذاهب والشرائع ليتحقق إسلامه، وإنما الواجب معرفة التوحيد والتفريق بينه وبين هذا الكفر، إذا علم بمخالفتها شرع الله، وقد يجهل المسلم حديث العهد بالكفر أن في الإسلام تشريعا لتسيير الحياة، لكنه لا يجهل أن اتباع شرع الله وحده وعدم تركه إلى غيره في أي مجال شرط في هذا الدين للدخول فيه، وأن التحاكم إلى الشرائع الأخرى دون شرع الإ سلام كفر بالله، ولا ينكر أن يحتكم إليه إذا دعي إليه مفضّلا غيره، فهذا لا يقع من مسلم جهلا، فيجب أن يعرف وجوب الإحتكام إلى الله وحده في كل شيء دون غيره.

مثلما لا يمكن له أن يجهل وجوب اتباع عقائد الإسلام وتفسيره لأ مور الحياة كلها، وإن لم يعرفها مفصّلة، فيؤمن بها على الغيب، ويصدّق بكل ما سيأمره به الإسلام ويخبره به من أمور غيبية لا يدركها بعقله، ولا يدري ما الحكمة منها، كإيمانه بالقضاء والقدر والملا ئكة واليوم الآخر، فليس بكافر من جهلها، إن أمكن أن يكون هناك مسلم يجهل مثل ذلك.

فالإسلام هو الإستسلام والإتباع لدين الله في كل أمر، فمنه ما يكون الإستسلام متحققا فيه بمجرّد الإيمان به جملة ولو قبل معرفته، ومنه ما لا يتحقق الإستسلام فيه إلا بعد معرفته والإيمان به والعمل به، وهو الإتباع العملي بعد الإعتقادي.

فالدخول في الإسلام يقوم على الإعتقاد في أن كل شيء يخالف الإسلام باطل، واتباع شرع الله وحده فيه، فيبطل بالتحاكم إلى شرائع الطاغوت مع ترك شرع الله، والشرك هو عبادة غير الله بـ الخضوع والإنقياد له فيما يجب أن لا ينقاد فيه إلا لله مما يناقض الإ سلام لله، فإذا قبل الإنقياد لغيره صار مؤمنا بالطاغوت.

وهذا معنى إخلاص الدين لله وهو إفراده وحده بالإتباع، قال الله - تعالى - : « قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللهَ مُخْلِصًا لهُ الدِّينَ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أوّلَ المُسْلِمِينَ » (الزمر : *12/11*) وهو غير الإخلاص في النية الذي يعني الصدق وابتغاء وجه الله وحده المنافي للنفاق والرياء.

لكن الناس يجهلون اليوم أن القبول باتباع شرائع الطاغوت عوضا عن شرائع الله قضية شرك أو توحيد، لا معصية في دائرة الإسلام، فيجب أن يعرف الناس أن الإنحياز إلى شرائع الطاغوت مناف للإنقياد والإسلام لله قبل دخولهم في الإسلام.

وهم يحسبون أنهم مسلمون لله كحال اليهود والنصارى وغيرهم الذين يعتقدون ذلك، لكنهم يخضعون لغير الله أيضا، بينما كان من الواجب أن يوحّدوا الله بالخضوع، وهذا هو شركهم، وهو تعطيل للإس لام، وليس تعطيلا للشرع فقط.

ولقد شرّع الله - سبحانه وتعالى - شرعا وقضى - بمقتضى الحال - أن لا يكون المرء مسلما إذا تخلى عن اتباعه إلى غيره من الشرائع، وقد يجهل المسلم حكم الله في حادثة ما أو أن الله قد شرّع فيها شرعا، فيعمل فيها بما يراه عقله أو ما تعارف عليه أهل بلده، كالذي يوافق بعض تفاصيل الديمقراطية أو الإشتراكية، كالنظم الإدارية وترشّح الحكام، معتقدًا أنها لا تخالف شرائع الله.

وكذلك إذا بقيت للمسلم أعمال بعد إسلامه تلقاها في جاهليته لا تخالف أصل الإسلام لا يكفر بها، كما كان عليه الصحابة من منع الأنثى

من الميراث وتعدّد الزوجات فوق أربع والربا في التجارة، لأن الله أنزل أحكامها بالتدرج[1].

مثلما جاء عن ابن عباس أنه قال : كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بامرأته، إن شاء بعضهم تزوجها وإن شاؤوا زوّجوها، فهم أحق بها من أهلها، فنزلت هذه الآية : « لا يَحِلُّ لكُمْ أنْ ترِثوا النِّسَاءَ كرْهًا » (النساء : *19*) (رواه البخاري وأبو داود والنسائي).

ولو فعلها أحد بعد نزول الحكم لكان مسلما عاصيا، لكن إذا اتخذ الناس شرعا ثابتا دائما يثبتها كانوا كفارًا، بخلاف شرعهم في البحيرة والسائبة التي ادّعوا أن الله حرمها[2]، فمن فعلها بعد نزول حكمها كفر لافترائه على الله.

والنجاشي ملك الحبشة كان مسلما بشرع الله، ومتقبّلا للخضوع له على الغيب، لأن ذلك معنى دخوله في الإسلام، ولذلك صلى عليه النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم مات وقال : « مات اليوم رجل صالح فقوموا فصلوا على أخيكم أصحمه » (رواه البخاري والترمذي).

فإمّا أنه جهل تفاصيل شرع الله فلم يعمل بها ولم يحكم بها بين قومه، بل حكم بشرائع الجاهلية، ممّا تعارف عليه أهل بلده، وما يراه هو حقا وعدلا، سواء في الحكم عموما أو في القضاء خصوصا.

ولم يكن عابدًا للطاغوت بهذا لأنه جهل أنها شرائع الطاغوت، فلم يعرض ولم يخالف شرع الله عمدًا، فلم يعلم أن حكم الله يخالف تلك ا لأحكام، ولم يجهل وجوب اتباع شرع الله دون تلك الشرائع إذا خالفته بحكم إسلامه، فإذا عرف شرع الله وتركه إلى غيره من الشرائع كفر إلا أن يكون مكرهًا.

1. « أحكام القرآن » للجصاص (*2/75 - 79*).
2. « أحكام القرآن » للجصاص (*2/483*).

فالذي يحكم بشرائع الجاهلية أو يحتكم إليها من الكفار الجاهلين بأنهم مخالفون لشرع الله أو بوجوده لم يكفروا بالله في هذا الأمر ولم يشركوا به، لأنهم لم ينووا عبادة الطاغوت، ولم يقصدوا هجر شرع الله إلى تلك الشرائع، ومن اختصم إلى كافر جاهلا بأن حكمه يخالف ما أنزل الله فلم يؤمن بالطاغوت.

وإما أن النجاشي كان مكرها على الحكم بشرائعهم، وترك فرائض الإسلام، وكان يكتم إيمانه عمّن يخافه منهم، فكان يخالفهم اعتقادًا وسرًا دون ظاهر الأعمال.

والذين أرادوا أن يتحاكموا إلى الطاغوت من المنافقين زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يجهلوا أنه كفر، قال الله عنهم : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا » (النساء : *60/61*).

إذ تركوا حكم الله بعد أن دُعوا إليه عارفين بوجوب الكفر بالطاغوت لمّا أعلنوا إسلامهم، فكانوا عالمين أن حكمه يخالف حكم الله فاتبعوه، ولذلك كان عبادة منهم له، لأنهم نووا اتباعه، ورفضوا اتباع حكم الله، فكفّرهم الله تعالى، وكانوا منافقين يدّعون الإسلام فظهر كفرهم.

والفرق بينهم وبين أهل زماننا هو في العلم والجهل بأن ذلك يكفّرهم، وهذا لا يحصّنهم من الكفر، فكلهم تركوه صدودًا عنه ومشاققة لله بعد أن دعوا إلى التحاكم إليه، وحتّى لو لم يُدعوا وإنما عرفوا حكم الله فتركوه إلى حكم الطاغوت، والقوم اليوم يظنّون أن ترك شرع الله إلى شرع الطاغوت لا يكفّرهم، فلم يعرفوا ما عرفه أولئك المنافقون عند إعلانهم الدخول في الإسلام.

ولم يقرّ الله - تعالى - هؤلاء المتحاكمين إلى الطاغوت على الإسلام بعد أن خالفوه عملا، فالعمل بالكفر يبطل القول والإعتقاد بالإسلام، وقد كفّرهم الله - تعالى - لعملهم لا لعدم تصديقهم.

وقرّر الله - عزّ وجلّ - أن التحاكم إلى الطاغوت ينافي الكفر به، والراضي بالكفر كفاعله، ومن جهل أن ترك الخضوع لشرع الله إلى غيره شرك به وقع فيه، فإن لم يفعله رضي به، ولم يعدّه ممّا يخالف الإسلام، وقد يكره هذه المذاهب الجاهلية لظلمها، ولكن لا يراها كفرًا بالله، فهذا غير كافر بالطاغوت، ومن امتنع عن التحاكم إلى حاكم ما أو شرع ما لمانع آخر غير الإعتقاد في أنه كفر لم يكن مسلما، لأن تركه له ليس اجتنابا للشرك بالله وعملا بالتوحيد، وإنّما كره نوعًا من الشرائع

أو الحكام، لكنّه رضي واعترف بشرائعهم المخالفة لشرع الله جملة.

كما لا يكون مسلما من تحاكم إلى شرع الله دون شرع غيره لسبب آخر غير الإعتقاد في أن تحاكمه ذاك عبادة لله لا يجوز صرفها عنه إلى غيره، كاليهود الذين تحاكموا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - لأنه لا يأخذ الرشوة، أو لعدله، أو لعدم الرضى بنوعية أحكام شرائعهم.

إن من يعتقد أن للبشر الحق في تشريع ما يخالف شرع الله، وتنظيم حياتهم على أساسه، وأن لهم الحق في الإحتكام إليه، فهو كافر غير مسلم، سواء كان عالما أو جاهلا، ولو جاز لمسلم أن يجهل هذا ولا يعدّ كافرًا لجاز له أن يجهل عدم جواز اتخاذ صلاة أو صيام يخالف ما شرعه الله منها، لأن الإحتكام إليه في الصلاة والزكاة كالإحتكام إليه في أمور الحياة اليومية.

ومن رضي بقانون يخالف قانون الله قد رضي بدين آخر، ومن رضي بقانون لا يخالف شريعة الله كمن رضي بما لا يخالف دين الله من أعمال الكفار، وليس هذا كمن رضي بها مؤمنا بتشريعات الطاغوت جملة وتفصيلا، لكنهم خلطوا ما يوافق شرع الله بما يخالفه.

وما يوافقه يكون مستمدًا من شرع الله أو من عقولهم، وليست مذاهبهم وقوانينهم من المباحات التي تندرج في إطار المصالح المرسلة، فلا مصلحة ولا اجتهاد لقوم يحكمون بشرع غير شرع الله، لا ستقلالهم ابتداء عن شرع الله وتحللهم منه.

فالمسلم يكفر بتشريعهم من دون الله، ولا يقتبس منه، ولا يعمل به، إلا ما رأى من بعد أنه لا يخالف شرع الله، فأهله لم ينطلقوا في تشريعهم من شرع الله، ولم يلتفتوا إليه، لأنهم غير مسلمين.

إن الله أذن لنا أن نشرّع لتنظيم حياتنا فيما هو مباح، وهذا بعد تسليمنا واستسلامنا لشرعه وحده لا قبله، والإجتهاد يتطوّر ويعدّل بمرور الزمن وبتجدّد الحوادث ومتطلبات الحياة البشرية، وهو منوط بعقل الإنسان.

ولمّا ترك لنا هذا المجال لتنظيم حياتنا حدّد لنا إطارًا يجب أن

ننطلق منه لمعرفة حدود الإجتهاد، وهو عدم الإخلال بالقواعد الكلية ل
لإسلام ومقاصده، وعدم التشريع فيما سبق وأن حكم الله فيه وشرّع
فيه تبارك وتعالى، وهي الشرائع الثابتة التي لا تتغيّر أبدًا، ولا يجوز
الزيادة فيها أو الإنقاص أو التعديل.

فلا نزيحها عن التنفيذ وننقضها، ثم نصدر لأنفسنا شرعا نتّبعه لم
يأذن الله فيه مستقلين به عن شريعة الله، لأن ذلك إشراك في الأ
لوهية، فهذا هو الذي يدخل في معنى حكم الطاغوت والإحتكام إليه.

ومجال الإجتهاد فسيح كالمجال الذي يعمل فيه عقل الإنسان
لاكتشاف العلوم الطبيعية، كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «
أنتم أعلم بأمور دنياكم » (رواه مسلم)، أو الأمور التي أمرنا فيها بـ
الشورى، لكن يجب أن يكون ذلك الإجتهاد في إطار غير محرّم في
شرع الله حتى يكون شرعيا، فهذا لا يخرج أبدًا من الإسلام، بل
هو عبادة لله، وطاعة الحكام المسلمين في تلك القوانين الإجتهادية
واجبة، لكن التشريع المخالف يخرج من الإسلام، فالمعاملات مباحة
إلا بنصّ يحرّمها، والتشريع فيها مباح مع عدم مخالفة النصّ، وهذا
للمسلمين لا لمن أعرضوا عن شريعة الله ابتداء.

ولو تجاوز الحكام المسلمون الإطار الذي يحظر عليهم انتهاكه عن
غير قصد، فشرعوا فيما شرع الله فلا حرج عليهم في ذلك، لأنه من
التفاصيل والجزئيات التي قد يجهلها المسلم، وقد خالفوا شرع الله
فيما لم يتبيّن لهم فيه وجه الدليل، فهم يسلمون لله بحق التشريع
ويدينون له وحده بذلك، ولا يبطلون شيئا من شرعه ليقيموا بدلا منه
شرعا غيره، وكذلك من تحاكم أو رضي بشرع ظنّه ممّا أنزل الله، أو لا
يخالف شرع الله وهو على عكس ذلك، لأنه نوى التحاكم إلى
شرع الله.

ولا ينطبق معنى الإجتهاد - بتاتا - على ما يقصده الكفار الذين
يحملون اسم المسلمين اليوم، فهم يرضون بالتحاكم إلى شرائع الكفار
الآخرين في أوربا وغيرها، ويجهلون أن ذلك كفر، وقد يفضّلونها على

شرائع بلادهم لأنّها أعدل منها، ولم يكفّروا من تحاكم إلى شرائع الكفار في عهد الإحتلال الأوربّي دون تحرّج، وقبل ذلك كانوا يحكمون بما أنزل اللّه ويحتكمون إليه، ولا يرضون بغيره، وكانوا مع ذلك كفّارًا لأ نهم أشركوا باللّه بعبادتهم الأوثان، ولهذا فشبهة الإجتهاد غير قائمة.

ولا فرق بين الإختصام إلى المحاكم المعروفة أو إلى أي شخص آخر، وحكم الكفار بما أنزل اللّه في القضاء أو غيره لا يصيّرهم مسلمين، فالكافر لم يحكم بما أنزل اللّه في أصل الدين الذي يكفر جاهله والمكذب به.

والشرائع التي تؤمن بها هذه الأمة اليوم لا تنطلق من شرع اللّه وإنما من أهواء البشر، فتتجه إليها مباشرة، ولا يمكن أن نعتبرها اجتهادًا شرعيا[1]، لأن الإجتهاد هو اجتهاد المسلم، وقد اجتهدوا في أحكام قد شرّع اللّه فيها من قبل فأعادوا فيها النظر، وهي معروفة لديهم مشتهرة، ولم يشتبه عليهم الأمر في أن تكون من المصالح المرسلة.

فلا يصح استدلالهم بأن اللّه ترك لنا مجالا للإجتهاد ومنه طريقة إدارة الحكم على نسف شرع اللّه، والإجتهاد في مكانه، فأبطلوا شرع اللّه وشرعوا تشريعا مطلقا شرائع من عند أنفسهم لا يبالون إن وافقته أو خالفته، فيحلون فيها ما حرّمه اللّه ويحرّمون فيها ما أحله اللّه، ولا يقيسون فيها بمقياس الإسلام، بل حسب ما يتّفق مع المبادئ الغربية التي يتبعونها ويستمدون منها.

فإذا عاش المسلم في بلاد الكفر - كحالنا اليوم - لا يتبع ولا يرضى بنظام حياتهم الذي اتفقوا عليه ويتبرأ منه، لأنه كـ ُفر بنظام اللّه، فالقوم كافرون بدين اللّه، فإن أمروه بما هو معصية لله لم يطع، فإن أطاعهم في
الفعل أثم ولم يكفر، إلا إذا استحلها، وإن أمروه في شرعهم - أو في غير شرعهم - بكفر لم يفعل، فإن فعل كفر وارتدّ عن الإسلام وإن لم يستحله، ولا يجوز له أن يتبع أحزابهم وجماعاتهم، أو يلي لهم أمرًا

يحتم عليه أن يشرع معهم أو يطبّق فيه شرعهم المخالف لشرع الله، أو يحميه أو يحكم به أو يعلن موافقته، ما دام غير مكره على ذلك.

والتقية تحت الإكراه والإستضعاف رخصة فقط، والأخذ بالعزيمة أحبّ إلى الله، وأفضل منها بكثير، فثبات المسلم على دينه ظاهرًا وباطنا وهو مهدّد بالقتل والتعذيب وغيره من الأذى يؤجر عليه بعظيم الأجر عند الله، وأهل العزيمة هم الدعاة إلى الله الذين يظهر بهم دينه، وهم المجاهدون في سبيله.

ولا يجوز إظهار الكفر تقية تسهيلا لنشر الدعوة دون الوقوع ابتداء تحت الإكراه، ولكن يجوز إخفاء الدين والتستّر به دون إظهار الكفر، كما كان النبي - صلى الله عليه وسلم - والمسلمون في بداية الدعوة، فكانوا يقيمون حجّة الله تامّة على مدعوّيهم الذين لا يخشون عداوتهم، أما الذين يعيشون تحت التقية مع الناس جميعا فلا يقيمون الحجّة التي توجب الجنة لمتّبعها وتوجب النار لتاركها، لأنّهم لا يوضّحون الدّين بكل صراحة، ويتجنّبون ما ينفر منه سامعوهم، وإن كانت مخالفته تنقض الإسلام.

والإستضعاف علة أخرى تحتّم العمل من أجل إخراج الناس من عبادة العباد إلى عبادة ربّ العباد، والتمكين للإسلام في الأرض، فتكـ ون

1. أنظر - مثلا - « الديمقراطية أبدًا » لخالد محمد خالد (175).

لأهله سلطة على الكفار أنفسهم، حتى لا يفتن المسلمون ويعبدون الله وحده لا يشركون به شيئا آمنين مطمئنّين على دينهم الذي يشمل سائر جوانب الحياة.

وعامّة الناس - اليوم - قد قبلوا الإحتكام إلى شرائع الطاغوت وآمنوا بها، كما صدّقوا بشرع الله وقبلوا الإحتكام إليه، ولم يعرفوا أن ذلك كفر وشرك بالله، ولهذا فعلوه وشرحوا به صدورهم، ولا يصحّ اعتذارهم بالإكراه حتى يدخلوا في الإسلام، وبعدها - لا قبلها - تطرح

مسألة الإكراه ويقبل كعذر، ولا يقول كافر : لقد أكرهت على كفر ما، لأ نه على الكفر أصلا، فليدخلوا في الإسلام اعتقادا وعملا، ويؤمنوا بأن ما يأتونه كفر بدين الله، وأنهم بذلك غير مسلمين، ثم إذا أكرهوا على التحاكم إلى الكفار فعلوه اضطرارا.

وليس هذا الإكراه مانعا من الإسلام، فأكل لحم الخنزير اضطرارا لا يعني جوازه أصلا دون اضطرار، فيجب أن نتّفق على الأصل أولا، ثم ندخل في الإستثناءات إن كنا نبتغي الحق.

أما استدلال المشركين بعدم وجود من يحكم بينهم بما أنزل الله على الإحتكام إلى غيره فباطل، لأنهم يرضون بشرائع الطاغوت اعتقادا فليسوا بمكرهين، وقد تظافروا على هذا الشرك واتفقوا عليه حتى انعدم فيهم الحكم بما أنزل الله ثم قالوا: لا نجده، وكان فيهم موجودا من قبل فتركوه إلى غيره، وهم يريدون دولة قائمة بأنماطها الحديثة تحكم بينهم بما أنزل الله لكي يحتكموا إليه، وإلا فشرع الله يبقى الإحتكام إليه مجمدا، ويحل غيره محله اعتقادا وعملا، وعدم وجود الحاكم المسلم لا يعني الإيمان بحكم المشركين والدخول فيه وممالأتهم.

فليدخلوا في الإسلام أولا بالكفر بالطاغوت، أما وهم لا يزالون مؤمنين بغيره ويبحثون عنه ويشترطون وجوده حتى لا يكفروا فهذا هو الكفر بالله، ولا يصح ما يتذرع به بعض الحكام خاصة والناس عامة من عدم قدرتهم على تغيير نظام الدولة و المجتمع، فإن كل شخص محاسب أمام الله عن نفسه، وعليه أن يخرج عما عليه قومه إن رآهم لا يقبلون الإسلام، يقول الله - تبارك وتعالى-: « يَا أَيُّهَا الذينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ » (المائدة : *105*).

اقتضاء الدين تكفير الكافرين

إن قضية تكفير جاهلي التوحيد من الذين يحملون اسم "المسلمين" قد ضل فيها السواد الأعظم من العلماء - فضلا عن عامة الناس - في هذه القرون السالفة، وهؤلاء التاركون للشرك الذي يأتيه الناس يحتجّون دائما بالجهل الذي يسيطر على هذه الأمة التي

توصف بالمسلمة قلبا للحقائق.

فلا ندري كيف صار جاهل الإسلام مسلما وجاهل التوحيد موحّدا ، وكيف أخرجه جهله من الكفر إلى الإسلام، ولكنّها فتنة تدع الحليم حيران، وتضل الحكيم ذا الرأي، فإن لم يكن هؤلاء كفّارا فلا ندري من هم الكفّار إذن.

ورغم أنّ حجّة الجهل باطلة إلا ّ أنّ أكثرهم لا يعملون بها فحسب، فهم لا يكفّرون أحدا وإن قامت عليه الحجة التي يكفّر تاركها وأصرّ على كفره، كلاما فقط، وقد يدعونهم - إن دعوهم أحيانا - إلى اجتناب الشرك، فمن أجابهم إليه كان مسلما كما كان من قبل، ومن أبى فهو مسلم على كل حال[1].

فأصبح تكفيرهم ضربا من الخيال لعدم وجود الحجّة، كأنّ الأمر لا يتعدّى مجرّد اختلاف في الرأي، أو في فروع الدين التي لا يبنى عليها إسلام المرء أو كفره.

ويقولون : لا يجوز تكفير جاهل الأمور الخفية، وهم لا يكفّرون الجاهل لأصل الإسلام مادام خافيا على أغلب الناس، وهو المعلوم من الإسلام ضرورة.

ومنهم من يكفّر الفرق الكافرة وأتباع مدّعي الربوبية وفيهم العالم والجاهل، ولا يكفّر عامّة الناس العاكفين على القبور يعبدونها من دون الله بحجّة الجهل المتفشّي، وفيهم من يكفّر عابدي القبور جه لا، ولا يكفر

1. أنظر - مثلا - « مجموع الفتاوى» لابن تيمية (71/1).

المحتكمين إلى غير شرع الله جهلا، وأكثرهم لا يكفّر الإثنين معا.

أو يكفر أتباع المتنبّئين بسبب اتباعهم لشرائعهم المخالفة لشرع الله وإن جهلوا وتأولوا، ولا يكفّر المتبعين للشرائع المحكّمة اليوم دون شرع الله بحجّة الجهل أيضا، وفيهم من يكفّر عبّاد القبور جهلا ولا يكفّر من قال : هم إخواننا في الإسلام[1].

ولا نجد فيهم من يكفّر المشركين المحسوبين على المسلمين تكفيرا صحيحا، حيث يكفّر الجاهل والمكذّب المعاند، ويكفّر فاعل الشرك والراضي به، ويكفّر من يجهل كفر هؤلاء، ويكفّرهم اعتقادا وقو لا وعملا، ويتميّز بإسلامه عنهم، لا يعاملهم كمعاملته المسلمين ولا يأمرهم بما يؤمر به المسلمون فقط.

ولهذا لمّا تركوا تكفير جاهل التوحيد المنتسب إلى المسلمين لم يبق لهم توحيد، وذهب معنى الإسلام عنهم فآخوا المشركين وصاروا منهم، وهذا هو السبب الذي أدّى إلى تكريس الجهل بالتوحيد واستفحال الكفر، إذ ضمن أهله الإسلام مسبّقا، ولو أنّهم في بداية ظهوره كفّروا أهله، ودعوهم على أساس أنّهم كفّار وحاربوا المرتدّين منهم بعد إسلامهم لظهرت حقيقته وحقيقة أهله، وبانوا من المسلمين.

إنّ تكفير الكافرين ليس لغزًا من الألغاز، ولا سرّا من الأسرار، إنه جزء لا يتجزّأ من أصل الإسلام، فكما أن الإسلام اعتقاد وقول وعمل فإن التكفير اعتقاد وقول وعمل أيضا، فمن أنقص إحدى هذه الأركان الثلاثة لم يكن مكفّرا للكافر، وأيّ أمر من شرائع الدّين لا يؤدّى إلا ّ على هذه الأركان الثلاثة، وقد يعتبر القول فعلا، ولا تقبل العبادة دون ركن من هذه الأركان.

فالإيمان بكفر الكافر من مقتضى التوحيد، ومن المعلوم من دين ا لإسلام ضرورة، فهو حتمية يفرضها الإيمان بالإسلام، وليس أمرا خياليا لا مكان له في دنيا الناس، كما يراه الكثير ومنهم كبار العلماء كما نق-رأ

1. أنظر - مثلا - «منهاج السنة » لابن تيمية (*131/5*) و « تحفة الإخوان بأجوبة مهمة تتعلق بأركان الإسلام » لابن باز (*37*).

لابن تيمية ومحمّد بن عبد الوهاب[1] وسيّد قطب[2]، وأمثالهم قديما وحديثا بعد انتشار الكفر في الأمّة.

وهم من أكثر القوم اهتماما بالكفر الذي يأتيه الذين قالوا : إنا مسلمون وتكفيرهم، غير أن كلامهم لا يعد إلا كلاما فلسفيا عامّا لا

صلة له بالواقع، ولا علاقة بينه وبين عملهم، فهم في واقع الأمر يعتبرون النّاس مسلمين، رغم اعترافهم بزوال أصل الإسلام عنهم، ويحيون معهم حياة المسلم بين المسلمين، ويظهر تناقضهم هذا في حياتهم العملية وحتى في كتبهم التي وصلت إلينا، ولو كانوا يعملون بما يقولون لما سمّوا بالأئمة والمجدّدين.

وقد نسمع أو نقرأ لأحدهم فنخاله مسلما وهو يقرّر أمورا من أصل الإسلام نظريا لا يعمل بها، وما كلامه إلا قول عابر، وموقف مؤقت بحالته يزول بزوالها، لا عقيدة ثابتة يترجمها العمل[1]، والفرق بين الكلام النظري والواقع العملي كبير وكبير جدا.

فيجب أن نعيش بهذا الدين ونعمل به لكي يكون هو ديننا، لا نقول به فقط، فلا يمكن أن نكون مسلمين وتصرّفاتنا تشهد بكفرنا، ولا أثر للإسلام بيننا، أو نرجئ العمل بما نعتقده إلى أجل مسمّى أو غير مسمّى، فدين الله عمليّ صريح ولا يعتمد على السباحة في الخيال، فكما نعمل بتوحيد الله بالعبادة نعمل بتكفير الكافرين، ونكون صرحاء فيه كصراحتنا في ترك الشرك والكفر به.

وأي قول نقوله أو اعتقاد نعتقده لا نعدّ من أهله إذا لم نترجمه إلى عمل وواقع ملموس، فالقوم قومنا المحيطون بنا، وليسوا أناسا خياليين لا يعرف لهم وجود، وتكفير الكافرين ليس من الغيبيات حتى يلزمنا السكوت

---

1. أنظر - مثلا - « الدرر السنية في الأجوبة النجدية » جمع عبد الرحمن بن قاسم (*70/1*).

2. أنظر- مثلا - « المستقبل لهذا الدين » و « لماذا أعدموني ؟ » لسيد قطب.

3. أنظر - مثلا - « من هدي المدرسة السلفية » لعبد الله حجاج (المقدمة).

عنه، بل إنه ممّا لا يصحّ لنا إسلام - بتاتا - دون وجوده.

إن مواجهة شرك القبور الذي ظهر وسط الأمة احتواها - منذ البداية - العلماء الذين لا يكفرون الجاهلين من فاعليه، فلم يضعوه في الجهة المقابلة المضادّة للإسلام مباشرة، بل رأوه انحرافا داخل دائرة ا لإسلام، لا يخرج المسلم من الإسلام كعبادة الأصنام، وكأني بهم لو

نحت الناس تماثيل وعبدوها لكفّروهم، وإن قالوا كلمة التوحيد.
وكما فرّقوا بين الإعتقاد والقول والعمل كذلك فرّقوا بين الكفر بـ الفعل والفاعل والمفعول به، التي يجب الجمع بينها في آن واحد، ولا يصحّ إسلام دون ركن منها، فيؤمن المسلم أن ذلك الفعل شرك وكفر ب الله تعالى، وهذا من الكفر بعبادة غير الله، ولا يكفي اجتنابه فقط، إذ قد يتجنّبه لغير علة الكفر.
ويؤمن أن فاعله كافر مشرك بـالله وإن كان جاهلا، ويؤمن أن المفعول به معبود من دون الله، وهو كافر مشرك إن كان عاقلا راضيا بعبادتهم له، حتى وإن كان جاهلا.
ولهذا فالإسلام يبرأ ممّن يستسيغون تكفير الطواغيت من دعاة الكفر ورؤوسه ومدّعي الألوهية والرّبوبية ولا يكفّرون عبّادهم و الراضين بهم، أو يستسيغون تكفير الحاكمين دون المحكومين العابدين لهم، والفرق واضح بين دعاة البدع والضلالات من المسلمين ودعاة الكفر، وكذلك بين أتباع هؤلاء وأتباع أولئك، فأتباع الكفّار كفّار مثلهم، لا يجوز التفريق بينهم، ولذلك جعلهم الله جميعا في النار، لمن بلغته الدعوة منهم[1].
وقد يكون المتبوعون المعبودون من دون الله جاهلي-ن بالدين، كم-ا

1. « طريق الهجرتين وباب السعادتين » لابن القيم (*436*).

يكون في التابعين من بلغه الدين، ولم يكفّر الأنبياء من أقوامهم ملأ هم فحسب، بل حتى الغوغاء من أتباعهم، ولم يدعوا أحد الطرفين دون الآخر، فالمعبود المتبوع ما هو إلا ابن قومه ولهم يشرّع، وهم يعملون بما شرّع ويسلّمون له بذلك، كما قال الله - عزّ وجل - عن فرعون « فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ » (الزخرف : *55/54*).
كما لا يعترف الإسلام بمن يطلقون اسم الكفر على الأمّة عموما أو على عقائدها فقط، فإذا عرض عليهم فرد من جملة النّاس توقّفوا وقالوا : الله أعلم بحقيقته، أو اعتبروه مسلما، وهم يعلمون ظاهره

وأنّه عيّنة من تلك الأمّة، فمثل هؤلاء كمثل من يقول أن هذه حفنة شعير فإذا رفع إليه حبّة منه لم يسمّها باسمها، فنحن مأمورون بالإ عتقاد في كفر الكافر كما أمرنا بالإعتقاد في إسلام المسلم.

وكذلك هذه الأمّة التي يطلقون عليها اسم الكفر جملة ولا يعيّنون أفرادها ليست عقيدتها كعقيدة الجهمية أو نفاة القدر قديما وأمثالهم، لأن هؤلاء لم يشركوا باللّه غيره، فكانوا مسلمين وتأوّلوا في بعض النصوص التي أخطأوا في فهمها، في أمر لا علاقة له بأصل الدين المعلوم بالإضطرار من الإسلام.

فلمّا نفوا المعنى الصحيح للقضاء والقدر كان هذا كفرا، ولكن لا يكفرون إلا بعد قيام الحجّة عليهم فيكذّبون بها، مثل من عطّلوا صفات اللّه أو شبّهوا اللّه بخلقه خطأ، فمن بلغه النص القاطع دلالة وثبوتا، حيث لا تبقى له معه أيّ شبهة إلا ّ الإصرار يكفر لتكذيبه الكتاب والسنّة.

فهناك فرق - مثلا - بين عقائد حلولية الجهمية الذين قالوا أنّ اللّه - جلّ وعلا - في كلّ مكان وعقيدة الحلولية أو الإتحاديين أو أصحاب وحدة الوجود، الذين يقولون بأنّه - تعالى - هو فلان بعينه أو هو كل شيء، فيعبدونه من دون اللّه ويعتبرونه ربّهم.

أمّا الجهمية فلم يؤلهوا الأشياء ولم يعبدوها، وهم مثل المجسّمة والمعطلة، وقد قالوا ما يؤدّي إلى الكفر، لكنّهم لم يفقهوا أنه إنكار لصفات اللّه - تعالى - في الحقيقة، ولم يريدوا ذلك، ولم يقصدوا انتقاصه، وهم كغيرهم من المسلمين الذين خالفوا تأوّلا في الفروع - مهما كانت - مغيّرين لحكمها استحلالا واستحراما ونفيا وإثباتا.

ولما كان ما ورد في الكتاب والسنّة إطلاقا بأن التكذيب بشيء من الدين كفر، فإن الكفر بالفعل والفاعل لا يتلازمان إلا في الكفر الأ كبر المخرج من الملة، فهذا وإن لم تقم الحجة على صاحبه فهو كافر ابتداء وتعيينا لشخص فلان وفلان، ونفي الفروع كفر كذلك، لكن لا يكفر الشخص المعين إلا ّ بعد قيام الحجة عليه[1]، والداخل إلى النار بعدها كافر أو منافق مخلد فيها.

وكذا الإختلاف في تكفير المسلم تارك الصلاة وغيره، فذلك أمر خارج عن أصل الإسلام وإنّما هو من الفروع، وقد اختلفوا في تكفير

تاركها بعد العلم لا قبله، وقد وردت نصوص أوّلها البعض أو ضعّفها البعض فلم يكفروا، ولا يجوز لمن كفّر تارك الصلاة أن يكفّر من خ الفه، لأنهم تأولوا جميعا فيما لا يدخل في إطار التوحيد ومقتضياته.

وكذا لو اختلف في كفر مسلم إذا أتى الكفر حال سكره، فهو اخت لاف في أنه معذور أم لا في تلك الحال، وليس اختلافا في ذلك الكفر، وكذلك اختلاف المسلمين في القرون الأولى في تكفير بعض الفرق كالخوارج والجهمية الذين لم يناقضوا أصل الإسلام، وتكفير الخوارج وغيرهم الخاطئ للمسلمين سواء كذلك لوجود التأويل.

لكن ما حدث ليس اختلافا كهذا، إنه اختلاف في معرفة الفرق بين المسلم والكافر كلية في أمر التوحيد والشرك، فهذا الجـاهل لا يدري ما

1. « المسائل الماردينية » لابن تيمية (71).

الإسلام أصلا، ولا يدين به، وهم يتكلمون حول الإختلاف في هذه الجزئيات، وينسون الخلاف حول « لا إله إلا الله » الذي محى الإسلام، إنه اختلاف في تعريف الإسلام.

لقد كان تكفير المسلمين أخطر ما يشاع عن الدعاة، سواء دعوا إلى الحق بكامله أو دونه إلى يومنا هذا، ولصقت هذه التهمة في الأ ذهان لمقت الناس لأصحابها، وكيف لا وهم الخوارج وغلاة الشيعة الذين فعلوا بالمسلمين الأفاعيل ؟ فارتبط التكفير بالدماء وانتهاك الحرمات والخروج على الحكام، فهناك ينبري هؤلاء العلماء والدعاة الذين هم أسرى عقلية التنصل من مثل هذه التهم للدفاع عن أنفسهم قائلين : معاذ الله، نحن لم نكفّر أحدا من أهل القبلة، وإنما مهمّتنا تنحصر في دعوة المسلمين إلى التوحيد والسنة ! .

فدأبوا على التحذير من التكفير، واعتبروه من الغلوّ في الدين، وقد يحتجّون بالنهي عن الغلوّ والتشدّد والتنطّع في الدّين والتعمّق

فيه، كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « وإيّاكم والغلوّ في الدين فإنّما هلك من قبلكم بالغلوّ في الدّين » (رواه أحمد والبيهقي والنسائي وابن خزيمة وصححه وابن ماجه بسند صحيح على شرط مسلم و الحاكم وصححه ووافقه الذهبي) وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « إنّ الدين يسر ولن يشادّ الدين أحد إلا ّ غلبه فسدّدوا وقاربوا وأبشروا » (رواه البخاري).

ونصوص كهذه لا تعني ما يعنونه هم بفهمهم السقيم، وسوء ظنّهم بمراد الله، فالرسول - صلى الله عليه وسلم - ينهى عن التشدّد فيما هو غير فرض، من قهر النفس على النوافل كإدامة الصيام والقيام ، الذي قد يؤدي إلى ملل القلوب.

وأما الذين كفروا فيريدون أن يبطلوا الدين بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، يهدمون جانبا منه بجانب، وكثيرا ما يستدلون بالفرع لإبطال الأصل، فيجعلون اتباع أوامر الله من التوحيد ولوازمه غلوّا وتشدّدا وتعصّبا ينبذه الإسلام،والوسط والا عتدال ماهم عليه من الكفر.

ومازالوا إلى يومنا هذا يردّدون : لا نكفّر أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله، قفزا منهم فوق الحقائق، وتقليدا للسلف في غير محله، فالسلف كانوا ينفون التكفير بالذنوب ولم يتكلموا عن التكفير بالكفر، فلم يختلفوا فيه، مثل قضية الحكم بغير ما أنزل الله تماما.

فهؤلاء - اليوم - يردّون على تكفير المسلمين الموحّدين بالذنوب و المعاصي مما هو دون الكفر، ويتّخذونه دليلا على تحريم تكفير من أشرك بالله من المنتسبين إلى المسلمين، ولكنّ أكثرهم لا يكفّرون حتّى من استحلّ الذنب عالما به في واقع حياتهم، ولا يكفّرون أحدا من مدّعي الإسلام بالتعيين إذا كفر جاهلا أو عالما، كلاما عاما فقط، فـ لا يعملون به، ولا يرون في تركه حرجا في الدين، ولذلك نسيه الناس.

ويتستّرون وراء القول بأن الإيمان درجات، والمؤمنون تتفاوت درجاتهم في الجنّة، كأن إيمانهم وإيمان النّاس بالإسلام حقيقة ثابتة لا جدال فيها، ويجري الإعتقاد بينهم أن في المسلمين توحيد خالص

لا تشوبه شائبة، وفيهم توحيد به بعض الأخطاء والهفوات، لكن ليس هناك إسلام ناقص أو توحيد مشوب بشرك، فمتى ذهب بعضه ذهب كله، فلا يزيد ولا ينقص، بل هناك إسلام وكفر وتوحيد وشرك لا يلتقيان، كما لا يمكن أن يلتقي الضدّان[1]، إلا ّ إذا انحرف أحدهما عن طريقه ومال، فصار التوحيد شركا أو الشرك توحيدا، فهما ك الخطّين المتوازيين لا يصحّ أن يتقاربا ويلتقيا، إلا ّ إذا فقد أحدهما سمته الأساسية، وهي الإستقامة والتوازي بالنسبة للآخر.

إنه لا إسلام إلا ّ الإسلام الذي آمـن به النبي صلى الله عليه وسلـم،

1. « أحكام القرآن » للجصاص (*179/3*).

لقول الله -تعالـى- : « آمَنَ الرّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إلَيـ ْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالمُؤْمِنـ ُونَ

كُلٌ آمَنَ بـِاللهِ وَمَلا ئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ » (البقرة : *285*).

أمّا قول الله - تعالى - : « وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بـِاللهِ إلا ّ وَهُمْ مُشْرِكُونَ» (يوسف: *106*) فلا تعني أن من المشركين الذين أسلموا من بقي على شركه، إلا ّ أن يكون شيئا من الشرك الأصغر فصاحبه لا يكفر ولكن سياق الآية الذي وردت فيه يدل على أنّها صفة للمشركين في حالة شركهم، فهم يؤمنون بربوبية الله ويشركون به في عبادته.

أمّا قوله - سبحانه - : « قَالَتِ الأ َعْرَابُ آمَنّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمّا يَدْخُلِ الإ ِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ » (الحجرات : *14*) فهؤلاء ظنوا أنهم قد أحرزوا بإسلامهم مراتب السابقين الأوّلين من الصحابة في حين لم يكن الإيمان قد ثبت واستقر في قلوبهم، ولكن لا فرق بين إسلام النبي - صلى الله عليه وسلم - وإسلام المسلمين، وعلى الناس جميعا أن يدخلوا فيه ويعملوا به، أمّا الذين يقولون : لا يمكن إعادة الناس إلى ذلك الإسلام والبلوغ بهم درجة الصحابة، فإنّهم يريدون - في الواقع - مراتب التقوى والورع والإخلاص التي تزيد وتنقص، ولذلك تتفاوت درجات المؤمنين في الجنة، لكنّهم يمتنعون عن

المرتبة الدنيا التي يصير بها الكافر مسلما ويعود المسلم بتركها كافرا.

فلمّا كفروا جعلوا التوحيد درجة يصل إليها ذوو التقوى، أما المسلم إذا أشرك فهو عندهم مسلم ضعيف الإيمان، وإنّ حقيقة الكفر عند الكفار واحدة أيضا، إلا أن بعضهم يفوق بعضا عتوّا وطغيانا، ولذلك تتفاوت مراتبهم في النار.

ولا يجوز الإستدلال بإمكانية استجابة الناس لترك الشرك لو أنهم دُعوا إليه على عدم تكفيرهم، فإنّ إستجابتهم لا تثبت إسلامهم من قبل بقدر ما تثبت كفرهم، فالكثير من الصحابة قد استجابوا في يسر دون اعتراض على الإسلام، وكانوا مع ذلك كفارا قبل دخولهم في الإسلام، فقد عرف الكلّ ما يميّز المسلم عن الكافر عندما دعاهم الله إلى الدين، ولم يبطل التكفير رجاء في الهداية، بل أوضحه كل الوضوح، كلما ظهر تشغيب ومناورة حوله، وإن أدى ذلك إلى العداوة و البغضاء، ولن يشغلنا ذلك عن دعوتهم طبعا.

والإسلام يدعو إلى التوحيد من أشرك وكفر بالله، أمّا المسلمون فلا يُدعون إليه، لأنهم موحّدون لا يشركون بالله شيئا،والدعوة إلى التوحيد هي دعوة إلى الدخول في الإسلام، وأمّا ما كان من دعوة المسلمين إلى التوحيد فهي دعوة إلى الثبات عليه لأنهم يملكونه ، كما يؤمر المصلّي بالصلاة، فهو طلب للتمسك بها والثبات عليها خوفا من تركها أو التهاون فيها.

كما قال الله - تعالى - للمؤمنين : « يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَالكِتَابِ الذِي نَزّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالكِتَابِ الذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ » (النساء : *136*)، وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « فَاعْلَمْ أَنَهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ » (محمد : *19*)، والمؤمنون يؤمنون بالله ورسوله وكتبه ، والرسول - عليه الصلاة والسلام - يعلم أنه لا إله إلا الله، لا لأنه رسول فحسب، بل لأنه مسلم قبل ذلك.

أما هؤلاء العلماء فإنهم يدعون إلى ترك الشرك من هم مسلمين أصلا بزعمهم[1]، وهذا تناقض صريح، فإنه إما أن يكونوا مسلمين

مؤمنين موحدين بلا شرك ولا كفر، وإما مشركين كافرين بلا إسلام ولا إيمان ولا توحيد، فلا يدعى إلى الشيء من يملكه، ولا ينسب إلى أهله من يفقده، وليس هناك مسلم مشرك جاهل للتوحيد وآخر عالم بـ التوحيد موحّد، بل هناك كافر جاهل للتوحيد وآخر عالم به مكذّب جاحد.

وهؤلاء يعتقدون أنهم مسلمون ويحاولون في نفس الوقت إيجاد "مجتمع مسلم" و"دولة مسلمة"، لا ليتحقق إسلامهم، بل لتحقيق شرائع الدين الفرعية ممّا كان عليه الأوّلون، ويرون - أيضا - وجوب الدعوة إلى التوحيـد كما كان المسلمون في مكـّة، ولا يرون أن تركه ترك للإسلام.

1. « الدعوة قواعد وأصول » لجمعة أمين عبد العزيز (24).

وهذا التناقض ناتج عن إقرار وشعور باطني بأن الناس على غير الإسلام، ويحسّون أنه غير موجود بينهم بسبب اتضاح بعض معالم الجاهلية لديهم[1]، سواء كان هذا الإتضاح سببه تفقه في الدين أو صراحة من الجاهلية نفسها، وهذا الذي يظهر تخبطهم وأنّه لا منهج لهم.

إن الإسلام يقول لنا : يجب تكفير الكافر ابتداء قبل دعوته إلى الدخول في الإسلام، لأن التكفير مقتضى إسلامنا نحن، قبل أن يكون متعلقا بالدعوة، فلا دين لمن يعتقد في إسلام الكافر، ولو كان التكفير تابعا وردفا للدعوة وبلوغ الحجّة ثم الرفض والإعراض لكان الكثير من الكفار بل أغلبهم مسلمين غير كفار، بسبب عدم بلوغ الحجة، فأكثرهم جاهلون للتوحيد، سواء من المنتسبين إلى المسلمين أو غيرهم لا فرق بينهم، والكافر كافر دعي إلى الإسلام أو لم يدع إليه.

وكل رسول من رسل الله إلى الكفّار يعتقد في كفر الأمة التي بعث إليها ثم يدعوهم إلى الإسلام، لا يدعوهم إلى الإسلام في إطاره باعتبارهم مسلمين، رغم أن لديهم بقايا من إسلامهم السابق، وإذا كان للدين بقايا فهي بقايا من الشريعة والعقائد التي لا يتمّ بها أصل الدين، ولا يصح أن يقال أنهم على دين الله إذا تركوا شيئا من أصله.

إن التكفير لما كان في عهد المسلمين الأولين يطلق على أفراد معيّنين، أو طوائف قليلة بائنة من الناس، ويقابلهم المسلمون بالهجر والعداء، ويقتّلون أينما وجدوا، صار الناس من بعد يعتقدون أن التكفير عقوبة، لما أصبح مقترنا بالهجر والقتل والعذاب أيضا، لأنّ المرتدّين عن الإسلام يعذّبون يوم القيامة، فالحجة قد لزمتهم بإسلامهم، فصارت تنفر منه الأسماع وتشمئزّ منه القلوب.

وقالوا بأنّ تكفير الناس حكم قاس،

1. أنظر -مثلا- «أوربا والإسلام» لعبد الحليم محمود (*33*) و«الإسلام وأوضاعنا السياسية» لعبد القادر عودة (*74*) و«جاهلية القرن العشرين» لمحمد قطب (*207-222*).

لأنّهم جهّال لا حول لهم ولا قوة، وهذا صحيح لو عذّب الجاهل وعوقب، وليس التكفير عذابا أو عقوبة، فالقتل يجوز تأخيره أو تركه لمصلحة راجحة، خوفا من أن يترتب عليه منكر أكبر منه كالفتنة مثلا، والتكفير لا يجوز بحال التنازل عنه لأنه من أصل ديننا، فلا يندرج في إطار السياسة الشرعية، ولا علاقة له بالقدرة على القتال أو القتل أو عذاب الله في الدنيا أو الآخرة.

ولا يشترط إسماع الناس بتكفيرهم والتشهير بهم، كما لا يشترط إسماعهم بترك الشرك الذي هم عليه ليكون المرء مسلما، أمّا قوله - سبحانه - : « كفَرْنَا بِكُمْ » (الممتحنة : *04*) فيتعلق بحال الدعوة.

إنّ التكفير ثابت ابتداء وإن لم يقتل الكافر أو لم يهلكه الله بالعذاب، سواء كان كافرا أصليا أو مرتدا بعد الإسلام، وإذا كان العذاب في الدنيا والآخرة لله - عزّ وجلّ - والقتل والقتال في حال قدرة المسلمين فإن تكفير الكافر عقيدة كل مسلم على وجه الأرض، متى كان وحيثما وجد.

ولما كان الناس في هذه الأمة التي توصف بالمسلمة قد دخلوا في الكفر قديما، وولدوا بين الكفار، وعاشوا على الكفر، ولم يدخلوا في الإسلام يوما أو لم يعرفوه صاروا بذلك كفّارًا أصليين، ويعاملون كسائر الكفار من غير اليهود والنصارى كما هو مفصّل في الكتاب والسنة، لأن الله - تعالى - لم يبين لنا الحكمة من استثنائه

أهل الكتاب في بعض المعاملات.

ولا يقاتلون لأن من قاتلهم على كفرهم كمن قاتل قريشا قبل البعثة، فليسوا مرتدّين، لأن المرتدّ هو من كان مسلما لا يشرك بالله، ولا يأتي شيئا من الكفر المخرج من الملة، ثم يقع في كفر ما، فيكون ذلك الكفر طارئا عليه بعد الإسلام، وليس المرتد من لم يدخل في الإسـلام ولم يخرج منه أو لم يعرفه قط، فهذا كافر كفرًا أصليّا لا كفر ردّة، لأنه لا يدخل في الإسلام إلا ّ عالم بما أدخله فيه، وبهذا فلا يخرج منه إلا ّ وهو عالم بما أخرجه منه.

وليس هناك ما يكفر به المسلم بعد معرفته فقط، حيث تكون معرفته له طارئة عليه بعد إسلامه، حتى جحود الأحكام وتغييرها بعد معرفتها هو كفر معلوم لكل مسلم بحكم دخوله في الإسلام، فهو يخالف القبول بكل شرائع الدين ولو على الغيب.

ويجب التكفير أصلا قبل الدعوة، فيدعى الكافر الأصليّ إلى الإ سلام ليدخل فيه أو تقوم عليه الحجّة أمام الله يوم القيامة لا لتكفيره ، ويدعى المرتد إلى العودة إلى الإسلام ليدخل فيه من جديد، ويوضّح له ما غلط في تأويله فأدّى به إلى الكفر المخرج من الملة، ولإعطائه فرصة أخرى لعله يتوب، وإلا ّ أقيم عليه الحدّ، لا لتكفيره إن لم يقبل ، فلا دخل لبلوغ الدعوة إلا ّ في أمر العذاب في الدنيا ويوم القيامة وبعض المعاملات كالقتال مثلا، لا في التكفير الذي هو جزء من دين المسلم.

وإن الإعتقاد في المشركين المنتسبين إلى المسلمين أو في بعضهم أنهم مرتدّون بأمر ما يعني الإعتقاد أنهم كانوا مسلمين من قبل إتيانهم له، وهذا كفر بالله أيضا، لأنه لا يغيّر شيئا من كونه لم ينف الإسلام عن الكفار الجاهلين.

وإذا كنّا نبيّن للمسلم ما أنكره بسوء فهم فلا تعتبر استتابة لمرتدّ، وإنما تعليم لمسلم ما جهله من تفاصيل الدين الفرعية، فإذا أعلمناه به وأنكره دون شبهة يمكن أن تعكّر عليه فهمه صار مرتدّا، عند ذلك

يستتاب فإن تاب وإلا قتل، لأن المرتدّ حدّه القتل بخلاف الكافر الأ صليّ.

إن نفي الإسلام عن الكافر جزء من دين المسلم، وليس قضية تيسير وتشديد حتى يرخّص في تركه وجهله، ولو في حالة من الحالا ت على الأقل، كما يراه الكثير من الناس ويستدلون - فيما يستدلون به - بمثل قول الله - تعالى - : « ادْعُ إِلى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالحِكْمَةِ وَالمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ وَجَادِلهُمْ بِالتِي هِي أَحْسَنُ » (النحل : *125*).

فيغضّون الطرف عن تكفير الكافرين ويخاطبونهم كمسلمين لكسبهم، ويحسبون ذلك من الحسنى التي أمر الله بها[1]، وهو - في الواقع - تهرّب من تكفيرهم، فالمجادلة بالحسنى لا تعني تغيير ديننا وإقرار الكفّار عل-ى

1. أنظر - مثلا- « شرح أصل دين الإسلام » لعبد الرحمن بن حسن.

ادعائهم الإسلام، ومعاملتهم كمعاملتنا للمسلمين، من الصلاة معهم و الدخول في طاعتهم ومؤاخاتهم، فهذا ليس من الحكمة، وليس من الإ سلام أصلا، ولا يدلّ إلا على عدم فهم الداعي للإسلام وعدم إسلامه، وبالتالي فلن يفهم المدعوّ الدين ولن يدخل فيه.

وليس تكفير الكافرين مجرّد تسمية، أو كلمة تردد في وجه من يلاقيه المسلم منهم، فتكفير الكافر لا يعني مناداته بهذا الإسم قبل دعوته، فمن الخطأ أن يذكر للناس أنهم كفّار قبل أن يبيّن لهم كفرهم الذي كفروا به، ولا يقال للكافر الجاهل : أيها الكافر المشرك اسمع هذا الدين، فهذا ليس من الحسنى ولا من التي هي أحسن، وإذا كان الكافر الذي لا يدعي الإسلام يأباها فما بالك بمن يتسمّى بالمسلم ويكره هذه الكلمة كل الكره ؟ فالحكمة هنا في أن لا يستفتح دعوة الكافر الجاهل بتنفيره، لأنه يجهل الإسلام ولا يعاديه.

ولهذا خاطب الله – تبارك وتعالى – الكفار في القرآن المكي خاصة بـ : « يَا أَيُّهَا النّاسُ» وكما ذكر الله - تعالى - عن أنبيائه في مخاطبتهم أقوامهم بقولهم : يا قوم أو يا فلان أو يا فرعون أو يا أبت

أو يا صاحبي السجن.

وتكفير الكافر لا يعني مواجهته بالقول بأنّه كافر مادام يشرك ب الله عموما، فهذا يؤدي إلى صدمته ونفرته، ولكن يبيّن له ما أمر الله به من التوحيد واجتناب الشرك، ويعيّن له ما يعتقده هو وغيره ويقومون به أنه كفر وشرك بالله، وأن المسلم هو من لا يشرك بالله شيئا في صورة من الصور التي يراها أو يفعلها، ولا يأتي ما يخرجه من الإسلام، وأن الله جعل مناط التفريق بين الناس على قاعدة التوحيد أو الشرك والإسلام أو الكفر، وأن الإسلام هو غير ما يعتقدونه هم، ولا يجوز أن ينتسبوا إلى أهله ماداموا يأتون ذلك الشرك والكفر، وأن عليه كي يكون مسلما أن يترك ذلك الكفر الذي هو عليه.

وهذا في يسر ولين، فلا مداهنة ولا تنفير بل صراحة وتيسير، فإذا أفهمه أن ما هو عليه كفر يجب أن يكون مقتضى كلامه أنك كافر مادمت تفعل كذا وكذا، وأن غيرك كفار ما داموا على هذه العقيدة الكفرية تعميما وتخصيصا، وقد يفهم الكافر ذلك دون أخذ وردّ، فإذا فهم الإسلام علم أنه على غيره، وأقر بأنه ليس مسلما هو وغيره، ودخل في دين الله، وهذا راجع إلى طريقة الدعوة أيضا.

والجاهل الغافل إذا علم أن فعله وعقيدته تخالف الإسلام في أصله تيسّر عليه اعتبار نفسه كافرا بمقتضى الحال، لأنه لم يكن يعرف معنى الإسلام من قبل، واعتقد أن من لم يعرف ما عرفه هو ولم يؤمن به ليس بمسلم، إذا كان من يدعوه إلى الإسلام لا يخاطبه كمسلم، كأن يقول له : يا أخي في الدين، أو يا أيها المؤمن المسلم أريد أن أنصحك، أو يعامله معاملة المسلم لأخيه كالصلاة معه وغيرها، فيقرّه صراحة أو ضمنيا على ادعائه الإسلام مجاملة له على حساب الدين، ثم يدعوه إلى التوحيد والدخول في الإسلام، فهذا ليس من دين الله في شيء.

وسيظل هذا المدعوّ يعتبر نفسه مسلما سواء أشرك وكفر أو وحّد الله، ويعتبر المشركين الذين يوصفون بالمسلمين إخوانه، ويعتقد أن هذا التوحيد الذي يدعى إليه ليس من أصل الإسلام، ويبقى على

اعتقاده بأن ما أسلم به هو قوله : « لا إله إلا الله » وتصديقه بربوبية الله ورسالة الإسلام التي يجهل مبدأها الأساسي، وبالتالي فلن يفهم الإسلام ولن يكون مسلما، وهذا فوق كفر هذا الدّاعي وإضاعته إسلامه.

إن عدم مواجهة الكافر الجاهل بهذا الاسم لا لشيء إلا لعدم تهرّبه من سماع الدعوة، إذا علمنا أنه سينفر من ذلك الوصف حتى يبلغه الدين على أكمل وجه، ومن فهم التوحيد وعلمه وبقي يجادل في دين التوحيد أو في أمر تكفير الجاهل خاصّة ويأباه فهذا يجب إظهار التكفير له والتركيز عليه في جداله، حتى يكون على بيّنة من دينه، لأ نه يعلم أن ما يفعله كفر وشرك، ومع ذلك لا يقبل التكفير، ويعتقد - ع الما - في كون هؤلاء الذين يدّعون الإسلام مسلمين جاهلين للتوحيد، ويرى أن الإعتقاد في إسلامهم لا ينقلب عليه بالكفر عنادًا.

وحتى الكافر الجاهل الذي يعرف ما يعتقده المسلم فيه من التكفير يجب أن لا يواجهه بذلك، ويعامله في يسر، حتى لا يرى هذا التكفير من باب العداء والسبّ.

كما قال الله - تعالى - لموسى وهارون - عليهما الصلاة والسلام - : « اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى، فَقولا لَهُ قَوْلا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى» (طه : *44/43*) مع اعتقادهما في كفره، ومطالبتهما له بـ التوحيد والدخول في الإسلام، لكن دعوته في لين ويسر دون تنفير، كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - لمعاذ وأبي موسى لما بعثهما إلى اليمن : « يسّرا ولا تعسّرا، وبشّرا ولا تنفّرا » (رواه البخاري ومسلم) وقد كان النبي - صلى الله عليه وسلم - مع ذلك يصيب بدعوته أول ما يصيب ركيزة حياتهم، وهو نوع الكفر الذي يعزّ عليهم تركه، وقد ينفّرهم بذلك.

فهذا التيسير والتبشير عن طريق المعاملة، لا بتقديم الإسلام ناقصا أو قطعا قطعا، والقبول بها كإسلام تدخل صاحبها في زمرة المسلمين وتخرجه من زمرة الكافرين، أو تكون دعوته أساسا في

دائرة إسلامه، أو يسلم على مراحل درجة، بعد درجة إلى أن يصير مسلما لا يشرك بالله، بعد أن كان مسلما جاهلا للإسلام مشركا ب الله، فهذه هي السفسطة، وإلا كيف يعرف مسلم من غير إسلام ؟!

فالواجب على هؤلاء الذين يحشرون أنفسهم في الأمة المسلمة أن يعودوا إلى الإسلام، ويدخلوا فيه دخول الكافر في الإسلام، الإسلا م الذي انتهى وجوده بينهم منذ أمد بعيد، لا أن يتقدّموا نحوه بخطوات متفاوتة، لأنهم لن يصلوا أبدا، فبداية الطريق والمنطلق خاطئ.

وإن كان المشركون يشيعون عن المسلمين تكفيرهم لهم لتنفير الناس عنهم، مثلما قالوا عن النبي - عليه الصلاة والسلام - أنه : « سفّه أحلامنا وشتم آباءنا وعاب ديننا وفرق جماعتنا وسبّ آلهتنا » (رواه أحمد بإسناد صحيح والبخاري والبيهقي والبزار) فإن التكفير ليس سبا وقذفا

وإن رأوه هم كذلك[1].

وإن نهى الله - تعالى - المسلمين عن سب معبوداتهم، فقال : « وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ فَيَسُبُّوا اللهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ» (الأنعام : *108*)، فإنهم عندما أرادوا الإنتساب إلى أتباع الإسلام والتوفيق بينه وبين الكفر والخلط بينهما أمر الله - تعالى - نبيّه - صلى الله عليه وسلم - بقوله : « قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ، لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ، وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ، وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ، وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ، لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ » (الكافرون : *6/1*).

ونفى عنهم عبادة الله وإن كانوا يعبدونه مع آلهتهم، لأنهم لا يعبدونه وحده كما أراد، وهذا لما قالوا: يا محمد هلم فلنعبد ما تعبد وتعبد ما نعبد، فنشترك نحن وأنت في الأمر، فأنزل الله - تعالى - : « قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ » إلى آخرها (رواه الطبراني وابن أبي حاتم وعبد الرزاق والواحدي)، وكذا قوله : « لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ هُوَ المَسِيحُ

بْنُ مَرْيَمَ» (المائدة : 17).

فلقد خاطبهم بالكفار حرصا وتأكيدا على تبرئتهم من دين الله لما تمسحوا به، حتى كرّر قوله : « وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ »، والتكرار هنا للتوكيد والحسم أكثر فأكثر، وإن كانوا غير حريصين على ادّعاء ا لإسلام كأهل هذا الزمان، فالإسلام يرفض مثل هذا دائما وأبدا، فإظهار تكفير الكافرين لا يجوز تركه والرجوع عنه، إذا كان لإظهار حقيقة الإ سلام للمعاندين، وإن ردّوا عليه بسب الله ودينه وتشددوا في كفرهم، أما السب فلا فائدة فيه.

وإن التعقيدات التي أحدثها اختلاط الكفر بدين الإسلام لا يجليها إلا صراحة في البيان، والتكفير أوضح بيان لما فيه من تمييز بين الحزبين، فدين الله يتبنى التصريح لا التعريض والتلميح.

1.أنظر -مثلا- «مستقبل الإسلام خارج أرضه كيف نفكر فيه؟ » لمحمد الغزالي (118).

وإذا دعونا الرجل إلى الإسلام لا نبين له كفره لنحتج عليه بأنه كافر، كنتيجة للدعوة ومنتهاها، بل يجب أن يفهم أنه مادام يأتي الكفر فهـو كافر غير مسلم في نفس الوقت، بلا فصل الكفر عن التكفير، و الغاية هي الهداية وإقامة الحجة لا التكفير، وهو لا يعتبر نفسه كافرا ويدخل في الإسلام حتى يعرف ما كفره، ومادام التكفير تابعا للكفر وجب إظهاره بعد إظهار معنى الكفر لا قبله.

ولا يجوز أن نبدّل ديننا نحن ونتنازل عن بعضه لفائدة جلب الناس لسماع الدعوة[1]، فهذه نية حسنة لكن هذا المفهوم خبيث، فالنوايا الحسنة لا تكفي، ولا تجعل الأعمال صالحة إذا كانت مخالفة لدين الله، فلم يأمرنا الله أن نأتي الكفر لكي ندعوا الناس إلى الإسلام، وكيف ندعوهم إلى مبدأ ونخالفه ؟!.

قال الله - عزّ وجل – على لسان نبيه شعيب : « وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ » (هود : 88)، وسيصحّ فينا قول الله : «أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ » (البقرة : 44).

فالغاية لا تبرّر الوسيلة، ولا يجوز أن نشرك بالله لندعوا الناس

إلى الإسلام ثم نجتنبه جميعا، كذلك أمر التكفير، وهذا بنهيه لنا عن الكفر عموما، وبعدم وجود دليل يبيحه لنا في حالة الدعوة، وهذا أمر ظاهر قد علم بالإضطرار من دين الإسلام، بل بوجود أدلة تثبت أن الكفر كفر، حتى وإن كان هو السبيل الوحيد والناجع لضمان استجابة الناس كما تراه عقولنا.

ومن ذلك حادثة نزول سورة "الكافرون"، وطلبهم من النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يملكوه عليهم لكي يدع دعوته، فعن ابن إسحاق أنهم قالوا : « فإن كنت إنما جئت بهذا الحديث تطلب به مالا جمعنا لك من أموالنا حتى تكون أكثرنا مالا، وإن كنت إنما تطلب الشرف فينا سوّدناك علينا، وإن كنت تريد ملكا ملكناك علينا » (رواه ابن جرير وأبو يعلى والبيهقي وأبو نعيم وابن أبي شيبة وعبد بن حميد والحاكم وصححه ووافقه

1. أنظر - مثلا- « طريق الدعوة » لمصطفى مشهور (27).

الذهبي) وقد كان في مقدوره إذا استولى على مقاليد الأمور وصار في مركز قوة أن يأخذ في تغيير دينهم بعد أن يواليهم ويظهر موافقتهم.

وحتى وإن كان تمسّكنا بالدين وعدم التفريط فيه يقف حاجزا في وجه استجابتهم له، والدعوة إلى الله من أكبر العبادات فهي من دين الله لا تحل حراما ولا تحرّم حلالا، فيجب أن ندعوا إلى الإسلام بالإسلام، كما يقول الله - تبارك وتعالى - : « وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنْ الْمُشْرِكِينَ» (القصص: 87).

أما الإستدلال بقصّة يوسف - عليه السلام - على انه يجوز الحكم بشرائع الكفار باعتلاء مناصب الحكم في دولتهم فاستدلال باطل، لأن يوسف لم يكن يعمل قط بشرائع ملك مصر مخالفا بذلك لشرع الله، كما يفعل الوزراء والولاة وغيرهم في الأنظمة الحديثة على الصورة المتعارف عليها الآن.

قال الله - تعالى - في ذلك : « وَقَالَ المَلِكُ ائتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ اليَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ ، قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ، وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ » (يوسف : *56/54*).

فلما كان الملك في حاجة ماسّة إليه لتدبير اقتصاد البلاد في أزمة الجفاف التي ستحلّ بالبلاد فوّض إليه أمر توزيع الزرع على الناس وادّخار الغلال، بطلب من يوسف نفسه إحسانا منه وعملا للخير ، ومساعدة الكافر والتعامل معه جائز إلا فيما حرّم الله، ولم يكن متقيّدا بشرائع الدولة المخالفة لشرع الله لتمكنه في البلاد، إلى أن استولى على الملك نهائيا.

وقد ذكر الله مثلا من ذلك لمن يتّعظ، وهو أن يوسف لما أراد أن يحتفظ بأخيه عنده دبّر حيلة، وهو أن ينسب إليه السرقة لعلمه بأن دين آبائه يعقوب وإبراهيم يجزي على السرقة بامتلاك المسروق منه

للسارق[1]، قال الله - عزّ وجلّ - : « قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ، قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ » (يوسف : *75/74*)، ولو كان يوسف خاضعا لشرع الملك لما استطاع أن يأخذ أخاه بهذه الحيلة.

ثم قال الله - تعالى - : « كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ المَلِكِ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ » (يوسف : *76*)، فأعانه الله في هذه الخطّة التي دبّرها، ولم يعمل بدين الملك وهو قانونه، فليس هناك ما يثبت أنه ترك شرع الله إلى شرع الملك ولو في حالته الخاصة، وكذلك لو لم ينزل عليه شرع ولم يعرف الشرع المنزل على يعقوب فلا يعتبر اتباعه شرع الدولة إيمانا بالطاغوت.

أمّا إبراهيم - عليه السلام - الذي ذكره الله - تعالى - في قوله :

« وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالأ َرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ المُوقِنِينَ، فَلَمّا جَنّ عَلَيْهِ اللّيْلُ رَأى كوْكبًا قَالَ هَذَا رَبّي فَلَمّا أفَلَ قَالَ لا َ أُحِبُّ الآفِلِينَ ، فَلَمّا رَأى القمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبّي فَلَمّا أفَلَ قَالَ لئِنْ لمْ يَهْدِنِي رَبِّي لأ َكُونَنّ مِنَ القوْمِ الضّالِينَ، فَلَمّا رَأى الشّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبّي هَذَا أكبَرُ فَلَمّا أفَلَتْ قَالَ يَا قوْمِ إِنّي بَرِيءٌ ُ ُ مِمّا تُشْرِكُونَ، إِنّي وَجّهْتُ وَجْهِيَ لِلذِي فَطَرَ السّمَاوَاتِ والأ َرْضَ حَنِيفًا وَمَا أنَا مِنَ المُشْرِكِينَ » (الأنعام : *79/75*).

فإنه كان يخاطب قومه مجادلا لهم[2]، فلم يفعل أو يعتقد الشرك، وهو كقوله : « بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا » (الأنبياء : *63*) ليصل دائما إلى إبطال الشرك، أما علماء المشركين فيقولون الكفر ويفعلونه ويعتقدونه ويرضونه ويستحلّونه بتأويلاتهم المختلفة، ولا يؤمنون بكفر فاعليه.

فعلى الداعي أن يعتزل دين الناس حتى يكون مسلما، لا يدعوهم إلى الإسلام وهو من جملتهم، يفعل ما يخالف اعتقاده، فيدخل وسط الجاهلية

1. « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير (*485/2*).
2. « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير (*151/2*).

مسلمين أصلا ثم كفروا عند دعوة الناس إلى دينهم، إنما كان دينهم الكفر، ولم يحدث أن دخلوا في الإسلام يوما حتى ارتدّوا عنه بهذا، و الشرك لا ينبذه الإسلام إذا وقع من الدعاة أثناء دعوتهم فقط، بل ينكره على الناس جميعا، ونحن لا نخالفهم في منهج دعوتهم فقط، فيجب أن نعرف هذا أوّلا، لأنهم كفار قبل هذا الكفر الذي وقعوا فيه، وبالتالي فحججهم لا تسمع قبل أن يسلموا.

إنه لمّا ثقل على الناس تحمّل أعباء التوحيد أرادوا أن يمسكوا العصا من وسطها، فلا هم اتبعوه كما أراده الله ولا هم تركوه جملة وتفصيلا، بل راحوا يجمعون بين رضا الله ورضا أهوائهم وشيطانهم، فتركوا حقيقة الإسلام وتمسكوا باسمه وببعض مظاهره، وجنحوا إلى

اتباع ما تيسّر عليهم منه وقلت مؤنته، واستغفروا الله على بعض ذنوبهم.
وكل هذا حتى لا يحسوا بسخط الله وعتابه إذا قرأوا القرآن فوجدوه ينكر على المشركين، لأن أعمالهم توافق تماما أعمال المشركين المذكورين في القرآن، فاعتذروا عن ذلك بكونهم مسلمين أما هؤلاء فمشركون قفزًا فوق الدليل، وظنّوا أنهم قد نجوا من خصام الله ولومه لهم على كفرهم أماني وأحلاما، وارتضوه حلا ّ وسطا.

قال الله - تعالى - : « فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلَفُ ُوَرِثُوا الكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الأ َدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضُ ُ مِثْلُهُ يَأْخُذُوهُ » (الأعراف : *169*)، والعاقل يشهد أنهم ما فعلوا إلا كما فعلت النعامة التي أتاها الخطر فخبّأت رأسها في الرمل دون جث-تها.

ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها إن السفينة لا تجري على اليبس.

فما لهؤلاء المشركين - إذن - ولصلاتنا وصيامنا وأعيادنا وغيرها من شرائع ديننا، وهي لا تغني عنهم من الله شيئا ؟ فلا حظّ لهم منها إلا ّ النصب وما يوفّيهم الله في دنياهم جزاء عاجلا عنها.

فإياك إياك أن تغرّك تلك العبادات التي يؤدونها لله وفق الكتاب والسنّة، أو يتحرّون إقامتها بأركانها وسننها، ولا تغرن-ك ت-لك المساج-د

1. « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير (*485/2*).

العامرة ووفود الحجيج الملبّية وبكاء العابدين في جوف الليل ودماء القتلى الذين سمّوا بالشهداء، وأنهم عند ربّهم يرزقون، فقد أضلت هذه المظاهر الخادعة قرونا كثيرة وهي لا تزن عند الله جناح بعوضة، فلا تكوننّ قاصر النظر، ولا تكوننّ من الكافرين.

فلا ينفعهم بعد كفرهم قتالهم الكفار من غيرهم، ولا دفاعهم عن حرمات الله، فهم على ملة واحدة، قال النبي - صلى الله عليه وسلم - عن رجل كافر قاتل مع المسلمين : « إنه لا يدخل الجنّة إلا نفس مسلمة، وإن الله يؤيّد هذا الدين بالرجل الفاجر » (رواه البخاري

ومسلم وأحمد)، وإن كان هذا عارفا بالدين كأبي طالب وهؤلاء جهّال.

لقد كان أسلافهم مسلمين، فلما كفروا بقوا يتسمّون بالمسلمين جريا على سنّة أولئك الأسلاف، وتأسيا بهم في الإسم لا في الحقيقة، فكل من ولد في هذا المحيط الذي يمتدّ من غرب إفريقيا إلى جنوب شرق آسيا ويضمّ الخمس من البشر في هذه المعمورة فهو مسلم على البديهة، ولا يجوز الجدال في إسلامه.

وكل من اتصل نسبه بأجداد مسلمين فهو مسلم بلا ريب، وإن آمن بكل عقائد البشر وعمل ما عمل، مع أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه » (رواه مسلم).

فقد صار الإسلام في عرف الناس كقوميتهم يورث ولا يزول، فهم مسلمون وإن عملوا ما عملوا واعتقدوا ما اعتقدوا، إلا أن يتبرّأ أحدهم من الإسلام جملة، ويعلن دخوله في ملة بائن خلافها للإسلام عندهم، ولا يعلمون أن الإسلام هو الذي يتبرّأ ممّن يكفر بالله وإن ادّعى أنه مسلم، فما داموا لا يقبلون الإسلام كمبدأ في حياتهم أو يجهلون ماهيته أصلا فالإسلام لا يقبلهم بين أتباعه، ويرفض هذا الخلط الغريب المحدث، وهم جعلوا هذا الحق لهم لا للإسلام.

فسواء كان الكافر يكره اسم الإسلام والتوحيد ويعلن أنه خارج دائرته أو كان يعتقد أنه مسلم، ولا فرق بين من أسلم ثم ارتدّ إلى الكفر مقرّا بذلك ومن لم يقرّ، ولا فرق بين من أعلن دخوله في الإسلام وهو باق على كفره جهلا به ومن كان عارفا مصرّا فكلهم كفّار.

إن الإسلام يكتسب ويزول بعمل الإنسان واعتقاده وقوله، ولا يحتمل أن يكون مثل المال التليد يورث أبًا عن جدّ بلا اكتساب، فوراثة الإسلام الحق اكتساب أيضا، أما وراثة اسمه دون معناه فلا، وا لإسلام يبرأ من هؤلاء الورثة غير الشرعيين، ولا يقبل هذا الإطار الجغرافي الذي يدّعون بأن أهله مسلمون ظلما وزورا.

فالإسلام عقيدة يحملها المسلم وعمل يترجم تلك العقيدة، ويميّز حياة المسلم عن حياة الكافر، ولا علاقة له بأجناس الناس وألسنتهم

وأوطانهم، والإسلام يرفض - بكل بساطة - أن يحمل صفة المسلم من يملك فروعه دون أصله، كائنا من كان هذا الإنسان، وكائنا ما كان ادعاؤه وحالته.

هذا هو الإسلام إن أرادوا أن يدخلوا فيه، وإلا فلا إسلام لمن لم يقبل الله إسلامه شاء أم أبى، بل الأفضل أن يتركه جملة حتى يكون على بيّنة من دينه، فهذا هو الإسلام كما أراده الله للعباد، لا كما أرادوه هم لأنفسهم، وارتضوه لهم دينا يدينون به الله رب العالمين، وهذا هو الإسلام الذي قال الله فيه : « وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الخَاسِرِينَ» (آل عمران : 85).

فمن شاء اتباعه فذاك وإلا فليدعه وشأنه ولا يتمسح به، فإن اسمهم هذا يبقى مجرد اسم في غير محله ووصف ما أنزل الله به من سلطان، وسيبقى مجرد دعوى بلا برهان ماداموا لا يقدمون الدليل العملي على إسلامهم، وهو الإعتقاد والعمل بما يطالبون به من التوحيد ومقتضياته، الذي هو باب الإسلام.

إن البشرية تستطيع أن تعيش بسهولة في تناقض صارخ، وتراه أمرا حسنا، ولا تنتبه له لغواية الشيطان، كهذه الأمة في تناقضاتها بين القول والفعل والإعتقاد، والجاهلية لا تقوم إلا على التناقض، فالتناقض عقلية تغطي ذهن الكافر، ومن طبيعة الباطل أن يتناقض مع بعض حقائقه، ومع أوامر الله الكونية لأن الله - سبحانه وتعالى - خلق السماوات والأرض وما فيها ليناسب الحق ولا يلائم الباطل.

ولذلك فالباطل يخلط الخير بالشر ويلبسه، به ويستمد من الحق بعض ما يستحقه ليقيم بنيانه، الذي يحتوي على قليل من الخير وكثير من الشر، ولذلك كثر أتباعه على مر الزمان، ولو لم يتمسّح بـ الحق - ولو شيئا قليلا - لما قامت له قائمة قط على وجه الأرض.

وممّا يستمده الباطل من الحق اسمه، حتى يخدع به الغافلين ويموّه عليهم، ولكن الحقيقة لا تتبدل بتبدل الإسم، ولكل قول وإسم حقيقة، فما حقيقة قول هؤلاء وإسمهم وادّعائهم ؟ وقد احتووا على

عقائد وأعمال تضاد الإسلام في العمق، وتسلبه وتحل عراه، ولم يروا في الإعتقاد والعمل بها ما ينفي الإسلام إسمًا ومعنى عنهم.

ثم إن إسلامهم وكفرهم اللذين مزجوهما في قالب واحد هو من أبرز تناقضاتهم، وهذا ليس مشكلنا - طبعا - بل مشكلهم، إذ لم يحددوا دينهم بصراحة، وإنما بكذب وخداع وإن كان عن جهل، ولو كان كل من سمى نفسه مسلما اعتقدنا نحن في إسلامه، وجعلناه أخا لنا في الدين له ما لنا وعليه ما علينا، بغض النظر عن كفره لما بقي إسلام، كما قد حصل بالفعل، فهذا الإسم الجميل الذي تسموا به يخفي وراءه ما يخفي، وإن وراء الأكمة ما وراءها.

إن نظرة الإسلام إلى الأمور نظرة عميقة تنفذ إلى لبّها، وترى ما يقبع وراء الأسماء والنعوت، لا نظرة سطحية تطفو من فوق، فإن الإسلام لا يقبل أن يحمل إسم المسلمين أولئك الذين يأخذون منه ما يرونه يصلح لهم ويتركون غيره كفرًا به، وهو أصل الإسلام، بل يبغض هؤلاء أكثر ممّا يبغض من تركوه جملة وتفصيلا وبرئوا منه، فلما انتحلوا إسم أتباعه وفعلوا فعلتهم التي تهدمه قد طمسوا صورته عند من يجهله من الأمم الأخرى، وحرفوا معناه.

وانتسابهم إلى المسلمين كفر بذاته لأنهم ينسبون الكفر إلى دين الله تعالى، وهو تحريف لدين الله وافتراء عليه، بأن الله - سبحانه وتعالى - هو الذي أراد منهم هذا الدين الذي هم عليه، ورب عذر أقبح من ذنب، ولو أنهم عرفوا الإسلام على حقيقته لما اتبعوه ولعاداه أكثرهم كما نراهم.

ونحن إذا اعتبرناهم مسلمين نكون قد افترينا على الله - سبحانه - وأعظمنا عليه الفرية، كمن يفتري عليه فيجعل له شريكا في العبادة، لأننا أعطيناهم حق الكفر، ونسبنا هذا التسريح إلى الله، وجعلناهم إخوانا لنا، فهو كفر منا بدين الله، وتكفيرنا لهم نتيجة حتمية لمعرفتنا نحن بالإسلام واتباعنا له.

ولذلك لما سمع النبي - صلى الله عليه وسلم - رجلا يقرأ : « قُلْ يَا أَيُّهَا الكافِرُونَ » في الركعة الأولى قال : « هذا عبد آمن بربّه » ثم قرأ «

قلْ هُوَ اللهُ أحَدُ ُ» في الركعة الأخرى فقال : « هذا عبد عرف ربّه » (رواه الطحّاوي وابن حبّان وابن بشران وحسّنه الحافظ).

فلم يكن مؤمنا بمعرفته بوحدانية اللّه في ربوبيته وأفعاله وصفاته، ولكن حتى كفر بدين الكافرين وكفرهم وميز بين المسلمين و الكفار، فهذا هو الإيمان باللّه، وهو الإيمان بدينه والدخول فيه.

وإنّهم إذ يكفرون ويأبون أن يوصفوا بالكفار لا يغيّر ذلك من حقيقة الأمر شيئا، كما يكرهون أن يقال لهم أن عملهم بالربا حرام، فحتى اليهود والنصارى وغيرهم يأبون هذا الإسم، ويقولون أن دينهم هو الدين الذي أمر اللّه به، وإن لم يدّعوا اتباع دين محمّد - صلى اللّه عليه وسلم - فقد انتسبوا إلى أتباع إبراهيم وموسى وعيسى - عليهم الصلاة والسلام - وغيرهم من الأنبياء، ولا يقبلون أن يقال لهم أنكم كفرتم بدين هؤلاء الأنبياء، وكذلك مرتدّو العرب من أتباع مسيلمة في زمانهم وأمثالهم كانوا يتسمون بالمسلمين ويأبون إسم الكفار، وكل هذا كفر بواح، وإن لم يعلنوا أنهم خارجون عن الإسلام ويبوحوا بذلك بألسنتهم.

فكل من أتى ما يوجب ردته فقد ارتد وأتى كفرا بواحا عندنا من اللّه فيه برهان، كما جاء في حديث عبادة بن الصامت أنه قال : « بايعنا رسول اللّه - صلى اللّه عليه وسلم - على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله إ لا أن تروا كفرا بواحا عندكم من اللّه فيه برهان » (رواه البخاري ومسلم).

فلا يجوز أن يكون مسيلمة أو غيره حاكما على المسلمين ونؤمر بطاعته مادام لا يقر صراحة بأنه على غير دين الإسلام عن علم أو عن جهل، فبرهان كفره من اللّه لا منه وإن أنكر.

وأولئك الذين يتسمون بالمسلمين مهما بالغوا في الكفر فإنهم يبغضون ويعادون من يكفرهم، ويتعلقون باسم "المسلمين" في أغلب ا لأحيان، ولهذا يفرح بهم علماؤهم وتثلج صدورهم، ويرون فيهم مثالا ل

لأصالة وتغلغل الإسلام في نفوس الأمة !.

ومهما يكن فإنه يتحتم علينا - قبل أن يفوتنا الأوان كما فات من قبلنا - أن ننصف الإسلام ونعلن براءته منهم، فإن الإسلام ينادي بملء فيه أن هؤلاء الذين يوصفون بالمسلمين وهم لا يرفعون به رأسا لا يمثلون إلا أنفسهم، بسبب ما يقترفونه من كفر، وأن إسمهم هذا لا يعد إلا خرافة كبرى استقرت في أذهانهم، وصعب عليهم أن يتخلوا عنها وينجوا منها، وأنهم يعللون أنفسهم بالباطل ويخدعونها باسم الإسلام.

فيتحتم عليهم أن يراجعوا أنفسهم، ويسلكوا السبيل الواضحة دون أي لف أو دوران، فإما أن يسلموا الإسلام الذي أراده الله ورضيه لعباده وإما أن يدعوه كلية.

وهم يحاولون - عبثا - حصر المشكلة التي بيننا وبينهم في مسألة تكفيرهم، ويقيمون الدنيا حولها، تهربا من الجدال حول كفرهم، وتقليلا من شأنه، وهو أصل المشكلة وأصل الخلاف، والتكفير أمر تابع له، وتمخض عنه بعد ادعاء هذا الكفر الإنتماء إلى الإسلام، ثم ما الذي ينتظره الكافر بعد كفره ؟ أينتظر أن يحشر في زمرة المسلمين ؟ أينتظر الفوز بالجنة ؟

إن المسلم يحكم بحكم الله لا يغيّره، ولذلك كان مسلما، فيكفّر من كفره الله، ولا يحابي في ذلك أحدًا مهما كان، لأن الإسلام ملك لله تعالى، وهو أيضا يبرئ أمّة المسلمين ممن انتسب إليها خطأ، حتى تكون كما أرادها الله بائنة من الأمم الأخرى، فيبين أولياء الرحمن من أولياء الشيطان، ويطهر الإسلام من رجس الجاهلية، لما أصبح الشرك المحض والكفر البواح من صميم الإسلام.

والمسلم يكفر بدين الكفار كما كفروا هم بدينه، إذ يقول الله – تعالى- :« ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ » (غافر : 12).

وفوق هذا فإن المسلم لم يكن مسلما باجتنابه عبادة غير الله فحسب، أو بقوله : لا إله إلا الله، حتى يكفر بعبادة غير الله وبالعابدين

لغير الله، لا لأن مفاتيح الجنة بيديه كما يتشدق هؤلاء المشركون.

وليعلموا أن تكفير الناس ليس مسألة إقدام وحماسة أو ظلم واحتقار للناس أو وصاية عليهم أو احتكار للدين أو سخط وعقاب أو تشاؤم وسوء ظن بالناس أو جمود وانغلاق، وليعلموا أن إثبات الإسلام لهم ليس مسألة جبن وتخاذل أو زهد وورع أو ترك لما لا يعني المرء أو حلم وسماحة أو تفاؤل وحسن ظن أو تفتح، وإنما هو دين الله.

وهو أمر توقيفي على ما قرّره الإسلام، ولا يخضع ما يكفّر به لمصلحة مرسلة أو استحسان أو مذاهب العلماء، فليس مسألة اجتهادية أو مسألة خفية غامضة، قد يقصر عقل مسلم عن فهمها فينكرها جهلا، ولا يكفر المختلفون فيها، كما لا يخضع الدخول في الإ سلام لشيء من ذلك، فإن أصل الدين أكبر من ذلك كله، وهو مقطوع فيه بالوحي، وتكفير الكافر من مقتضيات التوحيد وأصل الإسلام، وليس نافلة أو مستحبا أو فرض كفاية خاص بالعلماء، أو هو من الفروع التي يقدم بعضها ويؤخر البعض، فلا تقدم للداخل في الإسلام دفعة واحدة.

ولا يجوز فيه - أيضا - الأخذ بالأحوط، فيترك المرء تكفير الكافر الذي عرف أنه كافر خوفا من أن يعود الكفر عليه، كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « إذا قال الرجل لأخيه : يا كافر، فقد باء بها أحدهما » (رواه البخاري ومسلم)، أو يكفر مسلما ظانا بأن ما أتاه يخرجه من ا لإسلام وهو ليس كذلك، خوفا من أن يقع عليه الكفر المقابل إن ترك تكفيره.

فهذه شكوك تدل على أن أصحابها مضطربون في تحديد الكفر المخرج من الإسلام والمضادّ له بالنقصان أو بالزيادة، والحالة الأولى شرّ من الثانية لأنها كفر بالله، فمن عرف الإسلام من الكفر يعرف ما يدخل في الإسلام ممّا يخرج منه.

وهؤلاء الذين لا يجرؤون على تكفير الناس كيف يملكون الجرأة على إثبات دخولهم في دين الله ؟ إن هذه جرأة على الله مثل تكفير

المسلمين، ومنهم من لا يصدّق أولئك الذين ينتسبون إلى أهل السنة من الفرق المسلمة الضالة إذا رأوهم خالفوا السنة، ولكن يصدّق الذين يراهم يكفرون ب الله إذا انتسبوا إلى المسلمين، وإن كان كلا الفريقين جهالا ومتأوّلين.

وأما ما يجب الإحتراز منه والإحتياط فيه فهو الحكم على المسلم حقا بالكفر، فيما قد لا يكون ناويا لفعله، أو غير قاصد لمعناه مثلا، فلا يكفّر صاحبه بمجرّد إتيانه، فيجب أن نحسن الظن بنوايا المسلم قبل التأكد من انتفاء موانع تكفيره تعيينا، فالأصل في المسلم الإسلام، ولا يضرّ المسلم إن كفّره أخوه المسلم، كما لا ينفع الكافر إن أثبت له أخوه الكافر الإسلام.

ويخرج من كفّر أخاه من الملة إذا نفى ما يخرج من الإسلام، ورفع مكانه اتباع الهوى فيه، وقذفه بالكفر لأمر يعلم أنه لا يخرج من ا لإسلام في الكتاب والسنة، وأنكر الفرق الحقيقي بين المسلم والكافر، فيرتدّ بهذا وإن كان متأوّلا، ويكون كفرًا أصغر إذا اتبع هواه على علم بأن ما كفّره به لا يخرج من الإسلام، دون إنكار أو تكذيب بما يميّز المسلم عن الكافر، وإن كان متأوّلا عذر.

ونلاحظ أن قضية التكفير التي تشغل بالنا اليوم لم تكن واردة في عصر الصحابة عند إسلامهم، وحتى الكفار لم يثيروا حولها الغبار، ولم يكن يظهر عليهم أي امتعاض أو احتجاج عندما يسمّيهم الرسول - صلى الله عليه وسلم - والمسلمون بالكفار، لأنهم معترفون بهذه الحقيقة، ويشهدون على أنفسهم بالكفر قولا وعملا.

لا كأولئك الذين هم من مخلفات الأمة المسلمة الأولى فمازالوا يصدّقون برسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - والكتب واليوم الآخر، ويعملون بالكثير من شرائعها، لذلك فهم حريصون كلّ الحرص على

اعتبار أنفسهم مسلمين، ونجدهم يجدّون في البحث عن الدليل الذي

يثبت إسلامهم، ولكن هيهات أن يستجيب لهم هذا الدين، فحالهم كحال الغريق الذي يتشبّث بكل شيء يراه أمامه، وإن كان عودا صغيرا أو ورقة طافية.

إن الكافر الذي يتبع دينا آخر ولا يتسمّى بالمسلم لا يضرّ إلا نفسه لأنه بائن من المسلمين، أما الكافر الذي يكفر من جهة ويدّعي أنه مسلم من جهة أخرى، ويقيم بعض شرائع الإسلام ويصدّقها، فذلك الذي يعود على الإسلام بالضرر، لأنه يشوّه صورته ويحرّفه، ومثله كمثل المنافق في تمسّحه بالدين، فالمنافق شرّ من الكافر المعاند إلا أنهما عارفان بالدين، فهذا قياس مع الفارق.

وسيعود هذا على المسلمين بالضرر، و يضع إيمانهم على المحكّ، فإن كانوا مؤمنين حقا فسوف يأخذون منه ومن فعله موقف المسلم من الكفار وكفرهم، وإن لم يفعلوا صاروا مثله.

وهذا ما وقع أثناء ردّة العرب فإن كثيرا من المرتدّين أتباع المتنبّئين كانوا يقولون : لا إله إلا الله، وقد كان مؤذن مسيلمة يقول : أشهد أن محمّدًا ومسيلمة رسولا الله، وكانوا يعملون بما يعمل به المسلمون من الدين، لكنهم في الكفر سواء هم ومن رجعوا إلى عبادة ا لأوثان القديمة وتركوا الإسلام صراحة، ولو أن المسلمين ما كفّروهم جميعا وفرّقوا بين هؤلاء وهؤلاء لصاروا كفارا مثلهم.

فالمسلم يعلم أنه بإسلامه لا يملك شهادة دخول الجنّة حتى يموت مسلما، فقد يرتدّ بأي صورة من صور الكفر التي تبطل إسلامه، وتوجب عليه الدخول في الإسلام، ولذلك فلا يمتنع أو يشك في تكفير من وقع في الكفر ممّن كان مسلما خوفا من تبرئه من الإسلا م كلية، وإن كان له فضل وعلم ومكانة عنده، فإن ذلك الذي وقع في الكفر الواحد قد خرج من الإسلام كله، وليست شرائع الإسلام التي يؤديها وعقائده التي يؤمن

بها هي الإسلام فتنفعه، ولا يتردّد في التوبة من الكفر إذا ارتدّ، فيغطّيه ويتسترّ عليه ويتناساه، وهذا سوء ظن بـالله عز وجل.

ولا فرق بين كافر وكافر عند المسلم، كما يظنّ الذين يفرّقون بين الكفار ببعض الفوارق السطحية، وليس هناك كفر يخرج من الإسلام أهون من كفر،فمن أشرك مع الله واحدا كمن أشرك ألفا،ولا فرق بين عابد النبي وعابد الكافر،وبين الملحد وغيره،وبين المشرك المقرّ بكفره وغيره.

ولا فرق بين هؤلاء جميعا ومن يترك شركهم ذاك، ولكنه يدعي أن المشركين المتمسّحين بالإسلام مسلمون جاهلون للإسلام، أو أنه يجب تعليمهم لا تكفيرهم[1]، حتى وإن دعاهم إلى ترك الشرك أو قاتلهم عليه، فقد جهل أن التوحيد يقتضي تكفير الكافر، ولا ولاء لله إ لا بالبراء من كل معبود سواه، ولا كفر بالشرك إلا بالكفر بالمشركين، و لا كفر بالطاغوت إلا بالكفر بعابديه.

فلا يجتمع الكفر بالطاغوت مع الإعتقاد في صحّة إسلام عابديه، ولا يجتمع الإعتقاد في خطأ العقيدة التي هم عليها ومخالفتها الإسلام مع الإعتقاد في أنهم على دين الإسلام، فأصل الدين كلّ لا يتجزّأ، فمن تركه لا يبالي الله به في أي سبيل من سبل الكفر ضلّ.

إنه لما كان أصل الخلاف هو الشرك الواقع قام خلاف وراءه في التكفير، وإنه لا مجال لدعوة الناس إلى التوحيد دون تكفيرهم، فإن التكفير من مقتضيات التوحيد ولوازمه، وهو عبادة لله كعبادته باجتناب الشرك، ولن يكون ثمّة توحيد لله مع الإعتقاد في إسلام المشرك بـالله، ولن يكون الناس اليوم مسلمين - ولا بعضهم - وهم بين فاعل للشرك

1. أنظر -مثلا- « الفتاوى » لمحمود شلتوت (223) أو « الفتاوى » لعبد الرزاق عفيفي (372) أو «طريق الدعوة» لمصطفى مشهور (60) أو «واقعنا المعاصر» لمحمد قطب.

والكفر وبين مؤاخ له رغم اجتنابه ذلك الشرك، لكنه يعتقد أن صاحبه مازال مسلما من أهل « لا إله إلا الله » .

وإذا كان تكفير المشركين بديهيا في عصر النبوّة وغيره بسبب

عدم انتسابهم إلى المسلمين فقد ظهر هذا الخلط عند ردّة العرب ومن الفرق الكافرة ثم كفر الأمّة جمعاء، فوجب عندها أن يظهر تكفير الكافر ويكون بارزا وحده، فمن دعي إلى الإسلام ممّن يعتبرون أنفسهم مسلمين وجب أن يبيّن له أمر التكفير، ولو ترك لحاله لما كفّر فاعلي الشرك من أمثاله ولما اعتقد أنه كان كافرا، ويرى كفره ك المعاصي والكبائر التي لا تخرج من الإسلام، ويعتقد أنه كفر وشرك بالله لكنّه لا يكفّر فاعليه الجاهلين.

فلما وجد من يكفر بشيء من الدين مقرّا بكل شرائع الدين ا لأخرى ومدّعيا للإسلام صرنا بحاجة إلى بيان أنه يجب الدخول في ا لإسلام من جديد، وصرنا بحاجة إلى البيان - مثلا - بأن المستهزئ و الساب لدين الله كافر، وذلك لم يكن لولا الإدعاء الخاطئ والكاذب للإ سلام، وإلا فهي من فعل الكفّار وأعداء الدين خاصّة.

فلا يقع هذا الأمر أصلا بين قوم لا يتسمّى كافرهم بالمسلم، فإن اليهود والنصارى والبوذيين وغيرهم حتى في عصرنا هذا يدرك الداخل في الإسلام منهم مباشرة أنه كان كافرا بالله، وأن أهل ديانته كفّار، لكنّه قد لا يكفّر أولئك الذين يتسمّون بالمسلمين، مثل من أعلنوا دخولهم في الإسلام في القرون الخالية من المغول أو شعوب جنوب شرق آسيا، أو عند توسّع الأتراك في شرق أوربا أو من الوثنيين في إفريقيا الذين استجابوا للدعاة الصوفيين، كالتيجانيين الذين تصدّروا للدعوة وكانوا مشركين بالله وغير هؤلاء.

وفي عصرنا هذا فإن من الذين قرّروا الدخول في الإسلام وتركوا دياناتهم من يجد أولئك الذين يتسمّون بالمسلمين يعبدون الأولياء الصالحين وآثارهم، كما كان يعبد هو المسيح أو غيره، فينكر على النصارى، ولكن لا ينكر على هؤلاء، وقد يظن أن هذا هو دين الإسلام الذي أمر الله به جهلا، كما كان جاهلا لدين عيسى وموسى عليهما السلام.

ولا يصحّ أن يدعى الكافر الجاهل إلى قول « لا إله إلا الله »

وكفى، لأنه لن يعتبر مسلما بعدها، ولن يترك الشرك حتى يدعى إلى تركه ويعرفه، أما العارف بالإسلام فإنه يدعى إلى قول تلك الكلمة، أو إلى الدخول في الإسلام عموما، لأنه يعرف معنى دعوتنا تلك، وكذلك لا يصح أن يدعى إلى الإسلام من يجهل أن المشرك كافر بالله غير مسلم دون أن يبيّن له ذلك، فصار إظهار أمر التكفير وتمييزه عن أمور الدين الأخرى واجبا متحتّما يقتضيه الواقع المعاش، وهو انتساب الكفر إلى الإسلام.

لقد واجه الإسلام عقائد العرب واليهود والنصارى، وحلّ قضايا المسلمين الحادثة من بعد كالفلسفة المحدثة ومذاهب الفرق الضالة وشرك القبور والإحتكام إلى الشرائع الوضعية والإلحاد وجهل التوحيد والمحرّمات الحادثة بمرور الزمان مثل الصلاة مع الكفّار، لأن مشاكل الناس الحياتية تتجدّد دائما ولا تنقضي.

والإسلام دين الله في الأرض إلى يوم القيامة، لا يستنفد أغراضه ، ولا ينتهي عمله بقضائه على صورة من صور الكفر المتجدّدة[1]، ولا يعدم فيه المسلمون سلاحا بعد انقطاع الوحي ووفاة النبي صلى الله عليه وسلم، فقد علم الله - جلّ وعلا - ما سيحدثه عباده بعلمه الغيب، ففصّل لهم دينا يجيب عن كل قضية تطرح على مرّ الأيام دون تعديل، فقال - عزّ وجلّ - : « وَلا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلا جِئْنَاكَ بِالحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا » (الفرقان : *33*) وقال أيضا : « وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ » (النحل : *89*).

فمسألة تكفير جاهلي الإسلام الذين يقولون : إنا مسلمون، لم تقع زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - ولذلك لم ينزل فيها قرآن، لكنّه يفهم من مقتضى الفهم الصحيح للإسلام، ثم من حكم الله على الأمم الأخرى المتبّعة لدين أنبيائها المحرّف بعد كفرها، وغير ذلك من أحكام الشرع

1. أنظر - مثلا - « تجديد الفكر الإسلامي » لحسن الترابي (*158*).

وقواعده، فالأمور المحدثة بعد انقطاع الوحي يجب الإجتهاد فيها لفهمها

على ضوء أصل الدين وأصول الشريعة العامّة، وقياسها على أشباهها ممّا ورد فيه نص لتشابه عللها وعدم وجود ما يناقضها أيضا.

إلا أن تكفير الجاهل لا يحتاج إلى اجتهاد عالم حتى يعرف، لأنه من المعلوم من الإسلام ضرورة، وإنما يجتهد لاستنباط أدلته من الكتاب والسنّة، واعتبار تكفير جاهل التوحيد أمرا مميّزا قائما بذاته يقتضيه الواقع في الإسلام، منذ أن بدأت الأمة تجهل أصل دينها وتجعل الكفر إسلاما.

فلقد جهل الناس حقيقة الدين وتركوه حتى إذا بيّن لهم أنكروه وقالوا : ما هذا بدين الله أبدا، وإنما هو بدعة محدثة، ويعتقدون أنه من البدع التي أحدثها ضلا ّل المسلمين، والتي قال النبي - صلى الله عليه وسلم - فيها : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ » (رواه البخاري ومسلم وأبو داود وأحمد وابن ماجه والبيهقي) كتكفير المسلمين بالمعاصي عند الخوارج وخلق القرآن عند المعتزلة وغيرها.

فإن هذا لا يقبل لأنهم يتركون الدين ويشركون بالله ثم إذا نبّهوا إليه قالوا : هو بدعة لم يعرفها السلف ودين جديد، كما قال الأولون : « مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي المِلَةِ الآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلا ّ اخْتِلا َقٌ » (ص :7)، والحقيقة أن الدين الجديد هو ما جاؤوا به هم عندما غيّروا دين التوحيد وأشركوا بالله، حتى صار الإسلام عندهم خليطا من بقايا الإسلام الأول وعقائد الكفر وأفعاله.

إن البدع التي أحدثتها تلك الفرق ظهرت في عصر لم يكن فيه شرك بالله، ولم تأت تلك الفرق بما يجدّد ما اندرس من فروع الدين وإقامة ما تهدّم، وإنما أعادت فهم شيء من الدين نفسه على غير ما أفهمه النبي - صلى الله عليه وسلم - للمسلمين ولم يتغيّر، فيومها كانت معالم الدين لم تطمس بعد، وهي مشتهرة متواترة يعرفها الكلّ.

حيث لا يمكن بحال أن يجهلوا جميعا أمرا كخلق القرآن لو كان صحيحا، أو كقول بعض الخوارج أن من شهد الشهادة أخِذ بتفسيرها

وكيفيتها، فإن هذا باطل في ذلك العصر، لأنهم لم يكونوا يشركون ب الله شيئا، ولم يكن قائلو « لا إله إلا الله » يجهلون أن الشرك ينفي الإس لام، ولكن يصحّ هذا القول بين أناس يشركون بالله ويقولون - مع ذلك - : لا إله إلا الله.

ومع هذا فتكفير الكافر ليس هو دين الإسلام بل جزء منه، وهو ضابط لتحديد أبعاد هذا الدين وحدوده، حتى لا يتميّع ويذهب معناه أدراج الرياح، فبدون تصنيف الناس حسب الإسلام أو الكفر ووضع كلّ منهم في صقه سيختلّ معنى الإسلام.

إن المسلمين الذين فقهوا حقيقة الدين قسّموا التوحيد إلى أقسام مميّزة عن بعضها لمّا رأوا انتقاص بعضها وذبوله، فقد بيّنوا أن توحيد الله يجب أن يشمل ربوبيته وألوهيته، وفصلوا بينهما رجوعا إلى الكتاب والسنة، وقد أحدثوا هذا التقسيم لما أخذ البعض يعتقد أن التوحيد المطلوب من العباد هو الإعتقاد في وجود الله وخلقه الخلق وإماتتهم ورزقهم، فظنّوا أنه بمجرد هذا الإعتقاد يصير الكافر مسلما ك الفلاسفة والصوفية والمرجئة ثم عامة الأمة.

وقد عرفوا هذا بحكم إسلامهم، ثم قياسا على ما قاله الله - تعالى - من أن كفار العرب قد كانوا يؤمنون بربوبية الله، ومع اعتقادهم ذاك فقد كفّرهم الله واعتبرهم من غير الموحدين، بسبب تفريطهم في توحيد الألوهية بعبادة غير الله.

ونحن اليوم بحاجة ماسّة إلى نفس هذا التفصيل أكثر ممّا احتاجوا إليه في عصرهم، لأن الناس في هذا العصر يظنّون أنهم موحّدون مؤمنون بالله بإيمانهم بربوبية الله عزّ وجلّ.

وأمر آخر من معنى توحيد الألوهية نسيه الناس، هو احتكامهم إلى غير الله وقبولهم باتباع غير شرائع الإسلام، وكان هذا الأمر واضحا لدى الناس عند ظهور الإسلام مسلمهم وكافرهم، أن من يسلم لله يأبى ما يخالف شرع الإسلام من الشرائع والعقائد، ولا يحتكم إليها ولا يحكم بها، فواجب إيضاح هذا الأمر لمّا غفل الناس عنه.

ولقد ميّز علماء المسلمين قسما آخر قبلهما بسبب ظهور الفرق الضالة التي تجادل في أسماء الله وما اصطلح على تسميته بصفات الله، فبدّلوا معناها متأوّلين، وظهر المجسّمة وقابلهم المعطّلة وأمثالهم ، ووصفوا الله بما لم يصف به نفسه، واحتدم الجدال بين الفرق كلها، حتى تلك التي لم تقم حول هذا المجال بالذات.

وهذا القسم الثالث لا يحتاج الناس اليوم إلى تفصيله لهم، فليس من مقتضى الإسلام معرفته، لأن الذين اختلفوا فيه كانوا مسلمين يؤمنون بتوحيد الربوبية والألوهية، وكان الخلاف في إطار إسلامهم جميعا.

والبعض يريد أن يؤجّج نار الخلاف حول هذا الموضوع، وهذا تقليدا منهم للأوّلين، وهم يهملون في نفس الوقت التفريق بين القسم الأول والثاني، حيث وقعت مصيبة العصر، كالجريح الذي ينكأ الجروح القديمة ليعيد علاجها ويدع الجروح الدامية.

هكذا قسّمت وفرّعت أمور الدين بتطوّر الزمان، وظهور الحاجة إلى ذلك، وهذا لا يعني ابتداعا في الدين أو تجزئة له، بل بالعكس هو إظهار وبيان لما بدأ ينسى من ركائز الدين كي تحفظ من النسيان، فهذه الأقسام مستنبطة من الكتاب والسنة، ومن جهة أخرى فإن معانيها كانت موجودة راسخة في أذهان المسلمين بمقتضى إسلامهم، معروفة عند الخاص والعام، ولا يجري عليها الخلاف أو الجهل أو الجحود، فلما ظهر شيء من هذا اضطروا إلى تقسيمها وتفصيلها، وجعل كل قسم على حده.

وليتّضح الأمر أكثر نضرب مثالا بعلم النحو، الذي أحدثت قواعده بعد أن أخذت اللغات تفسد باختلاط الشعوب، فظهرت الحاجة إلى وضع هذا العلم على نحو ما كان يتكلم به السابقون، فلم يغيّروا شيئا من اللغة ولم يزيدوا، بل حفظوها من الأخطاء التي ظهرت، فمتى اتبعت تلك القواعد بقيت اللغة نفسها، ومن قبل لم يكن الناس يعرفون الفاعل من المفعول به، وإنما كان إعرابها معروفا على

السليقة.

هكذا فعل العلماء الذين عرفوا مبادئ الدين العامة ومقاصده، فوضعوا قواعد أصول الفقه، وفصّلوا الفقه تفصيلا دقيقا حتى لا ينسى ويتيسّر الإلمام به، ففرّقوا بين الفرائض والسنن، وجمعوا مبطلا ت العبادات وحدها وشروطها وحدها، كما أثبتوا أن الإسلام الشرط ا لأول في صحّة كل عبادة، لما ظهر في العاملين بشرائع الإسلام من يكفر ب الله.

لكن بعد أن ظهر التقليد وتشكلت مذاهبه اهتموا بالفروع وتفاصيلها، دون أصل الدين الذي جهل، رغم جهود البعض في إظهاره وبيانه، وإبراز أقسام التوحيد ومستلزماته، ومبطلات الإسلام وموجباته، وأقسام الكفر بالطاغوت الذي هو شطر التوحيد، فقسّموه إلى أربعة أقسام لا يكون المرء كافرا بالطاغوت ومؤمنا ب الله إذا أنقص إحداها، وهي اعتقاد بطلان عبادة الطاغوت وتركها وبغضها وتكفير عابديه، وشروط شهادة أن لا إله إلا الله التي تنتفي الشهادة بأضدادها، وأوّلها العلم بمعناها الذي ينافي الجهل به، واليقين المنافي للشك، والقبول المنافي للردّ، والإنقياد المنافي للترك، والإخلاص المنافي للشرك، والصدق المنافي للكذب، والمحبّة المنافية للبغض.

فلمّا فسدت هذه المعاني ونسيت أظهروها بهذه التفريعات، وكان منها ما ظهر في عصر الشرك الذي نعيشه من علماء مسلمين، أو من علماء المشركين الذين تخالف أعمالهم علومهم، فهم يعرفون - طبعا - الفرق بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، ويعرفون أن التشريع من خصائص الألوهية، وأن التحاكم إلى الطاغوت كفر ب الله وعبادة لغير الله، وأن عبادته بغير ذلك من دعاء وسجود وطواف كفر ب الله، وأن تكفير عبدة الطاغوت شرط لصحّة الكفر بالطاغوت.

ويعرفون أن العلم بمعنى « لا إله إلا الله » شرط لصحة إسلام قائلها، وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط، فبانتفاء شرط العلم ينتفي الإسلام عن قائلها، وبدونه لا تتحقق الشروط الأخرى، وأن من لم

يفهمها لا يعدّ شاهدًا بها.

لكنّهم في واقع الأمر جعلوا العلم بمعناها شرطا من شروط تكفير مخالفها، وجعلوا الجهل بها درعا في وجه تكفيره، بعد أن كان هو الكفر بعينه، فالجهل بمعنى الإسلام برهان واضح لكلّ ذي عقل على كفر المرء وعدم إسلامه.

وإذا اطلعنا على واقع هؤلاء العلماء نجد هوّة سحيقة بينه وبين ما يسطّرونه في كتبهم التي بلغت عنان السماء، وصار الدين عندهم عقيدة نظرية صرفة لا صلة لها بعملهم، ولم يحققوا ما قرّره الله- سبحانه وتعالى- في سورة « الكافرون» وغيرها.

ولما كان أمر تكفير الجاهل أمرًا لا خلاف فيه بين أهل القرون الأ ولى لم نجد ذكر تفصيله في كتبهم، ولا تفصيل أنواع الشرك، لكن لما وقع الجهل والشرك كان لابدّ من ذلك، وهذا ما لم يحدث إلا كلاما نظريا نادرًا.

فهذا الجهل بالتوحيد هو المصاب الأعظم، وهو كفر بالله إذ أن من يجهل الإسلام ليس بمسلم، وجاهل الشيء فاقد له، ولما كان نفي الإسلام عمّن لا يدين به فعلا وتكفيره شرطا لصحّة الإسلام وتكفير الجاهل أخصّ منه وصارت هذه الأمّة تجهل هذا كله وجب إبرازه وتأصيله، وجعله قسما بائنا من أقسام الكفر بالطاغوت، وتحديده في جملة مستلزمات التوحيد ومقتضياته وشروط صحة العبادة،ووجب تبيينه للناس الذين يدعون إلى الإسلام حتى يعرفوه.

كما يجب العمل بالتقسيم الوارد معناه في الكتاب والسنة، وهو ما يتعلق بالأصل الذي هو التوحيد ومقتضياته، وهو الذي لا يمكن لمسلم أن يجهله، ولا يغفر الله لمن خالفه، وما يتعلق بالفروع التي هي دون ذلك.

ومعرفة هذه الأقسام ومعرفة ما يخرج من الإسلام وما لا يخرج لا تحقق الإسلام، إنما هي أطر وقواعد تبنى عليها معرفة مبادئ الإ سلام ومقاصد أحكامه، ومعرفة هذه المبادئ لا تغير عمل الإنسان

وما بنفسه، ولهذا فهي لا تغير دينه، وإنما ذلك أمر الإيمان بها الذي لا يلقن تلقينا، وإنّما هو مسألة إرادة، فالإيمان هو القدرة على مخالفة ومقاومة هوى النفس والشيطان والناس بكل تأثيراتهم طاعة لله وحده، فالإيمان هو الذي يصنع شخصية المؤمن.

والعلم بالدين لا يعني الإيمان به، والعمل به لا يعني الإيمان به، أما الإيمان إذا أطلق فيعني العلم والعمل والتصديق، فالذين عرفوا الأ قسام الثلاثة للتوحيد أو شروط الكفر بالطاغوت لم ينفعهم ذلك لأنهم لم يعملوا بها، ولم يفهموا الإسلام على أساسها، ومعرفة الإسلام لا تتعلق بمعرفة هذه الردود والأدلة التفصيلية، وإنما بفهم معنى الإسلا م.

وهذه القواعد أشياء منطقية يفهمها كل صاحب عقل، وتفصيلها أتى بسبب الخلط الواقع بين الإسلام والكفر، ولكن يجب ألا تبقى جافة لا حركة فيها ولا روح، فتتسبب في إبعاد الناس عن التلقي من الكتاب والسنة،بل يجب أن تكون تقريبا للفهم وتصفية لما يحجب الناس عن الإسلام، فيجب ألا يكون هذا التقسيم نظريا، بل واقعا عمليا يبنى الدين على فهمه والإقرار به والعمل به حتى يصحّ إسلام الناس.

ويجب أن يتقرّر للناس أنهم غير مسلمين ما داموا يجهلون معنى التوحيد ويشركون بالله ولا يسلمون له، ويلزمهم أن يعرفوا أن جهلهم ذاك لا يمنع من الكفر وإنما يمنع من الإسلام، فيجب أن يدرك الناس هذا بعد أن اتسعت مفاهيم الكفر على حساب مفاهيم الإس لام واختلطت بها، حتى يكون هناك من يفرّق بين الإسلام والكفر، قبل أن يقرر الدخول في دين الله.

الحكـــم علـى الظاهـــر

إن حكم البشر على الظاهر، والله وحده الذي يعلم الغيب وما تكنه الصدور من أسرار، فإذا علمنا أن الرجل مسلم لا يشرك بالله شيئا بقوله وفعله حكمنا بأنه مسلم دون الإطلاع على اعتقاده القلبي، فالأصل في المسلم يحمل على الإسلام، وأما المنافق الذي يظهر الإسلا م ويبطن الكفر إذا ظهر كفره بالفعل أو القول فإن حـ ُكمنا يكون على ظاهره أيضا وهو الكفر.

فعن ابن عمر قال : قال رجل في غزوة تبوك في مجلس يوما : ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء أرغب بطونا ولا أكذب ألسنا ولا أجبن عند اللقاء، فقال رجل من المسلمين : كذبت ولكنك منافق، لأخبرن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فبلغ ذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ونزل القرآن، قال عبد الله : فأنا رأيته متعلقا بحقب ناقة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والحجارة تنكبه وهو يقول : يا رسول الله إنما كنا نخوض ونلعب، والنبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : « أ بِاللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ » (التوبة : 65) (رواه أبو الشيخ وابن جرير وابن مردويه وابن أبي حاتم ورجاله رجال الصحيح إلا هشام بن سعيد فلم يخرج له مسلم إلا في الشواهد) فليس هذا مقام مزاح.

وقال الله لهم : « لا َ تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ » (التوبة : 66)، لكن من اعترف بكفره وتاب منه قبل الله توبته.

والحكم بالنفاق هو كالحكم بالكفر، كما قال عمر بن الخطاب عن حاطب بن أبي بلتعة : «دعني يا رسول الله أضرب عنقه فقد نافق » فقال - صلى الله عليه وسلم - : « لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » (رواه البخاري ومسلم وغيرهما) وكما

قال أسيد بن حضير لسعد بن عبادة : إنك منافق تجادل عن المنافقين (رواه البخاري ومسلم).

وربّما يرى المسلم في المنافق بعض العلامات التي يشك بواسطتها في إسلام الرجل عن طريق الفراسة، أو كما قال الله - تعالى - لنبيّه: « وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ » (محمد : *30*)، لكن هذه العلامات ليست دليلا كافيا على كفر من عرفنا إسلامه.

كما قال خالد بن الوليد عن رجل اعترض على قسمة النبي - صلى الله عليه وسلم - : يا رسول الله ألا أضرب عنقه ؟ قال : « لا، لعله أن يكون يصلي» قال خالد : وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه، فقال له : «إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم » (رواه البخاري ومسلم وأحمد).

فقد يكون من نراه نحن مؤمنا تقيا كافرا عند الله من أهل النار، لكن نجري عليه أحكام المسلمين في الدنيا، والله حسيبه فيما أكن في قلبه، وما علينا من حرج إن كان مؤمنا صادقا أو منافقا كاذبا، فهو أمر باطني.

وإذا أظهر إنسان أو أمة الكفر وشيئا من دين الإسلام في نفس الوقت، كهذه الأمة في الحالة التي انتهت إليها، فإن ظاهر أهلها الكفر لا الإسلام، لأنهم خلطوا الأمرين معا، ولا يصح القول بأن ظاهرهم ا لإسلام، ونحكم عليهم به، ونكل سرائرهم إلى الله يحاسبهم حسب قلوبهم بعد قولهم : لا إله إلا الله، فهذا خطأ، فالله - تعالى - يحاسب الناس على ظاهرهم وباطنهم، وقد عرفنا أن المنافق إذا أظهر الكفر صار الكفر هو ظاهره، وإن لم يعترف به وبقي يعتقد أنه مسلم، فلسان الحال أصدق من لسان المقال، والفعل أبلغ من القول.

ومن قالها وأشرك بالله فهو إما عالم بها منافق أو جاهل يقول بحسن نية دون أن يدري ما يقول، ويجهر بعمل الكفر والشرك جهلا، و لا يتكتّم كالمنافق، فالناس اليوم يكفرون علانية غير إسرار، فلا داعي

لشق صدورهم أيضا.

وإن هناك من يعتبرون الناس مسلمين أصليين ثم يتحرزون من تكفيرهم على أنه تكفير لمسلم، ويقولون بأنه ما دام قد ثبت إسلامهم بيقين فلا يزول عنهم إلا بيقين مثله، وهذه القاعدة صحيحة، فاليقين لا يزول بالشك، لكن تطبيقها لم يرد في محله هنا، فالأولى أن يقال : مادام قد ثبت لنا كفرهم بيقين فإن إسلامهم لا يثبت إلا بيقين مثله، حتى يظهر على أحد منهم أنه لا يأتي الكفر كما يأتيه غيره من الناس، فإنه يقول : «لا إله إلا الله » أثناء دعائه غير الله أو إعراضه عن شرع الله إلى غيره.

فلم يبق قولها وتأدية بعض أحكام الدين دليلا ظاهرا على إسلام المرء، لأننا نعرف في هذا العصر أن الناس يؤدونها ويكفرون بالله من جهة أخرى، فنراهم يفعلون ما تقول ألسنتهم بخلافه، ويقولون ما يخالف اعتقادهم جهلا، ولذلك وجب أن نفرق بين أقوالهم وأفعالهم.

أما وسط الأمة المسلمة فلا يوجد خلط بين الإسلام والكفر، فنعتقد أن كل من ظهرت عليه علامة تبين إسلامه فهو مسلم، كالصلاة أو حتى اللباس الذي يميزه عن الكفار وإن لم نعرفه، لأن عامة الناس مسلمون، والكافر فيهم كأهل الذمة لا يعمل عمل المسلم من صلاة أو غيرها، وإن كان بينهم رجل أو طائفة كافرة لا نعرف أهلها لا نتوقف ونتبين إلى أن نعرف عن كل فرد إن كان من تلك الطائفة أم لا، بل نعتقد في إسلام من نراه حتى يظهر عليه كفره.

وكذا حال المرتدين من أتباع مسيلمة مثلا، فقد كانوا يؤدون شعائر الإسلام ويعتقدون بعقائده، فمن وجد بينهم يصلي أو يعمل أي عمل يدل على الإسلام فليس بمسلم حتى نعرف إن كان يؤمن بمسيلمة أم لا.

فليس القوم اليوم بمسلمين لأنهم يشركون، وليسوا بمنافقين لأنهم يظهرون الكفر ولا يبطنونه، وإنما لهم ظاهر بعضه للإسلام والآخر للكفر، وهذا الأخير هو الذي يبطل الأول إذا اجتمعا معا، ومن قال يجب أن نكل سرائرهم إلى الله فقد أبعد النجعة وخالف الإسلام

وغفل عن الواقع.

وكان على من يريد الرجوع إلى الإسلام من هؤلاء المرتدين أن يقر أنه كان كافرا غير مسلم، وهذا ما كان يعتقده المرتدون لما تابوا، ووجب عليهم ذلك، بخلاف بعض الأفراد الذين ارتدوا من قبل كعبد الله ابن أبي سرح، فلم يطلب منهم النبي - صلى الله عليه وسلم - لما أرادوا التوبة أن يقروا بأنهم كانوا كفارا غير مسلمين، لأنهم يعتقدون ذلك، فبردتهم أعلنوا خروجهم من دين الإسلام صراحة، والعودة إلى الدين الأول، ولم يخلطوا الإسلام بالكفر كأتباع مسيلمة وأهل هذا الزمان.

ولو علم النبي - صلى الله عليه وسلم - أن ابن أبي السرح يعتقد أنه كان مسلما بعد ردته لكفره، وإذا علمنا عمن أعاد دخوله في الدين أنه ترك شيئا من أصل الدين اعتبرناه كافرا، كأن يترك تكفير نفسه من قبل أو غيرها من صور الكفر.

ونلاحظ أن الصحابة استعملوا كلمة النفاق دون الكفر، لأنه لم يكن في الكفار الجاهلين أو المعاندين من يتمسح بالإسلام سوى المنافقين.

ولقد أخطأ أسامة بن زيد لما قتل الرجل الذي قال : لا إله إلا الله، ظنا منه أنه قالها خوفا من القتل، كما أخطأ خالد وعمر، فعن أسامة أنه قال : بعثنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى الحرقة من جهينة فصبحنا القوم فهزمناهم، ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلا منهم، قال : فلما غشيناه قال : لا إله إلا الله، قال : فكف عنه الأنصاري فطعنته برمحي فقتلته، قال : فلما قدمنا بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، قال : فقال لي : « يا أسامة أقتلته بعد أن قال : لا إله إلا الله ؟ » قلت : يا رسول الله إنما كان متعوّذا، قال : «أ قتلته بعد أن قال : لا إله إلا الله ؟» فمازال يكرّرها عليّ حتّى تمنّيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك (رواه البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود).

فمع إمكانية صدق هذا الظن إلا أنه يجب أن نحكم على الظاهر،

وكان عليه أن يتأكد من بعد بعمل الرجل الظاهر من الأفعال والأقوال التي يأتيها، فهذا الرجل كان من قوم إذا قالوا كلمة التوحيد لا يشركون بالله، فهم يعنون ما يقولون، وكان علامة على إسلامهم حقا.

وقد كان رسول الله-صلى الله عليه وسلم-إذا غزا قوما لم يغر عليهم حتى يصبح، فإن سمع أذانا أمسك وإلا صبحهم (رواه البخاري).

أما أتباع مسيلمة ومازجو الإسلام بالكفر في هذه العصور إذا قالها أحد منهم أو قال : أنا مسلم أو مؤمن أو موحد أو كبر أو صلى لم يقبل منه، لأنها لا تعني تخليه عن كفره كعادته، حتى يفعل أو يقول ما يعني أنه يتوب من كفره الخاص به ويدخل في الإسلام، ولو قال أي كلمة تدل على تركه الكفر الذي هو عليه قبلت منه، واعتبرت دخولا في الإسلام، وحسابه على الله، فإن ترك الكفر الذي كان عليه فهو مسلم، وإن فعله كان غير ذلك[1].

وهذا كاليهود والنصارى وغيرهم من الكفار لو قالوا : نحن مؤمنون بالله، فلا يؤخذ بقولهم، لأنهم يعنون به شيئا آخر غير الدخول في الإسلام، فيتحتم التفصيل هنا، ولا يكتفي بالإجمال.

وليست المشكلة في قول كلمة التوحيد حتى يقال أن من تمكن من قولها ولم يقلها فهو مكذب بعد معرفته لمعناها، فهذا لا يقع إلا من مشرك لا ينتحل اسم "المسلم"، فليس المغزى هو القول، فإن كان مشركا لا يقال: هو كافر لأنه لم يتلفظ بها فقط، ولا يترتب الحكم على قولها وعدمه إلا إذا كانت تعني التوحيد عند الناس.

ومن قالها ووحد الله ظاهرا وباطنا فهو مؤمن مسلم عندنا وعند الله، وإن كان بظاهره دون باطنه فهو مؤمن مسلم عندنا وكافر عند الله، وهو معنى قول النبي -صلى الله عليه وسلم -: الإسلام علانية والإيمان في القلب»(رواه أحمد والبزار ورجاله رجال الصحيح).

ومن ذلك ما قاله أهل جذيمة للمسلمين لما غزوهم: صبأنا، صبأنا،ولم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا(رواه البخاري والنسائي وأحمد و البيهقي)، فهم يعنون بقولهم ذلك أنهم غيّروا دينهم ودخلوا في دين

المسلمين.

ولا ندري إن كانوا يعنون أنهم أسلموا من قبل، أم أسلموا من تلك اللحظة، فإن كانوا يعنون بها أنهم أسلموا من قبل فيلزم أنهم كانوا لا يعبدون إلا ّ الله، وإلا ّ لما صدّقهم المسلمون،لأن عبادة الأوثان تكذب

---

1. « فتح المجيد » لعبد الرحمن بن حسن(12)و«أحكام القرآن» للجصاص(2/247).

قولهم:صبأنا، وكانت العرب تسمي المسلمين بالصباة، وهم التاركون لدين قومهم.
وأمّا إن كانوا يعنون بها أنّهم أسلموا من تلك اللحظة عندما رأوا جيش المسلمين فذلك يلزمهم أن لا يعبدوا بعدها غير الله، ولذلك أعطاهم النبي - صلى الله عليه وسلم - ديّة قتلاهم الذين قتلهم خالد أمير السرية، وأنكر عليه قتلهم لمّا رآهم يعملون بما قالوا.

ولا يضرّ إن اعتقدنا في إسلام الكافر أو كفر المسلم إذا كنا نحكم على ظاهره ونجهل حقيقته، أو كان غريبا لا نعرفه، أو كنّا نجهل حقيقة قوم أو طائفة مستورا عنّا حالها، فاعتقدنا فيهم على خلاف ما يدينون به من دين خطأ، أو توقفنا في الحكم عليهم لشكنا، كما كان ح ال المسلمين في بداية الدعوة في مكة، وفيهم من لا يعرف عن الآخر أنه مسلم أو كافر، إذ كان فيهم من يستخفي بدينه، ويجري مثل هذا في كل عصر ولا ضرر فيه ولا يلتفت إليه.

وهذا ما كان عليه حال المسلمين عندما ظهر مشركو الصوفية وكفار الشيعة، فصلوا معهم وبايعوا حكامهم وعاملوهم معاملة المسلمين فلم يؤثر ذلك في دينهم، إلا إذا علموا حقيقة عقائدهم التي يتسترون عليها ولم يكفروهم، فأولئك كفار مثلهم، والأكيد أن الكثير من الناس لم يكفروهم على علم بكفرهم، لا سيما في أواخر عهدهم، ومن ذلك أن يجهل أحد حال أهل القرون الماضية، ويعتقد أنهم كانوا

مسلمين.

فإن علة الحكم بالإسلام أو الكفر على الرجل هو ما يأتيه من إسلام أو كفر فيحكم عليه به، وليس ذلك الرجل بذاته هو السبب في حكمنا، وليس من الواجب الحكم على كل شخص لقيناه، فهذا ليس من الدين، فالمهم أن يقر المسلم بتكفير الكافرين، ويثبت الإسلام للمسلمين الذين عرف دينهم، فهذا الذي إذا تركه كفر.

فهذه الأمة ظاهرها الكفر الذي هو عقيدتها، والدعامة الأساسية التي يقوم عليها دينها، ووجود الإسلام فيها استثناء، فمن النادر أن يوجد بينهم مسلم، فيحكم عليهم بالكفر جملة وتفصيلا وتعيينا، حتى يظهر على أحدهم ما يخالف ذلك فننسبه إلى المسلمين، كحال الأمم الأخرى من اليهود أو النصارى أو غيرهم، وكل رجل فرد من قومه يحكم عليه بحكمهم إلى أن يظهر خلافه لهم ويشذ عن القاعدة.

ولم يبق الحال على ما كان عليه في عهد المسلمين في القرون الأولى حتى يكفر من سب الله أو دينه أو رسوله أو أتى بعقيدة يكفر صاحبها أو فتوى أو رأي أو قول أو أنكر سنة أو شيئا من شرائع الإسلام، سواء كان من العلماء أو من العامة، فهذا كله زيادة في الكفر، فإن الناس اليوم كفار لأن أصل دينهم هو الكفر.

ولا نتمهل إلى أن نرى أحدهم يعبد القبر ويؤمن بالطاغوت، ولا يصح هذا في هذا الزمان إلا بين المسلمين أصلا لا غيرهم من المشركين المتمسحين بهم، وكل ما جاء في الكتاب والسنة عن المسلمين يجب أن لا يطبق على هذه الأمة التي يعتبر أهلها أنفسهم مسلمين، ولما غفل الناس عن هذا اختلط عليهم أمر التكفير[1].

ونحن إذا رأينا تيار الكفر قد بدأ ينتشر بمختلف أشكاله حوالي القرن الرابع لا نقول بأن الأمة قد كفرت كلها ابتداء من ذلك العهد، لأن ذلك تخالفه الوقائع التاريخية الثابتة بما أن رجوع الأمة إلى الجاهلية سار ببطء كالكثير من الأمم المسلمة السابقة، وإنما نعتقد أن جزءا من الأمة كان كافرا بصورة من صور الكفر، ثم أخذ في الازدياد، ولا نحكم على أحد منهم بالكفر حتى نعلم ذلك، ولا نصدر الأحكام جزافا.

لكننا نجزم مما حدثنا التاريخ بأن القرن السابع على أقصى تقدير كان نهاية عصر التحول العام نحو الجاهلية، فصارت الأمة جمعاء كافرة على ما هي عليه الآن، وقد كان كبار العلماء حينها لا يكف ّرون عبدة الأوثان منهم، وهذا كفر بذاته.

وكل هذا لا ينفي وجود أفـراد أو جماعات تق ـل أو تكث ـر عل ـ ى

---

1. أنظر- مثلا- « الحد الفاصل بين الإيمان والكفر» لعبد الرحمن عبد الخالق *(71)*.

الإسلام على مدار التاريخ، كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم- :« لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خ الفهم حتى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك » (رواه البخاري ومسلم وأحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه).

ومع يقيننا من بقاء هذه الطائفة على الإسلام فإننا نحكم على الأ مة بالكفر وعلى كل فرد منها، حتى نعلم عنه خلاف ذلك، فنحكم عليها بالكفر ولا شأن لمن شذ وند عنها، فهؤلاء لا يحددون دين الأمة ولا يمثلون إلا أنفسهم، وإلا فكل أمة فيها من يخالفها في دينها.

وبقاء هذه الطائفة المخالفة لدين عامة الأمة أمر شاذ، والشاذ لا يقاس عليه، وهو استثناء، والاستثناء يؤكد الأصل ولا ينفيه، فوجودها لا ينفي كفر الأمة وإنما يثبته.

ويثبت من جهة أخرى أن الإسلام لم ينقطع عن وجه الأرض، كما بقي في الأمم السابقة بقايا من المسلمين، كالموحدين من العرب ومن أهل الكتاب، كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « وإن الله- عزّ وجلّ - نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب » (رواه مسلم).

ولم يفهم الناس هذا الدين لأنهم لا يعملون به، ولو كان فيهم من يعمل به في حياته من العلماء أو العامة لفهمه غيرهم، ولصار ميسورًا جدًا، لكن أن يبقى حبرًا على ورق فإنه لا يسمى إسلاما، وإنما هو فلسفة، لأن الإسلام لا يفهمه إلا من ينوي العمل به والحياة في ظله، بالرجوع إليه فيما يعرض له في حياته، أو يفهمه على أنه واقع حي وليس فكرا مجردا، وإن لم يدخل فيه، كما فهمه المسلمون و الكفار أيام دعوة النبي صلى الله عليه وسلم، أما غير هذا فسيبقى جاهلا للإسلام مستعصيا عليه فهمه.

ومن هنا أتي الذين جهلوا الإسلام، لأنهم شغلوا عما بين دفتي المصحف بمظهره، فإن فتحوه شغلهم المبنى عن المعنى، فإن حاولوا فهم ما أمروا به شغلهم الجدال عن العمل به، وعملوا بالفرع وأهملوا الأ صل، فهم لا يزنون تصرفاتهم كلها بالوحي، وهذا ما يمنعهم من فهمه فهما بعيدا عن الفهم النظري.

وليس الإسلام مسألة آيات وأحاديث تحفظ عن ظهر قلب، فليس المسلم من حفظها ولا أن الكافر من جهلها، ولم ينفع الناس حفظه، فهم يقرأون القرآن ويعبدون الأوثان ويرضون بغير شرع الرحمن، ويرددون آياته التي تنهى على ذلك، وقد ترك لهم المحتلون ا لأوربيون وحكامهم اليوم حفظه وتلاوته، بل يعينونهم على ذلك لعدم جدواه فيهم.

فالإسلام ليس معلومات مبهمة لا تخرج صاحبها من الكفر، كما يفهمه أكثر الناس حتى العلماء منهم، كأن دينهم كامل ولا تنقصهم إلا معلومات إضافية، قد لا ينفع علمها ولا يضر جهلها، حتى يدفعهم التنطع والفضول لتعلمها، غافلين عما فرطوا فيه ووجب عليهم معرفته ليتحقق إسلامهم، ولا يهتم الناس بمعرفة تلك المعلومات التي قد يكون مسكوتا عنها إلا ضيعوا ما يطلب منهم عمله وتهاونوا فيه.

فالإسلام أكبر من أن يكون موسوعة حشر في بطنها كميات من المعلومات تطالع للثقافة، وما كان الإسلام أن يكون ذلك، وإنما هو شيء يفتح أبواب القلوب الموصدة فيلجها ويستقرّ فيها، فتتولد من هذا الاستقرار حركة على بساط الأرض تغيّر مسيرة حياة الإنسان.

وهو سهل ميسور في متناول كل البشر في الفهم، ولا بد أن يكون كذلك، حتى يتساوى الناس في فهمه، وتبقى المشكلة مشكلة ضمير، فهو ينطلق من معادلات بسيطة لا يجد الإنسان عناء في فهمها وحلها، قال الله - تعالى - : « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينَ مِنْ حَرَجٍ » (الحج : *78*).

ففي مقدور الناس جميعا أن يفهموه على السواء[1]، فالأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - كانوا يدعون العالم والأمي الجاهل، وكان يستجيب لهم الناس من مختلف الفئات، ولم يستعص فهم دين الله على أحد منهم، فكما فهم الناس الكفر يفهمون الإسلام بكل وضوح، وقد كان النبي- صلى الله عليه وسلم - إذا دعا بعض الناس فكأنه يذكرهم بشيء نسوه، فتستيقظ فطرهم، ويستجيبون لما يرونه من الحق، وأما المعاندون فكان يجادلهم بالحجة والبرهان.

وقد آمن بالأنبياء الضعفاء الذين لا علوم لهم، وكفر بهم الملأ الذين تعلموا وقرأوا وفهموا، لأن ما هم فيه من جاه وقوة يمنعهم من اتباع الحق الذي خالفوه، ويتحرجون من ردود الفعل كالتضليل والإ هانة، ويعجزون عن فك ارتباطاتهم التي يفرضها عليهم تزعمهم الناس ، إلا من سيطر على هواه، أما ضعاف الناس فليس لديهم ما يخشون عليه.

ولهذا فإن الخوف من ردود الفعل عند العمل بالإسلام أو الدعوة إليه قد يكون بسبب نقص الإخلاص لله، وقد يؤدي إلى النفاق وتحريف الدين.
وإن هذا الدين لينسجم مع الفطرة والعقل، ولذا يكون الدليل على صحته واضحا بينا، ولا يوجد من البشر كلهم من وقف على حقيقته ثم كذبه تكذيبا مقتنعا به في قرارة نفسه، إنما اتباعا للهوى والشيطان، ولذلك استحقوا العذاب، وهذا معنـى قول النبـي - صلى الله عليه وسلم -:« كـل أمتـي

1. «كتاب التوحيد المسمّى التخلي عن التقليد والتحلي بالأصل المفيد» لعمر العرباوي *(37)*.

يدخلون الجنّة إلا من أبى » قالوا : ومن يأبى يا رسول الله ؟ قال : « من أطاعني دخل الجنّة، ومن عصاني فقد أبى » (رواه البخاري وأحمد).

وإن الله - سبحانه وتعالى - لم ينزل أي آية إلا لفائدة أخرى زيادة - دوما - عن مجرد معرفتها دون إحداثها تأثيرا في نفس الإنسان أو عمله، وعلمها وسيلة وليس هدفا ذاتيا، وفي كتاب الله نجد التركيز على تثبيت الإيمان بالدين في القلوب، لأن فهم التوحيد بسيط ، ولكن الإيمان به هو المشكل الذي وقف عنده الناس المدعوون إلى الإسلام، وفي القرآن ربط للبراهين بالغيب والآخرة، وربط للشرائع بالإيمان بها.

فالمشكل يكمن في القلوب لا في العقول، والكفر ليس مسألة خطأ أو سهو أو نسيان أو قصر فهم حتى يقال : كيف يغيب أمره عن العلماء أو الناس جميعا ؟ فالمسألة قلبية بالدرجة الأولى، فالقلب هو منبع الخير والشر والهوى، وهذا هو سبب التكذيب بدين الله وإبائه، والإسلام يخاطب القلب ليقو ّمه مع الجوارح، وهذا بواسطة العقل، وليس الدين مسألة جدلية كلامية، ويجب أن لا يكون متمكنا من عقولنا دون قلوبنا وجوارحنا بسبب اعتراضات المشركين وتشغيبهم، فيبقى حبيس الجدال.

ويجب أن نعلم أن ليس ما يفرقنا هو معلومات نعرفها ويجهلونها مهما كان خطر هذه المعلومات، فحديثنا عن كفر جاهل الإ

إسلام قد يولد إحساسا بأن المسلم فارقه في العلم لا في الإتباع، وهذا الإشكال يزيله العمل بالإسلام بين الكفار.

وإذا أردنا أن نفهم الإسلام صافيا من كل الشوائب كما تلقاه الصحابة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - علينا أن نطهره من كل ما علق به في القرون الماضية، سواء مما أحدثه المسلمون أو المشركون من العامة أو العلماء، ولا نبني فهمنا لعقائد الدين على مخلفات هذه القرون وما انتهت إليه مفاهيمهم المنحرفة، ولا نأخذ عنهم كحاطب ليل.

وليس علماء المشركين هم علماء الكتاب والسنة الذين ورثوا علم النبوة، لأنهم خالفوا في علمهم أصل الدين كله، فالله - سبحانه وتعالى - يقول:«شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ»(آل عمران : *18*)، وهم لا يشهدون بهذا إنكارا أو جهلا لمخالفتهم له عملا واعتقادا[1]، فلا نأخذ شرائع ديننا عنهم إلا لضرورة لا مناص منها، وإن كنا نثق فيهم، أما ما خالفوا فيه الإسلام فلا نطيعهم فيه، ولا نأمنهم على ديننا أيضا، فهم يؤولون شرائعه على ما يوافق اعتقادهم ، وعلى أساس أنهم مسلمون.

وهذا الدين بسيط، وما اختلطت أموره على الناس إلا لأنهم يوفقون بين ما نهى الله عنه وما أمر به فينسبونه إلى دين الله، كما اختلطت على أهل الكتاب والعرب قديما، على اختلاف في درجة تمسّحهم بدين الله، ولذلك وجب في كل تلك الحالات تخليص الإسلام من الكفر، كي يعرف ما خالفوا فيه الإسلام مما وافقوه فيه.

وكان الأولى أن يفهموا التوحيد ويدخلوا فيه، وبعدها سيتيسر عليهم فهم ما وراءه، فلن يضعوا الكثير من الأحكام في مواضعها لما فصلوها عن المبدأ الأساسي العام لهذا الدين، ومن يفهم الإسلام على هذا الأساس تعترضه - دوما - التعقيدات والتناقضات التي ليست من دين الله أبدا، فقد يرى التخصيص أمرا خاصا بشيء معين بذاته، ويقر بالعام لأنه لا يمسه، ويجعل للكافر ما هو في حق المؤمن أو العكس.

والفقه وأصوله لا تغني دون العمل، فعامة الصحابة فقهوا أحكام الدين لأنهم يزاولونها عملياً ويعيشونها في تعاملهم فيما بينهم أو مع الكفار، ولم يفقه هذا الكثير من العلماء لأنها أمور لا تحفظ عن ظهر قلب، أما عامة الصحابة فقد عايشوا أوامر الله ونواهيـه، بما فيها ما يطلبـه مـن
المؤمنين وما يطلبه من الكافرين، وكانوا يرون أن خطاب القرآن خطاب وتعليمات للعمل لا خطابا لأناس وهميين، وكان الوحي مرآة يرون بها واقعهم، ولذلك فلا يستقبلون خطاب الله كما يستقبله هؤلاء عادة بلامبالاة وعدم اكتراث، الأمر الذي يولد قساوة القلب والهزل و العياذ بالله.

وإن من دخل في دين الله حقا سيفهم قيمة التوحيـد وما يلزمـه

---

1. « الرسائل الشخصية » لمحمد بن عبد الوهاب (الرسالة الثامنة والعشرون).

ويقتضيه ثم ما يأتي دونه، أما غيره فلن يعرف الفرع من الأصل معرفة كاملة لأنه لم يره رأي العين، ويرى نفسه مسلما وهو غير ذلك، فإن هذا الخلط بين المسلمين والكفار يقوم حجر عثرة وعقبة كؤودا في وجه فهمه للإسلام، فمثل هؤلاء تتعقد في نظرهم الأمور، ولا يستبينون الحقّ من الباطل، حتى العلماء منهم.

وغشاوة الشبهات لا يكشفها إلا الرضا بحكم الله والإستسلام الكامل له، فمتى رضوا به عرفوا أن ما يمنعهم من الإسلام شبهات أوحاها إليهم الشيطان، وكثير من المحكمات تصير متشابهات عندهم لانحراف دينهم.

لكن الذي يتبع الدين الحق ويملك الإيمان الراسخ به لا يراها معقدة، بل بسيطة كل البساطة، ولا يخدعه أحد، أو يثير في وجهه غبار الشبهات، حتى وإن لم يفهم أمرا اشتبه عليه فإنه لا يدع دينه لما لم يعرف تأويله، ولا يزيغ قلبه عنده، فيدع التوحيد المحكم الذي عرف صحته بسبب شبهة لم يفهمها بعد.

وإنما يؤمن بالمحكم والمتشابه، ويؤمن بأن المعنى الظاهر منه

إذا خالف أصل الدين فهو باطل، ولا يصح إلا ما وافقه، قال - تعالى - :
« وَالذِينَ اهْتَد َو ْا زَادَهُمْ هُدًى» (محمد :17).

وإن الإنسان ليكفيه كتاب الله وسنة نبيّه - عليه الصلاة والسلام - لمعرفة سبيل الهداية إذا تحرر من ضغط البيئة حوله، وتحرر من ا لأحكام المسبقة التي هي من صنع هذه البيئة المخالفة لدين الله و التي لوّثت قلبه، فالإنسان مرتبط ببيئته تجذبه إليها جذبا، وتطأ عليه وطءا.

ولقد صار الناس لا يقدرون على استنباط دينهم من الكتاب و السنة وإن فهموا لغة العرب، لأنهم ينطلقون من هذه الأحكام و المعطيات التي تفرضها عليهم البيئة التي يعيشون فيها ويفهمون الإس لام على ضوئها، وهي سبب في رفض الكفار لدين الله في كل زمان، لا طمئنانهم إلى العادة، وما يرونه في تغييرها من مشقة وخطر.

فمن استطاع أن يتحرر منها وتتجرد نفسه لله ويؤثر محض الحق على هوى النفس فإنه سيكون على أتم الإستعداد لاستقبال دين الله وفهمه وتقبله وهو غض طري لا تشوبه شائبة كأنه ينزل اليوم، وفي ذلك ابتلاء عظيم للعباد، ومعرفة دين الله ترتبط بالنوايا الحسنة والظن الحسن بمراد الله ورسوله، فبدون ذلك يقع التحريف.

فالناس اليوم يتّخذون ما عليه الأمة دليلا ينطلقون منه لفهم الإ سلام على أساسه، ويعتقدون أن الأمة على الإسلام ثم يبحثون عن ا لأدلة التي يؤيّدون بها اعتقادهم، وكان الواجب أن لا ينطلقوا من هذه المعطيات التي فرضوها بغير إذن من الله ثم يحكمونها في دين الإ سلام، بغضّ النظر إن كانت توافق الإسلام أو تخالفه، فإنها إن وافقته فسيخلصون إلى ذلك بتحكيم الإسلام، وإن خالفته عرفوا حقيقتهم، وهكذا يدخل كل كافر في الإسلام.

لكنهم يريدونه إسلاما يلائم رغباتهم وحياتهم كما هي، وإن غيـ ّر شيئا فإنما هي أمور سطحية لا تؤثر في ركيزة حياتهم، ويريدونه دينا يتبع أهواءهم ويأبى الله إلا أن يكون إسلاما له.

إن كل عصر يجعل أي أمر واقع من المسلمات التي لابد من

التسليم والرضى بها والاعتماد عليها وإن كانت باطلة في دين الله، لأ نه يتخذ ميزانا غير ميزان الله، ويجعل الثابت متغيّرًا بتغير حياة الناس، حتى الأمور البيّن بطلانها يسلم الناس بها لطول عهدهم بها.

ويعلمنا التاريخ وواقعنا أن الحقائق قد تظل مطموسة دهورًا، وكثير من الحق يصير باطلا بسبب هجره وخلافه للواقع، ومنه استدلا لهم بالعادات، قال - عزّ وجلّ -: « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا» (المائدة : *104*)، وإن كانوا يفرقون بين الإسلام وعاداتهم فالقوم اليوم يطوعون الإسلام لها.

وغرابة تفسيراتهم للإسلام من هذا الواقع وهذا الخلط، والإسلام يفسر نفسه بنفسه، وكل تفسير نابع من غير ذاته وتؤثر فيه عوامل خارجة عنه سيظهر عليه التناقض مع مبادئ الإسلام، مهما تعنت صاحبه وقال بأنه هو المفهوم الصحيح للإسلام، قال الله - تعالى -: « وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَا فًا كَثِيرًا » (النساء : *82*) وشر القول ما نقض بعضه بعضا.

ولا زال كل مبدأ يخالف الإسلام يفضح ويظهر بطلانه مادام كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - بيننا، لأنه يقرر الباطل ويغض الطرف عما خالفه من الحق اضطرارا، فلا بد أن يكون تفسير واحد - لا أكثر - يحتمله الإسلام من بين المفاهيم التي فهمه الناس على ضوئها اليوم وقبل اليوم، فالحق واحد لا يتعدد وما سواه باطل، قال الله - تعالى - : « فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلا الضَّلا لُ» (يونس : *32*).

كما أن التشدد أو التساهل ليس من طبيعة دين الله، وإنما يقع من البشر مخالفة لشرع الله، فتعليمات الدين ثابتة لا تقبل التقلص و التمدد، فهناك من يريدون فهم الإسلام بالإحتياط من كل شيء في

الحياة مما يشكون في مخالفته له، وهناك من ينطلقون من أن كل شيء في حياتهم لا يخالف دين الله.

وكلا الفريقين يغلو في سبيله إلى أن يخالف شرع الله، وهذه دوافع خارجية لا تخلو منها نفس الإنسان ذات الهوى، ونحن نخشى أن لا نستوفي التجرد الكامل وحسن الظن بالله حتى يهدينا الله لما اختلف فيه من الحق ويزيدنا هدى.

وإن امتناع الكفار عن الإسلام ليس بسبب ضعف أدلته وغموضها ، بل اتباع الهوى هو السبب في اجتنابهم الإسلام، والنفس البشرية التي تقبلت الشرك والكفر ليسير عليها أن تتقبل كل الشبهات التي تثار حول الإسلام، فتعتقد أنها أدلة تثبت صحة الشرك وبطلان التوحيد.

والكثير من العلماء لا تغيب عنهم البراهين القاطعة لظهورها ويتفطنون لها لكنهم يحيدون عنها ويؤولونها تأويلا، ويستكبرون عن الحق، لأنهم يرونه من زاويتهم ضعيفا، والله يعلم دخائل نفوسهم. قال الله - تعالى - : « كَبُرَ عَلَى المُشْرِكِينَ مَا تدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ » (الشورى : *13*).

والشيطان يسول لهم ويمنيهم ويخوفهم ذهاب دنياهم وعداوة الناس ومفارقتهم لهم، وغيرها من العواقب الوخيمة إن هم آمنوا، مثلما قال الله - تعالى - : « وَقَالُوا إِنْ نَتَبِعِ الهُدَى مَعَكَ نُتَخَطَفْ مِنْ أَرْضِنَا » (القصص : *57*).

ولضعفهم أمام تلك الوساوس ينتحلون الأعذار الواهية للصد عن سبيل الله، وتبرير الحالة السائدة شرعا، وتكييف الإسلام وتفسيره على أساسها، ويتكلفون المشاق لاختلاق الشبهات ووضع العراقيل من أجل إثبات الإسلام لهم ولأتباعهم، ولذلك ليست هذه الشبهات سبب انحرافهم عن دين الله.

ولقد هال هؤلاء العلماء ما رأوا من مرض أمتهم بتلك الدرجة الرهيبة، وصاروا يكذبون على أنفسهم ويمنونها الأماني بأن إسلام أمتهم خالد، ومازال - ولن يزول - عنها دينها، فهم كالمريض الذي يأبى أن يصدق أنه مريض، لأنه إن أقر بذلك سوف ينهار كلية، ولهذا

فسيعشش المرض في جسده إلى أن يعود ويقر بالأمر الواقع على مرارته.

فهؤلاء يكرهون أن يصدقوا بأنه الكفر، لأنهم يخافون أن يقفوا على هذه الحقيقة الخطيرة فلا يملكون الجرأة على تحمل آثارها، وهذا كالذي ورد عن أنس أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال لرجل : أسلم، قال : أجدني كارها، قال : « أسلم ولو كنت كارها » (رواه أحمد)[1].

وإني أناشد الله كل طالب للحق ألا يستعظم تظافر هؤلاء على الكفر البيّن في الكتاب والسنة، وأن لا يجعلهم حجة على الله، حتى لا يكون ممن قال الله فيهم : « إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الكافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا، خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلا نَصِيرًا، يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولا، وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا، رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ العَذَابِ والعَنْهُمْ لَعْنًا كبِيرًا» (الأحزاب : *68/64*).

1. « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير *(311/1)*.

وهم إذ يتكلفون في الإعتذار عن أخطاء الأمة وسلبياتها ويذرون الرماد في العيون ما ذاك إلا لأنهم رأوا تظافر الأمة على ذلك الشرك واتفاقها عليه لا تحريا للحق، ولو كان في هذه الأمة فئة قليلة مشركة بائنة من الناس لكفروهم وعادوهم، ونسوا أن أغلب البشر عاشوا - ولا يزالون - على الكفر، قال الله - تعالى - : « قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُرُوا كيْفَ كانَ عَاقِبَةُ الذِينَ مِنْ قَبْلُ كانَ أَكثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ » (الروم : *42*)، ونحن ندعوهم إلى مخالفة إجماع الناس ودين الآباء والعلماء و الكبراء فيما ظهر دليله من الكتاب والسنة وهم يأبون ذلك.

إن الحق لا يعرف بأهله وإنما هم يعرفون به، فمن رجع إلى الحق الذي مع غيره لم يتبعهم، وإنما اتبع الحق هو وإياهم، ويخالف

هذا الذين قال الله عنهم : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا » (البقرة : *91*).

والحق حق لذاته، والباطل باطل لذاته، ولا يعرفان بآثارهما، فيجب اتباع الحق وإن أدى إتباعه إلى الفرقة والاختلاف، فلا حرج في ذلك مادمنا لم نعتصم جميعا بحبل الله، وإن جهل الناس بالحق لا يدعو صاحب الحق إلى إعادة النظر فيما اتبعه بحجة أن الناس يجهلونه.

ولا خير في ترك الحق وموافقة الباطل حفاظا على وحدة الأمة، لأننا إن فعلنا ذلك تكون الأمة كلها على الباطل ولا يقوم الحق عندها أبدا، ويجب أن يكون ولاؤنا لجماعة المسلمين تابعا لولائنا للحق لا العكس، فالخلل يكمن في الناس الذين تركوا الإسلام، لا في الإسلام الذي لم يوافقهم ويتبعهم.

ومخالفة الأمة الكافرة في دينها واجب، كما أن الإجتماع على التوحيد واجب، إلا إذا كانت الأمة مسلمة فيجوز السكوت عن بعض الحق إذا كانت إقامته تفضي إلى منكر أكبر من تركه، كترك النبي - صلى الله عليه وسلم - قتل المنافقين، وتركه تجديد بناء الكعبة على قواعد إبراهيم خوفا من الفتنة وردة الناس الذين كانوا حديثي عهد بكفر، ولا منكر أكبر من الكفر فلا يسكت عنه أبدا.

كان الناس على دين الكفر فلما جاءهم الإسلام اختلفوا فيه وتعادوا وفرق بين المرء وزوجه وبين الأخ وأخيه والإبن وأبيه في سبيل الحق، ولكن الكفار ذوو نفوس ضعيفة يصعب عليها الإقرار بهذا، فضلا عن العمل به لوخامة عواقبه، فنجدهم يقولون : أيعقل أن يكون فلان وفلان كفارا، أو أن تكون هذه الأمة المباركة كافرة منذ قرون ؟! أيعقل أن تكون هذه الشرذمة على الحق دون سائر الأمة[1] ؟!.

فهم يحملون منطق سائر الكفار في معرفة الحق من الباطل، وينظرون بمنظارهم، لكن الإسلام له ميزان غيره، فليعقل هذا أولئك الذين يفرطون في مقتضى التوحيد اتقاء شماتة الأعداء بأمتهم.

وهذا لأنهم لا يستطيعون الجدال في صميم الخلاف الذي هو أصل دين الإسلام، بعد أن يتزعزع يقينهم من أنهم على الحق، ومن أبرز عيوب
الباطل أنه مهما قوي حزبه فإن دلائله وركائزه ضعيفة واهية، لكن د لائل صدق الحق - مهما كان جانبه ضعيفا - تحنى لها رؤوس طلاب الحق، وتأتي على رواسي الباطل فتدعها كثيبا مهيلا، فالحق له نور تميزه به الفطرة، وقد تعترضه وساوس.

وصاحب الهوى الذي يرى الباطل حقا يؤنبه ضميره، لأنه يحس أنه باطل، ويخاف أن يقر بذلك أمام نفسه، فيقهرها ويقهر نداء الفطرة على القبول بهواه، وينسى أنه يتهرب من دين الله في الحقيقة ويسخط الله عليه.

فيجب أن لا يكون بيننا وبين الحـق حاجز وعداوة وأن نتبعـه كيف
كان ومع من كان، وأن نستسلم له استسلاما تاما، وندور معه حيث دار
،
ولا ننازعه الخطام، وما أصعب هذا على النفس، لكن لا مناص من إكراه أنفسنا على التسليم به وتنفيذه.

إن انتشار الإسلام في القرون الأولى ليس دليلا بحد ذاته على صحته، كما أن قلة اليهود ليست دليلا على بطلان عقيدتهم، ولكن لما استعصى على الكثير تقبل هذه الحقائق راحوا يثبتون عظمة هذا الدين بكثرة أتباعه وانتشاره، وظنوا أن تكفير هذه الأمة المتمسحة با لإسلام سوف يقدح في مصداقية الإسلام وينقص من فاعليته، لأنهم يرون الإسلام

1. « أعلام الموقعين عن ربّ العالمين » لابن القيم *(398/3)*.

متجليا في هذه الأمة، فإذا ذهبت فعلى الإسلام السلام ولم يبق إسلام ، والعكس هو الصواب تمامـا، فمتى ذهب الإسلام عن الأمة لـم تبق أمة مسلمة.

ولا ينفع الإسلام ما يتبعه من الناس والعلماء ولا يضره من خـ الفه منهم، لأنه لا يفتقر إليهم، وإنما هم يفتقرون إليه، وهم لا يعلمون

أنهم يقدحون في صحة الإسلام ما داموا ينسبونهم إلى أتباعه، والإ عتراف لهم بأنهم على دين الإسلام لا يعني ابتغاء الخير والصلاح لهم، وتكفيرهم ليس حقدا ولا محبة في دخولهم النار، بل هو عين ابتغاء نجاتهم وصلاحهم، لأنهم سيكونون على بينة من دينهم.

لقد كان ولاء المسلمين للإسلام وتعلقهم به يتجلى - أوّلا - في الإ ئتمار بأوامره، واجتناب نواهيه، والاعتراف بالمخالفات، وإصلاح ما أفسد الناس، وتغيير ما ينكره، وتخطئة من يخالفه من الكفار، أو يخالف بعض تعاليمه من المسلمين كائنا من كان.

ثم لما ذهبت حقيقة الإسلام من النفوس صارت الغيرة عليه والو لاء له يتجلى - أوّلا - في الانتساب إلى أتباعه، وتعظيم هذه الأمة ومباركة أعمالها وحضارتها، وتخليد رجالها، والافتخار بما قام به المسلمون الأولون ومن بعدهم من المشركين.

ومازالوا يحنّون إلى مجدهم التّليد، ويذكرون كل صوره المشرقة، ويغطون سواده، وصار قبيح آبائهم عندهم حسنا جميلا، لما رأوا أنفسهم أحط منهم بكثير، فقلدوهم في المظهر دون المخبر، وقد قال الله - تعالى - لليهود لما انتسبوا إلى أتباع إبراهيم وذريته: « تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلا َ تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ» (البقرة : *134*).

وليست رسالة محمد - عليه الصلاة والسلام - بأكثر إقناعا من الرسالات السابقة، فكلها من عند الله، قال الله - تعالى - : « فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ ٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاؤُوا بِالبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالكِتَابِ المُنِيرِ » (آل عمران : *184*) فلم يكن كفر الناس بالأنبياء بسبب نقائص في الدعوة أو في المبدأ، وإنما لفساد قلوب الكافرين، وذلك سبب قولهم لنبيهم : « يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ » (هود : *53*).

ما ضر شمس َ الضحى في الأفق طالعة

أن لا يرى ضوءها من ليس ذا بصر

إن المبدأ الصحيح لا يستمد شرعيته من السند الشعبي، فقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: « عرضت عليّ الأمم، فرأيت النبي ومعه الرهيط والنبي ومعه الرجل والرجلان والنبي ليس معه أحد، إذ

رفع لي سواد عظيم فظننت أنهم أمتي، فقيل لي : هذا موسى - صلى الله عليه وسلم - وقومه، ولكن انظر إلى الأفق، فنظرت فإذا سواد عظيم، فقيل لي : انظر إلى الأفق الآخر فإذا سواد عظيم، فقيل لي هذه أمتك، ومعهم سبعون ألفا يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب » (رواه البخاري ومسلم).

وقد يخالج المسلم شعور بأنه غير عزيز ما دام جانبه ضعيفا، ولذلك قال الله- تعالى- للمسلمين في غزوة أحد لما انهزموا :« وَلا تهنُوا وَلا تحزَنُوا وَأنتمُ الأعلَوْنَ إنْ كنتمْ مُؤْمِنِينَ » (آل عمران : *139*) وإن الذين يتبعون الإسلام لقوة أهله هم أول من يتخلى عنه إذا دارت الدائرة.

دعــوة إلـى الإســلام

لقد التبس الأمر على العلماء منذ ظهور الشرك، فلم يعلموا أنه الداء الأكبر الذي ينخر جسد الأمة ويسري في مفاصلها، ووصفوا الدواء دون أن يشخصوا الداء، فلم يصيبوا مقتله، وماداموا لا يدركون

مكمن الخلل في دينهم فلن يدركوا كيف يدعون إليه، فعز لذلك أن يـُرى من يحامي عن الإسلام ويدعو إليه دعوة صحيحة.

وإن ضياع الإسلام واستفحال الكفر لم يكن ليظهر وسط الأمة لولا تهاون العلماء، أو مجاراتهم للأمة ومشاركتهم لها، وكان من المفروض في بداية ظهوره أن يحمل عليه حملة صادقة تزيله عن مواقعه ويبين الحق من الباطل، كما قال الله - تعالى -: « لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حيّ عَنْ بَيِّنَةٍ » (الأنفال : 42).

لكن مواجهتهم الكفر ولدت ميتة، بسبب أن أصله لم يولد من الكفر، بل كان خلافا بين المسلمين في إطار الإسلام، ثم تطور شيئا فشيئا إلى أن خرج من الإسلام إلى الكفر، فإن عبادة القبور والإرجاء والتشيع الكفريين نشأت من البدع المحدثة في الدين.

فلما قال البعض أن شد الرحال لزيارة قبور الصالحين عبادة لله نؤجر عليها طرح السؤال: هل هي عبادة ترضي الله فعلا ؟ فأجيب بأنها لا ترضي الله، ولم نؤمر بها ولم يفعلها السلف الصالح، وإنما ابتدعها المتأخّرون، وعندما سألوا عن حكم من يفعلها قيل: هم مبتدعة يجب هجر بدعتهم.

فلما أشركوا عندها وعبدوها من دون الله طرحت نفس الأسئلة، وأجيب عنها بنفس الأجوبة، فلم يفرق الناس بين من ابتدع عبادة لله ومن ابتدع عبادة لمخلوق.

وكل كفر هو بدعة محدثة لأن البشر كانوا على التوحيد ثم ابتدعوا الشرك، وليس كل بدعة كفرا، ولا يصح اصطلاحا تسمية البدعة بالكفر أو الكفر بالبدعة، حتى لا يفهم منه أنه البدعة التي لا تخرج من الملة، ولو أنصفوا لسموها كفرا لا بدعة، ولسموا فاعليها كفارا لا مبتدعة.

وبعد أن أشركوا عند القبور اتبع آخرهم أولهم وبقوا ينكرون عليهم شد الرحال إليها وتجصيصها وتبذير الأموال لخدمتها، وغير ذلك من البدع والمجون الذي يجري عند القبور، وقد زادت حدته،

وكان عليهم أن ينكروا ما يخرج من الإسلام من الاعتقادات والأ
قوال والأفعال ولا يخلطوا بين الأمرين[1].

ولهذا كانوا يسمونها بالزيارة، ولم تكن زيارة كزيارة مبتدعة
المسلمين لأنهم صاروا يعبدونها، فلم ينكر النبي - صلى الله عليه وسلم
- على المشركين مجرد شد الرحال لزيارة أوثانهم أو الإنفاق عليها.

وكذلك لم يستطيعوا التخلص من الإنكار على الإرجاء القديم بعد
أن صار كفرا بالله، واعتقدوا أنه عقيدة طائفة معينة كالكرامية
وغيرهم، ولم يروه مهددا للعقيدة في قلوب الأمة جمعاء، عندما
كانت تشرك بالله وترى شركها غير مخرج من دائرة الإسلام.

وحتى التشيّع المخرج من الإسلام لم يكن ينكر كفره في كثير
من الأحيان، بل كان أكثرهم يحملون على من فضلوا عليا على أبـي
بكـر
وعمر، كما كان يفعل بعض علماء المغرب عند ظهور حركة العبيديين،
إذ كانوا يناظرونهم حول تركهم صلاة التراويح وأذانهم بـ « حي على
خير العمل »، هذا الأذان الذي قام حوله جدال وفتن في المشرق و
المغرب، وكل ذلك ليس هو نقطة الخلاف الكبرى بينهم وبين المسلمين
، بل هي في كفرهم، أما تلك فضلالات جانبية تابعة له، فقد اتخذوا الأ
ئمة أربابا، وهذا هو الكفر الذي صاروا به كفارا، وإن كان الكثير منهم
جهّالا
أو متأوّلين.

وبذلك أفلتت هذه العقـائد الكفريـة من قبضة التغييـر، حيث
كانت

1. « مجموع الفتاوى » لابن تيمية (236/1).

تتقدم وتتكاثر وبقيت دعوتهم تراوح مكانها، وبقوا على عقلية قديمة
لا تواكب ذلك التغير الجذري الذي طرأ على عقيدة الأمة، كما لازالوا
إلى اليوم ينكرون عصيان الله بمخالفة الكتاب والسنة في الحكم، رغم
أن حكامهم قد وضعوا لهم شرائع أخرى، وهذا تقليد أعمى للأولين.

لقد بدأ الشرك ضئيلا ثم ما لبث أن استشرى واتسع الخرق على الراقع، عند ما لم يجد الإنكار الكافي، وإذا كان الإسلام قد أقام الدنيا ولم يقعدها منذ ظهور الشرك في الخليقة فكيف يمكن أن يسكت هذا السكوت المميت عنه من بعد، إنه أمر لا يمكن بأية حال أن يغض الطرف عنه، وإلا فلا إسلام.

ولقد نسوا أن عبادة غير الله من أوثان أو غيرها ليس مجرد منكر كسائر المنكرات الفاشية في الأمم، وإنما هو عماد الجاهلية وقطب رحاها، ونقطة الافتراق الأولى بينها وبين الإسلام، فالمنكرات التي هي دونه قد تحدث بين المسلمين ولا يكفرون، ويبقى العود ما بقي اللحاء.

لكن الشرك ظهر مع بداية عصر الجمود والنسج على منوال القديم، فلا يجوز فيه البت في القضايا المحدثة، والإجتهاد الذي ظهر في هذا العصر لم يقدر على تخطي عقبة المفهوم السائد للإسلام، لأن الشرك يومها كان أكثر تلبسا بدين الله من يومنا هذا، وأكثر تزييفا وخداعا للناس لقرب العهد بالإسلام، ولذلك لم ينتبه له من كانوا ينظرون إلى المظهر وينسون اللب والجوهر.

فلم يكن الجهل بالتوحيد الذي تسبب في شركهم يثير اهتمامهم، ولو أثار اهتمامهم لقامت حوله المعارك اللسانية والقتالية كالتي قامت حول الفروع بين المذاهب والفرق، فصاروا يعرفون مبطلات الوضوء بـ التفصيل، ويجهلون مبطلات الإسلام، ويجتهدون لاجتناب وساوس الشيطان في صلاتهم، وينسون وساوسه في عقيدتهم.

وفي أغلب الأحيان صار علم الأصول هو الترجيح بين الفرق المسلمة الأولى، وصار التوحيد علم كلام يجادل في الربوبية والأسماء والصفات، لا التوحيد المضاد لما هم عليه من الشرك، وقد أدى انشغالهم بهذه الأمور الغيبية والفرعية إلى التهاون في التعريف بمقاصد الإسلام وقواعده الكلية.

لقد كانوا- وإلى اليوم- يظنون أن ما ينقصهم هو ما يسمى بـ

الوازع الديني والإيماني من التزام الطاعات واجتناب المعاصي فيما لا يتعلق بأصل الإسلام، وهذا لدى عامّتهم وعلمائهم سواء، فهم ينكرون ما تعارف الناس على إنكاره كالخمر وغيرها من المنكرات ويدعون لما تعارفوا على استحسانه من الخير كالفرائض المعروفة وحسن الخلق، وإذا أظهروا التوبة تابوا مما كانوا يرونه ينقصهم، ولا يعقلون من الدين غيره.

فيسوؤهم ضياع السنن وينتبهون لها، ولا يسوؤهم ضياع التوحيد، ويغضبون إذا انتهكت حرمة الصلاة، ولا يغضبون لحرمة التوحيد لما انتهكت، فإذا ترك الناس الزكاة أنكروا عليهم، وإذا تركوا الصلاة كذلك، لكن التوحيد لم ينكروا عليهم تركه بل نسوه مثلهم، وصيّروا الشرك بالله أمرًا هامشيا جانبيا، وهونوا من أمره.

وظنوا أنه مادام هناك مساجد يلهج فيها بذكر الله، وقرآن يتلى آناء الليل وأطراف النهار، وأخوة دينية، واعتقادات إسلامية، فذلك ما أمرهم الله به كي يصير الكافر مسلما، ويبقى المسلم على إسلامه، وأن الإسلام لا خوف عليه من الإندثار لغرورهم بأنفسهم وتغرير الشيطان بهم، فليس الناس بحاجة إلى تعريفهم بتفاصيل الشريعة ليتبعوها، وإنما هم بحاجة إلى الإسلام كله، ولا يصحّ أن نحارب الكفر بنشر السنة.

إن المسلمين في عهدهم الأول كانوا يخشون انحراف أخلاقهم عن الدين أكثر مما يخشون الشرك، لأنه كان منعدما بينهم، واهتمّوا بنشر السنن وإماتة البدع الواقعة بينهم، وبعد أن وقع الناس في الشرك بقوا على الإعتقاد الأول في أن الإسلام هو ما يضاد الأخلاق السيئة والبدع المحدثة، وهي أمور صارت ثانوية في عهدهم هذا، لأنه حدث ما هو أطمّ منها وأفدح وهو إخلالهم بالتوحيد.

فمن المفاهيم الشائعة بينهم أن هناك مؤمن متدين يؤدي شعائر الدين وملتزم بحسن الخلق وآخر مقصر في ذلك، كأن المشكلة انحصرت في تأدية الفرائض وحسن المعاملة، فإذا أراد مسلمهم أن

يتوب فما عليه إلا الإلتزام بذلك دون الإلتفات إلى الشرك، ولا همّ لهم في التوحيد إن كان أو لم يكن.

فلا يعلمون أن الشرك بالله أكبر ما كادهم به الشيطان، فلما أتوه اطمأن إلى أنهم سيأتون ما دونه، وحتى لو لم يفعلوا فإنهم في قبضته ، ومع ذلك فهو يسول لهم عصيان الله ليزيدهم طغيانا وفسادًا، فإن الشرك يتعارض مع عقيدة المسلم والأمة المسلمة، ويحولها إلى أمة أخرى لها موازين ومعايير تعيش عليها غير التي كانت عليها من قبل، ولها دين آخر غير دينها الأول، فبانتهاء الوجود الإسلامي والصبغة الإ سلامية في الأمة صارت كافرة، وإذا زال السبب زال المسبب.

ولقد أصاب الإنحطاط وفساد المعنى كل شعيرة من شعائر الدين، وإن كان جزئيا، وهذا بسبب الإجحاف أو الغلوّ، ولم يكن لتفاصيل الشريعة أن يبقى لها صفاؤها مع فساد أصل الدين وانحرافه، ولا مجال لإيضاح الشرائع وإحياء معناها ومغزاها بعد أن ذبلت وجهلت، لأن المؤمن ستتضح لديه وينشرح لها صدره بعمله بها، بعد دخوله في الإسلام حقا، لاتضاح المغزى العامّ للإسلام لديه، وإن لم يتضح لديه بعضها فسيوضح له، وهذا بعد إسلامه لا قبل.

وكان من المفروض أن يتطوّر الصراع والخلاف من خلاف حول السنن والطاعات والبدع والمنكرات إلى خلاف حول الدين كله بعد أن ناله الإنحراف في أساسه، فقد افترق الناس عند مجيء الإسلا م على أساس التوحيد والشرك، فلما تركوا دين الشرك واجتمعوا على دين التوحيد صار الاختلاف بينهم حول أمور فرعية جزئية في إطار ا لإسلام، وذلك شيء عادي والمسلم يتقي الله في كل حال، ولما عادوا ثانية إلى دين الشرك بقوا يختلفون حول الأمور الفرعية، ويتفرقون على أساسها كعادتهم.

وكان عليهم أن يتفرقوا كتفرق الناس عند مجيء الإسلام، وأن يحدثوا رد فعل كالأول، لأن حالتهم شبيهة بالحالة الأولى لا الثانية، ففي كلتا الحالتين كان انقلابا جذريا غير جزئي، وكلتا الحالتين تغيير

للدين الأول من أساسه ودخول في دين آخر.

إلا أن الإنقلاب في المرة الأولى كان واضحا بيـ ـّنا عند أهله من كلا الطرفين وسريعا، أما انقلابهم من الإسلام إلى الجاهلية فكان بطيئا وتدريجيا، وهذا الذي جر عليه الغموض لديهم، وظلوا يحسبون - إلى اليوم - أن أمتهم استمرار وتواصل للأمة المسلمة الأولى، ولم يفقهوا أنه وقع انفصام بين الأولين والآخرين، ولو كان انقلابهم سريعا ودفعة واحدة لأحدث لديهم صدمة يتفطنون لها حتما، مثلما حدث أثناء ردة العرب عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم.

وإن تسلط الكفار عليهم من الطوائف الكافرة منذ أواخر القرن الثالث ثم الصليبيين منذ القرن الخامس في الأندلس وصقلية والشام، فصاروا في موقف دفاع، كان كفيلا بأن يحدث تلك الصدمة التي تنبه الأمة لدينها، فإن الصدمات وخزات موجعة، ولكنها مفيدة لأمة يخشى عليها الإنهيار والضياع، وربما صحت الأجسام بالعلل.

وغير ذلك هو أن الأمة المسلمة لم تنته بإبادة، فما كان للهجمات الخارجية أن تستأصل شأفة الإسلام، كما ألف الناس الإعتذار بـ التأثيرات الخارجية دوما، وإنما انتهى الإسلام من نفوس أمته وتركته ، ولكلّ شيء آفة من جنسه، فقد أتيت الأمة من داخلها ومن جهلها بـ الدين، فمعول الجهل يهدم ما لا تهدمه معاول الأعداء، وإن الجاهل ليفعل بنفسه ما لا يفعله العدو بعدوه، وما تلك الحملات إلا أثر للتخلي عن تعاليم الإسلام ثم عن عقيدته كلية، وليست هي السبب في تراجع الإسلام أمام المد الجاهلي، وإن زادت الطين بلة بطبيعة الحال.

فإنّ ردّ فعل الأمّة الذي هو التمسّك بالدين وتصحيح ما ذبل منه كان سطحيا ضعيفا، فما لبث أن تلاشى أمام ضربات الكفر التي توجّه أساسا لأصل الدين، وكانت الفرق الكافرة قد خطت خطوة هائلة بالأ مّة في إطار التحوّل نحو الجاهلية، بعد أن بدأت الأمّة تنحرف بسير هادئ نحوها.

لقد كانت فرق المسلمين الضالة لا تشرك باللّه، وبعد أن انتشر الكفر في الأمة جمعاء صارت هذه الفرق مشركة، مع احتفاظها بعقائدها وضلالاتها الخاصّة بها، وبما أنّهم لم يهتمّوا بالشرك وظلّوا يختلفون على أساس الفروع بقيت تلك الفرق بأسمائها تصنّف حسب عقائدها الخاصّة، وبقي إسم أهل السنة يطلق على غالبية الأمّة بسبب مخالفتهم الفرق الأخرى في ضلالاتها، أمّا الشرك والكفر العام فقد كانوا فيه سواء، ولذلك فلا يصح أن ينسب هؤلاء الكفّار إلى فرق المسلمين القديمة لمّا اعتقدوا ببعض ضلالاتها، فيجب أن نفرّق بينها وبينهم.

وهذه الفرق الباقية الآن من إباضية وأشعرية وغيرها وهذه المذاهب الفقهية ليست هي المشكلة، فلا فائدة في مناقشتها فيما ذهبت إليه من بدع حتى تدخل في الإسلام، فإن أسلمت وبقيت على مذاهبها وبدعها أو أحدثتها من بعد وجب إصلاحها كما فعل المسلمون الأوّلون، أمّا قبل إسلامها فهو أمر سابق لأوانه، ومن باب وضع الأشياء في غير محلّها.

فلا فائدة ترجى من اعتقادهم في أسماء الله وصفاته على عقيدة أهل السنة والجماعة، ولا خير في التزامهم العمل بالسنن واجتنابهم البدع ما داموا جاهلين لحقيقة التوحيد.

وهم الآن يعملون على إخراج ذلك التراث القديم فيما يتعلق بقضايا عصر مضى، فأدخلوا تاريخ العقيدة في صلب العقيدة، وغمروا الناس بجدال عقيم، وأبعدوهم عن التفكير فيما هو أعظم وأخطر، فإن السلف لم يكونوا يعبدون القبور كما عبدها من بعدهم، ولم يكونوا يحتكمون إلى البشر من دون اللّه، ولكل مقام مقال.

فليست المسألة اليوم مسألة سنّة مهجورة أو بدعة متّبعة، إنما هي مسألة إسلام مهجور وكفر متّبع، ولم يبق الصراع بين سنّة وشيعة وخوارج أو أي شيء من هذا القبيل، إن الصراع الآن بين الإسلام بكامله من جهة والكفر من جهة أخرى، بكل ما يحمله هذين

المصطلحين من معنى.

ومن ذلك أنه يسهل عليهم الدعوة إلى ترك عبادة القبور كأنها هي وحدها المنافية للتوحيد، لأنهم لا يعيشون في عصرهم، وينسون الكفر الذي حدث اليوم من اتباع مذاهب الكفر دون الإسلام والإحتكام إلى شرائعها لأنه يحاصرهم، وهو الكفر الغالب على الناس فلا يستطيعون الإنفكاك عنه، ويوم طغى شرك القبور لم يكونوا يتفطنون له.

وقد يستنكرون حكم الطاغوت وينسون عبادة القبور، وهذا باطل أيضا، لأن انحرافات الجاهلية أمر يوحيه إليها دينها الذي يملأ كيانها، فهو منبعها ومحرّكها الذي يمدّها بالطاقة، ويجعلها تتفنّن في ضلالاتها دائما، وإن أشكال الكفر المتجدّدة ما هي إلا نتيجة حتمية عادية للكفر الأصلي العام الذي يعيشه أهلها، وليست هي التي صيّرتهم كفارا، فهم لا يتّخذون الإسلام معيارًا يقيسون به الأشياء، ولذلك فتصرّفاتهم المخالفة للإسلام لها ما يبرّرها.

وليس من الغرابة في شيء أن تأتي أمّة الكفر كل ضروب الكفر وأصناف المنكرات الأخرى، لانعدام الدين الذي يحول بينها وبين ذلك، وإذا عرف السبب بطل العجب.

والدعوة إلى نبذ تلك الصور من الكفر والإنحرافات الأخلاقية وتقديم الحلول للمشاكل التي انجرّت عن ترك الإسلام هي خطوة إلى الوراء، فكلما تفنّنت الجاهلية في ضلالاتها انشغل هؤلاء بإحداها، وتركوا المنبع الأصلي، كمكافحتهم للتنصير أو الإلحاد الشيوعي وغيرها، وما هي إلا صور من صور الكفر الكثيرة، فإن الناس كفّار سواء ألحدوا أو تنصروا أو تسمّوا بالمسلمين.

وانسياقهم وراء هذه الصور المختلفة من الكفر ليس من باب الواقعية وتغيير الكفر الواقع، لأن الناس إذا تركوا تلك الصورة من الكفر فقط لا يصيرون مسلمين.

إن الباطل صور تتجدّد، وأنواع لا تحصر، فالنور واحد والظلمات كثيرة وأحزاب متفرّقة كما بيّن اللّه تعالى، فعن ابن مسعود أنه قال :

خطّ لنا رسول الله خطًا فقال : « هذه سبيل الله » ثم خط خطوطا عن يمينه وعن شماله ثم قال : « وهذه سبل، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه » ثم تلا : « وَأَنّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتبِعُوهُ وَلا تَتبِعُوا السُبُلَ فَتَفَرّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ» (الأنعام : *153*) (رواه أحمد وابن حبّان وأبو داود والدارمي والحاكم وقال : صحيح الإسناد).

فمن خالف سبيلا واحدة من سبل الباطل أودعا إلى إبطالها لا يعني هذا أنه على سبيل الحق، فقد يقع في باطل آخر حتى يخالفها كلها، ولا يجوز لمتبع سبيل الحق أن يوالي باطلا على آخر إذا رأى بعض مذاهب الباطل أهون من بعض، لأنه مهما كان قريبا من سبيل الله فهو باطل.

وإن جاهلي الإسلام - لقصر نظرهم - يفرّقون بين كفر وآخر ببعض الفوارق الظاهرية السطحية التي لا تعبّر أبدًا عن الحقيقة، ف الكفر أنواع وسبل، وما يرونه هم هيّنا هو أقبح الكفر لأنه غير صريح، ولقد جاء الإسلام ليواجه كلّ دين في الأرض، فهو يعتبرها دينا واحدًا، لأنّها تصبّ كلها في خانة واحدة، وهي عبادة غير الله بأشكالها، ولم يتصالح مع أيّ دين على حساب الآخر.

ومن ذلك ما يجري بسبب تنحية الشريعة الإسلامية عن الحكم أو نشر الأخلاق الغربية، حيث يقوم تيار معاكس يدعو إلى الحكم بشريعة الإسلام والتمسّك بأخلاق المسلمين، ويبني دعوته على هذا الأمر فقط، ظنّا منه أن ذلك هو الإسلام كله كردّ فعل، وردود الفعل لا تثبت ولا تلتزم الحقّ دائما لأن الطرف الآخر هو الذي يتحكّم فيها، ودين الله بعيد عن هذه المعارك، وهو من هؤلاء وأولئك براء.

وبسبب انعدام الرؤية الشاملة للإسلام في منهج هذا التيار فهو يرى أن الأمة قد أشركت قرونا بعبادة القبور، ثم زالت عنها أو هي في طريقها إلى الزوال، وأنها عبدتها جهلا وتركتها اتباعا للكتاب والسنة، وانصرفت عنها لها ولا عليها، وتابت من شركها توبة نصوحا، وكأنها لم تخرج من الإسلام حتى تفكر بالدخول فيه من جديد.

وإن كان هناك من ترك عبادة القبور على أساس أنها شرك بالله فذاك شيء نسبي لا يعبر عن السواد الأعظم، مع العلم أنهم لم يدخلوا في الإسلام، بل يعتقدون أنهم كانوا مسلمين، وأن فاعليها اليوم مسلمون أيضا، فاجتنابهم لها عديم المعنى، ولا يسمى توبة من الكفر.

وترك الأمة القبور سببه عامل آخر وهو انتشار المفاهيم الغربية وعلومها والانبهار بها، بتأثيرها في أمم العالم عن طريق نظم التعليم و الحكم ونظم الحياة ككلّ، لسهولة الإتصال بالغرب، فهي لا تقيم لتلك الخرافات وزنا، ولذلك فالذين بقوا عليها هم الذين لم يتّصلوا بمظاهر المدنية الغربية، والسابقون إلى تركها هم الذين تربّوا على أيدي المحتلين الأوربّيين.

فانسلاخهم الأخير من بقايا دين الله وإهمالهم له حدث عندما صار الإسلام عندهم تقاليد بالية وشعوذة وخرافات لا يقبلها العقل، وأصبحت قبلة الدين هي المغارات والأضرحة المظلمة، وعندما صار الدين معطّلا للعلم والإجتهاد ومعطلا للحركة باسم الرضا بالقضاء والقدر، فارتبط بمظاهر التخلف الحضاريّ، وصاروا لا يتصوّرون المسلم مسلما بدونها، عندها كان لابدّ من التخلي عنه بعد أن تفتّحت أعينهم على غيره، وإنه إن كان لا مناص من الكفر فليكن كفرًا بائنا من الإسلام حتى تظهر حقيقته أكثر فأكثر.

لقد كان الشرك مغروسا في الأمة قبل الغزو الأوربّي الأخير، فلمّا كان الغرب يعيش في عصر الظلام والضعف الماديّ كانت هذه الأمّة مع مدنيتها تعيش في ظلام الجاهلية، ثم تركوا ذلك الكفر الذي نشأ وترعرع بينهم إلى كفر الأوربّيين، لا لأنّ الأوّل كفر وأن أهله كفار وإنما لشيء آخر، فلا خير في ذلك وإن وافق فعلهم الإسلام، فعابد الصنم إذا كسر صنمه لسبب آخر غير الإيمان بالله لم يكن بذلك مسلما.

والنصارى بعد حركتهم العلمانية يعتبرون قد انسلخوا مرّة أخرى

من التعاليم الباقية من دين المسيح - عليه السلام - وليست المرّة الأ ولى، لأنّهم كفروا منذ عهد الرومان، وكل هذا تحرّك في دائرة الكفر، لأنّ الناس قد خرجوا من الإسلام منذ قرون، فازدادوا كفرًا إلى كفرهم، أو انتقلوا من كفر إلى كفر.

فهم يوافقون الإسلام إذا وافق بعض مظاهر حياتهم الجاهلية وساعد في تشييد صرحها، ويستمدّون منه دعوته إلى الأخوّة و الرحمة والسلم والحرّية والإعتناء بالصحة والتعاون وكسب الرّزق وتحرير العقل ونصرة المظلوم وغيرها، وينبذونه فيما نبذ منها، ويجعلونه تابعا لهم، فلا نجد مذهبا غربيا إلا وجد له مكانا بينهم، وذلك باسم الإسلام، فهذه الثقافة والتفكير والنظم والمذاهب الغربية هي عقائدهم ودينهم، لأنّها تفاسير للحياة تعارض تفسير الإسلا م.

إن تنحية الشريعة الإسلامية عن الحكم قبل قرنين من طرف الغزاة الأوربّيين كان إمعانا في الكفر، وكان من جهة أخرى أمرًا غير مألوف، فلم يعرف الناس من قبل حكما غير حكم الإسلام مع إشراكهم بالله، فكانوا يحتكمون إلى شرع الله في أقضيتهم ويعبدون الأوثان، ثم عكسوا الأمر، فتركوا الأوثان واحتكموا إلى شرائع الطاغوت من دون الله، ولو احتكموا إلى شرائع الله وحده وتركوا القبور لما كانوا مسلمين، إذا لم يكفّروا المشركين ويعلنوا دخولهم في الإسلام، ولما خرج الأوربّيون تركوا شرائعهم نفسها فلم يأبه الناس لها، ولم يروا في الإحتكام إليها دون الإسلام حرجًا، باستثناء تلك الحركات التي قامت من بعد ضدّ الحكام تطالبهم بإقامة أحكام الشريعة.

ولقد كان الغزو الأوربّيّ ضربة قاصمة للجزء المتبقي من الدين، فاستيقظت بعده الأمّة من سكرتها، لكنّها راحت تخبط خبط عشواء، وانقسمت إلى حزبين، وعامّة الأمّة تبع لهما كليا أو جزئيا، فأحدهما يجاري الغرب وكلّ ما يأتي من هناك من خير أو شرّ، مع ترك مظاهر من الإسلام، على طريقة الغرب مع نصرانيته، والآخر يعمل على تطهير الإسلام ممّا علق به من خرافات وجمود في العصور الأخيرة

وتهذيب ما يأتي من الغرب، دون فهم لما ينقصه من الدين.

ولم يستطع هذا التيار -على اختلاف توجّهات أهله - أن يتخلص من المفهوم التقليدي السائد للإسلام، ولم يأت بتغيير من حيث المبدأ العام، وبما أنّ هذا الإنسلاخ الثاني سحب معه رداء الإسلام -عموما- دون تصريح بمعارضة الإسلام مباشرة لم يفهم هذا الخداع.

فهذه الحركات المنتسبة إلى دعوة الإسلام تساهم في تركيز المفهوم الخاطئ للإسلام لدى الناس وتثبته لهم، وقد جنت بذلك على الإسلام جناية عظمى لا تقلّ عن جناية عابدي الأوثان، لأنها تنساق وراء كل تغيير جديد للجاهلية تحاول إصلاحه، متفادية الصراع حول المنبع الأساسي لذلك التغيير الحادث فيها، ولا تعيره اهتماما، وهي تعمل خارج إطار الإسلام، لأنّها تتعامى عن جوهره وجوهر الجاهلية، ومثلها مثل حركات الإصلاح في النصرانية التي قامت لإصلاح الكنيسة قبل قرون.

إن الشرك بأشكاله أوّل ما يوجب الصراع في الأرض، فيلزم أن يقلب دين الناس رأسا على عقب، لأنّه يضادّ الإسلام كله، ولمّا كانت دعوة الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - موجّهة لمبدأ الجاهلية وروحها فهم الكفار دين الله وأنه سيبدّل دينهم، لأن الأنبياء لم يكونوا ينشغلون بالأمور الجانبية أو يقدّمون أنصاف الحلول، فليس الإسلام مجرّد خرقة يرقّع بها ثوب الجاهلية أو لبنة يرمّم بها جدارها، فإنّ ما يفصل الكفّار عن الإسلام أربى من أن يكون مجرّد تضييع للشعائر أو ظلم أو فجور.

إنه الشرك، جريمة ولا أشنع، وظلم ولا أفظع، وسبّ لله عزّ وجلّ، يقول الله - تعالى - : « إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ » (لقمان : *13*)، ومن هو هذا المخلوق الضعيف التّافه الذي تسوّل له نفسه ويسوّل له شيطانه أن يرتكب هذه الجريمة الشنعاء ؟! قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « لا أحد أصبر على أذى سمعه من الله عزّ وجلّ، إنّه ليشرك به ويجعل له الولد ويعافيهم ويرزقهم » (رواه

البخاري ومسلم وأحمد).

وقد عظّم الله أمر الشرك حتى قال : « وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللهِ فَكأنَمَا خَرّ مِنَ السّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطيْرُ أوْ تَهْوِي بِهِ الرّيحُ فِي مَكانٍ سَحِيقٍ » (الحج : 31)، وما دام هذا الشرك لا يغفر ولا يدخل صاحبه الجنّة فلا فائدة من استجابته لاجتناب ما دونه إن استجاب.

إن الشرك أنكر المنكر كما أنّ التوحيد أعرف المعروف، فوجب البدء بالأولى فالأولى، فالتوحيد أوّل ما يؤمر به الكافر الجاهل أو المعرض الرافض، فلا يصحّ أن ينكر على من رمى برغيف من الخبز ويغضّ الطرف عنه إذا أضرم النار في البيت كله.

ولا يعتبر آمرًا بالمعروف وناهيا عن المنكر من أمر المشرك بالتزام الفرائض والسنن ونسي الشرك، أو جعله واحدًا من جملة المعاصي، وجعل التوحيد واحدًا من جملة الطاعات، لا يدخل في الإسلام ولا يخرج منه إن وجد أو عدم، وهم يعتقدون أن الشرك أكبر المعاصي وأنه لا يغفر، لكنّهم رتّبوا عليه ما يترتّب على باقي المعاصي ممّا دونه في عدم تكفير صاحبه، ولا يأمرون بالتوحيد أوّلا.

فهيهات أن تقبل طاعة من فاعلها الذي تتنازع قلبه معبودات عدّة ، ومنها عبادته هواه وشيطانه، فإنّ صحّة العقيدة وسلامة مبدئها قبل درجة الإيمان وقوّته، فإن كانت العقيدة خاطئة فالإيمان والإخلاص لها لا يغني مهما ارتفع بها.

وإن الطاعات والمعاصي التي هي دون ما يتعلق بالتوحيد و الشرك لا يجوز للمسلم التهاون فيها، ولكن لا يجوز - في المقابل - أن نرفع قيمتها إلى قيمة التوحيد واجتناب الكفر والشرك، فحرص المسلم على العمل بالسنّة والإقتداء بالنبي - صلى الله عليه وسلم - يحدث بعد أن صار مسلما لا قبله.

والمسلم في حالة كالتي نعيشها يخشى على دينه الكفر أكثر من أي ذنب دونه مهما عظم خطبه، فيجد نفسه مدفوعا بعنف نحو الكفر والعصيان، غير معان على طاعة ربّه كمن يعيش بين أمّة مسلمة، فهو

كمن يسبح ضدّ التيار، وشتّان بين من يسبح مع التيار ومن يسبح ضدّه، وإنه ليستحيل أن يعيش الإنسان حياة عادية بين الكفار دون أن يكفر بالله فضلا عن المعاصي الأخرى، فلابدّ أن يتلقى من الحرمان والأذى والضغط المباشر وغير المباشر ولو شيئا قليلا بسبب تمسّكه بدينه.

وإن المشرك لا تنفعه الصلاة - مثلا - إن أقامها لأنه أتى ما يبطلها، فمن لم يستجب للدين الحق فالأولى أن يدعها فما هو بأهل لها ، فإذا رأينا من يشرك بالله لا يحسن أداء الصلاة علينا أن نصلح أصل دينه ثم نصلح صلاته، فإصلاح الأصل قبل إصلاح الفرع، وعكس هذا باطل، لأننا إذا دعوناه إلى إقامة الصلاة أو غيرها صار مصليا كافرًا بربّ العالمين، ولا يرفع له عمل حينها ولو كان جاهلا.

فعلينا أن ندعوه أوّلا إلى ترك الشرك، فإن أقرّ بذلك وعمل به أقرّ بما بعده، وإن أنكر ما بعده ارتدّ بعد إسلامه، وإن أقرّ بما بعد التوحيد ومقتضياته ولم يعمل به جزاه الله على قدر معصيته في إطار إسلامه أو غفر له، هذا هو الترتيب الصحيح.

ونحن لا ندري أيضا إن كان ذلك المصلّي المشرك جهلا يستجيب للتوحيد من بعد أم لا، وبذلك نكون بدعوتنا تلك قد رمينا بدين الله تحت أقدام الكفار يتلاعبون به، فيأخذون ما يشاؤون ويدعون ما يشاؤون بسبب أننا لم نتّبع سبيل أنبياء الله المشروعة.

يقول الله - تعالى -: « قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللهِ وَمَا أَنَا مِنَ المُشْرِكِينَ » (يوسف : *108*)، فوصف دعوته ودعوة أتباعه بأنها على بصيرة من الله، لا من عقول البشر، وموافقة لدين الله تعالى، ونفى الشرك عن نفسه في حياته عموما وفي دعوته خصوصا.

وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « إن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا كما بدأ » (رواه مسلم) فإذا تيقنا من أن الإسلام قد عاد غريبا كما بدأ وجب علينا أن نبدأ دعوتنا كما بدأها النبي صلى الله

عليه وسلم.

ونخاطب بهذا المسلمين -والمسلمين فقط- الذين قال الله أنهم مسلمون لا الذين يدّعون لأنفسهم إسلاما من عندهم، ولا ينفع الكافرين الذين ينتحلون اسم « المسلمين » جاهلين أو عالمين بمعناه لو د َعوا إلى الإسلام وإن كانت دعوة سليمة ولن تكون، ولكنّنا نبيّن الخطأ الفادح الذي وقعوا فيه وأوجه تناقضهم.

فإن اختلفنا في تحديد دين الناس كان لنا حديث آخر، فنحن بحاجة إلى معرفة الإسلام نفسه، فالجدال حول منهج الدعوة يكون عقيما قبل ذلك، وإذا عرفنا الإسلام عرفنا أن قومنا مثل قوم النبي -صلى الله عليه وسلم- وغيره من الأنبياء كفرًا وإشراكا بالله تعالى.

ولذلك فعلينا اتباع السبيل التي سلكها الأنبياء في دعوتهم للكفار من أقوامهم، لأنهم قدوتنا، ولأنّ ديننا جميعا واحد، كما قال الله - تعالى - : « شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا َ تَتَفَرَّقُوا فِيهِ » إلى أن قال : «فَلِذَلِكَ فَادْعُ » (الشورى : *15/13*).

وكما قال عن نوح وهود وصالح وشعيب - صلى الله عليهم وسلم - أنهم قالوا لأقوامهم : « يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ » (الأعراف : *85/73/65/59*) وقال -عزّ وجلّ -: « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلا َ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا َ إِلَهَ إِلا َ أَنَا فَاعْبُدُونِ » (الأنبياء : *25*).

وما دعوهم إلى عبادة الله من صلاة وصيام وغيرها حتى أقرّوا ورضوا بعبادة الله وحده قبل كل شيء، فالذين اتّبعوا هذا المبدأ بيّنوا لهم أنواع العبادات التي شرعها الله من الأوامر والنواهي وكيفيتها، ولو بيّنوا لهم ذلك من قبل لفعلوها وبقوا يشركون بالله ولم يتغيّر فيهم شيء.

وأما ما جاء عن إنكار بعض الأنبياء على أقوامهم بعض منكراتهم كلوط وشعيب - عليهما الصلاة والسلام - فإن هذا يفهم حسب الأصل في دعوة الإسلام ومبادئه العامّة لا منفصلا عنها، فإن المشركين لو

اجتنبوا المنكرات التي يأتونها قبل اجتنابهم الشرك بالله لما قبلها الله منهم، ولما أ ُجِروا على ذلك، ولكانوا كفارًا أيضا وإن اجتنبوها طاعة لله، فما بالك بمن يبحثون عن النفع الدنيوي لشرائع الله حتى يتقبّلوها بصدور منشرحة؟.

وكان الأنبياء جميعا يعلمون ذلك بحكم إسلامهم، ولأن الله أوحى إليهم كما قال: « وَلَقدْ أوحِيَ إليْكَ وإلى الذينَ مِنْ قبْلِكَ لئِنْ أشْرَكْتَ ليَحْبَطَنّ عَمَلُكَ وَلتَكُونَنّ مِنَ الخَاسِرِينَ » (الزمر : *65*)، فبعد أن قرّر الله هذا فإن الاعتقاد في ثواب المشركين فيما دون التوحيد يعتبر إقرارًا ضمنيا لهم بأنّهم على دين الله، وأن الله قد رضي لهم دينهم، إلا إذا اعتقد جاهلا بأنهم يؤجرون على خيرهم وأنهم كفّار.

وفوق كل هذا فإنهم لم يدعوا أقوامهم إلى الصلاة أو الصيام أو غيرها، ولكن كانوا ينهونهم عن الفساد في الأرض، كما أننا لو نهينا أيّ كافر عن الفساد من الظلم أو السرقة أو الكذب أو أمرناه بإعانة المساكين والضعفاء والعمل والإنصاف لما كنا مخالفين لدعوة التوحيد ، ولا يستوي نهينا للمسلم عن شرب الخمر ونهينا للكافر، ولا سيما إذا كان اتباعهم لذلك الفساد يشمل الناس جميعا، أو لا تمكن الحياة معه، أو يصيبنا نحن، كما جرى لشعيب ولوط عليهما السلام، ومثل ذلك إذا بيّنا لهم بعض التفاصيل من الشريعة إذا قام فهمهم المنحرف لها مانعا من الإسلام.

ولكن نكون مخالفين لدعوة التوحيد لو اعتقدنا أن استجابة الكافر لذلك تعتبر كاستجابة المسلم، حيث يؤجر عليها كما يؤجر المسلم على طاعته لله، وأنه باستجابته تلك صار مسلما مع إشراكه ب الله، أو هو مسلم أصلا.

والكفار من غير المدّعين للإسلام إذا أمرناهم بتلك الأوامر ونهيناهم عن تلك المحرمات يدركون أنها لا تدخلهم في الإسلام، بخلاف أولئك الذين قالوا: إنا مسلمون، إذ يظنّون أننا نثبت لهم الإسلام، ولم يعمل هؤلاء الأنبياء على تغيير المنكرات كلّها كما يقتضيه مفهوم تغيير المنكر بين المسلمين، فمن الضروريّ أنهم كانوا يأتون أصنافا

كثيرة من المنكرات غير التي اختصّوا بها وفشت بينهم.

هكذا يجب أن نفهم دعوة الأنبياء فهي موجّهة لإفراد الله بـ العبادة، فيلزمنا إعادة المتشابه إلى المحكم، ولا نضرب كتاب الله بعضه ببعض، كما قد يرى البعض النبي - صلى الله عليه وسلم - يذكر بعض الأمور الفرعية للمشركين فيظنّ أنه يدعوهم إلى غير التوحيد، وأنهم بطاعتهم له في ذلك يكونون مسلمين، كما قال لعمرو بن عبسة السلمي عندما سأله في مكّة عمّا أرسل به فقال : « بأن تعبد الله وحده لا شريك له وتكسر الأصنام وتصل الأرحام » (رواه مسلم) وهذا لتحسين صورة الإسلام أمامه وتحبيبه في الدين ليدخل فيه، لا ليعمل بتلك الفروع فقط.

أو كما يخيّل لمن يحتجّ بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « إنّما بعثت لأتمّم مكارم الأخلاق » (رواه مالك والبيهقي والحاكم وصححاه) فيعكف على إصلاح وتهذيب ما فسد من أخلاق الناس، ويترك التوحيد جانبا، ولو فهم هذا الإسلام وما يطلبه منه لفهم ما ينقص الناس حتى يصيروا مسلمين.

والذين دعاهم النبي - صلى الله عليه وسلم - للتمسّك بالخلق الحسن هم المؤمنون، وليست أخلاق المشركين الحسنة بنافعة لهم حتى يؤمنوا، فلما أمر بالأخلاق الحسنة ونهى عن سيّئها وحوّل وجهتها إلى الله والدار الآخرة كان ذلك من إتمامه لها.

إن الإسلام لم يأت لتصحيح تصرّفات الناس المنحرفة وتغييرها حتى يغيّر عقيدتهم ودينهم، فإنه لا يستقيم الظلّ والعود أعوج، ولهذا فيلزم أن لا تلهينا مظاهر الظلم والفجور عن دعوة التوحيد، فليست هي سبب كفر الكافرين، ويجب أن نجعل الكفر مرمانا وهدفنا، أمّا الفساد الذي هو دونه فيصلح فيما بين المسلمين متى وجدوا ووجد بينهم.

وقد وجد النبي -صلى الله عليه وسلم- من الإنحرافات ما قد يستنكره سائر الكفار في عصرنا هذا كأنكحة العرب الأربعة، وكان

يغشى مجالس الكفّار ويطوف في الأسواق وفيها الخمر والقمار والربا ولا ينهاهم إلا عن الكفر، وإن لم تكن قد حرمت فهذا هو الشاهد.

وكان القرآن المكّيّ يناقش المشركين حول كفرهم فقط، أما القرآن المدنيّ فكان يخاطب المؤمنين بما دون التوحيد من الطاعات وينهاهم عن المعاصي التي هي دون الكفر، لأنه كان يصلح مخالفات المؤمنين، وكان إصلاحها تدريجيا.

ولم يأمر الله - عزّ وجلّ - الكفار بعمل غير التوحيد، وإن كان في بعض الآيات ما يظهر أنه أمرهم بأمر آخر، كقوله - تعالى - : « قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ » (المدّثر : *44/43*)، فهذا يعني أنهم معذّبون على الدين كله جملة وتفصيلا حتى فروعه، بعد أن لم يستجيبوا لأصله.

وكقوله -تعالى-: « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَ نُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » (يس : *47*)، ولم يكن ليقبل الله منهم الصلاة والإطعام وغيرها دون التوحيد، كما يظنّه الذين يتغافلون عن الكفر ويتناسونه وهم يقرأون قول الله -تعالى-: « وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا » (الفرقان : *23*).

ومن ذلك قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « من صلّى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمّة الله وذمّة رسوله فلا تخفروا الله في ذمّته» (رواه البخاري)، ولا يكون من أهل القبلة إلا مؤمن، فلم يذكر الدخول في الإسلام، وهي محمولة على أن الصلاة بعد الإسلام، إذ ليس من الطبيعي صلاتهم وهم على الشرك، فهذا كناية عن الكلّ بالجزء.

وأمثال هذه النصوص كثيرة، فالله -عزّ وجلّ- يردّ على الكفار ليبيّن ضلالهم وتناقضاتهم كما ذكر عن عبادتهم وتشريعهم، لا خطابا لهم بذلك، ولا تغييرًا للمنكر كما هو الحال بين المؤمنين، فيلزم أن نفهم الدين كلاّ متكاملا ومتجانسا لا يخالف بعضه بعضا بل يفسّره، ف

الواجب أن نردّ المتشابه إلى المحكم، ولا نعرقل المحكم بما اشتبه علينا، ولن يعرف هذا المحكم إلا من عرف الإسلام، لأنه ينطلق من الأ صل إلى الفرع، فكل ما رآه يخالف الأصل حاكمه إليه، ولذلك لم يطرأ هذا التناقض على فهم المسلمين الأوّلين.

وفي كتاب الله يرد على مسامعنا - مرارًا وتكرارًا - قول الله - تعالى -: « الذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ » وإن الكفار ليعملون من الصالحات الشيء الكثير ولكنها هباء منثور وسراب وظلمات ورماد - كما وصفها الله تعالى في القرآن - بسبب كفرهم وشركهم.

وفي المسلمين من يأتي الكثير من المعاصي ولكن قد يغفر الله له بسبب عدم عبادته غير الله، فالمسلمون مسلمون على اختلاف في درجات قربهم من الله، أما الكفّار فهم كفّار وإن تقرّبوا إلى الله، وما طاب فرع لم يطب أصله.

قال النبي - صلى الله عليه وسلم - لمعاذ لمّا بعثه إلى اليمن: « إنك تأتي قوما من أهل الكتاب فليكن أوّل ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله - وفي رواية : إلى أن يوحّدوا الله - فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أنّ الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أنّ الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتردّ على فقرائهم، فإن هم أطاعوك لذلك فإيّاك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم فإنّه ليس بينها وبين الله حجاب » (رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد والبيهقي وابن أبي شيبة).

وكان أهل الكتاب يصدقون باليوم الآخر والوحي وينتظرون النبي الذي ذكر في كتبهم، ولو حدث أن دعاهم معاذ إلى الصلاة و الصدقة والتصديق بأن محمّدًا - صلى الله عليه وسلم - مرسل من ربّه بالقرآن وغيرها قبل التوحيد فاتبعوه لصاروا كأهل زماننا.

وإن من طالب الناس الذين يوصفون بالمسلمين بترك ما ابتدعوه من بدع في الدين كان كمن أنكر على قريش قبل إسلامهم ترك الإ

إفاضة من عرفات كما جاء في شريعة إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فـ لأسبقية التوحيد لم يصحّح النبي - صلى الله عليه وسلم - مناسك الحج لتجديد دين إبراهيم وقد أبقاها الإسلام، ولم يغيّر البدع التي أحدثت فيه ونسبت إليه ثم يغير الشرك شيئا فشيئا، كما يرى علماء المشركين الذين غيّروا منهاج الدعوة إلى الإسلام بعد أن غيّروا معناه ، كأن دعوتهم أحكم من دعوة رسل الله التي أمرهم الله بها.

ويرون جلب الناس لدعوتهم الهدف الأسمى من الدعوة قبل أن يهتمّوا بصحّتها، لذلك يتنازلون عن أصل الدين - وما كانوا من أهله - لفائدة الدعوة، يخطبون بذلك ودّ الحكام والمحكومين الذين يسيرون في ركبهم بسبب العاطفة الدينية الموروثة، فيلهيهم ذلك عن مكاشفتهم بحقيقتهم وموقعهم بالنسبة للإسلام.

ويقولون : هذا هو التدرّج والتمهيد والمرحلية التي دعا إليها الإ سلام،ويحسبون أمر التوحيد الذي أمر الله به قبل الدعوة وقامت عليه مثل تحريم الخمر الذي نزل تدريجيا خطابا لقوم مسلمين أصلا، وهم يتدرّجون في تحريم ما دون الشرك بين قوم مشركين، ويؤخرون التوحيد إلى أجل مسمّى أو غير مسمّى، بحجّة أن الناس لا يقدرون على اجتناب تلك المنكرات دفعة واحدة.

ويقولون بأن الناس يؤمنون بما ندعوهم إليه من الشرائع مسبّقا وقد يستجيبون، أما كفار العرب فغير ذلك لأنّهم لم يصدّقوا برسالة محمّد صلى الله عليه وسلم، وكأنّ كفّار العرب والكفّار المعاصرين إذا استجابوا لتلك الأوامر والنواهي الشرعية صاروا مسلمين، ونسوا عبادة الرهبان الذين ضرب بهم المثل.

لقد كانت دعوة الأنبياء ثابتة لا تتغيّر مهما كانت الظروف التي عاش فيها هذا النبي أو ذاك، وهذا من حيث المبدأ، أما الوسائل المادية فواجب استعمالها تماشيا مع الحياة المتجدّدة، حتى يبلغ دين الله إلى الناس دون مخالفة تعاليم الإسلام.

ولم يكن أيّ نبي يغيّر دين الله أو ينقص منه أو يحاول التقارب مع الكفر لضمان استجابة أكبر عدد من الناس، فالدين دين الله، ويجب أن يبلغ كما أنزله الله، فهو أمانة خطيرة في عنق من حمله، فمن غيّر فيه قليلا أو كثيرًا فقد افترى على الله وبدّل دينه، ولم يدع إلى دين الله وإنّما دعا إلى هواه.

فلماذا لم يتبع هؤلاء الأنبياء المنبوذون في أقوامهم طريق التدرّج هذا لو كان تدرّجا فعلا ؟، وقد قال الله -تعالى-: « كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ » (المؤمنون : *44*) حتى إنهم ليستيئسون.

فليعقل هذا أولئك الذين يعتذرون لخطأ هذه الدعوات في اتباعها الكفر بالظروف التي تعيشها، والكفر ليس محرّما أثناء الدعوة فحسب، بل هو حرام مبدئيا، والدعوة التي تأتي الكفر ليست مخالفة لدعوة الأنبياء فقط، بل إنها دعوة إلى الكفر ذاته وأهلها كفّار.

وليعلموا أنه لا أحد يتحبّب إليه الإسلام ويرجوه كما يرجو الضعيف القويّ ليسلم، بل الإسلام يخاطب العباد الضعفاء شفقة عليهم وعطفا، بالطريقة التي ذكرها الله - تعالى - فقال : « وَقُلِ الحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ » (الكهف : *29*)، ومن تولّى فإن الله غنيّ عنه، فلا مجاملة ولا محاباة مع أحد مهما علا مقامه في أعين الناس، فيجب أن لا يمنعنا من إظهار دين الله خوفنا من تعنّت الناس وعصيانهم.

وليس موقف الإسلام موقف المسكين الطيّب التابع لا المتبوع كما يراه الكثير، فلا أحد يسدي عطية لله بإيمانه، قال -عزّ وجلّ- : « يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لا َ تمُنُّوا عَلَيّ إِسْلا َمَكُمْ بَلِ اللهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ » (الحجرات : *17*)، ولا أحد ينقص من مقام الإسلام باستهزائه أو يضرّ الله بكفره وطغيانه، قال النبي - صلى الله عليه وسلم - أن الله - تعالى - يقول : « يا عبادي إنّكم لن تبلغوا ضرّي فتضرّوني ولن

تبلغوا نفعي فتنفعوني، يا عبادي لو أن أوّلكم وآخركم وإنسكم وجنّكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئا، يا عبادي لو أن أوّلكم وآخركم وإنسكم وجنّكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئا» (رواه مسلم).

إن عظمة هذا الدين تكمن في ذاته، لا في أعداد البشر الذين يستجيبون له، ونجاح الدعوة ومصداقيتها يكمن - أوّلا وقبل كلّ شيء - في صحّة مبادئها لا في انتشارها فقط، ولولا ذلك لكانت دعوة الكثير من الأنبياء باطلة فاشلة، لكن المسألة لا تطرح بهذا الشكل في دين اللّه، فهدف الدعوة هو دخول الناس في الإسلام حقيقة باتباعه عقيدة وعملا.

وليس مجرّد الإنتساب إلى أهله وتكثير سوادهم هو الهدف حتى يقال : نخوض كلّ الطرق وإن كانت مخالفة لمبدأ الإسلام، فللوسيلة حكم الغاية وإذا خالفت الوسيلة المبدأ فهي مبدأ آخر، ولا يمكن أن تصحّ النتيجة بوسيلة خاطئة.

والفرق يجب أن يكون واضحا بين أن يخالف الناس دعوة صحيحة وأن يخالفوا دعوة تخالف الإسلام في مبدئه، وبين أن يخذل الدعوة الصحيحة من اتبعها كما خـ ُذل النبي -صلى الله عليه وسلم- في جهاده، أو يكون في المسلمين ضعف ومخالفات وردّة وأن يخذلوا دعوة لم تقدّم لهم الإسلام كما أراده اللّه.

إنهم يرون من باب اللباقة والكياسة أن ثورة الناس ضدّهم حجّة على عدم التعرّض لمعتقداتهم الأساسية التي تندرج في إطار كفرهم الواقع، ويقولون أن التشدّد معهم يؤدّي إلى تشدّدهم في عقائدهم تلك ، وهذا لجهلهم بأنّ ما يسمّونه تشدّدًا من المسلمين هو جزء من دينهم ذاته، ولو عرفوا الدين لما رأوا بأسا في سخط الأمّة أو البشر كلّهم إذا أرضوا ربّهم، وما كانوا لينتظروا من الكفار غير السخط، ولو كنّا نتقي عداوة الناس لما دعوناهم إلى شيء أصلا، ولوافقناهم في دينهم.

ولمّا عجزوا عن جمع الناس حول التوحيد رأوا أن ذلك حجّة في تركه واجتنبوا الحديث عنه، ودعوا الناس إلى الصلاة وحسن الخلق، ولهذا اعتقدوا أن التوحيد أمر مفروغ منه تجب المحافظة عليه لا تحصيله، لأنهم يحسبون أن ما يثبت الإسلام من العقيدة هو التصديق بربوبية الله وبالأنبياء واليوم الآخر والملائكة والقدر خيره وشره.

وقد لا يجهل أكثر هؤلاء العلماء سبيل دعوة الأنبياء ولكن مشكلهم أنهم لا يملكون الإسلام هم وأتباعهم ومدعوّيهم، فمن لم يشرك بالله لم يكفّر المشركين واعتبرهم إخوانا له، فانحراف دعوتهم أملاه عليهم انحراف دينهم وكل ما بني على باطل فهو باطل، والإسلام لا يريد منهم أن يتعلموا منهاج الدعوة الصحيحة، وإنّما يريد منهم الدخول فيه أوّلا، فإذا أسلموا عرفوا عندها كيف يدعون الناس ، واتضح لهم ما كانوا يرونه بعيدًا.

إن الدعوة إلى الإسلام في كلّ جاهلية ترى أمرًا جديدًا غريبا يلفت انتباه الجميع، لأنّها أمر غير مرغوب فيه عندهم، والجاهلية -دومًا- تتصارع أطرافها فيما بينها، فهناك صراع بين ملل الكفر المختلفة المتشابهة في جوهرها رغم اختلافها الظاهريّ، وصراع بين ا لأعراق الخارجة أسبابها عن نطاق قدرة الإنسان، وصراع بين الحاكم و المحكوم، وبين الغنيّ والفقير، الذي هو من إملاء الأهواء والشهوات وغيرها، كالصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وجدها النبي صلى الله عليه وسلم، فيأتي الإسلام لينبذ هذه المعارك كلها ويحيي صراعا آخر، رغم أن فيها ما يكون حقا، لأن الإسلام يمحو أسبابها.

ولذلك يجب أن نحذر من ردود الفعل الهامشية التي يسعى الكفّار ليوقعونا فيها، حتى تفقد الدعوة معناها، وتنسى غايتها الأ ساسية، فإنّهم إذ يحاربون دين الله يحاولون تغيير مجرى الصراع وسببه، ولا يقولون بأنهم يحاربون الله ودينه أبدًا، وإنما يعتبرون

اقتصادية أو قومية أو غير ذلك، فيتّهمون المسلمين بتهم بعيدة كلّ البعد عن حقيقة الخلاف الواقع كالفساد والتفرقة والفتنة كما فعل بأنبياء الله، والخلاف مع المشركين المدّعين للإسلام يكون أكثر تزييفا لإبعاد الدعوة عن مرماها، فهم يحاولون ما استطاعوا احتواء الإسلام لا الردّ عليه بصراحة.

والكفّار يقوّلون المسلمين ما لم يقولوه، ويتّبعون عوراتهم، ويترصّدون أخطاءهم ومساوئهم فيهوّلون من أمرها، ليردّوا عليهم على أساسها، حتى يجعلوا بعضها ميزة للمسلمين، ومبرّرًا لحربهم التي يجرّونهم إليها جرًا، فيضعونهم في مواجهة الإبادة قبل أن ينتشر الدين في الناس، وذلك هو سلاح الجاهلية.

فالواجب شرعا أن نصبر على طول الدعوة السلمية كما صبر الأ نبياء على أقوامهم، ويجب أن تبتعد الدعوة -ما أمكن- عن القيام بدور التجريب والمغامرة، وعن دوامة تهور الشباب وتقاعس الشيوخ، وأن لا تكون فريسة للفكر الجامد أو ضحية للعواطف الجياشة، ويجب أن تمتلك هذه الدعوة من الرزانة والنفس الطويل ما يجعلها تثبت أمام العواصف الهوجاء من التقلبات السياسية والاقتصادية، وأقوى سبيل لصمود الدعوة في وجه التقلبات ومكائد الكفار هو إيمان أتباعها الصلب قبل وعيهم وذكائهم.

كما يستغل الكفار بعض الأمور الجانبية التي لا تعبر عن أصل الخلاف، كأن يهولوا من مسألة التكفير أو الصلاة أو بعض المعاملات، لينقلوا الصراع إلى ساحتهم، فعلى المسلمين عندها أن لا يغتروا ولا ينجذبوا وراء هذه الأمور الجزئية التي ليس عليها مدار الصراع كله، وهذه أمور لا يمكن بحال أن نتبرأ منها ونتهرب مما عيرونا به منها، إذا كانوا يرونه باطلا وهو جزء من ديننا.

وقد يكون لما أشاعوه جانب إيجابي لدى طلاب الحق المخلصين، الذين لا يضرهم إن رأوا عند أهل الحق بعض السلبيات الجانبية وإن كانت متعمدة، فما بالك بما أخطئوا فيه جهلا ؟ وما عليهم أن يتبعوا الحق ويتركوا تلك السلبيات، فلا يتركون الحق إلى ما كان باطلا في أصله وجوانبه.

ولا يصح أن نترك شيئا من ديننا لتحبيبهم فيه ودعم الدعوة، فنصلح دعوتنا بإفساد ديننا، وهو فساد للدين والدعوة، والخطأ الفادح في أن تطلب مصلحة الدعوة على حساب الإسلام كله، وتقوم الدعوة قبل معرفة الإسلام نفسه، والناس بصدد التعرف على الإسلام لإتباعه قبل أن ينتقلوا إلى مرحلة نشره، والمصلحة في اتباع دين الله و المفسدة في مخالفته.

والمصلحة المرسلة تكون في إطار الدين، لا في مخالفة أوامره ونواهيه، فكيف بها إذا خالفت أصل الإسلام ؟ فإنها الكفر بعينه،ولو طلبت كل مصلحة واجتنبت كل مفسدة كما تراها العقول لترك الدين كله، لأن اتباعه يؤدي إلى أذى كثير في الأنفس والأموال.

ولا تكون الدعوة على المنهج الصحيح إلا إذا كان أهلها مسلمين حقا، فيدعون إلى الإسلام بالعمل به في ميدان الحياة، ويحيون على أساسه، عند ذلك يكونون مسلمين، ولذلك يعرف المشركون ما ترك هؤ لاء من دينهم على حقيقته، ولا يسمعون لمن يدعو إلى الإسلام قولا دون عمل ولا يطيعونه، لأنهم لن يفهموا دين الله ما لم يروه بأعينهم يمشي على الأرض[1]، ومن غفل عن هذا فليقرأ القرآن، ودعوة رجل إلى الإسلام خير وأقرب إلى الواقع من تصنيف الكتب فحسب، لأن دخول رجل واحد في الإسلام هو إيجاد للإسلام وتحقيق لدين الله.

وعند ذلك لا يمكن لما يشيعه عنهم المشركون من الجوانب الفرعية

1. « الإسلام ومشكلات الحضارة » لسيد قطب.

أن ينال من الدعوة، لأن المسلمين يركزون على أصل الخلاف، فالإسلا م الذي يدعون إليه ليس طريقة تجعل بعض الدين مدار دعوتها وعقيدتها، إنما هو الإسلام الذي دعا إليه الأنبياء المشركين، وليس ما ندندن حوله من تكفير الكافر هو كل ديننا الذي خالفنا الناس فيه، ولكنه رد فعل على من تركوا هذا الشطر من أصل الدين، وإحياء لما أزالوه من الدين وجهلوه.

فهو الدين الذي لا يمكن لمن فقده أن يكون مسلما، وليس أهله بموحدين بين مسلمين، وإنما هم المؤمنون الموحدون المسلمون.

كما قال الله -تعالى-: « مِلَةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ المُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاس» (الحج: 78)، وغيرهم هم الكفار المشركون وإن تسموا بالمسلمين.

وأي انتقاص من هذا المعنى يعد تركا له كلية، وأي تلاعب أو مساومة فيه تعد تهربا من الإسلام كله، فالواجب المتحتم أن يكون واضحا عند أهله حتى يتضح عند غيرهم، وإلا فلا إسلام ولا جنة، وإنما هو الكفر والنار والشقاء في الدنيا والآخرة.

فهذا هو الإسلام لرب العالمين وخالق الكون، وهو الإسلام الذي يفرق بين المرء وزوجه إذا اختلفا فيه، وهو الإسلام الذي يجبّ ما قبله، كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: « إذا أسلم العبد فحسن إسـ لامه يكفّر الله عنه كل سيّئة كان زلفها وكان بعد ذلك القصاص الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف والسيئة بمثلها إلا أن يتجاوز الله عنها » (رواه البخاري).

وستظل تلك الإشاعات مجرّد تهم لا قيمة لها، إذا لم يكن المسلمون من جهتهم يتسترون بحقائق الدين، وينحرفون عن مخاطبة المشركين بأصل دينهم، فالواجب أن تكون الدعوة صريحة سافرة عن حقيقة ما تدعو إليه دون قناع أو لف ودوران، حتى لا يشوبها الغموض.

ومنه يجب أن يتخلصوا من تلك المفاهيم الخاطئة التي تلقوها ذابلة وعلقت بأذهانهم في الدعوة وفي مبادئ الدين نفسه قبل دخولهم في الإسلام بسبب انتسابهم للمسلمين، وهي نقائص كثيرة لا سيما في المعاملات التي تتغير بتغير الدين، وهي نقائص كانت حتى عند الصحابة كما نجد في القرآن والسيرة، ومنه النظرة الجزئية لدى المسلم كما حدث عند تجزئة الإسلام من قبل.

فيجب على الناس -مسلمهم وكافرهم- أن يكيفوا مفاهيمهم حسبما قرره الإسلام لا العكس، ومادام المسلم قد خالف المشركين في أصل دينهم فإنه لابد أن يخالفهم فيما انحرفوا به عن الإسلام من مفاهيم فرعية، لا يستمدها منهم، ويجب أن ينظر إلى مفاهيمهم نظرة ناقد، لأنها نشأت عن عقيدة خاطئة.

ويجب أن نعرف أن هؤلاء المشركين يزداد تمسكهم بشرائع الدين للدفاع عن أنفسهم في محاولة للصمود، وينسون خلافاتهم كبيرها وصغيرها لمواجهة التوحيد الذي هو عدوهم المشترك.

وإذا دعوناهم إلى الإسلام لا نطلب منهم التخلي عما يؤمنون به من دين الله ويلتزمون العمل به إن بقوا على كفرهم، لأن الرسول- صلى الله عليه وسلم - لم يطلب من المشركين ترك ما كانوا يعملون به من شرائع إبراهيم عليه السلام، ولم يكن يشجعهم عليها أيضا، بل تركها لهم إلى أن أظهره الله عليهم، فأنزل الله قوله: « يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا المُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا المَسْجِدَ الحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا» (التوبة : *28*) فمنعهم من الحج إليه حتى آمنوا[1].

وإن الداخلين في الإسلام قبل أن يفتح عليه يجب أن يملكوا من العدة الإيمانية ما يلزمهم لمواجهة أعباء الدعوة، وشق الطريق وسط الجاهلية، والثبات على الإسلام على الأقل، فهم الطليعة التي يقوم عليها الإسلام، وإنه متى ثبتت الصفوف الأولى ثبت ما خلفها، ومتى انهزمت انهزم ما خلفها، وهم الذين يقدّمون صورة الإسلام لمن بعدهم، فالمدعوّ صورة للداعي وكلاهما صورة للدعوة.

فلابدّ للداعي من زاد لا ينفد، وهو أحوج إلى التثبيت من النبي -

صلى الله عليه وسلم - في دعوته، إذ كان في حاجة إلى القرآن الذي يزيده

1. « أحكام القرآن » للجصاص (302/2).

قوّة وثباتا، وعندها سيعيش هذا المسلم القرآن، فالقرآن لا يعلمنا العقيدة والمنهج فقط، إنما يربّي فينا الإيمان أيضا.

إنه من الواجب التركيز - على طول الطريق - على صحة الدعوة، قبل طلب تعميمها وانتشارها، ولا يعني أن بداية الدعوة على المنهج الحق ضمان لاستمرارها عليه، فقد تنحرف في الطريق لعارض يعترضها من الظروف القاسية، فللظروف وطأتها على كواهل المسلمين وثقلها الذي لا يجهل.

فقد يؤدي العجز عن الدعوة العملية الحقّة إلى اتباع طرق ملتوية، أو الإهتمام بالجزئيات التي تصير أصلا، وتحريف الدعوة بسبب العجز عن تحقيق ضوابطها شر من تركها كلية، كما أن تحريف ا لإسلام شر من تركه، والدعوة تؤتى من ورائها لما يرى أهلها أنهم ما داموا على حق في مواجهة خصومهم فكل شيء على ما يرام، فينسون ما قد يقعون فيه من الضلال أو الكفر الآخر ويتغاضون عنه.

فنقد الذات واجب للدعوة ولكل مسلم، فهو الاحتكام إلى الله، الذي أ ُمر به ليكون على بصيرة من دينه ولا يتبع هواه، ويجب أن تعقل الدعوة جيدا أن مفهومها للأشياء ليس حجة بذاته يفسر كل أمر طارئ حسبه دون التأكد من سلامتها من الإنحراف.

وانحراف الدعوة قد يكون تضييعا لها وتهاونا، أو يكون كفرا ب الله وتغييرا لمبدئها بإتباع سبل الكفر، ولذلك حذر الله نبيه من اتباع أهواء الكفار في دعوته، فيجب إتباع أمر الله ونهيه في الدعوة، وليس بمجرد أننا ندعوا إلى الله فإن الحق فيما تهوى أنفسنا.

وكل دعوة ترى أنها قد جاءت بالتغيير واطلعت على ما لم يطلع عليه غيرها قد تتغاضى عن أخطائها مهما عظمت، ويكبر عليها أن ترجع عن الباطل بعد أن سارت شوطا بعيدا، والعودة إلى الحق خير

من التمادي في الباطل، وإن كان ذلك بالرجوع إلى نقطة الصفر.

وإن دعوة الكفار إلى الإسلام أمر جليل الخطر، لأن كفرهم راسخ في قلوبهم ويعملون به في حياتهم، فمن الصعب تغييره، ومحاولة ذلك تعني الصدام معهم، فيجب أن نستشعر هذا الخطر ونستعد له استعدادًا تاما، ولا نعتقد أنه هين حتى إذا أفضى إلى مالا تحمد عقباه انهزمنا أمامه، فإن الكفر لا يرضى أن يصاب في الصميم وهو ساكت لا يحرّك ساكنا.

وتنحرف الدعوة إذا أراد أهلها الاطمئنان إلى عفو الجاهلية وسكوتها عنهم، وهو أمر يخالف ما ذكره الله في كتابه، فإن علينا أن نهدم ما بنته هذه الجاهلية الراسخة منذ أمد طويل، ونبني ما هدمته، وإن رغمت أنوف أهلها، حتى يحكم الله بيننا وبينهم، يقول الله- تعالى-: « هُوَ الذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالهُدَى وَدِينِ الحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كرِهَ المُشْرِكُونَ» (الصف : 9).

وإن على المصلح الحق في مثل هذه الحالة أن يغير مسار الأمة تغييرا جذريا ويحوّل مجراها، ولهذا سينكر أهلها هذا الأمر ويقاومونه، ويستميتون في مواجهته، ولا بد أن عامة الناس سيتبعون ملأهم وحكامهم، وستلاقي هذه الدعوة القديمة الجديدة ما لاقته دعوات الأ نبياء من الاستغراب والمقاومة.

ولمّا كان الكفر عند الذين يتسمون بالمسلمين مختلطا بدين الله لم يكن من السهل التخلص منه بين عشية وضحاها، ووجب على الدعاة إلى الله الصبر والروية لبيان الحق من الباطل ، فلا بد من جهد كبير لتصفية الإسلام من عقائد الكفر في أذهان الناس.

ودعوتهم صعبة من جهة لأنهم يتّبعون دينا هو نتيجة لتحريف قديم ومتواصل لدين الإسلام يصعب تحويلهم عنه، وقد تكون سهلة من جهة أخرى لمعرفتهم ببعض عقائد الإسلام وإيمانهم بها.

ولقد كان الكفار الذين واجههم النبي - صلى الله عليه وسلم - يعلمون أنهم يعبدون غير الله، وأنهم على غير دين الإسلام، أما هؤلاء

فقد رجعوا إلى الوراء فنحن نجتهد لنقنعهم أنهم يعبدون غير الله، وأنهم غير مسلمين بذلك، ولعلهم إذا عرفوا ذلك صدقوه ودخلوا في دين الله، لاعتقادهم أنهم من أتباعه.

إلا أن الأمر من جهة المسلمين يتشابه إذ كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يبرئ الناس من دين الأنبياء قبله لأنهم يدّعون إتباعهم، ونحن نبرئهم من اتباع دين الإسلام، وهؤلاء قالوا: لا نعبد الله وحده، صراحة، واليوم قالوا : لا نحتكم إلى الله وحده أولا ندعوا الله وحده.

ونواجه اليوم ما لم يواجهه النبي صلى الله عليه وسلم، وقد واجه هو ما لم يواجهه الأنبياء قبله، وهذا فيما يتعلق بمخالفات المسلمين أو في دعوة الكفار، فلكل عصر سمته وظروفه وكل قوم وذهنياتهم، إلا أن هناك عوائق متشابهة تعود وتتكرر في كل عصر مردها إلى علة الخلاف الثابتة بين الإسلام والكفر والنفس البشرية.

إن سنّة الله في الدعوات تؤكد أن الله لا ينصر دينه بقوم تهاونوا في نصره، وإن الأمة المسلمة التي نحلم بها لن يكون أهلها ملائكة، بل سنكون نحن صورتها بكل أخطائنا وانحرافاتنا وضعفنا، وإن صورة ا لأمة المسلمة لا تحققها الأماني المعسولة التي تراود الصبيان، مهما كان إيماننا بالدين ونصره عميقا، فكل ذلك لن يرفع لهذا الدين الغائب عن حياة الناس راية، بل علينا أن نعمل على تحقيقها، وألا نستريح أو ندع الجاهلية تستريح، ولن تتحقق بوصفة جاهزة، بل هي سلسلة طويلة من المد والجزر بين الاعوجاج والتقويم.

وكل ما في هذه الجاهلية لن يقف معنا، فعلينا نحن أن نذلِله، ولن يعبأ بنا أو يأتي طالبا للمواجهة ما لم نجبره نحن عليها ونستهدفه، والناس لا يدرون ما نحن فيه، ولا يلقون له أدنى اهتمام، فعلينا أن نتحرك نحن أوّلا، وأن نتحين كل الفرص لإبلاغهم، بل علينا أن نوجد هذه الفرص قبل أن تأتي لا ننتظرها.

وعلينا أن ندعوا وإن رأينا الأوضاع لا تسمح بذلك كالتي واجهت الأنبياء تماما، وإن كان لدينا شبه يقين بأن هذه الدعوة لا تظهر، وأن الناس لا يؤمنون، لأننا غير مطالبين بالنتائج، وإنما نحن مسؤولون عن

مدى اجتهادنا لإدراكها.

فالدعوة وسيلة والإسلام هو الهدف، وهو غاية كل مسلم في حياته، وإن لم تقم للدعوة قائمة، وظلت مكسورة، ولم يمكّن لأهلها، فكل إنسان مخاطب بشرع الله وحده، فإن أطاع فما عليه إن هلك الناس أجمعون، لأنه يحاسب وحده.

وهذا حتى لا يبقى الإسلام طي الكتمان، ولا نضيع الأمانة التي فرض الله علينا تبليغها، ونكتم كتاب الله ولا نبينه للناس، بسبب إخلادنا إلى الأرض واشتغالنا بدنيانا، وكفى بذلك إثما وعصيانا، ولا عذر لنا بعدها عند الله، والله غني عنا، ولكن ليبتلي بعضنا ببعض.

ووجب العمل بدين الله ونشره لأنه واجب ضروري، وإن وقفت في وجهه الحياة الجاهلية، ولا يمكن أن تقف الطبيعة التي خلقها الله ضد دينه بل ستعينه، لأنه يوافق الفطرة ونواميس الكون، ولكن يقف في وجهه النفس الكافرة، وسيصنع الإسلام معطياته في دنيا الناس كما صنعتها الجاهلية، وسيفرض معطيات جديدة أخرى قد لا يمكن أن نتخيلها حسب معطيات الجاهلية الراهنة، ولا يعقل أن نتخذ مخالفات الجاهلية المتراكمة مدعاة لترك إقامة الإسلام.

أما كيفية نشأة تلك الأمة المسلمة فالعلم لله وحده، وما يهمنا نحن هو أن نتحرى أن نكون مسلمين أوّلا، ولا نبدل ديننا أثناء الطريق، وأن نتبع سبيل أنبياء الله في دعوتهم، ولا نخالف شرع الله، ويبقى غير ذلك للإجتهاد الذي لا يخالف الكتاب والسنة.

وإن الذين يقومون على دعوة الإسلام هم الذين يحملون همّ الإسلام في ليلهم ونهارهم أينما حلوا وارتحلوا، ويحزنون لضياعه قبل أن يفرحوا لانتصاره، ويخوضون به عباب الجاهلية وسط أمواج السخط والعداوة، همهم أن يهدوا البشرية إلى ربها، ولا يؤثرون الدعة ولا ينحنون للبلاء، وينسون أنفسهم في سبيل الله، فيعطون للدعوة حياتهم ودنياهم، ولا يكتفون بأوقات الفراغ وفضول الدنيا، بل لا يقدمون عليها أي أمر آخر، فهو الحرص الدائم على هداية الناس.

وإن المرء ليقول هذا وهو يستشعر التفريط في جنب الدعوة

إلى الله، وإنا لمحاسبون عليها عند الله، فالدعوة إلى الله نتيجة حتمية لإسلامنا، ولو بالنية ومحبة دخول الناس في الدين، فليس بمسلم من يأبى التمكين لدين الله.

وإن هذه الجاهلية لأكبر من أن تصنف فيها الكتب أو تعقد فيها الدروس الدورية، وإنما تحتاج إلى حملة عامة صادقة على منهاج الأولى، فهذه الحملة يجب أن تكون ميدانية عملية لا نظرية، فبناء البروج العاجية من النظريات لا فائدة ترجى منه، فما نقرره نظريا قد لا نجد له أي أثر في دنيا الواقع، أو يكون بمنحى آخر وقوة أخرى.

وهذا الكفر يطبق في واقع الناس ولذلك اتبعوه، ولذلك قامت الجاهلية، ولو أن الإسلام تخطى عقبة جهل الناس به فعرفوه نظريا فلن يكون هناك إسلام، وسيبقى حبيس الكتب وستبقى الحياة جاهلية، فالذين قام بهم الإسلام أول مرة لم يطالعوا كتبا، وإنما عرفوا الدين حيا، ففهموا من القرآن ما لم يفهمه طلاب الثقافة.

وكل نية لإنشاء أمة مسلمة من الكتب تعد باطلة، وكل محاولة لنشر الإسلام تعد مستحيلة التحقيق لأنها تخالف المنطق السليم، و التاريخ البشري شاهد على ذلك، فإن الإنسان قد يؤثر فيه كتاب، لكنه لا يتكون ويتغير دون ترجمته إلى عمل، ودون اقتداء بمن يراهم يعملون به، فالمحيط الذي يعيش فيه المسلم أو الكافر أكثر تأثيرا من أي كتاب، مهما قرأ وإن كان كتاب الله، حتى يعمل بخلاف ذلك المحيط فيستطيع عندها المقاومة، لأن الواقع يحطم الفكرة ويقتلها لا العكس، إذا كانت الفكرة شيئا قائما حيا.

فيجب أن يعيش الإسلام كما يعيش الكافر كفره، وإلا فلن يكون مسلما، وعندها سيساير القرآن حركة المسلمين كما كان عندما كان يتنزل أول مرة، والكفار يتركون الإسلام لأنه يخالف أفعالهم التي يصعب عليهم التخلي عنها، لا لأنه يخالف عقائدهم فحسب.

وهم ينظرون إلى المسلمين أكثر من هذه القواعد النظرية ويعرفونها بهم، ولذلك تكون تصرفات المسلمين مؤثرا في إقبالهم أو إدبارهم عن الإسلام، ولهذا قال الله للمؤمنين : « وَلَا تَتَّخِذُوا

أيْمَانَكُمْ دَخَلًا ً بَيْنَكُمْ فَتَزِلّ قَدَمُ ُ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَلَكُمْ عَذَابُ ُ عَظِيمُ ﴾ (النحل : 94).

إن هذه الأمة التي تنتسب إلى الأمة المسلمة الأولى تعيش جاهلية عميقة الغور، متوغلة في أعماق التاريخ، وأتى رسوخها من النسيان التام والجهل المطبق بالتوحيد، وهذا الجهل قد بلغ أسفل الحضيض، فالجاهلية - بطبيعتها - تقيم وضعا لا يسمح بمعرفة حقيقة الإسلام، وكلما طال عليها الأمد رسخت عقائدها وظهرت أكثر.

وإذا تأملنا حال هذه الأمة قديما وحديثا وجدنا أن كفرها كان متمسحا بالإسلام أكثر من عصرنا هذا، فعقائدها ومعبوداتها لها مظهر يتمسح بالإسلام، أما الآن فصارت تستورد صورا من الكفر من اليهود والنصارى وأهل الملل الأخرى وتتبعها، أما تشبثها بوصف الإسلام فهي أقل تشددا فيه من ذي قبل، مع أنه لا يزول لبقاء الكتاب أكثر من اليهود والنصارى.

والقرون التي جرى فيها التحول العام نحو الجاهلية في هذه الأمة ما كانت لتثبت فيها دعوة أمام ذلك الزحف، وتلك الطائفة المؤمنة التي حطمت القيود قد ضاعت دعوتها وذهبت أدراج الرياح، وما كان في مقدورها أن تقف حائلا في وجه الكفر، لأن التيار كان عاما مخيفا غير خاص حتى يقاومه الناجون منه بوسائلهم كحال الردة في عهد أبى بكر، فكان المصاب فادحا لم تنج منه إلا البقية الباقية من الناس الذين لا يظهرون وسط هذه الظلمة الحالكة، وإن كان التاريخ الجاهلي قد تجاهلهم فمن المؤكد أن الصراع بين الإسلام والكفر لم يأخذ المساحة اللازمة الكافية التي يمكن أن تؤثر في مسيرة الأمة.

فالإسلام كان يتقهقر إلى الوراء فاسحا المجال للمدّ الجاهلي، وكانت الأمّة متجهة في مسارها العام إلى وجهة واحدة، ولذلك صعب إيقاف سيرها، أما إذا سارت مراحل وحصدت ما زرعت وظهرت سلبياتها من فوق انتبهت إلى ذلك، وخفضت من سرعتها، وصارت تفكّر بتعقل واتزان أكثر.

ونعتقد أنها قد وصلت الآن إلى أقصى ما تصل إليه من الكفر، لأ ن ترك شرائع الدين كلها مستبعد، فإن احتمال الانقلاب الجذري واردة الآن أكثر من أي وقت مضى، وإرهاصات هذا التحول بادية من عهد الا حتلال الأوربي الأخير الذي ساهم في ترسيخ الكفر وإبرازه من جهة أخرى، وكلما اتضح الكفر أكثر وكان صريحا اتضح الإسلام في أذهان الناس، وعرفوا بعض مبادئه، واستقامت بعض مفاهيمه.

وإذا كان الغربيون قد تركوا نصرانيتهم ولم يحاولوا العودة إلى منابعها الأصلية فإن هذه الأمة على العكس من ذلك، لأن مصدر ا لإسلام المتمثل في الكتاب والسنة مازال حيا يشهد عليها بمخالفتها لسبيله، فقد أبقى لها الله - عزّ وجلّ - ما يعيد لها الحياة من جديد، أما النصارى فلم يجدوا ما يصلحون في دينهم لأن منبعه فاسد.

فقامت هذه الأمة تحاول أن تنفض عن عينيها غبار القرون، حتى وإن كانت لا تنقد نفسها نقدا سليما فإن أهم ما وقع هو التفكير ونقد الذات، ومن المحاولة يعرف الخطأ والصواب وتستخلص الدروس إلى أن يعرف الحق، فإنه بعد كل تجربة يظهر أنها لم تحقق الإسلام المنشود.

وإن أعداء الإسلام العارفين بخطره عليهم يعملون على تأخير هذه اليقظة، ويتركونها محرومة من تحقيق نتائج تجاربها كي لا تعرف أخطاءها، والمخطئ لا يفيق من خطئه إلا بعد أن تظهر نتيجة عمله، وكلما انتهت تجربة حضروا لها ما تلهو به، وهذا ما يفعلونه مع الحركات المنتسبة إلى دعوة الإسلام.

ولكن ستستنفد هذه التجارب مفعولها وقوتها شيئا فشيئا، لأنها تتمسح بالإسلام -دوما- وذلك يجعل الناس يفكرون ويختلفون حول صحتها، وإذا لم تنتسب إلى الإسلام ظهر كفرها للناس، وفي كلتا الحالتين سيفكرون في أمر الإسلام.

وتظهر الحاجة باستمرار وإلحاح إلى الإسلام الحق الذي يجتث الجاهلية من الجذور، كما اجتث جذور الجاهليات الأولى، ولا يكتفي بتقليم أغصانها، على أن لا يكون الإسلام مجرد تجربة وحل للأزمات

التي تتخبط فيها البشرية إذا رأت أنه قد نضب معين الحلول الجاهلية.

والحق يقوم من حيث لا يحتسب أهل الباطل ولا حتى أهل الحق، فإن الدين دين الله، وهو الذي يتكفل له بالنصر والظهور، أحب من أحب وكره من كره، ولا يعجز الله كاره ولا يلوم إلا نفسه، يقول الله - تعالى -: « يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدّ مِنْكمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أذِلةٍ عَلى المُؤْمِنِينَ أعِزّةٍ عَلى الكافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلا َ يَخَافُونَ لوْمَةَ لا َئِمٍ ذلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعُ ُ عَلِيمُ ُ» *(المائدة: 54).*

وإن أمامنا لأملا ينير الطريق التي تشقّ ظلام الحقبة التي نعيشها وتبدّده، فسواء عاد الإسلام من هذه الطريق أو تلك فهو آت لا محالة، ولن تأتي الساعة حتى يظهر هذا الدين في الأرض جميعا، قال النبي- صلى الله عليه وسلم-:«ليبلغنّ هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار، ولا يترك الله بيت مدر ولا وبر إلا أدخله هذا الدين بعزّ عزيز أو بذلّ ذليل عزًا يعزّ الله دين الإسلام وذلا ّ يذلّ به الكفر»*(*رواه مسلم والترمذي وأحمد والحاكم والبيهقي وابن حبان*)*، اللهم أحينا مسلمين وتوفنا مسلمين وألحقنا بالصالحين.

المـراجـــع

*« أحكام القرآن » أبو بكر الجصاص.

* «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم » ابن تيمية.

* «أعلام الموقعين عن رب العالمين » ابن القيم.

*« أوربا والإسلام » عبد الحليم محمود.

*« الإسلام وأوضاعنا السياسية » عبد القادر عودة.

*« الإيمان » ابن تيمية.

*« الإسلام ومشكلات الحضارة » سيد قطب.

*« البحر المحيط » أبو حيان الأندلسي.

*« البداية والنهاية » ابن كثير.

*« البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب » ابن عذارى.

*« تحفة المريد على جوهرة التوحيد » الباجوري.

*« تجديد الفكر الإسلامي » حسن الترابي.

*« تحفة الإخوان بأجوبة مهمة تتعلق بأركان الإسلام » ابن باز.

*« تفسير القرآن العظيم » ابن كثير.

*« التوبة » ابن القيم.

*« التوحيد أوّلا يا دعاة الإسلام » الألباني.

*« تاريخ الفقه الإسلامي» عمر سليمان الأشقر.

*« جاهلية القرن العشرين » محمد قطب.

*« جهود علماء المغرب في الدفاع عن عقيدة أهل السنة » إبراهيم التهامي.

*« الحد الفاصل بين الإيمان والكفر » عبد الرحمن عبد الخالق.

*« دستور الجمهورية العربية المتحدة » .

*« الدرر السنية في الأجوبة النجدية » جمع عبد الرحمن بن قاسم.

*« الدعوة قواعد وأصول » جمعة أمين عبد العزيز.
*« دعاة لا قضاة» الهضيبي.
*« الديمقراطية أبدا » خالد محمد خالد.
*« الرسائل الشخصية » محمد بن عبد الوهاب.
*« شرح ستة مواضع من السيرة » محمد بن عبد الوهاب.
*« شرح أصل دين الإسلام » عبد الرحمن بن حسن.
*« طريق الدعوة » مصطفى مشهور.
*« طريق الهجرتين وباب السعادتين » ابن القيم.
*« عجائب الآثار في التراجم والأخبار » عبد الرحمن الجبرتي.
*« العذر بالجهل والرد على بدعة التكفير » أحمد فريد.
*« العبر وديوان المبتدأ والخبر » ابن خلدون.
* « العقيدة الطحاوية » أبو جعفر الطحاوي.
*« الفصل في الملل والأهواء والنحل » ابن حزم.
*« فتح المجيد شرح كتاب التوحيد » عبد الرحمن بن حسن.
*« فتاوى في العقيدة » ابن عثيمين.
*« الفتاوى » محمود شلتوت.
*« الفتاوى » عبد الرزاق عفيفي.
*« في ظلال القرآن » سيد قطب.
*« فتاوى الألباني ومقارنتها بفتاوى العلماء » عكاشة عبد المنان الطيبي.
*« كشف الشبهات » محمد بن عبد الوهاب.
*« الكامل في التاريخ » ابن الأثير.
*« كتاب التوحيد المسمى التخلي عن التقليد والتحلي بالأصل المفيد » عمر العرباوي.
*« لماذا أعدموني ؟ » سيد قطب.
*« مجموع الفتاوى » ابن تيمية.
*« من هدي المدرسة السلفية » عبد الله حجاج.

*« المستقبل لهذا الدين » سيد قطب.
*« المقدمة » ابن خلدون.
*« مناقب الإمام أحمد بن حنبل » ابن الجوزي.
*« موعظة المؤمنين من إحياء علوم الدين » القاسمي.
*« المسائل الماردينية » ابن تيمية.
*« مستقبل الإسلام خارج أرضه كيف نفكر فيه ؟ » محمد الغزالي.
*« مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني المصري » السنهوري.
*« مجموع الفتاوى » ابن باز.
*« موجز تاريخ تجديد الدين وإحيائه وواقع المسلمين وسبيل النهوض بهم» المودودي.
*« المصطلحات الأربعة في القرآن » المودودي.
*« مشكل الآثار » الطحاوي.
*« مجموعة الرسائل » حسن البنا.
*« واقعنا المعاصر » محمد قطب.

الفــهــرس